

سلسلة العلوم الاجتماعية

إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة

السيد يسين



إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام
د. ناصر الأنصارى

تصميم الغلاف
د. مدحت متولى

الإشراف الطباعى
محمود عبد المجيد

الإشراف الفنى
على أبو الخير
ماجدة عبد العليم
صبرى عبد الواحد

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب

التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة

السيد يسين



٢٠٠٦

إعادة إختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة

لوحة الغلاف للفنان حامد ندا
السلام - ١٩٧٨ - زيت على إبلاكاج ١٢٨ × ١٥٥ سم.

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

ياسين ، السيد
إعادة إختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة/ السيد ياسين. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.
٣٠٠ ص ؛ ٢٤ سم.
تدمك ٦ -٣٩٤-٤١٩-٩٧٧.
١- العولمة ٢ - الثقافة العربية
أ - السياسة الدولية

رقم الإيداع بدار الكتب ١٨٠٢٦ / ٢٠٠٦

I.S.B.N 977-394-394-6

ديوى ٣٠١,٢

توطئة

انطلاقًا من شعار «مكتبة الأسرة» هذا العام: الثقافة لغة السلام، والذى طرحته السيدة الفاضلة سوزان مبارك، انتقت مكتبة الأسرة حوالى ٣٠٠ عنوان، حاولت أن تقترب من الأجواء الفكرية والثقافية والإبداعية لمفهوم قيمة ثقافة السلام ودعم التسامح، وتعميق قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسئولية المدنية، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وترسيخ قيمة دور المرأة وتعزيز قيمة التجدد الثقافى، والتفكير النقدى، والحوار، والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى. وأخيرًا إبراز تواصل الإبداع المصرى عبر أجياله المختلفة وتياراته المتنوعة.

إن مكتبة الأسرة من خلال سلاسلها المتنوعة تحاول استيعاب المشهد الثقافى والفكرى والإبداعى فى مصر عامًا بعد عام. وفى هذا العام تطرح أعمالاً جديدة، وتقدم أسماء لم تنشر من قبل فى هذا المشروع الرائد، وتقتحم مجالات فكرية وثقافية وأصوات إبداعية جديدة.

وسوف تدور عناوين مكتبة الأسرة ٢٠٠٦ فى فلك سلاسل الأدب، والفكر، والعلوم الاجتماعية، والعلوم والتكنولوجيا، والفنون، والمئويات التى تحتفى هذا العام مع العالم كله بمرور ستمائة عام على رحيل المفكر العربى الكبير عبدالرحمن بن خلدون، الذى يعد واحدًا من بُناة الحضارة العربية الإسلامية فى أوج عظمتها وازدهارها، ولأن هذه الحضارة كانت الأساس الذى قامت عليه

الحضارة الأوروبية الحديثة، فابن خلدون يعتبر نموذجًا واضحًا لأهمية حوار الحضارات وطريقة تواصلها.

سيظل هدف **مكتبة الأسرة** فتح نوافذ جديدة للقارئ المصرى للاطلاع على منابع الثقافة العربية والعالمية وتكوين ثقافته ومعرفته بأيسر السبل، والوقوف أمام ما أنتجته عبقرية الأمم ممثلة فى تراثها الأدبى والثقافى والعلمى والفكرى المستنير، حتى يستطيع القارئ مواجهة العنف والأصولية، والفخر بإسهامات أسلافه العرب فى تشكيل مسيرة الحضارة الإنسانية.

مكتبة الأسرة

تقديم

يقوم المفكر المصرى وأستاذ الاجتماع السياسى الأستاذ السيد ياسين بمتابعة دقيقة ومستمرة للأحداث العالمية منذ انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية النظام الدولى الثنائى القطبية وانتهاء الحرب الباردة وبداية النظام الأحادى القطبية. ويحضر الكثير من المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية مشاركًا ببحوثه ومداخلاته، ثم مناقشًا ما يصدر عنها من إطروحات ورؤى وأفكار ومجادلات فى سلاسل من البحوث والمقالات تنشر فى جرائد عربية عدة أهمها جريدة «الأهرام» القاهرية.

وكان من ثمار متابعته المشاركة مجموعة مختارة من الكتب منها: «الوعى التاريخى والثورة الكونية: حوار الحضارات فى عالم متغير»، «العرب على مشارف القرن العشرين»، «الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمى»، «الحوار الحضارى فى عصر العولمة».

والكتاب الذى بين أيدينا يرصد أثر انتقال المجتمع الصناعى الأوروبى بمشروعه الحداثى إلى مجتمع المعلومات العالمى وتصوراته حول ما بعد الحداثة (العولمة) فى السياسة والاقتصاد والثقافة ومتجهًا إلى النظرة التكاملية أو المنهج التكاملى بالمعنى الذى يقدمه النقد الثقافى من رؤية ترى أن التحليل الثقافى قادر بمفاهيمه ونظرياته إلى النفاذ إلى أعماق الظواهر المطروحة فى

الساحة الدولية الآن. ولعل أحد المفاهيم الرئيسية التى تستخدم فى التحليل الثقافى مفهوم «رؤية العالم» يمكن أن يساعدنا على الفهم والتحليل، ورؤية العالم بحسب التعريف هى النظرة المحددة للكون والمجتمع والإنسان. كما يناقش الكتاب مجموعة من المفاهيم منها: فكرة التقدم؛ الأمن الإنسانى؛ الخصوصية الثقافية؛ حوار الثقافات؛ النقد الذاتى والمراجعة؛ تغيير العالم؛ الإصلاح؛ المشروع الحضارى؛ العقل؛ الخطاب؛ النص؛ الخيال وغيرها.

ويتساءل الكاتب هل نحن بحاجة فى الوطن العربى صاحب المنطقة الثقافية المتجانسة إلى مشروع نهضوى عربى أم رؤية استراتيجية عربية، وذلك على أساس أن مفهوم المشروع النهضوى قد ينزع إلى أن يكون فى النهاية مجرد يوتوبيا، فى حين أن مفهوم الرؤية الإستراتيجية أقرب إلى الواقعية وميزة هذا المفهوم أن الرؤية تنطلق أساسًا من رصد الواقع وتحاول تغييره طبقًا لصورة مستقبلية مرغوبة للمجتمع وهى عملية مجتمعية تشارك فيها كل الأطراف الاجتماعية.

ويرى الكاتب أن الأمل فى صياغة رؤية إستراتيجية عربية ألا تكون مجرد إعادة إنتاج للخطاب القومى العربى التقليدى، كما أنها تتطلب تحليلاً شاملاً ونقديًا للتغيرات البنائية التى لحقت بالمجتمع العالمى ومتابعة علمية واعية للرؤى الاستراتيجية العظمى. والرؤية الإستراتيجية فى أدبيات التنمية الحديثة هى «مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمع ما فى العشرين عامًا القادمة».

وهذا الكتاب يتكون من خمسة أقسام، وقد صدرت طبعته الأولى هذا العام عن دار ميريت.

ومكتبة الأسرة تقدم هذه الطبعة الجديدة من هذا الكتاب ؛ لأنه يعد نموذجًا للجمع بين التأصيل النظرى والتنظير المباشر للواقع فى عالم السياسة والكتابة السياسية.

مكتبة الأسرة ٢٠٠٦

مقدمة

يضـــم كتابنا "إعادة اختراع السياسة: من الحداثة إلى العولمة" الذى نقدم لـــه الـــيوم مجموعة متكاملة من الأبحاث والمقالات التى نشرت فى جريدة الأهـــرام وعـــدة جـــرائد عربية أخرى فى الفترة من ديسمبر ٢٠٠٤ حتى ديسمبر ٢٠٠٥.

والواقـــع أن الـــذى يميز الحقبة التاريخية التى نعيشها هى الانتقال من الحداثة إلى العولمة. الحداثة كانت هى المشروع الحضارى الأوروبى الذى رافـــق صعود المجتمع الصناعى باعتباره نموذجاً حضارياً جديداً بنى على أنقاض المجتمع الإقطاعى.

المجـــتمع الصناعى بمشروعه الحداثى الذى أثر على كل أقطار العالم بـــلا اســـتثناء، دار دورة تاريخية كاملة ووصل إلى منتهاه، وأعقبه نموذج حضارى جديد هو مجتمع المعلومات العالمى الذى يتحول - ببطء وإن كان بثـــبات - إلى مجتمع المعرفة مرافقاً فى ذلك بزوغ اقتصاد المعرفة، حيث ستصبح المعرفة هى المولد الأساسى للثروة.

ويمكن القول أن الظاهرة الكونية التى ترمز لصعود مجتمع المعلومات العـــالمى كـــنموذج جديـــد هـــى العولمـــة، بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والأبحاث التى يضمها كتابنا تعبر بصدق عن عملية الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، ومن الاقتصاد العالمى إلى العولمة.

ومـــن هنا يمكن القول أن الأبحاث تعكس فى جانب منها عملية الانتقال مـــن الحداثـــة إلى العولمة، فى نفس الوقت الذى ترصد فيه الآفاق الجديدة البازغة فى السياسة والاقتصاد والثقافة.

والكتاب ينقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: موضوعه الرئيسى التقدم والأمن الإنسانى.

القسم الثانى: موضوعه الرئيسى أزمة الدولة العربية المعاصرة.

والقسم الثالث: يدور حول مشكلات العقل التقليدى وتحديات العقل الإرهابى.

والقسم الرابع: يعالج موضوع الساعة فى الجدل الفكرى والسياسى الراهن وهو موضوع الهوية والمستقبل الكونى.

والقسم الخامس: يعالج موضوع تحديات الديموقراطية.

والكتاب فى الواقع يحاول إقامة التوازن بين التأصيل النظرى للمشكلات العالمية الراهنة، والتنظير المباشر للواقع المحلى والإقليمى والعالمى.

ونرجو أن يساعد الكتاب بأبحاثه المتعددة القارئ على أن يتعمق فى فهم أصول الظواهر والمشكلات التى أصبحت تهدد الإنسانية جمعاء، ونحن فى بداية القرن الواحد والعشرين.

السيد يسين

أستاذ علم الاجتماع السياسى

رئيس مرصد الإصلاح العربى

بمكتبة الإسكندرية

القاهرة فى يناير ٢٠٠٦

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القسم الأول

التقدم والأمن الإنسانى

١- هل يمكن حماية أمن الإنسان؟
٢- تقدم غربى أم تخلف شرقى؟
٣- نحو معايير جديدة للتقدم الإنسانى
٤- التقدم الغربى فى مواجهة الخصوصية الثقافية
٥- نحو رؤية عربية لحوار الثقافات
٦- من الفهم المتبادل إلى التعاطف الإنسانى
٧- عولمة المشكلات الإنسانية
٨- الابتزاز الصهيونى فى حملة معاداة السامية
٩- من حتمية الطبيعة إلى حرية الحوار
١٠- فن إقناع الذات بأفكار هشة ومشكوك فيها وخاطئة!

(١)
هل يمكن حماية أمن الإنسان؟

دعانى السيد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية مع عدد محدود من الخبراء، للمناقشة النقدية للتقرير الذى أصدرته لجنة "أمن الإنسان" وصدر بعنوان "أمن الإنسان الآن" وذلك فى الخامس والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٤ فى مقر جامعة الدول العربية، بحضور ممثلى الأمم المتحدة وعدد كبير من المندوبين العرب. وقد أشرف على تحرير التقرير صاداكو أوجاتا اليابانية أستاذة العلاقات الدولية ومفوضة الأمم المتحدة السابقة لشؤون اللاجئين، وأمارتياسن الاقتصادى الهندى المرموق الذى حصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٩٨ واشتهر ببحوثه عن "اقتصاديات الفقر".

وقد أدار النقاش فى الندوة الأستاذ الأخضر الإبراهيمى مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، بعد أن ألقى السيد عمرو موسى كلمته.

وقد طرحت فكرة إنشاء لجنة مستقلة "لأمن الإنسان" لأول مرة فى مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية الذى عقد قمته ٢٠٠٠. وكان هناك اتفاق عام على أهمية "التحرر من الفاقة" والتحرر من الخوف". ومنذ ذلك الوقت برزت مشكلات جديدة تحتاج إلى مواجهة فعالة، تتمثل فى الهجمات الإرهابية والعنف العرقى والأوبئة، والانتكاسات الاقتصادية المفاجئة. ويوجد خوف أيضاً – كما يقرر تصدير التقرير – من عدم قدرة المؤسسات والسياسات الموجودة حالياً على مواجهة ضعف تعددية الأطراف، وتهاوى احترام حقوق الإنسان، وتآكل الالتزامات بالقضاء على الفقر والحرمان.

وقد عرض التقرير عن "أمن الإنسان الآن" موضوعات هامة شتى أهمها "الناس المحاصرون فى صراعات عنيفة"، والناس المتنقلون، والتفاعلات بين الصراعات العنيفة والأمن الاقتصادى، وتحسين الصحة،

والمهارات والقيم لتحقيق أمن الإنسان، وطرائق تعزيز أمن الناس، والتوعية لتحقيق أمن الإنسان.

القيادة والرؤية والالتزام

وقد دعيت لأكون أول متحدث فى الندوة، واخترت عبارة هامة وردت فى نهاية تصدير التقرير لتكون موضوع مداخلتى. تقول العبارة "مهمة أمن الإنسان تتطلب قيادة ورؤية، فضلاً عن أنها تتطلب التزاماً من المجتمع العالمى".

غير أننى فى مناقشتى النقدية للتقرير حرصت على وضع مسألة القيادة والرؤية والالتزام فى السياق التاريخى للمرحلة التى يمر بها المجتمع العالمى الآن. وهو الأمر الهام الذى غاب للأسف عن التقرير، فبدت توصياته مثالية، لأنها لم تنبع من تشخيص واقعى للمشكلات، وبيان جذورها الكامنة أساساً فى مناخ الهيمنة الذى يسود العالم فى الوقت الراهن، والذى يؤدى فى الواقع إلى تهميش الدول الصغرى والمتوسطة، لحساب الدول العظمى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التى كشفت عن وجهها الحقيقى النقاب بعد الأحداث الإرهابية التى وقعت ضدها فى الحادى عشر من سبتمبر، وتجلت باعتبارها إمبراطورية كونية مشروعها هو الهيمنة المطلقة والأبدية على العالم!

وقد لفت النظر فى بداية مداخلتى إلى أن مفهوم المجتمع العالمى الذى ورد فى صدر التقرير عن "أمن الإنسان" يحتاج إلى وقفه. ذلك أن العالم – بفضل عمليات الاعتماد المتبادل بتأثير العولمة، وثورة الاتصالات – أصبح يكوّن مجتمعا عالمياً هو وحدة التحليل الأساسية لفهم ما يحدث الآن.

والمجتمع العالمى لحقته فى العقود الأخيرة تحولات شتى أجملتها فى خمس جوانب أساسية:

التحول الأول هو الانتقال من نموذج المجتمع الصناعى إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمى (الذى يفترض سيادة الديموقراطية والشفافية وحق كل مواطن فى الحصول على المعلومات مجاناً) والذى يتحول – ببطء وإن كان بثبات – إلى ما يطلق عليه "مجتمع المعرفة"، الذى ينمو الآن مصاحباً لتحول الاقتصاد إلى اقتصاد المعرفة، بحيث ستصبح العملية الأساسية فى

أى مجتمع متقدم هى عملية إنتاج المعرفة، التى ستفوق أهميتها كل عناصر الإنتاج التقليدية.

والتحول الثانى هو انتقال المجتمع الإنسانى عموماً من الأمن النسبى إلى مجتمع المخاطر. ذلك أن المخاطر الجسيمة الناجمة عن عديد من العوامل، مثل الانتشار الذرى، وظهور أمراض جديدة غير مسبوقة، وسلبيات عمليات الهندسة الوراثية، وسوء استخدام التكنولوجيا، بالإضافة إلى الإرهاب، أصبحت تهدد المصير الإنسانى ذاته.

والتحول الثالث هو الانتقال من الاقتصاد العالمى World Economy إلى العولمة، والتى هى فى تعريفها الإجرائى تعنى "حرية تدفق السلع والخدمات والأفكار والبشر بغير قيود ولا حدود".

والتحول الرابع هو سقوط نموذج الأمن القومى التقليدى الذى كان يقوم على حراسة حدود الدول وسيادتها، إلى نموذج جديد للأمن القومى المطلوب منه أن يجابه تحديات الحروب الفضائية Cyber Wars وحروب الشبكات Net wars، والتى تتمثل فى شبكات الإرهاب التى تستخدم أدوات ثورة الاتصالات وكذلك جماعات المافيا العالمية، وتجار السلاح.

والتحول الخامس والأخير هو زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وزيادة معدلات الاتصال بين الشعوب، نتيجة للثورة الاتصالية الكبرى. وسيادة ثقافة الصورة، التى أصبحت المصدر الأساسى الآن فى تشكيل الوعى الإنسانى، على ثقافة الكلمة المكتوبة.

القيادة وأمن الناس

وإذا كنا تحدثنا عن إطار جديد لحماية أمن الناس يتمثل فى ثلاثية "القيادة والرؤية والالتزام"، فإننا نرى أن المشكلة الحقيقية التى تهدد أمن الناس فى العالم اليوم، هى القيادة العالمية المنحرفة والتى تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية، والتى منذ إعلانها الحرب ضد الإرهاب أصبحت هى المصدر الأساسى لتهديد أمن الدول.

وستشهد العقود القادمة معركة دولية ضارية سياسية واقتصادية وثقافية، بين النموذج الإمبراطورى الأمريكى الذى يسعى أنصاره إلى تخليد الهيمنة الأمريكية المطلقة، وبالتالى يصبح العالم عالما أحادى القطب، وبين النموذج

الصيني الذي يسعى لحشد التأييد الدولي له لتأسيس عالم متعدد الأقطاب، متحرر من الهيمنة الأمريكية المطلقة.

ومن هنا يمكن القول أنه علينا في الدول الصغيرة والمتوسطة أن نعي أولا طبيعة الصراع الدولي القادم، وأن نسعى بفاعلية لتشكيل تحالف دولي ضخم من الدول الكبرى مثل الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا (وهي الدول التي عارضت في مجلس الأمن التدخل العسكري الأمريكي في العراق) وغيرها من الدول في مختلف القارات، سعيا وراء تأسيس عالم متعدد الأقطاب.

أما الركن الثاني من الإطار الجديد المقترح لحماية أمن الناس فيتمثل في ضرورة صياغة "رؤية استراتيجية جديدة للعالم". ومفهوم الرؤية الاستراتيجية يعني أساساً تصور لما ينبغي أن يكون عليه العالم في العقدين أو الثلاثة عقود القادمة. وهذه الرؤية لها مكونات أساسية أشار إليها "تقرير أمن الناس"، وهذه من إيجابياته البارزة. وتتمثل هذه المكونات في أن الأمن ينبغي أن يتمحور حول الناس وليس حول الدول. ومن ناحية أخرى هناك حاجة إلى وجود هوية إنسانية عالمية مع احترام حرية الأفراد في أن تكون لهم هويات وانتماءات متنوعة. وأخيراً ضرورة تشكيل تحالف عالمي لتعزيز السياسات المؤسسية التي تربط بين الأفراد والدول.

ويبقى ركن "الالتزام"، وهو يعني تدعيم دور الدولة في حماية الأفراد من سلبيات السياسة الاقتصادية الجديدة، والتي تتمثل أساساً في العولمة وتوابعها مثل سياسات التكيف الهيكلي، والخصخصة، وتسريح العمال. بالإضافة إلى تدعيم دور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية، ومقاومة الاتجاهات البازغة التي تدعو إلى انسحاب الدولة من عديد من ميادين التنمية وتركها للقطاع الخاص، وعدم الاهتمام بالضمانات الاجتماعية، والدعوة إلى تقليصها لتخفيف العبء على الدولة، أو في بعض الحالات المتطرفة إلغاءها كلية!

غير أنه لابد هنا من التأكيد على المسئولية الاجتماعية لرأس المال، وفرض نسبة على الأرباح الفاحشة التي تحققها الشركات المتعددة الجنسيات لصالح صياغة برامج عالمية للقضاء على الفقر، وتحسين نوعية الحياة لملايين البشر.

وتبقى أخيراً ضرورة زيادة فاعلية الجمعيات التطوعية غير الحكومية وكافة مؤسسات المجتمع المدني، للقيام بدور فعال في التنمية الشاملة،

وإشــراك المواطنين فى حل مشكلاتهم من خلال رفع وعيهم لتوسيع فرص الحياة أمامهم.

كيف نبدأ؟

وإذا كانت الملاحظات السابقة صحيحة وهى مبنية على تشخيص دقيق للأوضاع الراهنة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، فإن السؤال الملح هــو كــيف نــبدأ بدايــة جديدة فى مجال حماية أمن الإنسان وفقاً للخطوط السابقة؟

فى تقديرنا أنه ينبغى أن نبنى على ما تحقق فعلاً من إنجازات مرموقة فى العقد الماضى.

وأبرز هذه الإنجازات هو المجهود الخلاق الذى قامت به هيئة اليونسكو لتشــخيص الإشــكاليات المعرفــية التى ستجابه الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين.

ومن نماذج الإشكاليات المعرفية التى تم تحديدها ضرورة صياغة عقد اجــتماعى جديد بين الدولة والمواطنين، وضرورة صياغة عقد طبيعى جديد بيــن الإنســان والطبــيعة، وضــرورة صــياغة عقد أخلاقى جديد يضبط التعاملات الاقتصادية والدولية.

والإنجــاز الــثانى المــرموق هــو صدور تقرير "حالة المستقبل" عن المشــروع الألفى الذى تشرف عليه جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو، والذى حــدد خمســة*عشــر مشــكلة عالمية ستواجه الإنسانية فى القرن الحادى والعشــرين. مــن أبــرزها الفجوة المتزايدة بين الموارد والسكان، وظهور أمــراض جديــدة لم تعرفها الإنسانية من قبل، وضرورة وضع كود أخلاقى للأسواق الاقتصادية.

وآخــر هــذه الإنجــازات هــو التقرير الذى صدر عن الأمم المتحدة، بمــبادرة مــن كوفــى أنان الأمين العام والذى شكل لجنة من حكماء العالم (حوالــى ٤٠ شخصــية) لكتابة تقرير عن حوار الحضارات صدر بعنوان "الخــط الفاصــل" Crossing the divide. وصلب التقرير عبارة عن نقد عنــيف للــنظام العالمى الراهن الذى يقوم على أساس هيمنة الدول الكبرى والإجحــاف بحقوق الدول الصغيرة، والدعوة لصياغة نموذج لنظام عالمى جديد يقوم على أساس الحرية والمساواة بين الدول.

(٢)
تقدم غربى أم تخلف شرقى؟

أنـا عائد من برلين حيث عقد فى مقر وزارة التعاون الدولى الألمانية فـى الفترة من ٢٧ نوفمبر إلى أول ديسمبر ٢٠٠٤ ندوة علمية عالمية عن "إدراك مفهوم التقدم فى ست ثقافات مختلفة" وقد شارك فى هذه الندوة أساتذة أكاديميين ومثقفين من مصر والهند وبوليفيا وناميبيا وروسيا، الذين اجتمعوا فـى ورش عمـل مغلقة لمدة يومين كاملين، توزعوا فيها على ثلاث لجان: الأولـى عـن التقدم والتقاليد، والثانية عن التقدم والدين، والثالثة عن التقدم والمسـألة الاجتماعـية. ثم فتحت الندوات بعد ذلك لجمهور عريض لم يقل عـدده عن ٢٠٠ شخص من الأساتذة والمثقفين والإعلاميين وخبراء التنمية الألمـان، الذين دخلوا فى حوار مباشر ومثمر فى الواقع مع مقررى اللجان الثلاث، الذين عرضوا ما توصلت إليه كل لجنة.

والواقع أن اجتماع برلين هو محصلة جهود علمية استمرت لمدة عامين كاملين لتقديم نظرة عميقة مقارنة على مفهوم التقدم فى ثقافات متعددة.

وقـد بـدأت القصـة فـى نوفمـبر عام ٢٠٠٣ حيث عقد فى مكتبة الإسـكندرية اجـتماع دعـا إليه معهد جوته بالإسكندرية بالتعاون مع فرع وزارة الـتعاون الدولى الألمانية، لكى يعرض أستاذ ألمانى هو الدكتور فون بالوين مشروع بحث دولى مقارن عن مفهوم التقدم فى ثلاث ثقافات مختلفة، واختـيرت مدينة محددة فى كل ثقافة لكى تكون محوراً للبحث، حيث يدعى أكاديميـون مـن كـل بلد لمناقشة الموضوع، من خلال الثقافة التى ينتمون إليها.

وقـد اختـيرت مدينة "كلكلتا" فى الهند باعتبارها ممثلة للثقافة الهندية، ومديـنة "لاباـز" فـى بوليفـيا باعتـبارها ممـثلة لثقافة أمريكا اللاتينية، و"الإسكندرية" باعتبارها ممثلة للثقافة العربية الإسلامية. عقد الاجتماع الأول إذن فـى الإسـكندرية ودعـى له مجموعـة من أساتذة العلوم الاجتماعية

والإنسانية المرموقين من الجامعات المصرية، ونوقشت خطة البحث الألمانية مناقشة نقدية، واقترحت القيام بدراسة استطلاعية محدودة لاستطلاع مجموعة من الأساتذة الجامعيين وطلبة وطالبات الجامعات لاستكشاف مفهومهم عن التقدم. واتفق على اجتماع آخر بالإسكندرية بعد عام تعرض فيه نتائج هذه الدراسة الميدانية الرائدة التى قمت بها بالفعل بالاشتراك مع الدكتور محمد بيومى والدكتور على حلبى من أساتذة علك الاجتماع المرموقين بجامعة الإسكندرية، ودعيت بالإضافة إلى ذلك مجموعة أوسع من الأساتذة لتقديم بحوث متنوعة فى موضوع التقدم تعطى مختلف جوانبه. وتم الاجتماع فعلاً ودار فيه حوار مثمر حول موضوع التقدم فى مفهومه الغربى وفى الإدراكات المختلفة له فى العالم العربى والإسلامى.

اجتماع برلين

والواقع أن اجتماع برلين كان اجتماعاً مثمراً بكل المقاييس. وحضر معى من مصر الدكتورة منى أباظة أستاذة علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، والدكتور محمد سبيلا أستاذ الفلسفة بجامعة الرباط بالمغرب، وكليهما حضر ندوة الإسكندرية الثانية.

والواقع إننى دهشت حين اكتشفت – ولم أكن أعرف – أنه ضمت للثقافات الثلاث العربية الإسلامية والهندية واللاتينية دول أخرى تمثل ثقافات مختلفة هى روسيا وناميبيا. واكتشفت أيضاً أن استمارة الاستطلاع التى وضعتها بالاشتراك مع الدكتور بيومى والدكتور على جلبى وطبقت على الجامعيين فى الإسكندرية، قد تبناها المشروع الألمانى لبحث التقدم، وطبقت مع بعض تعديلات طفيفة فى كل من ناميبيا وروسيا. وكان من المهم علميا الدراسة المقارنة للإجابات على نفس الأسئلة فى كل من الإسكندرية وروسيا وناميبيا.

والحقيقة أن ندوة برلين واصلت الجدل الذى دار عبر عشرات السنين حول القضية المحورية وهى مفهوم التقدم الغربى، وهل يصلح للتطبيق أم لا فى ثقافات أخرى غير غربية. مشكلة قديمة متجددة فى الواقع. وهذه المشكلة نشأت حين احتكت الدول الغربية التى تتبنى هذا المفهوم مع دول

أخرى غير غربية، غالباً من خلال استعمار الأولى للفئة الثانية. حدث ذلك حين غزت الحملة الفرنسية مصر بقيادة نابليون مصر، وحدث ذلك قطعا حين غزت بريطانيا العظمى - الإمبراطورية التى لم تكن تغيب عنها الشمس كما كان يقال - الهند، وأدار كل من المثقفين المصريين والهنود وغيرهم من ممثلى الثقافات غير الغربية الأخرى، نقاشات شتى احتدم فيها الجدل حول مفهوم التقدم الغربى، وهل يصلح أولاً للتطبيق فى بلادهم.

وابتداء يمكن القول أن مفهوم التقدم يعد أحد الأعمدة التى قام على أساسها مفهوم الحداثة الغربى. ومشروع الحداثة الغربى الذى تبلور منذ عصر التنوير فى أوروبا كان يقوم على الفردية، والعقلانية، وتطبيق العلم والتكنولوجيا لحل المشكلات الإنسانية، وتبنى مفهوم خطى Linear للتقدم، بمعنى أن التاريخ الإنسانى يتقدم تقدما مطرداً من مرحلة لأخرى. وقد قدم مفهوم عام للتقدم وهو أنه "العقيدة التى مبناها أن التاريخ بشكل عام يتقدم فى اتجاه تحسن الوضع الإنسانى المادى فى شكل تحقيق حياة أكثر صحة وسعادة وأمناً وراحة، وذلك بالنسبة لأعداد متزايدة من البشر. بعبارة أكثر بساطة فإن التقدم يعنى أنه على المدى الطويل فإن أحوال الإنسان سوف تتحسن وترتقى إلى الأفضل".

غير أن هذا التعريف العام للتقدم والذى يصلح فى الواقع للتطبيق فى أى ثقافة غير غربية، قابلته صعوبات شتى حكمت عليه بالفشل. أهم هذه الصعوبات - ويا للعجب - جاءت من وقائع التاريخ الغربى ذاته الذى قام بنفسه بنفى الفكرة وبيان عدم صحتها. وهذه الوقائع تتمثل أساساً فى قيام الحرب العالمية الأولى بكل بربريتها بين دول أوروبية سبق لها أن رفعت شعارات التنوير والتقدم تحت راية الحداثة الغربية، والحرب العالمية الثانية التى هدمت فيها المدن وألقيت فى نهايتها القنبلة الذرية بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية على هيروشيما وناجازاكى باليابان. وذلك بالإضافة إلى ظهور النازية فى ألمانيا، والفاشية فى إيطاليا والتى كانت ردة تاريخية بكل معنى الكلمة على قيم الديموقراطية. وهكذا سقطت فكرة التقدم فى أوحال التاريخ الأوروبى الحديث.

غير أن مفهوم التقدم الغربى قابل صعوبات أخرى فى مجال الثقافات غير الغربية. وترد هذه الصعوبات إلى أن المثقفين ورواد الفكر فى هذه الثقافات أدركوا - بناء على تحليل متعمق - أن فكرة التقدم هى جزء

لا يــتجزأ من مشروع الحداثة الغربى، ولذلك تساءلوا منذ وقت مبكر حقاً، هل تصلح الحداثة الغربية نموذجاً حضارياً يحتذى به فى بلادهم أم لا؟

فى مصر – على سبيل المثال – التى كانت هى نموذج صراع الأفكار الإسلامية العربية مع الأفكار الغربية، ومن خلال كتب رائد التنوير العربى رفاعــة رافع الطهطاوى المصرى، سرعان ما دار الصراع والنقاش حول صلاحية مفهوم الحداثة الغربى بما فيه من فكرة محددة عن التقدم للتطبيق.

وقــد قام المؤرخ المغربى المرموق عبد الله العروى بالتحليل المتعمق للاســتجابات المــتعددة لمشــروع الحداثــة الغــربى فــى كتابه المعروف "الإيديولوجــية العربــية المعاصــرة". وهذه الاستجابات أجملها العروى فى ثــلاث نماذج من الوعى. وعى الشيخ ويعنى به الشيخ محمد عبده الذى مثل الرفض الإسلامى لمشروع الحداثة الغربى، على أساس أن الإسلام يمكن أن يكون معاصرا، وبالتالى لا حاجة للمسلمين بتطبيق النموذج الغربى. ووعى الليــبرالى ويقصد به أحمد لطفى السيد من رواد الفكر الليبرالى فى مصر، والــذى دعــا إلــى نبذ التراث وتطبيق النموذج الحضارى الغربى بالكامل، ووعــى داعــية التقنية ويقصد به سلامة موسى الكاتب المصرى الذى كان يدعو للتصنيع والبعد عن ثقافة المجتمعات الزراعية المتخلفة!

وهكذا هجرت فكرة التقدم سواء فى الغرب أم فى الشرق. ويمكن القول أن المفهــوم الــذى ســيطر علــى الأذهان وأثر على سياق الدول المختلفة وخصوصــا بعد الحرب العالمية الثانية هو مفهوم التنمية. وقد تم قبول هذا المفهــوم علــى نطــاق عالمى واسع نظراً لحياده وعدم تضمنه منذ البداية لانحيازات ثقافية غربية بالضرورة. غير أن أهم أسباب ذيوع المفهوم وتبنى مخــتلف الحكومات له، أنه صنيعت لقياسه مؤشرات كمية وكيفية وذلك فى كــل المجــالات الإنســانية، فــى التعلــيم، والبحــث العلمى، والتصنيع، والتكنولوجــيا، والصحة، والرعاية الاجتماعية بشكل عام، وهكذا اصبح من الممكــن قــياس الــتطور فى مجال التنمية من عام إلى عام وفى كل حقبة تاريخــية مقارنــة بالحقــب التاريخية الأخرى. وصممت للتنمية مؤشرات عالمــية، وصدرت تقارير عالمية لقياس التنمية فى مختلف دول العالم، بل وترتيــبها حســب إنجازاتهــا. وأصــبحت لهذه التقارير أصداء عميقة لدى الحكومات والباحثين والرأى العام.

غير أنه عبر الزمن تكشف قصور مفهوم "التنمية" عن قياس التقدم الإنساني إن صح التعبير. وذلك لأسباب متعددة أهمها انحياز مفهوم التنمية الذى حل محل مفهوم التقدم من الأصل إلى المعايير الاقتصادية البحتة، والتى كان أشهرها ارتفاع معدلات الدخل القومى. ونسيت فى غمار هذه المناقشات الاقتصادية أبعاداً أخرى بالغة الأهمية، والتى عبر عنها من بعد مفهوم "نوعية الحياة" quality of life وغيره من المفاهيم التى أرادت تغطية الجوانب التى لم يكن يغطيها مفهوم التنمية الأصلى.

ومن هنا بدأ التفكير فى العالم الغربى فى ضرورة العودة إلى مفهوم التقدم الغربى بعد إعادة صياغته، ليتكيف مع التغيرات الكبرى التى حدثت فى الحياة الإنسانية منذ عصر التنوير حتى الآن.

ومن ناحية أخرى أثيرت قضية هامة هى نهوض الدول الآسيوية مثل كوريا الجنوبية واليابان وماليزيا مؤخراً، والتى لم تطبق النموذج الحضارى الغربى بالكامل. ورد بعض المحللين الغربيين هذا النهوض إلى ما أطلق عليه "القيم الآسيوية" والتى تختلف فى جوهرها عن القيم الغربية.

أما عندنا فى العالم الإسلامى فأثيرت قضية القيم الإسلامية التى يقال أنها تختلف عن القيم الغربية، وأنها أكثر منها شمولاً وفاعلية، بالإضافة إلى سموها من الناحية الأخلاقية، لكون مصدرها إلهى وليس وضعياً من صنع البشر.

وإذا كانت القيم الآسيوية قد أثبتت نفسها من خلال الإنجاز الفعلى للنهضة، إلا أن القيم الإسلامية المعلنة لم تثبت نفسها – للأسف الشديد – إلا من خلال لغة الخطاب الإسلامى المتشدد والرافض للحضارة الغربية، فى حين أن المجتمعات الإسلامية مازالت ترسف فى أغلال التخلف!

كانت ندوة برلين مناسبة نادرة لمناقشة كل إشكاليات التقدم فى الثقافات المختلفة.

(٣)
نحو معايير جديدة للتقدم الإنسانى

تـــرى ما الذى يدعو العالم الغربى إلى إعادة التفكير فى مفهوم التقدم، ومحاولـــة إعـــادة صياغته بما يتفق مع الظروف المتغيرة للمجتمع العالمى؟ هـــل هى العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والـــتى قلبت الموازين السائدة هى السبب؟ هل النجاح الاقتصادى فى عديد مـــن البلاد والذى رافقته فى نفس الوقت مظاهر سلبية تكشف ليس فقط عن الـــتخلف الثقافى بل عن ردة حضارية حقيقية هو السبب؟ أليست العنصرية الجديـــدة الـــتى انبثقت فى قلب أوروبا المعاصرة، ودعوات التطهير العرقى والتى كشفت عن بربرية حقيقية كامنة خلف النسيج الغربى البراق، ما يدعو إلـــى صـــياغة مفاهيم جديدة عن التقدم الإنسانى تتجاوز الصياغات القديمة للمفهوم الغربى؟

فـــى تقديرنا أن كل ما أشرنا إليه من ظواهر قد تكون وراء البحث عن مفهـــوم جديد للتقدم. ولكن أعمق من هذه الأسباب جميعا أن الأطر النظرية التى مارست العلوم الاجتماعية والإنسانية أبحاثها فى ضوئها، والتى سادت بعـــد الحرب العالمية الثانية سقطت وتهاوت، وبرز قصورها عن فهم الواقع العـــالمى، واقـــتراح الحلول لمشكلاته العميقة بعد نهاية الحرب الباردة على وجه الخصوص.

لقد كان انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ونهاية النظام الثنائى القطبـــية، والـــذى قـــام على أساس التنافس والصراع وأحيانا التعاون بين الاتحـــاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، إيذاناً بسقوط الأطر النظرية القديمـــة فـــى العلاقـــات الدولـــية والسياسة المقارنة وعلم الاجتماع وعلوم الاقتصاد والإدارة. وبدأت محاولات إبداعية لصياغة أطر نظرية بديلة أكثر قـــدرة وأعظـــم كفاءة فى وصف الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بها، سعياً وراء

التحكم فيها إن كان ذلك فى الإمكان، مع صعوبته البالغة فى مجال الظواهر الاجتماعية.

وفـــى هــذا الإطـــار الزاخر بالنقد والمراجعة والإبداع سقطت مفاهيم قديمـــة، وقامـــت مفاهـــيم جديدة، بل أعيدت إلى الحياة نظريات كان قد تم هجرها من قبل.

لقـــد انتهـــت مرحلة نموذج المجتمع الصناعى والذى انبثق عن الثورة الصـــناعية الأوروبـــية، وفـــتح الـــباب واسعا وعريضا أمام نشوء مجتمع المعلومـــات الكونـــى، والذى هو التعبير البليغ عن الثورة الاتصالية الكبرى ومجالاتها الرئيسية، وأبرزها البث التليفزيونى من خلال الأقمار الصناعية، وشـــبكة الإنترنت بكل آثارها العميقة السياسية والاقتصادية والثقافية. وهكذا بـــرزت مفاهيم لم تكن موجودة من قبل مثل الديموقراطية الرقمية Digital والتجارة الإلكترونية، والاتصالات عبر الحضارية.

وهكذا يمكن القول أن السعى لإعادة صياغة مفهوم جديد للتقدم يكاد أن يكون المعادل الموضوعى – لو استخدمنا لغة النقد الأدبى – لسعى الإنسان فـــى هـــذه المرحلة التاريخية فى حياة الإنسانية لصياغة مفهوم جديد لمعنى الحياة!

كيف نشأت فكرة التقدم؟

وفكرة التقدم فى تعريفها العام المبسط لا تخرج عن الاعتقاد الذى مبناه "أن التاريخ بشكل عام يتقدم تقدما مطرداً من مرحلة لأخرى فى اتجاه تحسن الوضـــع الإنســـانى المـــادى فى شكل تحقيق حياة أكثر صحة وسعادة وأمنا وراحـــة، وذلـــك بالنسبة لأعداد متزايدة مْن البشر". بعبارة أكثر بساطة فإن الـــتقدم يعنى أنه – على المدى الطويل – فإن أحوال الإنسان سوف تتحسن وترتقى إلى الأفضل.

وفكـــرة الـــتقدم الغربية التى وصلت إلى ذروتها فى القرن الثامن عشر والقـــرن التاســـع عشـــر تحطمت على صخور الوقائع التاريخية البشعة فى القرن العشرين، والتى تمثلت فى الحرب العالمية الأولى بكل بربريتها التى خاضـــتها ضـــد بعضـــها الـــدول الأوروبية "المتقدمة" المتنافسة على النفوذ العالمى، وبعدها الحرب العالمية الثانية بكل أهوالها، ولا ننسى مقدماتها فى

ظهـــور النازية والفاشية، والتى هى تيارات إيديولوجية متعصبة تسير ضد منطق التقدم.

غير أن هناك سؤالا آن الأوان لطرحه وهو ما هى المكونات الأساسية لمفهوم التقدم الغربى؟

هـــناك فى الواقع خمس مكونات أساسية، سبق لعالم الاجتماع الأمريكى المعروف "روبرت نيسبت" أن حددها فى كتابه المعروف "فكرة التقدم".

وهذه السمات هى الاعتقاد فى قيمة الماضى، وثانياً وهى فكرة أساسية كانـــت أحد أسباب رفض الثقافات غير الغربية لمفهوم التقدم الغربى، وهى الاعـــتقاد فـــى تـــبل إن لـــم يكن فى سمو الحضارة الغربية وتجاوزها لكل الحضـــارات. والســـمة الثالثة التركيز على أهمية النمو بالمعنى الاقتصادى والتكـــنولوجى. والســـمة الـــرابعة الإيمان بالعقل والاحترام الشديد للمعرفة العلمية التى تنبع فقط من العقل وليس من أى مصدر آخر. ومن هذا شاعت المقولـــة فـــى المناخ الفكرى الغربى منذ عصر التنوير أن "العقل هو محك الحكـــم على الأشياء". وتبقى السمة الأخيرة فى التأكيد على الأهمية العميقة والتى لا يمكن تجاهلها لقيمة الحياة الدنيوية. وربما كان هذا التأكيد رداً على المفاهـــيم السائدة فى ديانات سماوية شتى والتى مفادها أن الحياة الدنيوية لا قيمة لها إذا ما قورنت بالحياة الآخرة التى وعد بها الله عباده المتقين.

التمرد على فكرة التقدم

غير أنه يمكن القول أن موجات التمرد على فكرة التقدم بدأت مع بداية القرن التاسع عشر. ويمكن رد أسباب التمرد إلى عوامل متعددة لعل أبرزها ظهـــور ســـلبيات الرأســـمالية الصناعية فى بداياتها الأولى. ونحن نعلم من تـــاريخ التصـــنيع الغربى حيث غابت إجراءات الأمن الصناعى، أن الآلات كانـــت تـــأكل أطـــراف أجسام العمال، وأن الأطفال والنساء والرجال كانوا يجبرون على العمل ثمانية عشر ساعة يومياً. ووصل تردى الأحوال إلى أن العمـــال قاموا فى بعض الفترات بتحطيم الآلات والعودة إلى قراهم الأصلية احتجاجا على غياب الأمن والأمان.

ولا شـــك أنـــه من بين الأسباب للتمرد أيضاً إجراءات القمع السياسى العنيفة التى مارستها الحكومات الأوروبية غير الديموقراطية ضد الجماهير.

وقد أدت كل هذه العوامل إلى تصاعد الشعور بالأزمة الذى وصل إلى نمو الإحساس بتدهور وانهيار مشروع الحداثة الغربى كله، والذى كانت فكرة التقدم تمثل إحدى أسسه. وقد عبر عن أزمة الحداثة الغربية-علماء وفلاسفة غربيون كبار على رأسهم فرويد مؤسس التحليل النفسى، ودوركايم مؤسس علم الاجتماع، وجورج لوكاتش الفليسوف والناقد الأدبى الكبير.

غير أن بعض الباحثين المرموقين يلفتون نظرنا إلى أنه فى الستينيات - على وجه الخصوص - ربما بسبب الرعب النووى، وبعد امتلاك دول متعددة للقنبلة الذرية، وازدياد حدة الصراع بين القطبين الكبيرين، الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، شاعت مخاوف نهاية العالم Apocalyptic fears والتى حلت فى الواقع محل الآمال التى ذاعت مع الألفية الثانية، مصاحبة لصعود فكرة التقدم، وما زرعته من يقين لدى البشر من أن التاريخ يتقدم من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى.

ولكن بعد مرحلة التمرد، بدأت مرحلة أخرى أكثر إيجابية تتمثل فى السعى لإعادة صياغة مفهوم التقدم، على أساس أنه لازالت هناك قوى تستطيع أن تعمل على إحداث التقدم، وإن كان ذلك يدعو إلى إعادة صياغة نظرية الحداثة ذاتها.

ولعل أهم ملامح إعادة هذه الصياغة هى التخفيف من حدة الإيمان المطلق بالعقل، والذى كان من مكونات الحداثة الغربية. ذلك أنه حدث فى إطار الممارسات الثقافية الغربية سوء استخدام للعقل الإنسانى، بل إنه سخر للإضرار بالبشرية، ولعل ذلك يظهر أول ما يظهر فى سباق التسلح العقيم الذى أهدرت فيه بلايين الدولارات على صنع أسلحة لم تستخدم إطلاقا، ولم يكن مقدراً لها أصلاً أن تستخدم، وفى مقدمتها القنبلة الذرية، لأن فى استخدامها مرة واحدة والرد على ذلك، فيه فناء للبشرية.

كما أنه لابد فى نظرية الحداثة الجديدة من وضع الأسس المتينة لمنع استخدام القوة فى العلاقات الدولية، والقضاء على مصادر العنف داخل المجتمعات وفيما بينها.

وهناك دعوة أخرى لتجاوز نظرية التنمية التى سادت قرابة نصف قرن، والتركيز على نوعية الحياة، والقضاء على الفقر، والاهتمام بالجوانب المعنوية فى الحياة الإنسانية، بالإضافة إلى النمو الاقتصادى التقليدى، ولعل هذا ما دعا لجنة دولية شكلتها الأمم المتحدة هى لجنة "حماية أمن الإنسان"

إلى صك هذا المفهوم الجديد ونعنى "حماية أمن الإنسان" ليحل محل التركيز الشـديد على حماية الأمن القومى. بحيث تنتقل بؤرة الاهتمام من الدول إلى البشـر فـى كـل مكان، وفق استراتيجيات كونية مصممة للرقى بالوضع الإنسانى.

وفى سياق الصياغة الجديدة لمفهوم التقدم تم التركيز على القوى الفاعلة الـتى يمكـن لهـا أن تنهض بالمجتمعات، وتم الالتفات إلى الدور الحاسم للمثقفيـن فى رفع الوعى الاجتماعى والثقافى للجماهير العريضة، بالإضافة إلـى بـروز الـدور الإيجابى لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى، ونعنى الجمعـيات غـير الحكومية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية. ولعـل بـروز مـا يطلق عليه الآن "المجتمع المدنى العالمى" مصاحباً لنمو "وعـى كونـى" يركـز على عولمة المشكلات الإنسانية، ويتخطى الحدود التقلـيدية للـدول، ويعـبر الجسور بين الثقافات المتنوعة، ما يشير إلى أن مفهومـاً جديداً كونياً للتقدم تجرى الأن صياغته، وتشارك فى هذه الصياغة أطـراف شـتى محلـية وإقليمـية وعالمـية، بواسطة حوار الثقافات الذى تصاعدت وتيرته فى العقد الأخير قد بدأ يتخلق بالفعل، وتتخذ هذه الصياغة اتجاهات شتى، بل وأصبحت لها تطبيقات فعالة..

وهكذا يمكن القول أن الإنسانية كلها مشغولة عبر دروب شتى فى إعادة التفكير فى مفهوم التقدم، وإن كانت كل ثقافة إنسانية معاصرة تحاول النبش فـى جذورهـا التاريخـية للعثور على المعانى الأصلية للفكرة، سعيا وراء الحـوار المشترك لصياغة مفهوم كونى لها، بما يتفق مع الطموح المعاصر لعالمية القيم، بدون أن يكون فى ذلك قضاء على الخصوصيات الثقافية.

(٤)

التقدم الغربي فى مواجهة الخصوصية الثقافية

فـى حديثـنا عـن "معايير جديدة للتقدم الإنسانى" قررنا فى نهايته أن الإنســانية كلها مشغولة عبر دروب شتى فى إعادة التفكير فى مفهوم التقدم، وإن كانـت كـل ثقافة إنسانية معاصرة تحاول النبش فى جذورها التاريخية للعـثور علـى المعانى الأصيلة للفكرة سعيا وراء الحوار المشترك لصياغة مفهوم كونى لها، بما يتفق مع الطموح المعاصر لعالمية القيم بدون أن يكون فى ذلك قضاء على الخصوصيات الثقافية.

والواقع أننا بوضعنا المشكلة هذا الوضع نكون قد قرأنا قراءة صحيحة الصـراع التاريخى بين مشروع الحداثة الغربى ومشاريع النهضة المختلفة فـى الـثقافات غـير الغربية، ونعنى فى العالم العربى، حيث تسود الثقافة العربية الإسلامية وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ويمكـن أن يرد ذلك إلى حقيقة بسيطة مفادها أن أوروبا استطاعت أن تسـبق باقى العالم غير الغربى فى تحقيق الثورة الصناعية التى تجسدت فى نمـوذج جديـد مـن المجـتمعات الصناعية، والتى جاءت بعد المجتمعات الزراعـية والتى خلفت بدورها مجتمعات الصيد والرعى، وهكذا بدأت فى أوروبا بتوجيه من قيم مشروع الحداثة الغربى، عملية تحديث واسعة المدى شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهـذه القـيم انطلقـت من مجموعة مترابطة من المبادئ أبرزها مبدأ الفردية، أى حق الفرد فى أن ينطلق فى المجتمع بغير قيود ولا حدود إلا ما يـنص علـيه الدستور والقانون، ومبدأ العقلانية بمعنى انقضاء عهد التفكير الخـرافى والعشوائى وتحكيم العقل فى كل شئ باعتبار أن "العقل هو محك الحكم على الأشياء. والمبدأ الثالث هو الاعتماد على العلم والتكنولوجيا لحل المشـكلات الإنسانية، والمبدأ الرابع وهو الاعتماد على المنهج الوضعى فى البحـث، أى ألا يـتعرض الباحـث إلا لبحث الظواهر التى يمكن قياسها.

وأخيرا تبنى مفهوما خطياً Linear للتقدم، بمعنى أن التاريخ الإنسانى يتقدم من مرحلة إلى مرحلة أخرى. فى ضوء هذه القيم جميعا تم تحديث النظام السياسى، من خلال القضاء على مواريث العصر الإقطاعى، حيث كان يتم التحكم فى البشر باسم الحقوق الأبدية للإقطاعى على رعاياه، وحيث كانت الكنيسة تمارس الإرهاب المعنوى على الناس بزعم أنها تستمد سلطتها مباشرة من الله سبحانه وتعالى، ومن ثم أعطت لنفسها الحق فى منح صكوك الغفران، وكان النص الدينى فى تأويلاته الجامدة والمتطرفة يصادر حرية التفكير، ويضع قيوداً لا حدود لها على حرية التعبير.

وتمثلت الحداثة السياسية فى إقامة نظم عصرية تقوم على أساس النظم الملكية أو الجمهورية، ولكن يحكمها دستور ينص صراحة على حقوق المواطنين وواجباتهم، ويحدد العلاقات بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويقنن فى نفس الوقت حقوق وواجبات كل سلطة، بالإضافة إلى التطبيق الدقيق لمبدأ سيادة القانون، والذى يحكم عمل نظام قضائى متدرج ومستقل، ويعطى الضمانات اللازمة للمتهمين فى القضايا الجنائية، وللمتخاصمين فى القضايا المدنية.

واستطاعت هذه النظم السياسية العصرية أن تقيم التواصل الدقيق بين المجال العام والمجال الخاص. وفى المجال العام أتيح للأحزاب السياسية فى ظل مبدأ التعددية أن تنشأ وتمارس السياسة دفاعا عن حقوق مختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية.

وحكم كل هذه النظم – ملكية كانت أو جمهورية – مبدأ تداول السلطة، والذى يمنع من تخليد الحكام أو الحكومات إلى أبد الآبدين!

أما فى مجال الحداثة الاقتصادية فقد استطاعت أوروبا أن تشعل ثورة كاملة فى مجال الإنتاج والاستهلاك معاً. ذلك إنها اعتمدت على العلم والتكنولوجيا، واستطاعت أن تصنع آلات المصانع القادرة على الإنتاج الوفير، مما سمح لها على المدى الطويل سد الحاجات الأساسية لملايين البشر، ومن بعد سد الحاجات الكمالية بعدما برز المجتمع الاستهلاكى بتجلياته المعروفة، وخصوصا عقب الحرب العالمية الثانية.

لقد كانت خطوط الإنتاج الكبيرة القادرة على تصنيع ملايين السلع المتشابهة قفزة كبرى فى مجال تحديث الإنتاج الصناعى، وقد واصلت الثورة التكنولوجية مسارها لتصل اليوم فى الدول المتقدمة صناعياً لتصميم

خطوط إنتاج قادرة على الإنتاج الكبير المتشابه من ناحية، وعلى إنتاج السلع بمواصفات خاصة حسب طلبات العملاء من ناحية أخرى. وأدى إدخال الإنسان الآلى فى ميدان الإنتاج وخصوصا فى مجال صناعة السيارات إلى زيادة الإنتاج بطريقة مذهلة.

وإذا ولينا النظر إلى مجال الحداثة الاجتماعية لوجدنا أن تقسيم العمل كان هو الملمح الأساسى للمجتمع الحديث. كل فرد فى المجتمع له عمل محدد، يؤهل لأدائه وفق برامج تعليمية وتدريبية خاصة. ولا مجال لأفراد يهيمون فى الفضاء الاجتماعى بلا عمل ولا مهنة. ومن يخرج منهم على القانون يوضع فى مؤسسة حديثة هى السجن الذى حكمته نظريات العقاب الحديثة، وسيطرت حتى على مبانيه فكرة تحديد وضع كل مسجون، وفكرة الرقابة المستمرة على المسجونين. أما المرضى العقليون والذين لا يستطيعون العمل المنتظم، فمكانهم مستشفيات الأمراض العقلية.

ولعل هذا هو الذى دفع الفيلسوف الفرنسى الشهير ميشيل فوكو إلى أن يهتم بهاتين المؤسستين من مؤسسات المجتمع الرأسمالى الحديث، والذى تحكمه مبادئ تقنن وضع كل فرد فى المجتمع، ومراقبته فى نفس الوقت، حتى لا يخرج على القواعد الصارمة التى وضعت للتنظيم الاجتماعى. وهاتان المؤسستان خص كل منهما بدراسة عميقة، مستشفى الأمراض العقلية فى كتابه: "نشأة العيادة" والسجن فى كتابه "راقب وعاقب".

وهناك فى مجال الحداثة الاجتماعية وجوه أخرى متعددة لا يتسع المجال للإشارة إليها، غير أن المنطق الذى يحكمها هو تحديث البنى الاجتماعية، وإتاحة حرية الحركة للمجتمع المدنى الذى اعتبر بمثابة الجمعية العمومية للرقابة على قرارات الحكومة وتصرفاتها.

أما الحداثة الثقافية حيث العقل هو محك الحكم على الأشياء، فقد تم تحييد التدخلات الدينية فى السياسة من خلال مبدأ العلمانية الذى يفصل بين الدين والدولة. وليس فى هذا كما يشيع بعض أنصار التيارات الدينية إقصاء للدين عن المجتمع، لأن ذلك أمر مستحيل، ولكن معناه تحديد نطاق كل من الدين والدولة.

وفى مجال الحداثة الثقافية شهدت حرية التفكير عصرها الذهبى، وشهدت حرية التعبير تجليات مضيئة للإبداع الإنسانى فى كل الميادين، فى الفلسفة والفن والأدب والعلم.

قلاع الخصوصيات الثقافية

غير أن الموجات الكاسحة للحداثة الغربية بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتى واكبتها عمليات التحديث الكبرى، سرعان ما اصطدمت بقلاع الخصوصيات الثقافية فى كل من العالم العربى والإسلامى والإفريقى والآسيوى والأمريكى اللاتينى.

واستخدمت حجة الخصوصية الثقافية لمقاومة مد موجات الحداثة الغربية. والخصوصية الثقافية حجة استخدمت فى بداية احتكاك العالم الغربى بالعالم غير الغربى، ومازالت تستخدم حتى الآن ليس فى مواجهة الحداثة الغربية، وإنما فى مواجهة العولمة التى ينظر إليها فى العالم غير الغربى بشك عظيم، على أساس أنها ليست سوى وجه آخر من وجوه الحداثة الغربية التى تسعى للسيطرة على الكون.

والخصوصية الثقافية تعنى – من بين ما تعنيه – أن لكل ثقافة إنسانية سمات خاصة بها تتميز بها عن الآخرين، وهذه السمات المحددة، مستمدة من دين معين، أو تراث خاص، أو لغة معينة، أو تاريخ مشترك. وهذه الخصوصية الثقافية بهذا التعريف ليست قابلة للتفاعل مع الثقافات الوافدة – كما يطلق عليها – وهى أساساً الثقافة الغربية، لأن منطلقات وقيم هذه الأخيرة تتعارض جذرياً مع قيم الثقافة الأصلية المقاومة.

هكذا صيغت الاستجابات الأولى إزاء الحداثة الغربية فى مصر بعد الحملة الفرنسية بقيادة نابليون. وأولى هذه الاستجابات كانت استجابة رجال الدين المسلمين والذين كان يمثلهم بامتياز الشيخ محمد عبده والذى ذهب إلى أن المجتمع المسلم ليس بحاجة إلى أن يحتذى النموذج الحضارى الغربى لأن الإسلام يمكن أن يكون نموذجاً عصرياً من خلال الاجتهاد، وخصوصاً لأنه لا يعادى العلم. وشرح ذلك بإسهاب فى كتابه المعروف "الإسلام والعلم". وبذلك يكون الشيخ محمد عبده قد رفع مبكراً راية "الخصوصية الثقافية" للاعتراض على تطبيق منطلقات وقيم الحداثة الغربية على أساس تعارضها مع القيم الإسلامية.

غير أن هذا الاتجاه للاحتجاج بالخصوصية الثقافية لم يمنع مفكرين آخرين فى مصر مثل أحمد لطفى السيد وسلامة موسى من المناداة بتطبيق تعاليم الحداثة الغربية للخروج من إسار التخلف.

وهكذا يمكن القول أنه منذ وقت مبكر وفي مختلف القارات غير الأوروبية، تبلورت مواقف معسكرين: المعسكر التقليدي الذي يتشبث بالتراث أيا كان نوعه إسلامياً أو بوذياً أو أفريقياً أو لاتينياً، والمعسكر التجديدى الذى رأى أهمية تجاوز التراث بأساليب شتى، وتطبيق مبادئ الحداثة الغربية باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لتحقيق التقدم.

ويشاء التاريخ أن يعيد نفسه! فقد نشط أنصار المعسكر التقليدى فى قارات متعددة للكفاح ضد العولمة، باعتبارها موجة أخرى من موجات الهيمنة الغربية تعد امتداداً وتجاوزاً فى نفس الوقت للبدايات القديمة فى عصور الاستعمار لغزو الحداثة الغربية للمجتمعات التقليدية. ولم يجد أنصار المعسكر التقليدى سوى حجة الخصوصية الثقافية كأداة للنضال ضد العولمة.

وكما اشتعلت المعركة القديمة ضد مبادئ الحداثة الغربية، عن طريق الدفاع عن الزراعة ضد التصنيع، وعن الحكم الدينى ضد الحكم الديموقراطى، وعن تحكم النص الدينى ضد مبادئ العقل، وعن الامتزاج بين الدين والدولة ضد مبدأ العلمانية، فإن المعركة الجديدة ضد العولمة تتشابه كثيراً مع المعركة القديمة ضد الحداثة الغربية.

فالعولمة في نظر خصومها تهدف إلى تقنين العالم وتوحيده مما يهدد الخصوصية الثقافية، وهي في دعوتها للانفتاح بين الثقافات إنما تهدد وجود الثقافات الأصلية وتدفع بها إلى الانقراض، وفي نزوعها إلي صياغة ثقافة كونية رسالة ضمنية بالحكم على قيم الثقافات الأخرى بالبدائية والتخلف.

وهكذا يمكن القول أنه في كل مرحلة تاريخية من مراحل التاريخ الإنساني ونتيجة لبروز تطورات جديدة، لابد أن نطرح الأسئلة القديمة المتميزة المتعلقة بأي معايير للتقدم الإنساني علينا أن نعتمد عليها لنقيس درجة التطور الحضاري التي بلغناها؟

(٥)
نحو رؤية عربية لحوار الثقافات

اهتممت اهتماماً خاصاً بحوار الحضارات - أو بمعنى أدق بحوار الثقافات مادمنا نعيش فى ظل حضارة عالمية واحدة - منذ بداية التسعينيات، وعلى وجه التحديد فى عام ١٩٩١ حين كنت أميناً عاماً لمنتدى الفكر العربى فى عمان، ودعيت بهذه الصفة للاشتراك فى مؤتمر عقد فى مدينة لشبونة بالبرتغال وكان عنوانه "أوروبا - العالم".

وليس معنى ذلك أننى فى دراساتى وأبحاثى فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لم أتطرق للموضوع. فقد شاركت فى عديد من اللقاءات الدولية التى تناولت الموضوع أو أحد جوانبه، وكان أبرزها الندوة الدولية التى نظمها معهد إيالمو فى روما فى السبعينيات، وكان موضوعها "اللقاء بين الحضارة الأوروبية والحضارة العربية". وشارك فى هذه الندوة نخبة مختارة من المفكرين الأوروبيين والعرب من بينهم المؤرخ المغربى المعروف عبد الله العروى، والدكتور لويس عوض ومعه مجموعة من كبار المثقفين والأساتذة الجامعيين.

وقد دعيت إلى هذه الندوة وقدمت بحثاً بعنوان "الغرب باعتباره النموذج والعقبة" وقد ترجم البحث إلى اللغة الإيطالية ونشر فى أعمال الندوة، كما أعددت ترجمة عربية للنص الإنجليزى، ونشرتها فى "المجلة الاجتماعية القومية" التى يصدرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة.

غير أن مؤتمر "أوروبا - العالم" الذى حضرته فى لشبونه كان فارقاً فى اهتماماتى الأكاديمية والسياسية بموضوع حوار الثقافات. ذلك أنه لم يعد - كما كان فى الماضى - مجرد موضوع فكرى يتحاور حوله الباحثون الذين ينتمون إلى ثقافات شتى، بل أصبح - وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار النظام الدولى الثنائى القطبية - هو "الموضوع" الذى

يناقش فى مجال العلاقات الدولية، باعتباره إشكالية رئيسية فى عالم ما بعد الحرب الباردة. وربما نجد تفسير ذلك فى أن الصراع الضارى الذى دار بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، والذى اشتعل بعد خروجهما معاً منتصرين ومتحالفين فى الحرب العالمية الثانية انتهى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى. وهذا الصراع كان إيديولوجيا فى المقام الأول لأنه دار بين دولتين إحداهما تمثل العقيدة الشيوعية والثانية تمثل العقيدة الرأسمالية. ولذلك يمكن القول أنه بسقوط هذا الصراع الإيديولوجى، بدأ التركيز على "حوار الأمم" من خلال حوار الحضارات: إمكانياته وحدوده أو حتى استحالته حين تشتعل الخلافات ويتحول الحوار إلى صراع.

ولسنا فى حاجة هنا لاستعادة الجدل العالمى الذى دار فى العقد الماضى حول نهاية التاريخ لفوكوياما، وصراع الحضارات لصمويل هنتنجتون، فهى مجادلات أصبحت ذائعة ومشهورة.

ومن هنا يمكن القول أن اهتماماتى بحوار الحضارات كإشكالية كبرى ستواجه الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين بحكم بزوغ عصر العولمة، وظهور بعض الدول الكبرى وعلى رأسها بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية التى تريد الهيمنة المطلقة على مقدرات العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً، بدأت بعد حضورى مؤتمر "أوروبا – العالم". ويشهد على ذلك كتابى الذى ضم أبحاثى الجديدة منذ بداية التسعينيات وعنوانه الدال "الوعى التاريخى والثورة الكونية: حوار الحضارات فى عالم متغير" والذى نشره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة عام ١٩٩٥ وطبع طبعتين.

منذ هذا التاريخ تعددت المؤتمرات التى حضرتها حول حوار الحضارات، وكان أبرزها المؤتمر الذى نظمته هيئة اليونسكو فى فلنيوس عاصمة ليتوانيا، وطلب منى فيه أن أقدم بحثاً حول تعريفات الحضارة والثقافة.

اهتمام عربى بالحوار

ومما لا شك فيه أن الدوائر الثقافية العربية اهتمت اهتماماً خاصاً بحوار الحضارات، وتعددت الهيئات التى مارست نشاطات إيجابية فى هذا المجال، من بينها جامعة الدول العربية، ومن أبرزها برنامج حوار الحضارات الذى

تشرف عليه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الدكتورة نادية مصطفى. ودخلت مكتبة الإسكندرية الميدان بقوة بعد تشكيل فريق بحثي متميز لحوار الحضارات من مجموعة مختارة من الأساتذة الجامعيين أشرف على أبحاثه، بالإضافة إلى توقيعها لاتفاقية مع الاتحاد الأوروبى لاستضافة مؤسسة يوناليند المختصة بحوار الحضارات.

ومن بين الهيئات النشطة التي تمارس حوار الحضارات بشكل مفتوح الهيئة الإنجيلية القبطية، التي تعد من أبرز الهيئات المصرية في إقامة حوارات داخلية متعددة، تجمع في العادة فئات متعددة من الشعب المصرى، بغض النظر عن الديانة أو الانتماءات السياسية. وقد تطور عمل الهيئة مؤخراً حيث بادرت بإجراء حوارات حضارية مع أطراف أوروبية، كان أهمها الحوار العربي الألماني الأول الذى عقد في ألمانيا والحوار العربي الألماني الثاني الذى عقد في مصر، وشاركت في كل من الندوتين مجموعة مختارة من الباحثين والمثقفين المصريين.

ورأت الهيئة الإنجيلية مؤخراً بتوجيه من المهندس نبيل صمويل أبادير رئيس الهيئة، وسميرة لوقا مديرة منتدى حوار الثقافات أن تمد نشاطها وأن تستثمر نجاحاتها في مجال الحوار على الصعيد الوطني والأوروبي، وأن تعمل على إنشاء شبكة عربية تكون أساساً لما يطلق عليه منتدى الحوار الثقافي العربي. وقد دعت الهيئة فعلا إلى ندوة عقدت في بيروت في ١٨، ١٩ من شهر ديسمبر ٢٠٠٤ حضرتها مجموعة مختارة من المثقفين والمثقفات العرب، جاءوا من المشرق والمغرب والخليج، للتداول في موضوع الشبكة المقترحة، وقد قدمت في هذه الندوة ورقة البحث الرئيسية، والتي عرضت فيها الإطار النظرى المرجعي، وعددت فيها أنواع الحوارات، ونوعية المشكلات المقترح أن يدور حولها الحوار ومنطق اختيارها.

وقد بدأت بحثي بفكرة رئيسية مفادها أنه من واقع الخبرة الدولية لابد أن يبدأ أى حوار حضارى ناجح بالنقد الذاتي الذى يمارسه الممثلون للثقافات المختلفة الداخلون في الحوار. وقد لاحظنا أن ممارسة النقد الذاتي في الواقع هو فضيلة غربية وليست فضيلة عربية للأسف! وربما كانت هذه الممارسة هي أحد أسباب التقدم الغربي، لأن النقد الذاتي من شأنه الكشف عن

السلبيات من ناحية وتقييم الإيجابيات من ناحية أخرى ورسم طريق المستقبل.

والنقد الذاتى حين نمارسه كعرب فى حوار الثقافات فهو يعطى لنا ولا شك شرعية نقد خطاب الآخر. وعلى سبيل المثال لو ركزنا فى هذا الحوار مع الأمريكيين حول قصور سياساتنا الثقافية العربية فى مواجهة الفكر الدينى المتطرف، والذى كان أحد مسببات الإرهاب، فإنه يصبح الطريق مفتوحا أمامنا للنقد العنيف للخطاب الأمريكى المتحيز ضد العرب والمسلمين، مما يعطينا الفرصة لكشف انحيازاته الإيديولوجية، والتى تصب فى صالح الدولة الإسرائيلية العنصرية فى نهاية المطاف.

وفى ضوء ذلك كله قررنا أن المهمة الأولى للحوار الثقافى العربى المقترح هى تنظيم حوارات عربية عربية، عليها أن تبدأ بنقد ذاتى للتجربة العربية فى الخمسين عاما الماضية. ونقطة البداية التى نقترح أن تكون فى أوائل الخمسينيات، تجد منطقها فى أن هذه الحقبة التاريخية الماضية شهدت استقلال عديد من البلاد العربية وبداية مشروع النهضة العربية الثانية. والنقد الذاتى المقترح يشمل تقييم التجارب السياسية العربية المتنوعة، وتقييم الإنجازات الاقتصادية، وتقييم التغيرات الاجتماعية، والتوجهات الثقافية. وفى كل حالة من هذه الحالات لا ينبغى الوقوف عند الاعتراف بالأخطاء، ولكن ينبغى توصيفها بدقة وإعطاؤها التكييف الصحيح.

ولعل الموضوع الثانى الذى يستحق أن يكون موضع حوارات عربية عربية هو الإصلاح العربى الشامل، والذى يتضمن الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى. وإذا كان هناك إجماع على أن الإصلاح السياسى معناه تحقيق التحول الديموقراطى Democratic Transition أى الانتقال من البنية السلطوية العربية إلى البنية الديموقراطية، فليس هناك فى الواقع إجماع على الإصلاح الاقتصادى وتوجهاته، ولا على الإصلاح الاجتماعى، ولا على الاتجاهات الثقافية التى ينبعى أن تسود. ومن هنا أهمية إقامة سلسلة متصلة من الحوارات العربية العربية للتعرف على وجهات النظر المختلفة. أما الموضوع الثالث الذى يستحق أن يكون موضوعا للحوارات العربية العربية فهو سلسلة كاملة من الإشكاليات والمشكلات التى تعوق التطور الاجتماعى فى العالم العربى.

ولعل المشكلة الأولى هى علاقة الدين بالسياسة، وشرعية قيام أحزاب دينية تقبل بقواعد الممارسة الديموقراطية.

والمشكلة الثانية هى الصراع الثقافى المحتدم فى الوطن العربى بين رؤيتين متضادتين للعالم: رؤية دينية تسعى بدأب لتأسيس دولة دينية تطبق الشريعة الإسلامية بمنظور منغلق، ورؤية ليبرالية عصرية تفصل بين الدين والسياسة، وتسعى لتدعيم الدولة المدنية.

والمشكلة الثالثة هى تمكين المرأة، لأن هناك صراعاً بين هؤلاء الذين يريدون أن يفرضوا قيوداً لا حدود لها على المرأة العربية، وأولئك الذين يريدون لها أن تحتل الموضع الذى تستحقه فى المجتمع، وأن تكون فاعلة فى التنمية الشاملة والمستدامة.

والمشكلة الرابعة هى حرية التعبير التى تفرض عليها فى الوطن العربى قيوداً شتى ليس من قبل السلطة العربية فقط بمختلف أنماطها، ولكن أيضاً من قبل تيارات مختلفة تعمل فى إطار المجتمع المدنى، وتسعى فى ضوء تأويلات مشوهة للنصوص الدينية إلى نشر أحكام الردة والتكفير للمبدعين والمجتهدين، مما يسمم المناخ الثقافى، ويحول دون ممارسة الإبداع سواء فى مجال الفكر أو الأدب أو الفن أو الدين. مع أن هناك اعترافاً سائداً أننا فى حاجة إلى اجتهاد دينى بصير، حتى تتواءم التفسيرات الدينية مع متطلبات العصر، ولا نصبح أسرى للتفسيرات القديمة، التى وإن صلحت للعهود الماضية، إلا أنها لا يمكن لها أن تصلح فى الوقت الحاضر. وقد نظمت مكتبة الإسكندرية منذ شهور قليلة ندوة عالمية كبرى حول حرية التعبير أنتجت وثيقة بالغة الأهمية، لأنها أبرزت مختلف جوانب المشكلة عالميا وعربيا، ولم تقف عند حدود ذلك، وإنما تعدته باقتراح السياسات الثقافية التى ينبغى صياغها لمواجهة الظاهرة.

كانت الحوارات العربية العربية التى تدور حول المشكلات الهامة السابقة، هى مقترحاتنا الأولى لتأسيس شبكة للحوار الثقافى العربى، وبقى أن نعرض من بعد للحوارات العربية العالمية والحوارات العربية الدولية سعيا وراء الفهم المشترك، وإسهاما فى تأسيس ثقافة إنسانية كونية.

(٦)
من الفهم المتبادل إلى التعاطف الإنسانى

فـــى إطـــار تحليلاتـــنا الممتدة عن حوار الثقافات، أكدنا مراراً أن أحد أهدافـــه الأساسية هو الفهم المتبادل للثقافات الإنسانية المعاصرة. وهذا الفهم المتبادل يمكن الوصول إليه من خلال آليتين أساسيتين، ممارسة النقد الذاتى الـــتى يقـــوم بهـــا ممثلى الثقافات المختلفة فى حوارهم الثنائى أو الجماعى، وتفكيك خطاب الآخر، ليس من خلال الرفض الساذج أو الشجب الغوغائى، ولكـــن باســـتخدام نظـــريات ومناهج علم اجتماع المعرفة، والذى يربط بين المعـــرفة والأبنية الاجتماعية بكل أنساقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافـــية. وقـــد أضافت أساليب "تحليل الخطاب "التى ازدهرت فى العقود القلـــيلة الماضـــية زاداً منهجـــياً جديداً، لأنه عن طريقها يمكن الكشف عن الطرق المراوغة التى تسلكها الإيديولوجيات المختلفة وخاصة الرجعية منها، لكى تصبغ الخطابات بمسحة علمية مزعومة، أو بطابع سياسى تقدمى.

وهكذا يمكن القول أن الغاية القصوى من أى حوار للثقافات هو تحقيق الفهـــم المتـــبادل الذى من شأنه أن يلغى الصور النمطية الثابتة عن شعوب العالم، ويمحو الأوصاف التقليدية المتوارثة عن ثقافات الغير. ومن شأن ذلك أن يضفى النسبية على مقولات "التخلف" و"التقدم"، ويلغى التعميمات الجارفة عن تقدم دول الشمال الصناعى وتخلف دول الجنوب الزراعى.

ولعل التحولات الكبرى التى حدثت فى بنية المجتمع العالمى فى العقود الأخـــيرة، ومـــن أبـــرزها صـــعود عديد من دول الجنوب إلى ذروة النمو الاقتصـــادى، وذلـــك فى ضوء المؤشرات الاقتصادية التقليدية، والتى تتعلق بالارتفـــاع المطرد فى معدلات الناتج القومى، والزيادة غير المسبوقة للعائد مـــن التصـــدير، لتثبت أننا نحتاج إلى مراجعة الأحكام التقليدية على شعوب ومجتمعات العالم، من خلال عملية كبرى للحوار بين الأمم، أداته هى حوار الثقافات بصوره المختلفة.

ومما لاشك فيه أن حوار الثقافات اشتدت الحاجة إليه خصوصاً فى العقود الأخيرة، بعد ذيوع نظرية "صراع الحضارات" التى صاغها عالم السياسة الأمريكى صمويل هنتنجتون. ومما يعطى بصيصاً من الأمل سيادة الاتجاهات التقدمية التى تؤمن بوحدة المصير الإنسانى، بالنسبة للاتجاهات الرجعية التى تنظر للعنف والصراع، وتقدم بذلك خدمة إيديولوجية صريحة للولايات المتحدة الأمريكية التى تحولت إلى إمبراطورية كونية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

ويكشف عن كل ذلك الانتقادات العنيفة التى وجهت لنظرية صراع الحضارات من داخل الدوائر الأمريكية والغربية الثقافية، ومن داخل الدوائر الثقافية فى بلاد العالم الثالث.

وقد زاد من بروز الجبهة العالمية للحوار ضد معسكر الصراع، الخطاب التاريخى الذى ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الرئيس محمد خاتمى، والذى لقى الإجماع الكامل من كل أعضاء الجمعية العامة، والذى دعا فيه إلى ممارسة حوار الثقافات على الصعيد العالمى. واستجابت الأمم المتحدة وقررت أن يكون عام ٢٠٠١ هو عام حوار الثقافات. وتطبيقاً لذلك نظمت هيئة اليونسكو مؤتمراً دولياً عن حوار الحضارات عقد فى ليتوانيا، وأتيح لى – بناء على دعوة رسمية – أن أقدم بحثاً عن مفاهيم الثقافة والحضارة فى القرن الحادى والعشرين.

كان العالم قد نشط بالفعل فى مجال حوار الثقافات على الصعيد العالمى والإقليمى والمحلى، ودارت حوارات شتى سعياً للوصول إلى الفهم المتبادل كما أسلفنا، غير أنه وعمليات الحوار الكثيفة تجرى فى أنهار شتى، إذا بالعالم يروع بأحداث الزلازل المريعة التى ضربت بلاداً آسيوية عديدة، وأدت إلى فيضانات غير مسبوقة، حيث اندفعت الأمواج الكاسحة من أعماق المحيطات، لتحطم كل شئ فى طريقها، مما أدى إلى وقوع ضحايا بمئات الآلاف، وتشرد الملايين ممن فقدوا مساكنهم وممتلكاتهم.

وقد أدت هذه الزلازل والفيضانات إلى زلزلة الوعى الكونى المعاصر، وسرعان ما بدأت موجات كثيفة من التعاطف الإنسانى، الذى لا يفرق بين دين ودين وجنس وجنس. وهكذا أتاحت هذه الفواجع غير المسبوقة حواراً فعالاً بين المجتمعات والشعوب بغير تمهيد مسبق، ليعلن عن بداية تحول حوار الثقافات من مجرد الفهم المتبادل إلى التعاطف الإنسانى الشامل،

والذى يعد – كما أكدنا فى دراساتنا السابقة – عن تبلور مذهب إنسانى جديد Humanism يتخلق ببطء وإن كان بثبات، حيث تتصاعد الدعوة من منابر شتى فى الغرب والشرق، إلى صياغة عقد أخلاقى كونى جديد لا يقنع فقط بضبط حركة الأسواق الرأسمالية السائدة من خلال إدخال البعد الأخلاقى فى كل الممارسات الاقتصادية، ولكن لإقامة الجسور بين الأديان المختلفة، وصياغة نسق قيمى كونى يأخذ فى الاعتبار أساساً الحفاظ على الكرامة الإنسانية، وتحقيق أمن الإنسان، والتركيز على ذلك بدلاً من التركيز على اعتبارات الأمن القومى بآفاقه الضيقة، والذى لا يعبر إلا عن المصالح الأنانية للنخب السياسية الحاكمة، وما تعبر عنه من مصالح طبقية.

من الأمن إلى مجتمع المخاطر

ولاشك أن كل هذه التحولات فى بيئة المجتمع العالمى وفى إدراكات النخب والمثقفين والشعوب، قد نجمت من الإحساس العام بأن المجتمع العالمى يتحول من الأمن النسبى إلى مجتمع المخاطر.

وقد التفتنا فى إطار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية إلى أهمية رصد تحولات المجتمع العالمى، وتشكل فريق بحث من مجموعة من الخبراء تحت إشرافى لدراسة عدد من التغيرات العالمية الجوهرية.

أول هذه التحولات الانتقال من نموذج المجتمع الصناعى إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمى، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى، وتحول هذا المجتمع إلى ما يطلق عليه مجتمع المعرفة.

والتحول الثانى الانتقال من الشمولية إلى الديموقراطية وبزوغ المجتمع المدنى العالمى. والتحول الثالث بروز ظاهرة العولمة وحلولها محل الاقتصاد العالمى التقليدى. والتحول الرابع الانتقال من مجتمع الأمن إلى مجتمع المخاطر، والتحول الأخير فى نظرية الأمن القومى العالمى، وبزوغ عصر الشبكات والإرهاب الجديد. ولعل أبرز هذه التحولات من حيث تأثيرها على أمن الإنسان هو تحول المجتمع العالمى المعاصر ليصبح مجتمعاً زاخراً بالمخاطر. وأصبحت فكرة "مجتمع المخاطر" نظرية سوسيولوجية سائدة لرصد وتحليل مختلف أنواع المخاطر، والتى تجد مصادرها فى إمكانيات التلوث الإشعاعى الذرى (وقد زاد انفجار مفاعل

تشيرنوبل الروسى) من هذه الاحتمالات، وسلبيات الهندسة الوراثية، وظهور أمـــراض جديدة (كالإيدز وجنون البقر) وشيوع أمراض خطيرة كالسرطان، نتيجة لتسرطن البذور الزراعية، والمنتجات الزراعية بشكل عام.

وترتبط "نظرية الخطر" باسم عالم الاجتماع الألمانى "ايرليش بيك" الذى أصدر كتاباً بنفس الاسم بالألمانية تمت ترجمته إلى اللغة الفرنسية.

وينطلق ايرليش بك فى محاولة توصيف التغيرات الحادثة فى مجتمعات نهايـــة القرن العشرين – كما يقرر د. عمرو حمزاوى فى بحثه الذى قدم لنا فى مشروع "تحولات المجتمع العالمى" – من قناعات أولية أربعة هى:

أولاً: أن اللحظة الراهنة هى لحظة إنقطاع جذرى فى تاريخ الحداثة.

ثانيـــاً: أن مفهـــوم الخطـــر قد أضحى المحرك الأساسى للبنى الحقيقية المعاصرة.

ثالثاً: أن مقولة وحدة المصير البشرى "التنويرية" والتى ناقضتها مسيرة الحداثـــة منذ القرن الثامن عشر وحولتها إلى مساحة للفعل الرمزى تستحيل الآن إلى حقيقة واقعة.

رابعـــاً: أن حـــل هـــذه التحولات يفرض إعادة النظر فى مدى فاعلية منظومات القيم العالمية وصياغة نسق تفسيرى بديل لفهم تحديات العصر".

والواقـــع أن القـــناعة الثالـــثة لايرليش بيك تكاد أن تكون أهم قناعاته جمـــيعا، لأنـــه – كما أكدنا من قبل – هناك إرهاصات متعددة تشى بتراكم إحساس البشر فى كل قارات العالم "بوحدة المصير الإنسانى".

نحـــن نعـــيش فى عصر العولمة والتى تعنى أساساً حرية تدفق السلع والخدمات والأفكار والبشر بغير قيود ولا حدود. وفى ضوء هذا التدفق غير المســـبوق تنـــتقل الأمراض الجديدة مثل الإيدز من بلد إلى آخر، وتتسرب الأمـــراض المستحدثة نتيجة لسوء تطبيق الهندسة الوراثية مثل جنون البقر من قارة إلى أخرى، بل وتظهر أمراض قديمة كانت قد انقرضت مثل السل والملاريا، وتعود لتهدد ملايين البشر.

نحـــن إذن فـــى قلب عاصفة المخاطر التى أشرنا إليها، بالإضافة إلى التغـــيرات الكبرى فى المناخ العالمى سواء من صنع البشر، كما هو الحال فـــى ازديـــاد معـــدلات الغازات الملوثة للجو، أو نتيجة للتغيرات الطبيعية الفجائـــية مـــثل الزلازل التى ثارت مؤخراً، وما تبعها من فيضانات تسببت

فـيها موجات "تسونامى" العملاقة كما يطلق عليها، والتى اندفعت لكى تأكل الأخضر واليابس.

غـير أن الإنسـان المعاصـر لا ينـبغى أن يقف مكتوف اليدين أمام الكوارث الطبيعية، ولكن لابد أن يمارس الإبداع العلمى لكى يصل إلى آلية تسمح له بالتنبؤ بالزلازل قبل وقوعها. وذلك كله لابد أن ينبع من قناعة تامة بـأن وحدة المصير الإنسانى تحتم تغيير أنساق القيم، والكفاح ضد سياسات الهيمـنة التى تمارسها الدول الكبرى، ومناهضة سياسات العولمة التى أدت إلـى تهميش دول الجنوب، وسيطرة دول الشمال على موارد العالم، وتراكم ثروات نخبها باستخدام كل الوسائل مشروعة وغير مشروعة.

لقـد حانت لحظة الحقيقة، ومن حسن الطالع أن تظهر تباشير التعاطف الإنسـانى بعـد الكارثة، والتى تعد شمعة أضاءت نفق اليأس الطويل. وهذا التعاطف تجلىّ فى ردود أفعال الأفراد العاديين، ومؤسسات المجتمع المدنى العالمى، والشعوب بشكل عام، والدول المختلفة والأمم المتحدة.

وقد يكون هذا كله إيذانا ببزوغ فجر جديد لنظام عالمى مستحدث يحقق المساواة لكل شعوب العالم، ويضمن توافر الحرية السياسية ويحافظ فى نفس الوقت على الكرامة الإنسانية.

(٧)
عولمة المشكلات الإنسانية

كـيف نفهم العالم؟ كان هذا هو السؤال الذى طرحته على نفسى كباحث فى العلم الاجتماعى، مهتم ليس فقط بتفسير العالم ولكن بالعمل على تغييره. طرحـت السـؤال فى لحظة تاريخية فارقة فى عمر النظام الدولى والنظام الإقلـيمى العـربى فـى نفس الوقت. كان ذلك عام ١٩٩٠ حين انتقلت من القاهـرة إلـى عمان عاصمة الأردن لأشغل منصب أمين عام منتدى الفكر العربى الذى أسسه مجموعة من المثقفين العرب ويرأس مجلس أمنائه الأمير الحسن بن طلال.

اسـتلمت عملـى فى أول أغسطس عام ١٩٩٠ تاريخ الغزو الصدامى (نسبة إلى صدام حسين) وليس الغزو العراقى للكويت، لأن العلاقات الوثيقة بين الشعبين العراقى والكويتى لم تكن تسمح لدولة العراق بالقيام بهذا الغزو الهمجـى، لـولا أن الطاغية صدام حسين استطاع أن يصادر حرية الشعب العراقى وأن يزج به فى حرب لا هدف لها ضد إيران، ثم سرعان ما تحول إلى الكويت.

وكان هذا الغزو العراقى إيذاناً فى الواقع بانهيار النظام الإقليمى العربى واقعـياً، بالـرغم مـن بقاء جامعة الدول العربية بشكل رمزى وغير فعال عـنواناً لهذا النظام. سقطت نظرية الأمن القومى العربى والتى كانت ترى فـى إسـرائيل مصـدر الـتهديد الرئيسى، أولاً بتوقيع اتفاقية كامب دافيد والمعـاهدة المصـرية الإسرائيلية، والتى بمقتضاها لم تعد إسرائيل مصدر تهديـد، ولكـن الضربة القاضية جاءت بعد غزو دولة عربية لدولة عربية أخـرى، مخالفة بذلك قواعد الشرعية الدولية، ومبادئ الشرعية العربية إن صح التعبير.

وتشـاء الظـروف أن يـترافق مع هذا الحدث الإقليمى الخطير الذى سـرعان مـا تحول إلى حدث دولى مؤثر، سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة

الاشتراكية ونهاية النظام الدولى الثنائى القطبية، بعد زوال عصر الحرب الباردة، وبروز النظام الأحادى القطبية الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

وربما لم يكن صدفة أن يعقب هذه الأحداث التاريخية الدرامية بروز العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وربما لم يكن فرانسيس فوكوياما صاحب نظرية "نهاية التاريخ" مخطئاً تماما فى أطروحاته! وهو إن كان قد بالغ فى الإدعاء بأنه تمت الهزيمة الكاملة والنهائية لخصوم الرأسمالية، وأن تربع القوى الليبرالية على عرش العالم معناه نهاية التاريخ، إلا أنه كان يمكن أن يكون مصيبيا لو قرر أن هناك تاريخا معيناً قد انتهى، وهو تاريخ النظام الدولى الثنائى القطبية، الذى دارت فى جنباته الصراع الإيديولوجي الحاد والعنيف بين الشيوعية والرأسمالية، أو بعبارة أخرى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية.

بعد سقوط هذا الصراع الإيديولوجى العنيف، بدأت تظهر فى العالم تحولات كبرى ملفتة حقاً للنظر. أولها ولا شك فى ذلك هو زوال عصر الدولة الشمولية التي كانت تعتقل شعوبها في سجون الحزب الواحد، أو في إطار الإيديولوجيات المتحجرة، والانتقال إلى عصر الديموقراطية، من خلال دروب شتى، ونقصد من خلال الانقلاب أو عن طريق التحول السلمي. وثانيها تحول عديد من الدول فى الشرق والغرب على السواء من إطار الاقتصاد المخطط إلى سياق الاقتصاد الحر، والذى يلعب فيه القطاع الخاص الدور الرئيسى فى النمو الاقتصادى.

وثالث هذه التحولات هو بروز البعد الثقافى داخل كل مجتمع وفى العلاقات بين الدول، باعتبار الثقافة عاملاً أساسياً يؤثر على حركة المجتمعات وعلاقات الدول. ولذلك ظهرت نظريات صراع الحضارات وحوار الثقافات فى هذه الحقبة بالتحديد، التى أعقبت سقوط الصراع الإيديولوجى بين الشيوعية والرأسمالية.

ورابع هذه التحولات الكبرى هو بروز آثار الثورة الاتصالية الكبرى التي تمثلت في البث التليفزيونى الفضائى وشبكة الإنترنت، والتى أصبحت الأداة الرئيسية للتواصل بين البشر، ونحن فى مطلع القرن الواحد والعشرين.

والواقع أننا نستطيع أن نجمل كل هذه التحولات الكبرى فى مفهوم واحد هو العولمة بتجلياتها السياسية، والتى تتمثل فى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وتجلياتها الاقتصادية والتى تتمثل فى حرية الاقتصاد والتبادل التجارى، والتى رمزها البارز هو منظمة التجارة العالمية. وللعولمة أيضاً تجليات ثقافية تتمثل فى بروز ثقافة كونية تعبر عن وعى كونى شامل يرمز إلى وحدة الإنسانية، وكل ذلك بالإضافة إلى تجليات العولمة الاتصالية، والتى جعلت كل أركان العالم فى حالة "اتصال" دائم.

فى ضوء كل هذه التطورات الكبرى برزت ظاهرة جديدة لها ولا شك فى ذلك إرهاصات قديمة، هى أن المسافة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للدول ضاقت إلى حد كبير، لدرجة أن صانع القرار الوطنى لم تعد لديه الحرية النسبية التى كان يتمتع بها من قبل، وذلك نتيجة لبروز ظاهرة التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبى، أو ظهور العولمة بتنظيماتها الدولية الملزمة، فى مجال السياسة والاقتصاد والثقافة.

عولمة المشكلات الإنسانية

وهكذا يمكن القول أننا نعيش عصراً جديداً يتسم بعولمة المشكلات الإنسانية. وهى تعنى ببساطة أن أى مشكلة محلية تقع داخل دائرة قطر أو إقليم معين هى مشكلة عالمية فى نفس الوقت. ولعل أبلغ دليل على ذلك عديد من المشكلات التى باتت تؤرق بال صانعى القرارات، على الصعيد القطرى والدولى على السواء، مثل الفقر والفساد.

ولذلك برزت مؤسسات عالمية أصبحت بمثابة "مصانع تفكير عالمية" لا تقتصر إبداعاتها النظرية ولا اجتهاداتها فى حل المشكلات على قطر بعينه، أو قارة محددة، بل إنها لتبسط رواق اهتماماتها على المشكلات الإنسانية كلها، بغض النظر عن الفروق فى الجنس أو الدين أو الثقافة. ولعل من ابرز هذه المصانع الجماعية للتفكير "هيئة اليونسكو"، والتى برزت فى السنوات الأخيرة بانتقالها إلى دائرة التفكير الفعال لحل المشكلات.

ولعل مما يؤكد هذا المؤتمر الدولى الكبير الذى نظمته اليونسكو فى باريس منذ سنوات، وجمع مجموعة من أرفع العقول العالمية فى مجال

الفلسفة والاقتصاد والثقافة والبيئة، للتحديد الدقيق للإشكاليات المعرفية التى ستواجه الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين.

وقد وضع هذا المؤتمر يده على إشكالية هامة، هى حاجة الإنسانية لصياغة عقود جديدة. عقد اجتماعى جديد بين الدولة والمواطنين، وعقد ثقافى جديد لتحديد مستقبل التعليم، وعقد طبيعى جديد يحدد مستقبل النوع الإنسانى ومستقبل الكوكب.

ويكمن فى هذا العقد المقترح بالذات الاستبصار الذكى بأن مستقبل الكوكب ذاته على المحك! ويرد ذلك إلى اعتبارات شتى بعضها من صنع الإنسان، وبعضها الآخر من فعل الطبيعة وتطوراتها.

أما تلك التغيرات التى طرأت على الكوكب من فعل الإنسان، فهى فى الواقع ترجع إلى تعامل الإنسان الوحشى مع الطبيعة فى ظل الاقتصاد الرأسمالى. فقد أبيدت ملايين الفدادين من الغابات، لتقطيع أشجارها والاستفادة من أخشابها فى الصناعات المختلفة، وفى صناعة الورق. وقد أدى هذا السلوك الذى لم يراعى قواعد الاتزان الكامنة فى البيئة الطبيعية للكوكب من بعد إلى عديد من الاضطرابات. وقد أدى جشع الاستثمارات الرأسمالية إلى إبادة أجناس عديدة من الحيوانات والطيور.

وإذا أضفنا إلى ذلك التوسع الصناعى العشوائى فى عديد من بلاد العالم، وما أدى إليه من تصاعد الغازات والأبخرة وتأثيرها السلبى على المناخ العالمى، لأدركنا أننا بإزاء أزمة إيكولوجية كبرى قد تهدد مستقبل الإنسانية ذاته. ولذلك فإن معاهدة "كيوتو" التى صممت لمواجهة تزايد الغازات والأبخرة، والتى وقعت عليها أكثر من مائتى دولة، تعد وسيلة إيجابية لوقف نزيف المناخ الصحى العالمى إن صح التعبير. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية والتى تنبعث منها أعلى معدلات الغازات والأبخرة الضارة، انسحبت من المعاهدة، هروباً من أداء التزاماتها المكلفة مالياً. ومن هنا أصبح المناخ العالمى يعيش تحت التهديد.

ولم تكن هيئة اليونسكو هى فقط التى ندبت نفسها لتكون مصنعاً للتفكير الجماعى لحل مشكلات العالم، ولكن انضمت لها مشروعات هيئات ومراكز أبحاث أخرى متعددة، من أبرزها "المشروع الألفى" الذى تتبناه جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو باليابان. وهذا المشروع يصدر منذ أربع سنوات تقريراً باسم "حالة المستقبل" يستعرض فيه المشكلات الواقعية التى ستواجه الإنسان

فـــى القـــرن الواحد والعشرين. وقد تم بالفعل التعرف على الملامح البارزة لخمسة عشر مشكلة عالمية.

ومـــن بيـــن هـــذه المشكلات – على سبيل المثال – كيف يمكن تحقيق التنمـــية المســـتدامة لكـــل الـــناس؟، وكيف يمكن إقامة التوازن بين التزايد الســـكانى والموارد، وكيف يمكن إتاحة الفرصة لكل فرد لكى يحصل على نصـــيبه مـــن المـــياه النظـــيفة بغير صراع، وكيف يمكن للعولمة وشيوع المعلوماتية والاتصالات أن تعمل لخير كل إنسان؟ وكيف يمكن تدعيم البعد الأخلاقى للأسواق لسد الفجوة ببين الغنى والفقير؟

هـــذه مجـــرد أمثلة للمشكلات الواقعية التى تم التعرف عليها من خلال استطلاع آراء مئات العلماء والباحثين فى مختلف التخصصات فى كل أنحاء العالم، وهناك فى تقرير "حالة المستقبل" تعريف مفصل بأبعاد كل مشكلة من خلال استخدام المؤشرات الكمية والكيفية.

تقاريـــر اليونســـكو والمشروع الألفى وغيرها من تقارير دولية، تؤكد بـــالفعل أنـــنا نعيش عصر عولمة المشكلات الإنسانية. ولذلك فما حدث من زلازل وفيضـــانات عارمة فى آسيا مسألة لا تخص الشعوب الآسيوية فقط، ولكـــنها تخـــص الإنسانية كلها. وهى من ثم تدعو لتكثيف الجهود العلمية، لاكتشـــاف آلـــية محددة تتنبأ بوقوع الزلازل قبل الحدث بمدة كافية، تسمح بتنفـــيذ السياســـات واتخـــاذ الإجراءات اللازمة، درءاً – بقدر المستطاع – للأخطار المحدقة.

وإن كـــان التحدى الحقيقى فى الواقع أن العالم اليوم– لأسباب متعددة – أصبح يمثل مجتمع المخاطر!

وهذه المخاطر تتعدد مصادرها. لدينا أولاً ظاهرة الإرهاب العالمى ورد الفعـــل العشوائى عليه والذى يمثله أساساً السياسة الخرقاء للولايات المتحدة الأمريكـــية، والـــتى أصـــبحت وياللتناقض هى مصدر عدم الأمن فى العالم!

ولديـــنا ثانـــياً مخاطـــر الانتشار الذرى، وسلبيات الهندسة الوراثية فى مجال النبات والحيوان.

وخلاصـــة الأمـــر أن عولمة المشكلات الإنسانية لابد أن يقابلها عولمة للبحوث العلمية الفعالة لمواجهة المخاطر وتحقيق أمن الإنسان.

(٨)

الابتزاز الصهيونى فى حملة معاداة السامية

هل هناك من ينكر أن الحركة الصهيونية العالمية تمارس اليوم ابتزازاً صارخاً على عديد من الحكومات والشعوب؟

إن الحركة الصهيونية العالمية التى نجحت نجاحا لاشك فيه فى تأسيس الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨ لتكون دولة اليهود فى العالم كله، بعد أن حصلت على وعد بلفور، لم تتوقف عن دعم هذه الدولة، بالرغم من سياستها العدوانية إزاء الحكومات والشعوب العربية، والتى تمثلت فى شن الحروب عليها، عام ١٩٥٦ فى العدوان الثلاثى حيث شاركت إنجلترا وفرنسا فى الهجوم على مصر، وفى عام ١٩٦٧ فى الهجوم على مصر وسوريا.

وحتى بعد أن وقعت إسرائيل اتفاقية كامب دافيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، مارست سياسة عنصرية واضحة إزاء الشعب الفلسطينى، وخالفت كل الاتفاقيات التى وقعتها مع السلطة الفلسطينية، ومارست سياسة إرهاب الدولة فى اغتيال القادة والزعماء الفلسطينيين. ومع ذلك لم تتردد الحركة الصهيونية العالمية وخاصة اللوبى اليهودى فى أمريكا فى تأييدها بلا تحفظ.

ويمكن القول ن ظاهرة الابتزاز الصهيونى للدول الأوروبية بدأت تظهر ملامحها عقب الحرب العالمية الثانية. فقد استطاعت الحركة الصهيونية العالمية أن تخلق من المحرقة النازية التى أعدت لليهود فى ألمانيا "الهولوكست" مثلاً وعبرة بل وأسطورة!

وإذا كانت المحرقة حدثاً تم بالفعل، إلا أن الرواية الصهيونية عنها مارست التزييف التاريخى المتعمد فى أمرين. الأمر الأول فى تضخيم أعداد ضحايا الهولوكست والإدعاء أنه تجاوز الخمسة مليون ضحية. مع أن التقديرات الواقعية أقل من هذا بكثير. مع أن العدد فى ذاته ليس مهما

بالنسبة لنا كشعوب عربية متحضرة تستنكر من ناحية المبدأ ما حدث فى المحرقة لأن إبادة مليون واحد لا يقل أهمية عن إبادة ملايين متعددة.

غير أن الأمر الثانى فى مجال تزييف التاريخ تمثل فى الإخفاء المتعمد لواقعة أن ضحايا الهولوكست لم يكونوا كلهم يهوداً، بل شمل الضحايا مئات الألوف من الأوروبيين الذين ينتمون إلى دول أوروبية شتى خضعت للاحتلال الألمانى بعد أن انطلقت آلة الحرب الألمانية الجبارة لكى تخترق الحدود وتغزو الدول.

استخدمت الحركة الصهيونية العالمية حكاية الهولوكست لتلهب بها ظهور الحكومات الأوروبية وعلى رأسها حكومة ألمانيا التى تشكلت بعد انتهاء الحرب، باعتبارها – كما رأت – الوريثة الشرعية للجرائم النازية. وفرضت عليها دفع تعويضات قدرت بمئات الملايين من الدولارات لدولة إسرائيل، تكفيراً عما حدث لليهود.

ومارست الحركة الصهيونية الابتزاز المنهجى المنظم ضد كل الدول الأوروبية، وتمثل ذلك كله فى "تقديس" ظاهرة الهولوكست. وفى ضوء ذلك استطاعت الدوائر الصهيونية فى فرنسا – فى سابقة تشريعية نادرة – استصدار تشريع فرنسى يجرم كل من يشكك فى حدوث الهولوكست، أو يقلل من العدد الإجمالى للضحايا!

ووصلت المسألة إلى تهديد الحرية الأكاديمية، وإرهاب المؤرخين الذين حاولوا أن يعيدوا بناء الحدث التاريخى الخاص بالهولوكست بناء على الوثائق وشهادات الشهود الأحياء. وهكذا قدم للمحاكمة الجنائية مؤرخ فرنسى شاب أعد رسالة للدكتوراه عن الموضوع وكشف فيها زيف الرواية الصهيونية، وذلك بمقتضى هذا التشريع.

ومن المعروف أن اللوبى اليهودى فى أمريكا مارس نفوذا متعاظما على الإدارة الأمريكية منذ إدارة ترومان حتى إدارة الرئيس بوش.

بالنسبة للرئيس ترومان هناك واقعة تاريخية ثابتة، هى نفوذ صديق يهودى بارز للرئيس ترومان عليه. وقد مارسه للضغط عليه للاعتراف بدولة إسرائيل عام ١٩٤٨. وتقرر الوثائق التاريخية أن هذا الصديق زار ترومان فى البيت الأبيض زيارة سرية، لأنه دخل من إحدى الأبواب الخلفية، واقنع ترومان بالاعتراف بالدولة الإسرائيلية فور إعلان قيامها.

. ومن الثابت أيضاً أن ترومان بعد أن انتهت مدته، قادة مرة مظاهرة سارت فى الشوارع لتأييد دولة إسرائيل.

ولسنا فى حاجة إلى تعقب مراحل التاريخ الطويلة لقدرة اللوبى اليهودى فى أمريكا على التأثير الفعال فى صياغة السياسية الخارجية الأمريكية إزاء الشرق الأوسط عموماً، وللتأييد المطلق لدولة إسرائيل خصوصاً.

الصهيونية والمحافظون الجدد

غير أنه يمكن القول أنه لم يسبق للحركة الصهيونية العالمية أن نفذت إلى عصب النظام السياسى الأمريكى مثلما فعلت فى إدارة الرئيس بوش ذلك أن هذا الرئيس المحافظ والرجعى والمهووس بعقائد دينية متطرفة، وبأساطير خرافية، استسلم استسلاما كاملاً هو وكل أركان إدارته من المحافظين الجدد للوبى اليهودى الصهيونى. ذلك أن هؤلاء المحافظين الجدد يتبنون إيديولوجية مسيحية صهيونية متطرفة، جعلتهم يضعون حماية أمن إسرائيل وضمان تفوقها المطلق على كل البلاد العربية والإسلامية فى مرتبة أعلى حتى من تحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، أو فلنقل بعبارة أدق أنه اندمجت المصلحة الإسرائيلية والمصالح الصهيونية اندماجاً عضوياً مع المصالح الأمريكية.

ويكشف عن ذلك بكل جلاء ووضوح "تشريع تعقب معاداة السامية فى العالم" الذى أصدره الكونجرس الأمريكى وصدق عليه الرئيس بوش وهو فى الطائرة الرئاسية فى طريقه لكى يحضر اجتماعاً انتخابيا فى فلوريدا، والتى يوجد فيها أكبر عدد من الناخبين اليهود.

وإذا كنا تحدثنا فى المقال الماضى عن "عولمة المشكلات الإنسانية" والتى تكشف عن بروز وعى كونى يعبر فى الواقع عن التخلق البطئ لإنسانية جديدة، لا تفرق بين بنى البشر على أساس الجنس أو الدين، فنحن فى موضوع معاداة السامية نجابه فى الواقع ببنية مضادة يمكن أن تطلق عليها "تخصيص المشكلات اليهودية" ونعنى بذلك إقرار هذه المشكلات والتركيز عليها وكأنها مشكلات عالمية، وهى ليست كذلك بالقطع. كما أن أفراد اليهود كجماعة بشرية محددة وإصدار تشريع خاص لحمايتها فيما

يــتعلق بظاهرة معاداة السامية، إنما هو فى الواقع أمر مخالف لقواعد حقوق الإنسان.

لقد استطاعت الحركة الصهيونية العالمية بناء على عمل دؤوب استمر ســنوات طويلة أن تستثمر بعض الحوادث الفردية التى وجهت إلى المعابد الــيهودية فـــى بعض البلاد الأوروبية والتى كانت فى الواقع رد فعل على السياســات الإســرائيلية الإجرامــية الــتى وجهت للإبادة المنظمة للشعب الفلســطينى لكـــى تبالغ وتقرر أن ظاهرة معاداة السامية فى ارتفاع خطير ســواء فـــى أوروبـــا، أو على وجه الخصوص – كما زعموا – فى البلاد العربية والإسلامية.

ويلفــت الــنظر بشــدة أن مــنظمة التعاون الأوروبى عقدت فى العام الماضـــى عــدة مؤتمــرات لمناقشة ظاهرة معاداة السامية واتخاذ إجراءات بصــددها. والمتتــبع للجهــود الــتى بذلتها الحركة الصهيونية العالمية فى الكونجــرس الأمريكى لاستصدار المشروع الخاص بالتعقب العالمى لمعاداة الســامية، سيكشف – كما كتبنا من قبل – أنه عقدت جلسات استماع خاصة فـــى الكونجــرس الأمــريكى قدم فيها إثنان من أقطاب المنظمة الصهيونية العالمــية شــهادات عن ارتفاع معدلات معاداة السامية فى أوروبا، وتفسير ذلــك. كمـــا أنه أشير بوضوح فى هذه الشهادات إلى ارتفاع معدلات معاداة السامية فى البلاد العربية والإسلامية على وجه الخصوص. وقد أثمرت كل هذه الجهود الصهيونية فى استصدار هذا التشريع الأمريكى المنحرف لتعقب معاداة السامية على مستوى العالم.

وكمـــا أعطــت الولايـــات المتحدة الأمريكية لنفسها الحق من قبل فى مراقــبة مخالفــات حقوق الإنسان فى العالم واحترام الحريات الدينية، فإنها بالنســبة لهــذا التشريع الجديد، أعطت لنفسها دور المشرع وممثل الاتهام، والقاضى!

أعطــت لنفســـها دور المشرع العالمى لأنها بتشريع أمريكى داخلى لا حجة له إلا فى النطاق الإقليمى الأمريكى، أرادت أن تتعقب وقائع ترى فيها معـــاداة للســـامية فى أى بلد من بلاد العالم، سواء صدرت من حكومات أو مؤسسات أو أفراد. ومعنى ذلك أنها انفردت بوضع معايير التجريم، وأوكلت لرئـــيس الجمهورية الأمريكى أن يوقع الجزاءات المناسبة للمخالفين بعد أن يطلع على التقرير السنوى الذى ستقدمه له وزارة الخارجية الأمريكية.

الولايات المتحدة الأمريكية هى المشرع، ولكنها أيضاً هى القاضى الذى سـينظر فـى المخالفـات، الـتى أثبـتها من يقوم بوظيفة الاتهام، ويصدر الجزاءات المختلفة. هذا تشريع أمريكى منحرف يخالف كل المبادئ القانونية المسـتقرة لـدى كافـة الشعوب المتحضرة فى العالم، كما أنه يتصادم مع القواعد الثابتة فى القانون الدولى العام.

ويعـنى ذلـك كلـه أنـه فى الوقت الذى يركز فيه العالم على "عولمة المشـكلات الإنسـانية" تنزع الحركة الصهيونية العالمية مؤيدة من الولايات المـتحدة الأمريكـية إلى "تخصيص المشكلات اليهودية" وكأن اليهود جنس أرقى من كل البشر، وهم فقط الجديرون بالحماية!

لقد استطاعت الحركة الصهيونية العالمية أن تجر وراءها الإمبراطورية الأمريكـية المتعـثرة، لتغزو العراق خدمة للسياسة الإسرائيلية فى معركة خاسرة، وها هى اليوم تلوى عنقها لكى تتبنى اتجاهاً انعزالياً مضاداً لحركة التاريخ ومنطق التقدم الإنسانى.

تـرى أى مصـير سيلاقيه القطب الواحد الأعظم، حينما تصحو الدول الكبرى وتخلق عالما متعدد الأقطاب؟

(٩)

من حتمية الطبيعة إلي حرية الحوار

نــريد استكمال الرؤية العربية لحوار الثقافات التي بدأنا منذ فترة طرح ملامحهــا الأساسية وقسماتها البارزة، إلي أن قطع مسار العرض الأحداث الفاجعة للزلازل والفيضانات في آسيا. وإذا كنا فيما كتبناه عنها، وخصوصاً تــبلور الوعــي الكوني وتجليه في التعاطف الإنساني الواسع المدى، صلة وثــيقة بحــوار الــثقافات، بل يمكن القول أن ما دار من رد الفعل الإنساني للحكومــات والشــعوب والأفــراد ومؤسســات المجتمع المدني في أوروبا وأمريكا، ليعد بصورة مادية ملموسة أوسع حوار تم بين العالم وآسيا.

وهكــذا يمكن القول أنه سقطت الحواجز الثقافية بين آسيا وباقي العالم، وســاد اليقيــن أننا ننتمي إلي إنسانية واحدة، وأن الوقت التاريخي قد حان، حتي نترجم ذلك في ميثاق جديد للأمم المتحدة، يعيد صياغة قواعد ومعايير الــنظام العالمي الراهن الذي يقوم علي التمييز بين الدول، ويستند في الواقع إلــي إقصــاء عديد من الدول المتوسطة والصغيرة عن عملية صنع القرار الدولــى، سواء في مجال التصدي للمشكلات العالمية، أو حل الأزمات، أو حتــي في مجال رسم إستراتيجيات التنمية المستدامة، وتحديد نوع ومعدلات المساعدات الضرورية التي علي دول الشمال أن تقدمها لدول الجنوب، حتي لا تتســع الفجــوة بيــن دول غنــية متخمة بالثروات، ودول فقيرة تسودها المجاعات، ويهيمن عليها الفقر بآثاره المدمرة.

ولعــل هــذه هي الرسالة البالغة الأهمية والخطورة التي قدمها التقرير الصــادر عــن الأمم المتحدة والذي كتبته لجنة الحكماء التي اختارها كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، وصدر بعنوان "عبور الخط الفاصل".

لقــد أصــدر أنان قراره بتشكيل هذه اللجنة التي تضم مفكرين يمثلون مخــتلف ثقافــات العــالم الموجــودة فــي القارات جميعاً، لتقدم التشخيص الموضوعي لسلبيات النظام الدولي الراهن، واقتراح البديل.

ولــم تتواني لجنة الحكماء عن القيام بدورها التاريخي وسجلت بجسارة منقطعة النظير السلبيات الراهنة للنظام الدولي السائد.

ويلفــت الــنظر بشدة أن تقرير "عبور الخط الفاصل" بدأ نقده الجسور بفقرة عنوانها: "النموذج القديم للعلاقات الدولية". وقد قرر التقرير أن نظرية "صــراع الحضارات" كانت محاولة لاختراع عدو جديد لهؤلاء الذين كانوا يشــعرون أنهــم لا يستطيعون تحمل الحياة بغير عدو يوجهون له طاقاتهم العدوانــية! وهــؤلاء كمــا يقرر التقرير كثر. ولذلك لم يكن صعباً أن يعلن فرانســيس فوكويامــا بصوت جهير "نهاية التاريخ"، لأنه أعلن انتصار أحد الأطــراف علــي الطرف الآخر. ولم تكن هناك نظريات تعلن بداية جديدة لحقــبة تاريخــية مخــتلفة عن الماضى، ولكن ظهرت نظريات تحتوي في جنباتها النظريات القديمة.

لقــد كانــت نظــريات تحمل في طياتها توجهات النظام الدولي القديم، والذي كانت شعاراته المعلنة "هذا وإلا فلا" "ونحن وهم".

ويؤكد التقرير أن الاستبعاد Exclusion كان وما يزال جوهر النموذج القديــم للــنظام العالمي والذي استمر لقرون عديدة. ويقصد بالاستبعاد عدم إعطــاء اعتبار لعديد من الدول ومجموعات شتي من الشعوب، لأن تمثيلها في موازين القوة ضعيف للغاية. ولما كانت الحدود أرسيت بين الدول، باسم القوة، فقد كان لزاماً ابتداع مفهوم "العدو" ليكون في قلب النموذج القديم، ذلك لأنه كان– وما يزال– أداة مناسبة لإدارة موازين القوة.

ويقرر تقرير الأمم المتحدة أن العالم لم يشهد قادة لا يلجأون إلي مفهوم العــدو اللهم باستثناءات قليلة، تتمثل في عدد من القادة الدينيين والأخلاقيين الكبار.

وعــالم الــنموذج القديم للنظام الدولي له حدود متعددة، لأنه أسس علي أســاس الاســتبعاد الجغرافي في المقام الأول. وكانت هناك حواجز أخري كذلــك دينــية، وثقافــية، وعرقــية، وقبلــية وتلك المتعلقة بالنوع الإنساني "Gender".

والسمة الثالثة للنموذج القديم هو تأويله لمفهوم التنوع، فقد اعتبر التنوع مــرادفاً للــتهديد، إن إن لم يكن للعداوة. وإذا كانت العداوة ستمد إلي أقصي أطرافها فإنها يمكن بسرعة أن تصل إلي "شيطنة الآخر"، أي تصوير الآخر وكأنــه شيطان مريد، كما صورت الولايات المتحدة الأمريكية في دعاياتها

الشـــيوعيون، وكما تصور الإسلاميين أو العرب هذه الأيام، وخصوصاً بعد أحــداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وشيطنة الآخر من شأنها أن تفصل بين الناس وتبني سدوداً عالية أمام التواصل الإنساني الضروري. ولعل المؤسف أننا لا نصــف موقفاً تاريخياً ساد في فترة ما ثم انتهى، ولكننا نتحدث عن المشهد العالمي الراهن.

ويمكـــن القـــول أن السمة الرابعة للنموذج القديم هى أن "شيطنة الآخر" تسير جنباً إلي جنب مع "الجهل بالآخر".

والواقـــع أن الاستبعاد والحدود والعداوة وشيطنة الآخر، يغذيها الجهل بصـــورة أو بأخـــرى. ولذلـــك ليس من قبيل الصدفة أن قادة الماضي كانوا يـــريدون احـــتكار المعـــرفة، بـــل أنه في تاريخنا القريب نجد أمثلة متعددة لمحاولات تخريب أدوات المعرفة، ورفض التعلم.

إن تقرير "عبور الخط الفاصل" يقرر في خلاصة مركزة في نهاية نقده للـــنموذج القديـــم للعلاقات الدولية أنه يتسم "بحذلقة الجهل" التي لا يمكن أن تؤدي إلا إلي "حذلقة القوة"!

وربمـــا لا تصـــدق هذه الملاحظة الأخيرة مثلما تصدق علي الولايات المـــتحدة الأمريكـــية في غزوها الخائب للعراق! لقد كان المحافظون الجدد وأركـــان إدارة الرئيس بوش يجهلون التاريخ السياسي والإجتماعي للعراق، وقد قادتهم "حذلقة الجهل" إلي أن يتصورو أن الشعب العراقي سيقابل القوات الأمريكـــية الغازيـــة بـــالورود باعتبارهم محررين! ولكنهم فوجئوا بمقاومة عراقية شرسة، حولت العراق إلي مستنقع حقيقي لا يقل في توريطه للقوات المســـلحة الأمريكـــية عن مستنقع حرب فيتنام، والتي خرجت منها الولايات المتحدة الأمريكية مهزومة هزيمة ساحقة.

وقـــد أدت "حذلقة الجهل" بالولايات المتحدة الأمريكية إلي انزلاقها إلي حذلقـــة القوة! فظنت أنها لو دمرت "الفلوجة" بالطائرات فإنها ستقضي علي المقاومة ولكن خابت أمالها، لأنها أصبحت أكثر شراسة وخطراً.

ويمكـــن القـــول أنه من أهم النتائج التي خلص إليها تقرير "عبور الخط الفاصـــل" أن النموذج القديم للنظام الدولي قد سقط بالمعني التاريخي للكلمة! وهـــذا يعني أنه لم يسقط تماماً في تاريخ معين، ولكن بناءه تداعي وانهار، وأصبحنا علي شفا نموذج جديد، بدأت تبرز بعض ملامحه، ولكن هذه قصة أخري لن ندخل في تفاصيلها الآن.

وإذا كانت الزلازل والفيضانات قد أدت إلي ما أكدنا عليه من قيام أوسع حوار إنساني بين آسيا وباقي العالم، فإننا لسنا في الوطن العربي في حاجة إلي زلزال مدمر، أو فيضان جارف، حتي ينشأ حوار حقيقي فعال وممتد مع العالم. وهذا الحوار ينبغي ممارسته ليس لأغراض نفعية تتمثل في تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية، أو في إزالة الأفكار النمطية الثابتة عنا كعرب أو مسلمين، بل إن الحوار مقصود لذاته، من باب زيادة الفهم المتبادل من ناحية، وإسهامنا الضروري في إنتاج المعرفة، ما دمنا نواجه عولمة المشكلات الإنسانية، بما يدعو ممثلي كل ثقافة معاصرة أن يسهموا بإبداعهم في مواجهتها، والتماس الحلول لها.

غير أنه بغير أن نعلق الحوار مع الآخر علي ضرورة الحوار مع الذات، فلابد- وهذه هي أولي قواعد المنهج في حوار الثقافات- أن نبدأ بممارسة النقد الذاتي. وإذا كنا في مجال إجراء حوار عربي عربي اقترحنا من قبل ضرورة البدء بنقد ذاتي للتجربة العربية في الخمسين عاماً الماضية، فإن السؤال الذي لابد من إثارته هو هل توافرت حقاً الشروط الموضوعية للقيام بهذا النقد الذاتي العربي؟

حين عرضت هذا الاقتراح في ندوة بيروت التي كانت مخصصة لتأسيس شبكة عربية للحوار، كان رد فعل أحد الأكاديميين المرموقين من المشاركين في الندوة، هو أن هذا الاقتراح طموح للغاية، لدرجة أنه قد لا يمكن تنفيذه!

وربما كان صاحب هذه الملاحظة النقدية معه بعض الحق، علي أساس أن النقد الذاتي التي تمارسه الأنظمة العربية أو بمعني أدق من يمثلونها، أو تمارسه الأحزاب السياسية، أو المفكرين والمثقفين العرب، أشبه بعملية جراحية مؤلمة، تقتضي ممن يقوم بها شجاعة أدبية فائقة، وجسارة فكرية، وقدرة علي الاعتراف بالأخطاء، ليس ذلك فقط ولكن إعطاؤها التكييف الصحيح.

غير أن الذي يدل علي أن اقتراحنا له ضرورته القصوى، أن هناك محاولات جسورة في النقد الذاتي العربي تمت في العقود الماضية، وكان لها صداها في الدوائر الثقافية العربية.

لقد سبق للمفكر الكويتي المعروف الدكتور عبد الله النفيسي أستاذ علم السياسة أن أصدر كتاباً هاماً عنوانه: "الحركة الإسلامية المعاصرة: أوراق

في النقد الذاتى" أسهم فيه زعماء الحركات الإسلامية في المشرق والمغرب والسودان. وقد صدر النفيسي الكتاب بدراسة نقدية ممتازة عن حركة الإخوان المسلمين.

كما أن المفكر الماركسي اللبناني كريم مّروة أصدر كتاباً بعنوان "حوارات" مارس فيه نقداً ذاتياً بصيراً للحركة الماركسية العربية. كما أن التيار القومي العربي مارس أيضاً أنواعاً متعددة للنقد الذاتى.

ومعنى ذلك أن النقد الذاتي العربي ليس مهمة مستحيلة وإن كان النقد الذي يوجهه باحثون أو مفكرون عرب للتجربة العربية طوال الخمسين عاماً الماضية ليس نادراً في الواقع. فالمكتبة العربية تزخر بهذا النوع من الكتابات، وإن كان عدد من يتبعون فيها منهجاً علمياً دقيقاً محدود للغاية.

وقد قمت من قبل بعملية نقدية مشابهة في سلسلة مقالات بعنوان "العرب علي مشارف القرن العشرين" أعين نشرها في كتابي "المعلوماتية وحضارة العولمة" :القاهرة: دار نهضة مصر الطبعة الثانية، ٢٠٠٢،.

وقد تستحق هذه المحاولة تأملاً في مدي شمولها وموضوعيتها في ضوء أحداث التاريخ العربي المعاصر.

(١٠)
فن إقناع الذات بأفكار هشة ومشكوك فيها وخاطئة!

للمرة الثانية بعد المائة تقطع الأحداث العالمية سلسلة مقالاتى التى عادة ما أخطط لها تخطيطا طويل المدى!

تعودت باعتبارى باحثا فى العلم الاجتماعى أن أختار موضوعا مطروحاً على ساحة الفكر العالمية أو الإقليمية أو المحلية، وأصوغ منه مشكلة بحثية، وأتولى فى سلسلة متماسكة من المقالات مناقشة مختلف جوانبه، حتى أصل إلى نتائج أساسية، بعد أن أكون قد أصلت الموضوع وعرضت مختلف وجهات النظر فيه، وذلك قبل أن أدلى بدلوى وأعرض وجهة نظرى. ربما تأثرت فى استراتيجيتى الكتابية بخلفيتى القانونية. فى الكتابة القانونية لابد من تحديد المفاهيم أولاً تحديداً لا لبس فيه، ومن المهم عرض وجهات النظر المختلفة فى الموضوع المبحوث، قبل أن ينهى الباحث القانونى بحثه برأيه مدعما بالحجج المناسبة.

هكذا تعلمت منهج التفكير القانونى من أستاذى الدكتور حسن كيرة أستاذ القانون المدنى بكلية حقوق الإسكندرية، والذى ربما كان خير من درس مادة "المدخل للقانون" فى مصر منذ الخمسينيات حتى الآن. ولم يكن غريباً أن يحصل على جائزة الدولة التشجيعية عن كتابه القيم "أصول القانون"، والمكتوب بلغة عربية رفيعة المستوى، لا تقل فى روعتها عن لغة السنهورى الفقيه القانونى العظيم.

غير أنه يبدو أننى - بالإضافة إلى الخلفية القانونية - تأثرت تأثراً عميقاً أثناء بعثتى العلمية إلى فرنسا (١٩٦٤ - ١٩٦٧) بتقليد ما يطلق عليه الأكاديميون الفرنسيون المقرر رفيع المستوى "Cours Magistral". وفى هذا النوع من التدريس الجامعى يقوم أحد كبار الأساتذة فى تخصص معين، وليكن علم الاجتماع السياسى على سبيل المثال بوضع مشكلة بحثية، ويتناولها بالبحث والدراسة من كافة جوانبها. ومن تقاليد هذا التدريس أنه

لــيس مسموحا للطلبة بالمناقشة والحوار مع الأستاذ. هم يجلسون ويستمعون لكــي يتعلموا منه كيفية وضع مشكلة البحث والمنهج الذى سيختاره الأستاذ لمعالجة الموضوع، ومختلف الجوانب التى سيدرسها. وحجج أنصار الرأى وأنصــار الرأى الآخر، قبل أن يستخلص فى النهاية النتائج الأساسية لبحثه. هكــذا فعــل عــالم الاجتماع السياسى الفرنسى المرموق ريمون آرون فى الســوربون فــى ثــلاث سنوات متعاقبة (١٩٥٥ – ١٩٥٨)، قدم فيها ثلاثة مقــررات رفيعة المستوى، من حسن خطنا أنه نشرها فى سلسلة "أفكار" فى ثلاثة كتب.

كــان الموضـــوع المخــتار هو دراسة مقارنة بين المجتمع السوفيتى والمجــتمع الأمــريكى، لــيس باعتبارهما مجتمعان مختلفان إيديولوجياً، بل باعتــبار أن كلاهمــا ينتمــيان لنموذج المجتمع الصناعى. وكانت الحصيلة ثلاثــية رفيعة المستوى مكونة من ثلاثة كتب: الأول عنوانه "١٦ درسا فى المجــتمع الصــناعى"، والــثانى عنوانه "صراع الطبقات"، والثالث عنوانه "الديموقراطية والشمولية".

وأحــتفظ آرون بصيغة الدروس التى ألقيت شفهيا وإن كان قد أعد لها بعناية، ولذلك نجد كل كتاب مقسم إلى دروس وليس إلى فصول.

هذا الكتاب نموذج مثالى للطريقة الفرنسية رفيعة المستوى فى التدريس الجــامعى، والــتى قضــت عليها للأسف ثورة الطلاب عام ١٩٦٨، والتى اعتــبروها طريقة ديكتاتورية تبسط هيمنة الأستاذ وتحكمه، ولا تتيح فرصة الحــوار أمــام الطلــبة. لذلك لم يكن غريباً أن يهاجم الطلبة ريمون آرون شخصــياً، ويمنعونه من التدريس، لأنه كان الرمز البارز على هذه الطريقة من ناحية، والقطب اللامع فى سماء الفكر اليمينى من ناحية أخرى.

مقدمة طالت!

طالت مقدمة المقال لأننى كنت مشغولاً بذكر الواقع الذى يجابه الكتاب فى هذا الزمن الصعب الذى نعيشه، والذى يتمثل فى القطع القسرى لتسلسل أفكارنــا وموضوعاتنا. حدث ذلك حين كنت مشغولاً بتأصيل ظاهرة حوار الحضــارات الــتى ملأت الدنيا وشغلت الناس منذ سنوات، وفجأة وكنت فى كانــتربرى فى بريطانيا ألقى محاضرة فى المؤتمر الأوروبى السنوى للعلوم

السياسـية، وإذا بـالأحداث الإرهابية فى ١١ سبتمبر تدوى! قطعت مناقشة حوار الحضارات، وتحولت فوراً - وكان هذا طبيعياً نظر لجسامة الحدث - لتحلـيل تداعيات الهجوم الإرهابى على الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الحصـيلة سلسـلة مـترابطة من المقالات طبعت من بعد فى كتابين هما: "الحـرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمى" (القاهرة، ٢٠٠٣) و"الإمبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الأمريكية" (القاهرة ٢٠٠٤).

وبعدمـا انتهيـت من سلسلة مقالات عن "الإصلاح العربى بين مطالب الداخـل وضغوط الخارج"، تحولت مرة ثانية لأعرض رؤية عربية لحوار الـثقافات. ولعلى بذلك أردت أن أصل ما انقطع من حديث منذ سنوات عن حـوار الحضارات، وإذا بأحداث بالزلازل والفيضانات الآسيوية تهز العالم وتـرجه رجاً عنيفاً. وكان لابد أن أقطع الحديث لأحلل ظاهرة تبلور الوعى الكونـى وبـروز مذهـب إنسانى جديد يؤكد على وحدة الإنسانية، قد يكون أساساً لإعادة صياغة نظام دولى جديد. وأنا فى صميم المناقشة بعد أن عدت بصـعوبة إلـى حوار الثقافات من جديد، وإذا بالرئيس جورج بوش يفاجئنا بخطـبة "عنـترية" عصـماء فى حفل تنصيبه للمرة الثانية رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، يعلن فيها أنه انتقل من الحرب ضد الإرهاب وهو شعار ولايـته الأولـى، إلى الحرب ضد الطغيان فى العالم أجمع، لأن الحرية فى أمريكا تعتمد على سيادة الحرية فى كل أنحاء العالم.

وقـد قمت بالتحليل الدقيق للخطاب ولردود الفعل عليه، بما فيه تصريح "بابـا بوش" الأب الذى ذهب فى زيارة للبيت الأبيض وعقد مؤتمراً صحفياً ذكـر فـيه أن خطاب الابن العزيز أول تأويلات خاطئة، وأنه لا يعنى أبداً إطلاق حرب جديدة، أو التدخل فى شئون الدول الأخرى.

والواقـع أنـنى حيـن تابعت الخطاب وهو يذاع مباشرة على الهواء، وقرأت نصه من بعد، أدركت أنه نموذج لما يمكن أن يطلق عليه "فن إقناع الذات بأفكار هشة ومشكوك فيها وخاطئة"!

وهذا العنوان أقتبسه مباشرة من كتاب بنفس العنوان ألفه عالم الاجتماع الفرنسـى الشهير ريمون بودون وترجمه ترجمة ناصعة نبيل سعد، ونشرته دار العـالم الثالث عام ٢٠٠٢ بالتعاون مع المركز الفرنسى للثقافة والتعاون بالقاهرة.

وقد لفت هذا الكتاب نظرى منذ سنوات بعنوانه الطريف وموضوعه الغريب، غير أننى أجلت قراءته إلى الوقت المناسب.

وحين قرأت نص خطاب زعيم الإمبراطورية الأمريكية الذى يستوحى قراراته – كما يزعم – من الله سبحانه وتعالى مباشرة، أدركت أهمية قراءته فوراً، لكى أعرف كيف يمكن لرئيس أقوى دولة فى العالم أن يقنع نفسه بأفكار هشة ومشكوك فيها وخاطئة فى نفس الوقت! ولو كان الأمر متعلقاً بقناعاته الذاتية لقلنا هو حر يقتنع بما يشاء، ولكن الخطير هو أن تتحول هذه القناعات إلى سياسات حمقاء، وحروب عدوانية عقيمة ضد شعوب متعددة بما يهدد الأمن العالمى بالخطر الشديد!

وأنا لن أدخل فى التفاصيل الفلسفية العميقة لكتاب بودون، والذى يدور أساساً عن ظواهر المعتقدات والتى قد تتحول لدى بعض الأفراد إلى أيديولوجيات جامدة. وتبدو خطورة هذه الإيديولوجيات حين يتبناها زعماء سياسيون أو رؤساء دول.

من قبل تبنى هتلر فى مذهبه النازى مجموعة مترابطة من المعتقدات، منها ما يتعلق بسمو الجنس الآرى، ومنها ما يتعلق بأهمية فكرة المجال الحيوى لألمانيا، مما يبرر غزوها لبلاد أخرى واحتلالها بل وضمها إلى ألمانيا.

واليوم يقوم "مذهب بوش" كما يطلق عليه المحللين الأمريكيين مقارنة بمذهب الرئيس ترومان والذى قام على أساس "احتواء" الاتحاد السوفيتي، على الحق المطلق للولايات المتحدة الأمريكية في القيام بضربات استباقية أو اجهاضية لأى دولة يشتم منها أنها تنوى إلحاق الضرر بالأمن القومي الأمريكي. ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعاقب الدول اعتماداً على نيات الدول العدوانية، حقيقية كانت أو مزعومة! غير أن مذهب بوش الأصلى كان هو الحرب ضد الإرهاب فى العالم، وهى حرب لا يحدها مكان ولا زمان، وبالتالى هى أغرب حرب فى التاريخ، لأن العدو كائن هلامى هو الإرهاب، وكأنه ينتشر فى الهواء، بلا قسمات مميزة ولا ملامح محددة.

غير أن بوش وسع من نطاق "مذهبة" فى خطاب تنصيبه، فقد انتقل من "الحرب ضد الإرهاب" إلى الحرب ضد "الطغيان" في كل أنحاء العالم،

واعـدا كافة القوى الديموقراطية فى كل الثقافات والمجتمعات بتأييدها حتى تتخلص من الطغيان!

ويعنى ذلك – كما استخلص بعض المحللين السياسيين الأمريكيين – أن بـوش فى الواقع يقنن الحق الأمريكى المطلق فى التدخل فى صميم الشئون الداخلية للدول.

ومـن هـنا يصح التساؤل – كما فعل بحق الكاتب الأمريكى المرموق فـريد ذكـريا فـى مقاله الأخير فى مجلة النيوزيويك وعنوانه "آمال كبيرة وحقائق صلبة" – هل الحرب ضد الطغيان مشكلة حقيقية تواجه العالم أم هى مشـكلة مـزيفة؟ ويتساءل وماذا عن الفقر المدقع الذى تعيشه أغلب شعوب البشرية؟ وماذا عن الحاجة والأمن الإنسانى؟

ويقـرر أنـه لـيس هناك أساس لكى تندب الولايات المتحدة الأمريكية نفسـها لـتكون هـى "مسـيح العـالم" الذى سيخلصه من شروره وآثامه، وخصوصـاً أنها غارقة فى النفاق السياسى والانتهازية الدولية! ويبدو ذلك مـن تاريخها وواقعها الراهن والذى يتمثل فى مساندتها لأنظمة ديكتاتورية وطغـاة ظالميـن، إذا كان ذلك يحقق مصالحها الحقيقية كما تدركها النخبة السياسية الحاكمة فى إدارة أمريكية ما فى لحظة تاريخية ما.

وينتدر فريد زكريا قائلاً هل القضاء على حكم كاسترو الديكتاتورى فى كوبا هى المشكلة التى ينبغى أن تشغل بها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها والعـالم، أم يجب عليها أن تبحث عن نتائج تورطها فى حرب العراق، بكل مـا أنتجـته مـن آثار سلبية على الشعب العراقى؟ لقد كانت حرب العراق والخيـبة الأمريكـية فـيه هى أبرز المسكوت عنه فى الخطاب التاريخى. والواقـع أنـنى حيـن حللت خطاب الرئيس بوش فى حفل تنصيبه، وقرأت تعلـيقات بعـض المحللين السياسيين فى مقارنته بخطاب الرئيس الأمريكى كيندى، وتركيزه أيضاً تركيزاً إنشائياً فجا على الدفاع عن الحرية باعتبارها ذروة القـيم الأمريكـية، بالـرغم مـن الفجوة الكبرى بين الخطاب المعلن والسـلوك الفعلـى، أدركـت بأن أصدق وصف لخطاب الرئيس الأمريكى المهـووس بأفكـار دينية بدائية، أنها تمثل فى الواقع فن إقناع الذات بأفكار هشة ومشكوك فيها وخاطئة!



القسم الثانى

أزمة الدولة العربية المعاصرة

١- هل نحن حقاً أمة مهزومة؟
٢- هل يمكن تغيير الواقع العربى؟
٣- الإعلام العربى والإصلاح السياسى
٤- الحسم الثورى فى الإصلاح السياسى!
٥- هيمنة الفكر الواحد وسيطرة الأمر الواقع!
٦- إعادة اختراع السياسة!
٧- لا ديموقراطية بغير عدالة اجتماعية
٨- تحولات الدول وتغيرات النظم!
٩- أزمة الدول العربية المعاصرة؟



(١)
هل نحن حقاً أمة مهزومة؟

فى حديث أجراه معى فى إحدى قاعات معرض القاهرة الدولى للكتاب خـالد الحـروب دار حـول كتابى "الإصلاح العربى بين الواقع السلطوى والسـراب الديموقـراطى" الـذى صـدر فى القاهرة مؤخراً، سألنى: لماذا تعـارض بكـل هذا العنف التدخل السياسى الأمريكى لفرض الديموقراطية على الأنظمة السلطوية العربية؟

قلـت أعارض لعدة أسباب أهمها على الإطلاق أن لا شرعية لمن يريد فـرض الديموقراطـية، وأقصـد الولايـات المتحدة الأمريكية! وأقصد هنا الشـرعية الأخلاقـية والشـرعية القانونـية معاً. ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكـية دأبـت على مساندة النظم الديكتاتورية على اتساع قارات العالم، مادامـت هـذه الـنظم لا تهدد مصالحها الاستراتيجية الحيوية، كما تدركها النخبة السياسية الحاكمة فى الإدارة الأمريكية، ولا فرق فى ذلك بين الحزب الجمهـورى والحـزب الديموقـراطى. ومعـنى ذلك أن الخطاب السياسى الأمريكى الذى يزعم أن الولايات المتحدة الأمريكية هى حامية الديموقراطية فـى العـالم يتسم بازدواجية واضحة، تكشف عن انتهازية سياسية صارخة، من شأنها أن تكشف تهافت أساسه الأخلاقى.

وإذا أضـفنا إلـى ذلـك أن الولايـات المتحدة الأمريكية فى تاريخها المعاصـر دبـرت انقلابـات ضد النظم السياسية الديموقراطية فى أمريكا اللاتينـية الـتى لا تـتفق مع سياستها، لأدركنا أن الديموقراطية ليست هى هاجسـها الأساسى وإنما تحقيق مصالحها الحيوية بالطرق المشروعة وغير المشـروعة. ولعـل الانقـلاب الأمريكى ضد حكومة الرئيس الليندى الذى انتخب بطريقة ديموقراطية، هو النموذج الأمثل على ما نقول.

أمـا مـن ناحـية الشرعية القانونية فإن المرء ليتساءل وفق أى قاعدة قانونية منصوص عليها فى القانون الدولى يحق للولايات المتحدة الأمريكية

أن تـتدخل سياسـياً أو عسـكرياً لتغيـير الـنظم السياسية التى ترى أنها ديكتاتورية؟

لـيس فـى القانون الدولى ما يسمح بهذا التدخل، ولكن الإمبراطورية الأمريكـية وخصوصـاً بعـد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ أعلنت فى حربها ضد الإرهـاب عن حقها فى هذا التدخل. وقامت بغزو أفغانستان وغزو العراق إعمـالا لهذا الحق المزعوم. ولم تلبث حتى أعلنت على الملأ مذهبها الجديد فـى الأمن القومى، والذى يقوم على أساس حقها فى شن ضربات استباقية ضـد أى دولة ترى أن فى نيتها تعريض أمنها القومى للخطر! ومعنى ذلك بكـل بساطة هدم الأسس القانونية التى قامت عليها نظرية "الدفاع الشرعى" التى نص عليها القانون الدولى وفق معايير موضوعية دقيقة، حتى لا تسود الفوضى فى العلاقات الدولية.

وظن العالم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعدت كل الحدود الدولية المقـبولة من مجتمع الأمم بمذهبها المعلن فى الضربات الاستباقية، غير أن الرئـيس بـوش فى خطابه الذى ألقاه فى حفل تنصيبه للولاية الثانية، فاجأ العـالم كلـه بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادته الرشيدة قررت فى السـنوات الأربع القادمة أن تحارب الطغيان فى كل مكان فى العالم، وتعمل علـى إسـقاط الـنظم السياسية الطاغية، ودعم كافة الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة فى العالم والتى تناضل ضد الطغيان!

ومعـنى ذلـك بكـل بساطة أن الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح – بفضل هذه السياسية التدخلية – مصدر إثارة للقلق والفوضى فى العالم.

دلالة السوابق التاريخية

وبالـرغم من هذه الحجج التى سقتها فإن الصديق خالد الحروب واصل حواره قائلاً: وما رأيك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت فى تدخلها السياسـى فـى حالـتى اليابان وألمانيا بعد أن انتصرت فى الحرب العالمية الثانـية مـع الحلفـاء، واسـتطاعت بهذا التدخل أن تحول كل من المجتمع الألمانى والمجتمع اليابانى إلى مجتمعات ديموقراطية. ولكننى قلت له وردى مسـجل فـى برنامج "الكتاب خير جليس" الذى يقدم فى قناة الجزيرة: ولكن

ألمانيا هزمت في الحرب العالمية الثانية، كما أن اليابان أعلنت رسمياً استسلامها. فبادرني قائلاً: ونحن ألسنا أمة مهزومة؟

فاجأني التساؤل، ولكنني نفيت هذا الحكم بشدة، ولكنني تساءلت ما الذي يجعل المزاج السائد بين المثقفين العرب هو اليأس والقنوط والإحساس بالهزيمة؟

هذا سؤال هام ينبغي أن نقف أمامه بالتحليل طويلاً، ليس من قبيل الرد العاطفي الذي ينزع إلى إننا كعرب مازلنا موجودين على الساحة، ولكن من أجل فتح باب المستقبل أمام الأجيال العربية الشابة.

يسود هذا المزاج اليائس بالرغم من البطولات اليومية التي يمارسها الشعب الفلسطيني دفاعا عن أرضه وحقوقه المشروعة الغير قابلة للتصرف بلغة قرارات الأمم المتحدة. وذلك بالرغم من ملاحظاتنا النقدية على عديد من الممارسات العشوائية التي تقوم بها بعض الفصائل الفلسطينية التي غلبت نزعاتها الإيديولوجية المتطرفة على حسابات المكسب والخسارة، والتي ينبغي أن تكون معيار تقدير أي خطوة، والحكم على سلامة أي ممارسة. وقد صرّح أحد المتحدثين باسم إحدى هذه الفصائل حين جوبه بحقيقة أن ما يخسره الشعب الفلسطيني من تدمير للمنازل وسقوط للضحايا بالعشرات كرد فعل للممارسات العشوائية، قائلا أن كل الشعوب يسقط منها ضحايا في حروب التحرير. وضرب مثلاً بالشعب الفيتنامي الذي سقط منه ٢ مليون قتيل.

أهذا منطق؟ وهل إجراء المقارنة العشوائية بين حرب التحرير الفيتنامية وكفاح الشعب الفلسطيني سليم، مع الاختلاف الشديد في طبيعة المسرح الذي تدور فيه الأحداث، ونوع النظام السياسي هنا وهناك، وطبيعة القوى الدولية التي كانت تساند فيتنام في حربها ضد الولايات المتحدة الأمريكية والتي انتهت بهزيمة ساحقة للقوة العسكرية الأعظم في عالمنا؟

ومرة أخرى نتساءل لماذا يسود مناخ اليأس بالرغم من المقاومة العراقية الشرسة ضد الاحتلال الأمريكي للعراق، وبالرغم من الأخطاء الجسيمة التي تمارسها بعض فرق المقاومة، وخصوصاً فيما يتعلق باستهداف العراقيين الذين يقال أنهم يتعاونون مع قوات الاحتلال؟

بعبارة أخرى فإن الصمود الفلسطينى من ناحية، وكفاح الشعب العراقى من ناحية ثانية، يؤكدان أن جذوة النضال من الاحتلال الصهيونى والهيمنة الأمريكية بصورها المتعددة لم تخمد بعد.

غير أنه أهم من ذلك كله، لماذا نركز فقط على الجوانب السلبية التى لا خلاف بشأنها التى تسود الممارسات السياسية العربية فى الوقت الراهن، ولا نلقى ولو نظرة واحدة على المحاولات الجادة للتجدد فى عديد من المجتمعات العربية المعاصرة، وخصوصاً فيما يتعلق بمحاولات التكيف مع تحديات العولمة بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية؟ لقد ارتفعت الدعوة للإصلاح السياسى العربى نتيجة ارتفاع مطالب الداخل فى المقام الأول بالإضافة إلى الضغوط التى يمارسها الخارج. وهذه نقطة أساسية ينبغى أن نركز عليها. فليس صحيحاً ما يتردد فى بعض الأقوال أن المثقفين العرب لم يرفعوا صوتهم للمناداة بتطبيق الديموقراطية إلا حين ارتفع الصوت الأمريكى ضاغطاً على النظم السياسية العربية. ولن يكون من قبيل المبالغة القول أن المثقفين العرب لم يتوقفوا إطلاقاً ليس فقط عن المناداة بالديموقراطية فى بلادهم، بل والنضال الفعلى فى سبيل ذلك طوال نصف القرن الماضى. ودفعوا ثمناً باهظاً لذلك سواء بالاعتقال أو بالنفى فى الخارج أو النفى والاستبعاد فى الداخل. ويكفى فى هذا الصدد أن نشير إلى الندوة التاريخية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٣ فى قبرص وكان موضوعها "أزمة الديموقراطية فى الوطن العربى" والتى أجمع فيها أكثر من مائة مفكر عربى ينتمون للتيارات القومية والليبرالية والماركسية والإسلامية، على أن الديموقراطية هى مفتاح التطور العربى. وأعلنوا فى نهاية الندوة تأسيس "الجمعية العربية لحقوق الإنسان". إشارة إلى انتقال المثقفين العرب من مجال الكلام إلى ساحة الفعل المؤثرة، من خلال مؤسسات المجتمع المدنى الذى تم إحياؤه فى عديد من البلاد العربية.

لماذا إذن لا نولى وجوهنا -بدلاً من اليأس- إلى محاولات الإصلاح الاقتصادى العربى حتى يستطيع أن يكون منافساً فى عصر العولمة ؟ ولماذا لا نهتم بتتبع عديد من المشاريع الثقافية التنويرية التى تكافح ببطولة تيارات الفكر الخرافى؟ لماذا لا نركز على إقبال الشباب العربى على الالتحام بالثورة الاتصالية الكبرى وفى قلبها شبكة الإنترنت؟

أنا أعلم يقيناً أن تيارات اليأس من الإصلاح أصبحت سائدة، نتيجة لممانعة النظم السلطوية العربية فى الإقدام بجسارة على السير فى طريق الإصلاح السياسى، ولكن تبقى أمام المثقفين العرب مهام جسيمة. لعل أهمها هو التشخيص الدقيق للسلبيات، ومحاولة رسم ملامح محددة لرؤية إستراتيجية للمجتمع العربى نرجو لها أن تتحقق بعد عقدين أو أكثر من الزمان.

بعبارة أخرى بدلاً من التسليم بأننا أمة مهزومة، فلنأكد أننا أمة لديها إمكانيات بشرية هائلة، تحتاج فى الواقع إلى رؤية بصيرة للتجدد والنهوض.

(٢)
هل يمكن تغيير الواقع العربى؟

ليس هناك شك فى أن الخطاب العربى السائد الآن يركز على الإصلاح بما يعنى.ضرورة تغيير الواقع العربى.

والواقع أنه منذ دعت مكتبة الإسكندرية لمؤتمر قضايا الإصلاح: الرؤية والتنفيذ "الذى انعقد فى الفترة من ١٢ إلى ١٤ مارس ٢٠٠٤، تعددت الندوات العربية التى تناقش مختلف جوانب الإصلاح. ومن أبرز هذه الندوات تلك التى نظمتها "مؤسسة الفكر العربى" فى المغرب بعنوان "ثقافة التغيير أو تغيير الثقافة" منذ شهور، وآخرها الندوة الفكرية التى نظمها مهرجان مسقط فى سلطنة عمان والتى عقدت فى الفترة من ٧-٩ فبراير الجارى، وكان موضوعها "تغيير الواقع العربى من أجل مستقبل افضل".

وقد دعيت لكلتا الندوتين، ولكننى اعتذرت عن المشاركة فى الندوة الأولى، وشاركت فى الندوة الثانية ببحث عنوانه "عناصر استراتيجية إعلامية لتغيير الواقع العربى".

وقد حاولت ندوة مسقط أن تتقدم خطوة إلى الأمام فى سبيل تحديد هدف أكثر دقة فى موضوع الإصلاح، حين صاغت الموضوع على أساس ضرورة تغيير الواقع العربى، فقد وقع على كاهل المشاركين فى الندوة أن يبرزوا جوانب الواقع العربى التى تحتاج إلى تغيير. غير أن التحدى يبقى فى جميع الحالات، وهو تحديد الإطار النظرى الذى يمكن على أساسه تغيير الواقع العربى.

والواقع أن "وثيقة الإسكندرية" التى صدرت فى نهاية مؤتمر "قضايا الإصلاح العربى: الرؤية والتنفيذ" استطاعت أن تقدم منظورا لتغيير الواقع العربى يحتاج إلى تأمل عميق. وقد جاء فى تمهيد الوثيقة بعد الإشارة إلى اجتماع المشاركين فى المؤتمر أنه "انتهت مناقشاتهم إلى ضرورة الإعلان عن اقتناعهم الكامل بأن الإصلاح أمر ضرورى وعاجل، ينبع من داخل

مجتمعاتنا ذاتها، ويستجيب إلى تطلعات أبنائها فى بلورة مشروع شامل للإصلاح، يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

ومعنى ذلك بكل وضوح أهمية الاستجابة إلى مطالب المجتمع العربى فى التغيير الشامل، ورفض فرض الإصلاح من الخارج، وإشارة واضحة إلى أن التغيير ينبغى أن يشمل كل جنبات البناء الاجتماعى العربى.

والتفتت وثيقة الإسكندرية إلى مسألة نظرية وتطبيقية بالغة الأهمية، وهى مشكلة التأليف بين المحلية أو القطرية والقومية فى نسق واحد. فقالت الوثيقة أن المشروع المبتغى ينبغى أن "يسمح بالتعامل مع كل قطر على حدة، وينتظم فى نسق عام يحدد القواسم العربية المشتركة، بما يتيح الفرصة لكل مجتمع عربى كى يدفع خطوات الإصلاح الخاصة به إلى الأمام، ويزيد من التواجد العربى على الساحة الدولية ويبعد عن التقوقع والتمحور حول الذات".

وقد واجهنا ونحن نؤسس "مرصد الإصلاح العربى"، تنفيذا لوثيقة الإسكندرية، باعتباره من آليات التنفيذ الهامة لقياس التقدم فى الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى، مشكلة التأليف بين القطرية والقومية، التى أشارت إليها وثيقة الإسكندرية.

بعبارة أخرى أثرنا فى فريق بحث "مرصد الإصلاح العربى" هذا السؤال: هل يمكن صياغة مؤشرات كمية وكيفية للإصلاح تتناسب مع خصوصية كل مجتمع عربى وضعا فى الاعتبار تاريخه الاجتماعى الفريد، أم أنه من الضرورى صياغة مؤشرات عامة تعكس – بعبارة وثيقة الإسكندرية – القواسم العربية المشتركة؟

هذه مشكلة نظرية ومنهجية عويصة. ذلك أنه لم يكن فى الإمكان أن نقنع بصياغة مؤشرات تقيس التقدم فى كل قطر على حدة، بدون صياغة مؤشرات عامة تقيس التقدم العربى ككل، ومن هنا حاولنا أن نصوغ نسقاً متكاملا من المؤشرات العامة للتقدم، مع عدم إغفال صياغة مؤشرات قطرية لقياس التغيير فى حالات الضرورة.

وقد التفتت "وثيقة الإسكندرية" فى نهاية التمهيد إلى مسألة بالغة الأهمية وهى أننا نعيش فى الواقع فى عصر "عولمة المشكلات الإنسانية"، ومن ثم فإنه يقع على عاتق المناطق الثقافية المتعددة فى العالم أن تسهم فى مواجهة هذه المشكلات، بالإضافة إلى اهتمامها بحل مشكلاتها الخاصة، وفى هذا

تطبيق دقيق للنزعة الإنسانية الجديدة New Humanism التى هى التعبير البليغ عن تبلور وعى إنسانى كونى فى عصر العولمة، من شأنه ألا يحبس الشعوب داخل سجون أنانيتها الخاصة، وبغض النظر عن مشكلات العالم الأخرى. ولعل التعاطف الإنسانى الواسع المدى الذى برز بالنسبة للفيضانات والزلازل التى ضربت آسيا دليل على صدق ما نقول. وهناك مؤشرات سياسية واقتصادية بل وثقافية للتكامل الإنسانى العالمى، تعد إشارة إلى أن المذهب الإنسانى الجديد الذى أشرنا إليه فى طريقه إلى الترسخ.

ومما لا شك فيه أن هناك أهمية لانفتاح العالم العربى على تجارب العالم. ومما يؤكد ذلك أن بعض المراكز البحثية العربية وفى مقدمتها "مركز دراسات الوحدة العربية" عنى بعرض التجارب العالمية سواء فى مجال الوحدة السياسية أو فى مجال التكامل الاقتصادى. وقد صدر عنه – كمثال – مؤخراً كتاب بالغ الأهمية ألفه أستاذنا الدكتور محمد محمود الإمام الاقتصادى المرموق ووزير التخطيط المصرى السابق وعنوانه "تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربى".

نحو نظرية لتغيير الواقع العربى

ما جاء فى عنوان ندوة مسقط "تغيير الواقع العربى" عبارة مجملة تحتاج إلى تحليل علمى. ذلك أن كلمة "الواقع العربى" – تضم فى جنباتها كماً ضخماً من الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولا تبدو صعوبة مقاربة الموضوع من مجرد كم الظواهر التى تحتاج إلى تصنيف وتنميط فى البداية، ولكن أهم من ذلك كله وضع مشكلات البحث التى تصنف هذا الواقع بشكل دقيق وموضوعى ونقدى.

ولنأخذ على سبيل المثال الواقع السياسى العربى. سنجد فى وصف هذا الواقع خطابان سائدان: خطاب السلطة العربية من ناحية، وخطاب المعارضة العربية من ناحية أخرى.

أما الخطاب الرسمى للسلطة العربية (وذلك إذا تحدثنا عنها على سبيل التجريد وتغاضينا عن الفروق الكبيرة أو الصغيرة بين النظم السياسية العربية) فهو يركز على فكرة جوهرية قد يكون شعارها "نحن نعيش فى أزهى عصور الديموقراطية"! و"نحن" هنا يطلقها أهل السلطة تعبيراً عن

سعادتهم الخالصة بالأوضاع السائدة فى بلادهم. صحيح أنهم يتحفظون أحيانا فيقولون لدينا ولا شك سلبيات ونواقص ولكنها ليست جسيمة، ويمكن مواجهتها بإدخال بعض التعديلات هنا أو هناك، سواء في الدستور أو فى القوانين السياسية، أو بالنسبة لبعض الممارسات. ولكنهم أبداً لا يعترفون بأن نظمهم السياسية ذاتها تحتاج فى الواقع إلى إعادة صياغة، لتحقيق القيم والمثل الديموقراطية بشكل متكامل.

ولكن لدينا من ناحية أخرى الخطاب السائد للمعارضة (وذلك إذا تحدثنا عنها - كما فعلنا بالنسبة للسلطة العربية - على سبيل التجريد وتغاضينا عن الفروق الكبيرة أو الصغيرة بين تياراتها المختلفة) وهذا الخطاب على عكس الخطاب الرسمى للسلطة يقوم هو الآخر على فكرة جوهرية قد يكون شعارها "نحن نعيش فى ظل أسوأ الأوضاع الديكتاتورية"! كيف يمكن إذن للباحث الموضوعى أن يفاضل بين الخطابين إن أراد أن يقوم بعملية تقييم موضوعية؟

ليس هنا من سبيل سوى مقارنة هذه الخطابات بالمؤشرات الواقعية كمية كانت أو كيفية، للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذا أجرينا هذه المقارنة قد نجد أن خطاب السلطة العربية قد اشتط وبالغ فى مديح الذات والزعم بأن الديموقراطية ترفرف بأجنحتها العريضة على جنبات المجتمع العربى! فهناك مؤشرات متعددة ومن مصادر محايدة، على أن مؤشرات الاستبداد بالسلطة متعددة، ويكشف عن ذلك قلة من يدلون بأصواتهم فى الانتخابات، وقلة المنضمين إلى أحزاب سياسية فى البلاد العربية التعددية، وضيق أفق المشاركة السياسية، والقيود العديدة على حرية التفكير والتعبير والتنظيم.

غير أن ذلك فى حد ذاته لا ينفى أن هناك بلاداً عربية مارست أوجها متعددة للإصلاح السياسي، وإن كان بدرجات متفاوتة وبإيقاع مختلف. وقد تكون مصر نموذجاً لهذا الإصلاح منذ إلغاء الحزب السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى) فى زمن الرئيس السادات، وتأسيس نظام سياسى يقوم على أساس تعدد الأحزاب، وفتح المجال بشكل غير مسبوق أمام حرية الصحافة وحرية النقد. وقد نضيف إلى ذلك الإصلاحات السياسية فى البحرين وفى المغرب وفى تونس، وإن كان بشكل أقل. وإذا حللنا خطاب

المعارضة العربية فسنجد إنها فى الواقع فى سبيل قيامها بالنقد الشامل للأنظمة العربية لا تميل إلى الاعتراف الكامل بجوانب الإصلاح التى تمت.

ومن هنا يمكن القول أننا فى حاجة إلى رؤية موضوعية تسمح بتقييم خطاب كل من السلطة العربية والمعارضة العربية. وليس هناك من سبيل سوى صياغة نسق متكامل من المؤشرات لا تقنع بالتركيز على الواقع القطرى العربى، وإنما ينبغى أن تغطى الواقع القومى العربى سعيا إلى قواسم عربية مشتركة، ليس ذلك فقط، ولكن ينبغى على هذه المؤشرات أن تتكامل مع المؤشرات العالمية، مع الأخذ فى الاعتبار الفروق الزمنية الجسيمة فى مسارات التقدم بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ولا ينبغى أن ننسى أن بعض الدول الغربية المتقدمة كإنجلترا وفرنسا وإيطاليا قامت باستعمار واحتلال العالم العربى مئات السنوات، مما أدى إلى ترسيخ الخلف، ومنع قيام تراث ديموقراطى أصيل.

بالإضافة إلى أن بعض البلاد العربية وأبرزها مصر وسوريا والعراق واليمن مرت بتجارب اشتراكية كانت تنكر قيم الديموقراطية الليبرالية على النسق الغربى.

إن درس التاريخ يقول ينبغى تطبيق قواعد المنهج المقارن بدقة، حتى لا يتم التنديد بأوضاع الدول العربية التى تسعى – تحت ضغوط اقتصادية متعددة مفروضة عليها من الخارج – أن تعبر هوة التخلف إلى آفاق التقدم.

(٣)
الإعلام العربى والإصلاح السياسى

فـى كل المناقشات التى دارت حول الإصلاح السياسى، تم تجاهل دور الإعـلام العـربى فى هذا المجال، مع الأهمية القصوى للإعلام فى تشكيل الوعى الاجتماعى عموماً والوعى السياسى خصوصاً.

والواقـع أنه لا يمكن صياغة استراتيجية عربية لتفعيل دور الإعلام فى بـناء واقـع عـربى جديد بغير تأمل للتغيرات الكبرى التى حدثت فى بنية المجـتمع العـالمى من ناحية، ودراسة الوضع الراهن للمجتمع العربى من ناحية ثانية.

ودراسـة التغـيرات التى لحقت ببنية المجتمع العالمى تقتضى ممارسة التحليل الثقافى الذى أثبت كفاءته فى وصف مشاهد العالم المعاصر بصورة تفـوق التحليل السياسى التقليدى والتحليل الاقتصادى الكلاسيكى. أما دراسة الوضـع الراهن للمجتمع العربى فهى تحتاج إلى عديد من الدراسات العلمية الموضـوعية، وكثير منها متوفر فى المكتبة العربية المعاصرة، وخصوصا فـى مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية. غير أن هذا الوضع يحتاج أكثر ما يحتاج إلى ممارسة النقد الذاتى.

والـنقد الذاتـى كما أردد دائماً ليس – للأسف الشديد – فضيلة عربية، ولكـنه فى الواقع فضيلة غربية! ولذلك ليس غريباً أن نقرر أن أحد أسباب الـتقدم الغربى هو ممارسة النقد الذاتى بصورة منهجية، وبطريقة منتظمة. وهـذا الـنقد الذاتـى تقوم به النظم السياسية أو بمعنى أدق ممثليها من أهل الحكـم والسـلطة، وزعماء الأحزاب السياسية، والمفكرين والمثقفين بشكل عام، وذلك إذا دعت الدواعى لذلك.

ومثال ذلك التصريحات البريطانية الأخيرة التى اعترفت بالخطأ الجسيم فـى تصـديق تقاريـر مخابراتية مزيفة عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشـامل، التى يمكن أن تنطلق فى خلال مدة خمس وأربعين دقيقة، وكذلك

التصريحات الأمريكية لكوندليزا رايس (وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة)، والتى قالت فيها لم نخطئ فى الاستراتيجية، وتعنى قرار غزو العراق عسكريا، ولكن أخطأنا فى التكتيك، وتعنى عدم رسم سيناريو دقيق للموقف فى العراق بعد تمام الغزو والاحتلال.

ومع ذلك يمكن القول أن العالم العربى قد شهد موجات متتالية من ممارسة النقد الذاتى من الهزيمة العربية فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ حتى الوقت الراهن.

ولعل التطورات العالمية فى العقد الذى يفصل عام ١٩٨٩ بين سقوط الاتحاد السوفيتى وبلاد الكتلة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة وزوال النظام الدولى الثنائى القطبية، والأحداث الإرهابية التى وجهت ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١، يثبت بما لا يدع مجالا للشك أولوية الأبعاد الثقافية فى التواصل العالمى بمختلف أنماطه وأشكاله. وتكفى الإشارة إلى الجدل الهام الذى دار حول نظرية صراع الحضارات التى قدمها هنتنجتون، وما أشار إليه من أن الحروب القادمة بين الغرب و"الباقى" (أى باقى العالم بحسب تعبيره) ستكون حروبا ثقافية، ومن ثم ينبغى علينا إذا كنا نريد أن نضع عناصر استراتيجية عربية لتفعيل دور الإعلام فى بناء واقع عربى جديد، أن نضع فى اعتبارنا فى المقام الأول التغييرات التى حدثت فى بنية المجتمع العالمى من وجهة النظر الحضارية. ولعل أهمها سيادة القوة العظمى الوحيدة المهيمنة، والتركيز على ظاهرة العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية، وذلك بالإضافة إلى الوقوف عند المشهد الثقافى العالمى والذى يزخر بالصراعات والإيديولوجيات المتضاربة.

ولا نبالغ أدنى مبالغة إذا قلنا أن الإنسانية تنتقل الآن، عبر عملية معقدة ومركبة، صوب صياغة مجتمع عالمى جديد، تحت تأثير الثورة الكونية. وهذه الثورة الكونية تأتى – فى التعاقب التاريخى للثورات المتعددة التى شهدتها الإنسانية – عقب الثورة الصناعية. وكانت البدايات الأولى تتمثل فى بزوغ ما أطلق عليه "الثورة العلمية والتكنولوجية"، والتى جعلت العلم – لأول مرة فى تاريخ البشرية – قوة أساسية من قوى الإنتاج، تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل. وبالتدريج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير، ليس فى بنيتها التحتية فقط، ولكن أيضاً فى أسلوب الحياة، وأنماط التفكير، ونوعية القيم السائدة، وأساليب الممارسة السياسية. ومنذ

الستينيات ذاع مصطلح جديد، أطلقه بعض علماء الاجتماع الغربيين، من أبرزهم "دانيل بل" لوصف المجتمع الجديد، وهو "المجتمع ما بعد الصناعى". غير أنه مع مرور الزمن تبين قصور هذا المصطلح عن التعبير عن جوهر التغيير الكيفى الذى حدث، ومن هنا صك العلماء الاجتماعيون مصطلحاً آخر رأوا أنه أوفى بالغرض، وأكثر دقة فى التعبير، وهو مصطلح "مجتمع المعلومات". وذلك على أساس أن أبرز ملمح من ملامح المجتمع الجديد أنه يقوم أساساً على إنتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية غير مسبوقة هى الحاسب الآلى، الذى أدت أجياله المتعاقبة إلى إحداث ثورة فكرية كبرى، فى مجال إنتاج وتوزيع واستهلاك المعارف الإنسانية. فإذا أضفنا إلى ذلك القفزة الكبرى فى تكنولوجيا الاتصال، وبخاصة فى مجال الأقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة، وخصوصاً فى مجال البث التليفزيونى الكونى، الذى بحكم آليته يتجاوز الحدود الجغرافية، وينفذ إلى مختلف الأقطار، التى تنتمى إلى ثقافات مختلفة، مما من شأنه أن يؤثر – خلال الرسائل الإعلامية المتعددة – على القيم والاتجاهات والعادات، لأدركنا أننا بصدد تشكل عالم جديد غير مسبوق، تصبح فيه العبارة الشهيرة والتى مفادها أن العالم أصبح قرية صغيرة، تقصر كثيراً عن وصف آثر التغيرات التى يتعمق مجراها كل يوم.

عناصر استراتيجية إعلامية عربية

فى ضوء ما سبق يمكن أن نقترح عناصر لاستراتيجية عربية مقترحة تتكون من عدة عناصر:

أولاً: ضرورة رسم خرائط معرفية للاتجاهات الإيديولوجية فى الوطن العربى

لا يمكن وضع استراتيجية إعلامية عربية لتفعيل دور الإعلام فى بناء واقع عربى جديد بغير رسم خرائط معرفية دقيقة تحيط بكل ألوان الطيف من الاتجاهات الإيديولوجية الفاعلة فى الوطن العربى. وهذه الخرائط المعرفية لابد لها أن تقيم الوزن النسبى لكل تيار واتجاه. وأهمية هذه الخرائط المعرفية أنها ستساعدنا على معرفة الواقع العربى الذى نريد

تغيـيره، وكذلك على تحديد ملامح التغيير واتجاهاته. ومن ناحية أخرى من شـأن هذه الخرائط المعرفية أن تقضى على التعميمات الجارفة عن العرب والمسلمين التى تصوغها الدوائر الغربية السياسية والثقافية والإعلامية.

فهل صحيح – على سبيل المثال – أن إيديولوجية الجماعات الإسلامية المتشـددة والمـتطرفة هـى السائدة فى الوطن العربى؟ وأليس هناك مجال واسـع للتيارات الليبرالية التى تنادى بالديموقراطية وبحرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم وحرية الصحافة والنشر؟

وأليس هناك فى الوطن العربى تيارات كبيرة تدعو لتحسين دور المرأة فى المجتمع وإلغاء كافة صفوف التمييز ضدها؟

وهكـذا نسـتطيع أن نقـدم صورة موضوعية للتفاعلات السياسية بين أنصار الإيديولوجيات العربية المختلفة، مما يسمح للإعلام العربى أن يتناول بشـكل نقـدى وموضـوعى بعض منطلقاتها التى يمكن أن ترسخ التخلف العربى، بدلاً من الوصول بنا إلى أعتاب التقدم.

ثانياً: تبنى موقف رشيد من ثلاثية الماضى والحاضر والمستقبل

لـو راجعـنا الخطاب الإعلامى العربى طوال الخمسين عاماً الماضية لوجدنـاه مشغولاً بثلاثية الماضى والحاضر والمستقبل، مع وجود اختلافات عمـيقة بين أصحاب الخطابات المتعددة حسب الإيديولوجيات التى يعبرون عنها.

وفـى تقديرنا أن الإعلام العربى يمكن أن يلعب دوراً هاماً فى الدعوة إلى الدراسة العلمية لتراث الماضى بأنماطه المتنوعة، من خلال التأكيد على ضـرورة ممارسـة التأويل بمناهجه المتعددة حتى يتواءم النص التراثى – حتى لو كان نصاً دينياً – مع متغيرات العصر.

ومـن ناحـية أخرى لابد من اصطناع منهج علمى ونقدى فى دراسة الحاضـر العربى. وهذا المنهج لابد أن يكون تكاملياً لا يفصل بين السياسة والاقتصـاد والاجتماع والثقافة – ليس ذلك فقط – بل لابد أن يكون منهجاً نقدياً، يركز على السلبيات، ويسمى الظواهر بأسمائها.

ويـبقى ضـرورة استشـراف المستقبل العربى فى ضوء قراءة دقيقة لتغـيرات بنية المجتمع العالمى كما أشرنا فى المقدمة. وفى هذا المجال لابد

مــن ترشــيد الخطاب الثقافى العربى إزاء ظاهرة العولمة، والتى هى أبرز الظواهر ونحن فى بداية الألفية الثالثة.

وهــذا الترشيد يقتضى عدم تبنى المواقف المتطرفة من العولمة، ونعنى القبول المطلق بغير تحفظات، أو الرفض الشامل بغير تحليل.

نحتاج كعرب إلى نظرة متوازنة تكفل تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر.

ولابد من التركيز على الآثار المترتبة على تحول الاقتصاد العالمى إلى اقتصاد المعرفة، وتحول المجتمع المعلوماتى العالمى إلى مجتمع المعرفة.

ثالثاً: حصر لمشكلات التواصل الثقافى مع الغرب

لابــد من حصر دقيق للمشكلات التى تعوق التواصل الثقافى الإيجابى بيــن العــرب والغرب. ونستطيع فى هذا المجال أن نعدد بعض المشكلات الهامة وفى مقدمتها:

١ – مشكلة العلاقة بين الإسلام والغرب.

٢ – مشكلة التطرف الفكرى فى العالم العربى.

٣ – المشكلات الناجمة عن الإرهاب.

٤ – الهجــرات العربــية إلى أوروبا ومشكلاتها وخاصة قضية اندماج المهاجرين فى المجتمعات الأوروبية.

٥ – الــتفرقة بيــن المقاومة المشروعة للاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية والإرهاب.

٦ – العنصرية الجديدة فى أوروبا.

رابعاً: الدعوة للإسهام العربى فى مناقشة المشكلات الإنسانية العالمية

نحــن نعــيش فــى عصــر عولمة المشكلات الإنسانية. حيث ضاقت المســافات بيــن المشــكلات المحلية والعالمية. فتلوث البيئة مشكلة محلية وعالمية، والفقر كذلك، والفجوة بين الموارد والسكان، وهكذا يمكن القول أن الإعلام العربى يمكن أن يلعب دوراً فاعلاً فى حوار الحضارات الذى ينبغى أن يدور بين العرب والعالم.

وهــذا الحــوار لا ينــبغى أن يقتصر على مناقشة مشكلات العرب مع العــالم، ولكن أن يثبت أننا كعرب لدينا كفاءة معرفية، تسمح لنا بالإسهام فى مواجهــة الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية التى تواجه الإنسانية فى القرن الجديد.

(٤)
الحسم الثورى فى الإصلاح السياسى !

بالرغم من أن الثورة كاستراتيجية للتغيير الاجتماعى نقيض الإصلاح الذى لا يؤمن بالطفرة ولا بالانقلاب على الأوضاع الراهنة، إلا أن قرار الرئيس حسنى مبارك بطلب تعديل الدستور المصرى ليتاح لمرشحين متعددين أن يناقسوا على منصب رئيس الجمهورية لا يمكن وصفه إلا بالحسم الثورى فى الإصلاح السياسى!

ونقصد بالحسم الثورى القرار الاستراتيجى التى تتخذه طوعاً نخبة سياسية حاكمة للتغيير النوعى فى طبيعة النظام السياسى. وقد سبق لنا فى مقال نشرناه منذ فترة بعنوان "نحو إصلاح عربى ثورى" أن طرحنا هذه الفكرة حين تساءلنا فى صدر المقال "هل يمكن التأليف بين الإصلاح والثورة فى صيغة واحدة تكون هى المرشد فى عملية التغيير الاجتماعى الواسع المدى التى يحتاجها المجتمع العربى المعاصر؟".

وقدمنا تعريفاً لما ندعو إليه من إصلاح ثورى عربى، وقلنا أنه أولا إصلاح شامل سياسى واقتصادى واجتماعى وثقافى، وهو ثانيا ليس إصلاحاً من فوق تنفرد بوضع خطوطه الرئيسية النخب السياسية العربية الحاكمة، ولكنه إصلاح لا يمكن إنجازه إلا من خلال الشراكة بين السلطة والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدنى. وهو أيضاً إصلاح ينبغى - بعد الاتفاق المجتمعى على مفهومه واتجاهاته وأساليب تنفيذه - أن يتم وفق مراحل زمنية متفق عليها سلفاً، وفى ضوء آليات للتنفيذ، ووفق قواعد موضوعية تعتمد على مؤشرات كمية وكيفية لقياس التقدم فيه.

وبعد مناقشات لجوانب متعددة أنهينا المقال بعبارة تقول "مضى زمان التلكؤ فى الإصلاح وآن أوان الحسم الثورى!".

والواقع أن التعديل الجسور الذى طالب الرئيس محمد حسنى مبارك مجلسى الشعب والشورى بتحقيقه إعمالاً لنص الدستور فيما يتعلق بتعديل بعض مواده، يكاد يكون تطبيقاً دقيقاً لما قررناه من قبل.

ويشهد على صدق ذلك أن الشهور الأخيرة شهدت نشاطاً سياسياً واسعاً فى صفوف الأحزاب السياسية المصرية ومؤسسات المجتمع المدنى، والتى رفعت مطالب محددة فى شأن الإصلاح السياسى، فى مقدمتها تعديل الدستور لكى يسمح بانتخابات تعددية لمنصب رئيس الجمهورية، وإلغاء النصوص التى كانت تجعل مجلس الشعب مهيمنا على عملية اختيار اسم المرشح، وعرضه بعد ذلك على الاستفتاء.

وذلك بالإضافة إلى مطالبات أخرى أهمها ضرورة تقليص السلطات الواسعة التى يعطيها الدستور المصرى الراهن لرئيس الجمهورية، ووصلت المطالبات من قبل بعض التيارات السياسية إلى إلغاء النص الخاص بضرورة مراعاة نسبة ٥٠% للعمال والفلاحين فى المجالس النيابية، ونشأت حوارات سياسية خصبة حول الإصلاح السياسى أجمعت عليها الأحزاب السياسية المصرية، فى إطار حركة منظمة تبحث فى آفاق الإصلاح وآلياته.

ومن ناحية أخرى طلب رئيس الجمهورية من الحزب الوطنى الذى يرأسه أن يقوم بحوار سياسى فعال مع أحزاب المعارضة حول آفاق الإصلاح السياسى.

وقام فعلا هذا الحوار، وعقدت بصدده عدة جلسات، وتم فيه الاتفاق على رفض التدخل الأجنبى السياسى، وعلى تأجيل تعديل الدستور إلى ما بعد الاستفتاء على الرئيس بعد شهور.

ومن المؤكد أن الرئيس محمد حسنى مبارك قد فاجأ كل الدوائر السياسية بما فيها الحزب الوطنى، بالخطاب الذى أرسله لكل من مجلسى الشعب والشورى بشأن البدء فوراً فى تعديل الدستور. وقد تضمن هذا الخطاب التاريخى سبعة بنود رئيسية.

أولاً: انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع السرى العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب. وثانياً: توفير الضمانات التى تكفل تقديم أكثر من مرشح إلى الشعب ليفاضل بينهم ويختار منهم بإرادته

الحـــرة، وثالثاً: كفالة الوسائل اللازمة لضمان جدية الترشيح للرئاسة، ومن ذلـــك أن يحصـــل مـــن يرغـــب فى الترشيح على تأييد من ممثلى الشعب المنتخبيـــن فى المؤسسات الدستورية وفى المجالس الشعبية المحلية، ورابعاً: إتاحـــة الفرصة للأحزاب السياسية فى أن ترشح أحد قياداتها وفقاً للضوابط الـــتى يراها أعضاء المجلس لخوض أول انتخابات رئاسية تجرى فى ضوء هذا التعديل، وخامساً: تشكيل لجنة عليا يتوافر لها الاستقلال الكامل والحيدة وتعطـــى كـــل الصلاحيات وتقوم بالإشراف على العملية الانتخابية من يوم التقدم للترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب، على أن تضم فى تشكيلها عدداً مـــن رؤساء الهيئات القضائية والشخصيات العامة، وسادساً: إجراء الاقتراع لانـــتخاب رئيس الجمهورية فى يوم واحد، وسابعاً: وضع الضمانات الكفيلة بتحقيق إشراف قضائى على عملية الاقتراع.

والـــتأمل فـــى هـــذه البـــنود جميعاً يؤكد أن مصر تشهد لأول مرة فى تاريخهـــا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، الانتقال الحاسم من العصر السلطوى إلى العصر الديموقراطى الليبرالى.

وممـــا لا شـــك فـــيه أن الرئيس السابق أنور السادات قد وضع اللبنات الأولـــى للتحول حين ألغى الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكى) ثم فتح الباب أمـــام الـــتعددية الحزبـــية. غير أن هذا التحول تم واستمر فى إطار الفلسفة السلطوية القديمة التى تجعل انتخاب رئيس الجمهورية مسألة شكلية، لا تعبر حقيقة عن التعددية السياسية فى البلاد، وبالتالى تضع سداً منيعاً أمام إمكانية تـــداول السلطة. وكان أداة تحقيق هذه الممارسة السياسية والسلطوية هيمنة مجلـــس الشـــعب على تسمية المرشح لرئاسة الجمهورية، وعلى التصويت المضمون لطرح إسمه فى استفتاء شكلى، لا يعبر عن حقيقة التنوع السياسى للبلاد.

ومـــن هـــنا يمكـــن القول أن هذا التعديل الثورى الذى اقترحه الرئيس مـــبارك والـــذى يستحق أن يدخل التاريخ الديموقراطى المصرى بسببه، قد قضـــى على احتكار الحزب الوطنى الديموقراطى وهو حزب الأغلبية على ترشيح رئيس الجمهورية، كما أن إلغاء الاستفتاء واستبداله بالاقتراع السرى العـــام المباشـــر مـــن جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب، يعد نقله توعية فى الممارسة السياسية المصرية.

مشكلات وتحديات

غير أن التعديلات المقترحة تحتاج إلى إيضاح عديد من النقاط التى مازالت غامضة. وذلك أن البند الثالث الذى ينص "ضرورة أن يحصل من يرغب فى الترشيح على تأييد من ممثلى الشعب المنتخبين فى المؤسسات الدستورية وفى المجالس الشعبية المحلية"، قد يفرغ التعددية من مضمونها. لأن الحزب الوطنى الديموقراطى له الأغلبية فى مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية.

كيف يمكن حل هذه المشكلة؟

وإذا كانت بعض التفسيرات المتعجلة قررت أن التعديل الذى أعطى الأحزاب السياسية حق ترشيح قياداتها، لم يشترط حصول هؤلاء المرشحين على تأييد أعضاء المجالس النيابية والمجالس المحلية، ولدينا سبعة عشر حزباً، هل يتصور أن يدخل سبعة عشر مرشحاً (إذا قررت كل هذه الأحزاب الترشيح للمنصب) فى منافسة مع رئيس الجمهورية حين يقرر ترشيح نفسه؟

إن أغلب هذه الأحزاب أحزاب وهمية ليس لها وجود حقيقى فى الواقع السياسى المصرى، فكيف يسمح لقيادة حزبية مجهولة فعلاً من الرأى العام بل ومن المجتمع السياسى، أن ترشح نفسها بغير أن تحصل على تأييد شعبى معتبر يؤكد جدارتها بالترشيح؟ لا شك أن هذه مشكلة حقيقية تحتاج إلى إبداع سياسى لحلها.

ومع ذلك يمكن القول أن المبادرة الجسورة للرئيس محمد حسنى مبارك لن تؤتى ثمارها الحقيقية إلا إذا صيغت منظومة كاملة من التعديلات السياسية والدستورية لإحياء الحياة السياسة المصرية بالكامل. ولعل أول مبادئ هذه المنظومة هى إلغاء العمل بقانون الطوارئ وكل القوانين الاستثنائية، وإعمال مبدأ سيادة القانون بكل دقة. وثانى هذه المبادئ إعادة النظر فى قانون الأحزاب السياسية ورفع القيود أمام حركة الأحزاب تمهيداً لإحياء موات الحياة الحزبية وتحويلها إلى مؤسسات سياسية حقيقية قادرة على استقطاب الجماهير.

وكل ذلك لن يتم إلا إذا فكرنا فى الوسائل السياسية والدستورية المناسبة التى تمنع حزب الأغلبية وهو الحزب الوطنى الديموقراطى من شغل مجمل الفضاء السياسى المصرى، والذى يتم من خلال احتكاره لتقديم الخدمات وسيطرته على الحكم المحلى، واستفادته من شرط توافر نسبه ٥٠% من العمال والفلاحين لصالحه. لا يمكن لفكرة تعدد المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية أن تنجح إلا فى ظل حياة سياسية وحزبية نابضة بالحياة، تسمح بظهور شخصيات سياسية قومية تبرز فى العمل العام، وتتألق فى النشاط القومى، ويكون لها أنصار فى الشارع السياسى.

نحن فى حاجة إلى مرحلة انتقالية محددة، ترفع فيها القيود التى تمنع حرية حركة المواطن المصرى، وتتيح من خلال حرية التفكير وحرية التعبير. وحرية الإعلام تعدد الخطابات السياسية الزاخرة بالاجتهادات المبدعة والرؤى المتكاملة التى تهدف لصياغة رؤية استراتيجية للمجتمع المصرى، تضعه على مشارف التقدم ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرون.

وتعريف الرؤية الاستراتيجية فى أدبيات التنمية الحديثة، أنها صورة المجتمع كما تراها النخبة السياسية والمفكرين بعد عقدين من الزمان. وهذه الرؤية من شأنها أن توجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى ينبغى أن تصاغ بشكل مترابط.

وبالإضافة إلى ذلك لابد لهذه السياسات أن تركز على شركاء التنمية وهم الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى.

وهذه الرؤية الاستراتيجية – كما أكدنا أكثر من مرة – لا يجوز للنخب السياسية الحاكمة أن تنفرد بوضعها، ولكن من الضرورى أن تكون ثمرة حوار ديموقراطى تشارك فيه كل التيارات السياسية فى البلاد.

إن رحلة الألف ميل فى طريق التحول من السلطوية إلى الديموقراطية قد بدأت بالفعل بالمبادرة الرئاسية الجسورة!

(٥)

هيمنة الفكر الواحد وسيطرة الأمر الواقع!

ليس هناك من شك فى أن انهيار الاتحاد السوفيتى الذى أدى عمليا إلى زوال النظام الدولى الثنائى القطبية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها على الساحة باعتبارها القطب الأوحد، قد أدى عمليا إلى نتائج فكرية وثقافية تتجاوز بكثير الحدث الدولى المدوى الذى أدى إلى أكبر انقلاب تم فى نهايات القرن العشرين.

وتفسير ذلك أن النظام الثنائى القطبية والذى كان يدور أساساً حول الصراع الإيديولوجى والسياسى والعسكرى بين الاتحاد السوفيتى ممثلاً للاشتراكية بكافة أنماطها، والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة للرأسمالية بكافة أطيافها، كان وراء المناظرات الفكرية الخصبة التى دارت بين عشرات المفكرين الذين يعيشون على ضفتى النهر!

وهذه المناظرات لم تقنع فى الواقع بمناقشة فلسفية للنظريات الكبرى فقط كالماركسية والليبرالية، ولكنها تطرقت إلى أدق تفاصيل الخلافات الإيديولوجية العميقة بين المعسكرين المتنافسين. نوقش موضوع دور الدولة فى السياسة والاقتصاد والثقافة، وطبيعة الأحزاب السياسية، وحقيقة الحريات السياسية فى المجتمعات الرأسمالية وحدودها البنيوية، ودور المثقفين فى بناء المجتمع، والمفاضلة الشهيرة بين تحقيق العدالة الاجتماعية بدون حريات سياسية من جانب، وتوفير الحريات السياسية بغير عدالة اجتماعية قصوى من جانب آخر. بل إن أمور العلاقات الدولية ومفاهيم الحرب والسلام، قد لاقت اجتهادات هامة لافتة للنظر بعمقها النظرى هنا وهناك. ولم تفلت الثورة العلمية والتكنولوجية من زاوية طبيعتها وآثارها العميقة وتأثيرها الغلاب على بنية المجتمع الإنسانى من هذا الاهتمام النظرى المكثف. وهكذا صيغت نظريات ماركسية بالغة العمق عن هذه الثورة سبقت بمراحل النظريات الوظيفية الأمريكية. وقد عالجت هذا الموضوع الهام بتوسع شديد

منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاماً فى سلسلة مقالات عن "الإيديولوجية والتكنولوجيا" نشرت فى مجلة "الكاتب" فى أغسطس وسبتمبر وأكتوبر عام ١٩٦٩، وأعيد نشرها فى كتابى "الحوار الحضارى فى عصر العولمة" (نهضة مصر عام ٢٠٠٣).

غير أن كل هذه المناظرات الخصبة والتى أدت إلى إضاءة عديد من المناطق المعتمة فى الفكر العالمى الحديث، وفتحت الباب أمام عشرات الباحثين فى كل أنحاء العالم لكى يكتسبوا الرؤية النقدية للخلافات الإيديولوجية بين الماركسية والرأسمالية، انتهت للأسف الشديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وما قيل عن فشل الماركسية والانتصار النهائى للرأسمالية والليبرالية، كما عبر عن ذلك ببلاغة فلسفية لافتة للنظر فرانسيس فوكوياما فى كتابه الشهير "نهاية التاريخ".

وقد أدى انقضاء هذه الحقبة التاريخية التى تميزت بالجدل الإيجابى إلى اختفاء فرص تلقيح الفكر الماركسى ببعض الإنجازات الفكرية الهامة للفكر الوظيفى الأمريكى، كما أدى إلى انعدام فرص تلقيح الفكر الليبرالى ببعض أفضل نظريات الفكر الماركسى.

وقد رأينا الأهمية النظرية والعملية الكبرى لجدل الأفكار والتأثر والتأثير المتبادل فى أن نظرية من أهم نظريات الفكر الليبرالى الأمريكى التى ظهرت فى أواخر القرن العشرين وهى "نظرية عن العدل" لفيلسوف هارفارد الشهير جون رولز، خرجت وعليها بصمة واضحة للفكر الماركسى. ذلك لأنه لأول مرة يقرر مفكر ليبرالى أن هناك مبدآن للعدل: الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. وهكذا دخلت فكرة ماركسية أصيلة فى صلب النظرية الليبرالية المعاصرة.

سيادة الفكر الواحد

وهكذا منذ بروز النظام الدولى الأحادى القطبية ظهر مرافقاً له هيمنة الفكر الواحد، ونعنى الفكر الرأسمالى المسيطر الذى يدعو إلى انسحاب الدولة من مجال الإنتاج فى ظل دعوات الخصخصة وسيطرة السوق، بل وصلت المسألة إلى بروز دعوات لتقليص برامج الرعاية الاجتماعية وترك المواطنين لآليات العرض والطلب فى سوق مفتوح.

وقد التفت عديد من المفكرين فى العالم إلى خطورة سيادة الفكر الواحد، ونعــنى الفكــر الرأســمالى الليبرالى الذى يزعم دعاته أنهم يملكون الحقيقة المطلقــة! لم يعد هناك قطب آخر يرتكز على دولة كبرى كالاتحاد السوفيتى السابق لكى ينقد هذا الفكر الواحد ويكشف زيف كثير من مسلماته.

ومن بين هؤلاء الذين أحسوا بخطورة هذه الهيمنة الفكرية مفكر فرنسى معــروف هــو "جان فرانسوا كان" الذى اصدر كتاباً بعنوان "الفكر الواحد" صــدر عــن دار نشــر فايــار فى باريس عام ١٩٩٥، أبرز فيه خطورة الظاهــرة. كمــا أسعدنى أن يلتفت مفكر عربى هو "طه عبد الرحمن" أستاذ الفلســفة والمــنطق المغربى المعروف لمشكلة الفكر الواحد وذلك فى كتابه "للحــق العــربى فى الاختلاف الفلسفى" الصادر عن المركز الثقافى العربى عام ٢٠٠٢.

يقول طه عبد الرحمن وهو بصدد بيان مهمة الفيلسوف العربى اليوم أن علــيه أن يتعرض لمشكلة الفكر الواحد. ويقرر أنه عبارة عن " تسليط نمط فكــرى واحــد علــى جميع الثقافات المختلفة، فليس هذا الفكر المتسلط وليد تألــيف بيــن عناصر مشتركة بين هذه الثقافات الخاصة، وإلا أضحى فكراً مشروعاً ومقبولاً، وإنما هو إفراز ثقافة واحدة بعينها، ثقافة الأقوى. وواضح أنــه لــيس أضــر على الفلسفة من أن يهيمن عليها نمط فكرى يفرض، لا بالبرهان، وإنما بالسلطان، اقتصادياً كان أو سياسياً، إذ لا يلبث أن يجلب لها الفقر، ثم الجمود، ولأهلها التبعية، ثم التلاشى".

ويســتطرد طه عبد الرحمن "لذا فإن أحد وجوه المسئولية التى يتحملها الفيلسوف العربى هو أن يشتغل بنقد هذا الفكر الواحد الذى أخذ يتغلغل بقوة بين بنى قومه، ينزع عنهم مظاهر التميز والخصوصية، ويقطع عنهم بالتالى أســباب العطاء والإبداع، إذ لاعطاء بغير تميز، ولا إبداع بغير خصوصية" وهكــذا استطاع طه عبد الرحمن فى هذه الفقرات المضيئة أن يضع مشكلة الفكر الواحد على المستوى العالمى وضعها الصحيح، من حيث أنها تفرض نفســها بقوة السلطان، أى القطب الواحد الأعظم وليس بقوة البرهان! كما أن من شأنه أن يقطع روافد العطاء الفكرى والإبداع المحلى.

وتــبدو خطورة هيمنة الفكر الواحد أنه اصبح بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكــية الوســيلة المثلى للتدخل العسكرى والسياسى والثقافى فى العالم العــربى والإســلامى. ويكفى أن نشير إلى "مشروع الشرق الأوسط الكبير"

ومحاولـــة فرض الديموقراطية على الطريقة الأمريكية بالقوة، بغض النظر عن الخصوصيات الثقافية، واختلاف البنى الاجتماعية.

ومـــع تسـليمنا بأن هناك قواسم مشتركة للديموقراطية، إلا أن هذا شئ وفرضها بالقوة شئ آخر.

ومما يدل على خطورة استخدام الفكر الواحد للتدخل السياسى فى البلاد الأخـــرى ما نقلته وكالات الأنباء مؤخراً من أن حوالى عشرين عضواً من أعضاء الكونجرس الأمريكى منهم ديموقراطيون وجمهوريون، قرروا التقدم للكونجـــرس بمشروع قانون يدعو لاعتبار السفارات الأمريكية المنتشرة فى كل أركان العالم بمثابة جزر للديموقراطية الأمريكية، ومن ثم على السفراء الأمريكييـــن فـــى مخـــتلف العواصم أن يقوموا بإلقاء محاضرات على كل الشـــعوب لشـــرح أبعاد الديموقراطية الأمريكية، كما أن عليهم أن يخاطبوا مباشـــرة، ولـــيس عن طريق حكوماتهم، مؤسسات المجتمع المدنى المهتمة بقضية الديموقراطية لدعمها وتمويلها مباشرة بغير رقابة حكومية.

وقـــد بـــدأت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كل حال – وقبل صـــدور هذا القانون – هذا المشروع بالفعل منذ أن أعلن كولن باول وزير الخارجـــية الأمريكى السابق أن حكومته خصصت كدفعة أولى حوالى ستين ملـــيون دولار لدعم الجمعيات الأهلية وناشطى حقوق الإنسان – كما يطلق علـــيهم – من خلال منحهم منحا مالية لا رقابة حكومية عليها! ومعنى ذلك فـــى الواقـــع تخلـــيق طـــبقة مـــن المثقفين العملاء عمالة صريحة وعلنية ممـــن يـــتجارون بقضـــية الديموقراطية وحقوق الإنسان، ويتخذونها وسيلة للإثـــراء غـــير المشروع. والجديد فى الموضوع أن العملاء اليوم أصبحوا يفخرون بعمالتهم علنا، بل إن بعضهم لا يخجل من الاعتراف بأنه فى الواقع يسعى إلى الإثراء من أموال الدعم الأمريكى المزعوم للديموقراطية.

وأيـــا مـــا كان الأمر، فيمكن القول أنه لابد من جهد نقدى موصول من خلال حلف ثقافى عالمى بين المثقفين النقديين من مختلف بلاد العالم، لكشف تزيـــيف الفكـــر الواحـــد، وتقديم بدائل متنوعة له. وليكن هذا مقدمة للإبداع الوطنى المحلى فى السياسة والاقتصاد والثقافة.

سيطرة الأمر الواقع

غير أن مواجهة الفكر الواحد ليست سوى الخطوة الأولى، فى مواجهة حقــائق العــالم المعاصر المفروضة بحكم سيادة العولمة على أقطار العالم جميعا، مع تفاوتات كبرى فى درجات المقاومة وأساليب المواجهة.

ذلــك أن الخطوة الثانية الهامة هى ضرورة مواجهة الأمر الواقع. فى هــذا المجال يقرر طه عبد الرحمن أنه إذا كان "مفهوم الفكر الواحد" مفهوما ثقافــياً يتوسل به فى بسط هيمنة ثقافة مخصوصة، فإن مفهوم الأمر الواقع "مفهوم سياسى يتوسل به فى بسط هيمنة سياسية مخصوصة".

ويقــرر "والهيمــنة السياسية شر على الفلسفة من الهيمنة الثقافية" لأن مقولة الأمر الواقع إنما هى إكراه على قبول الواقع.

والأمــر الواقع الذى تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضه بالقوة هــو حقها المطلق فى إدارة شئون العالم بإرادتها المنفردة. وهى منذ أعلنت قــيام الإمبراطورية الأمريكية عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بشــعارها الشــهير "مــن ليس معنا فهو ضدنا" وهى لا تتوقف عن صياغة السياسات الانفرادية فى مجالات الأمن القومى والتدخل السياسى.

فــى مجــال الأمن القومى أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وثيقة رسمية عن سياسة الأمن القومى الجديدة التى أباحت فيها لنفسها عدم القناعة بسياســات الاحتواء والردع التى سادت أثناء الحرب الباردة، وإنما تجاوزت ذلــك لــتعطى نفســها الحق فى توجيه ضربات عسكرية استباقية لأى دولة يمكــن أن يشــتم منها نيتها فى العدوان عليها. وفى مجال التدخل السياسى، تقدم الرئيس بوش خطوات أبعد فى مجال التدخل فى الشئون الداخلية للدول، حيــن قــرر فــى خطــاب تنصــيبه رئيساً لمرة ثانية أن الولايات المتحدة الأمريكــية قررت أن تحارب الطغيان فى كل مكان فى العالم. وذلك بدون تحديــد دقــيق لما يعنى بالطغيان، تماما كالغموض الذى صاحب حربه ضد الإرهاب.

والخلاصة أننا فى كل مكان فى العالم أصبحنا بين مطرقة الفكر الواحد وسندان الأمر الواقع. ترى ما هو الوضع بهذا الصدد فى مصر المحروسة؟

(٦)

إعادة اختراع السياسة !

إذا كـنا قـد حللـنا من قبل ظاهرة هيمنة الفكر الواحد وسيطرة الأمر الواقـع ورددناهـا إلى أصولها التاريخية، وأظهرنا خطورتها على الصعيد العـالمى، فإنـنا تساءلنا عن وضعها فى مصر، لأننا نعتبرها حالة نموذجية لدراسـة هـذه الهيمـنة والسيطرة على صعيد العالم العربى إلى حد كبير، وخصوصـاً بالنسـبة للأفكـار التى شهدت طوال الخمسين عاماً الماضية تحولات إيديولوجية كبرى.

ولـو رجعنا فى مصر إلى العصر الليبرالى الذى امتد منذ عام ١٩٢٣ تـاريخ صـدور الدستور إلى ثورة يوليو ١٩٥٢، فإننا نستطيع أن نقرر أن مصـر طـوال هذه السنوات الممتدة من عام ١٩٢٣ حتى يوليو ١٩٥٢ لم يهيمن عليها الفكر الواحد.

ولـو تأملنا خريطة التيارات الفكرية الكبرى لأدركنا أن التيار الليبرالى كـان هو التيار الغالب، وكانت الوزارات المصرية التى تتولى الحكم سواء كانـت من حزب الوفد (حزب الأغلبية) أو من أحزاب الأقلية تعبر عن هذا التـيار الليبرالى بصورة أو أخرى. غير أن هذا لم يمنع أن يكون على يمين هذا التيار فكر الإخوان المسلمين الذى يعبر عن التيار الدينى الذى يدعو إلى تطبـيق الشـريعة الإسلامية، وعلى يساره الفكر الشيوعى الذى عبرت عنه أحـزاب شيوعية سرية متعددة، بحكم التجريم القانونى لمن يتبنى أو يروج لهذا الفكر. بالإضافة إلى فكر حزب مصر الفتاة الذى تحول ليصبح الحزب الاشـتراكى بعـد أن تبنى المذهب الاشتراكى. كل ذلك بالإضافة إلى أفكار المسـتقلين الـتى كانـت مطروحة على الساحة فى شكل تصورات، أو فى صورة جمعيات تدعو للإصلاح مثل جماعة النهضة القومية.

صحيح أن الاتجاه إلى التقييد ظهر بين بعض ممثلى التيار الليبرالى فى الحكومة حين حلت جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٤٩، ولكن مما لا شك فيه أن المجتمع المصرى وخصوصاً عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام

١٩٤٥ وحتى يوليو ١٩٥٢ كان يموج بالتفاعلات الفكرية بين ممثلى تيارات إيديولوجية متعددة ومتنوعة.

القطيعة التاريخية

غير أن القطيعة التاريخية – على غرار مفهوم القطيعة المعرفية الشائع فى فلسفة العلوم – حدثت فى يوليو ١٩٥٢، حين قام انقلاب الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر، والذى سرعان ما تحول إلى ثورة بحكم تبنى الضباط الأحرار لمشروع العدالة الاجتماعية، الذى سبق أن صاغته القوى الوطنية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وقد طالبت هذه القوى بإصلاح الخلل الاجتماعى الجسيم بين يملكون ومن لا يملكون، فمنذ عام ١٩٥٢ بدأت دائرة التنوع الفكرى تضيق بالتدريج، بعد إلغاء الأحزاب السياسية عام ١٩٥٤، وتم فى الحقيقة تأميم السياسة لصالح تنظيمات الثورة، وهذه التنظيمات تدرجت فى تبنيها لنظريات إيديولوجية شاملة ومتماسكة من هيئة التحرير حتى الاتحاد الاشتراكى.

هيئة التحرير كانت أول تنظيم للثورة شعارها الاتحاد والنظام والعمل، وهى مبادئ لا تحمل أى مضمون إيديولوجى محدد. ثم أعقبها تنظيم الاتحاد القومى والذى لم تكن له فلسفة واضحة. وأخيراً جاء الاتحاد الاشتراكى معبراً عن المذهب الرسمى الذى تبنته الدولة وهو الاشتراكية سواء كانت هى الاشتراكية العربية أو هى التطبيق العربى للماركسية، والذى رسم ملامحه الأساسية "الميثاق"، وهى الوثيقة الإيديولوجية الأساسية التى عبرت تماماً عن هيمنة الفكر الواحد، الذى أصبحت له السيطرة على مجمل الفضاء الفكرى المصرى، بحيث لم يكن متاحاً لأصوات أخرى إيديولوجية أن تعبر عن نفسها، فى ظل وجود الميثاق الذى استكمل فيما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بما أطلق عليه "بيان ٣٠ مارس" الذى أعلن عن إدخال بعض التعديلات الديموقراطية على البنية السلطوية الجامدة للنظام السياسى المصرى.

وهكذا يمكن القول أننا فى مصر نعيش فى الواقع فى ظل هيمنة الفكر الواحد منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن!

قد يكون الرئيس السادات ألغى "الاتحاد الاشتراكى" باعتباره الحزب الواحد، وحل محله فى فترة "حزب مصر"، والذى خلفه بدون أى تمهيد "الحزب الوطنى الديموقراطى"، وقد يكون سمح بقيام المنابر أولا، ثم قيام الأحزاب السياسية المصرية وفق شروط محددة. إنما مما لا شك فيه أن المجتمع المصرى كان وما يزال يعيش تحت هيمنة الفكر الواحد للحزب الوطنى الديموقراطى. ولأنه حزب الأغلبية – حسب نتائج الانتخابات الرسمية – فقد أعطى لنفسه الحق فى أن يفكر بالنيابة عن الشعب المصرى! فإذا عنّ له أن يلغى الاشتراكية ويتحول إلى الرأسمالية بصورة ظاهرة أو خفية فعل، وإذا عنّ له – تحت تأثير ضغوط العولمة – أن يصفى القطاع العام بالكامل ويدخل بقوة وبصورة عشوائية أحياناً فى مجال خصخصة الأصول الاقتصادية المصرية فعل، وإذا دار فى ذهن من يديرون حركته أن تنسحب الدولة من أداء معظم الوظائف الإنتاجية وتسليمها للقطاع الخاص فعل، وحتى إذا ما فكر فى تقليص البرامج الاجتماعية فإنه يفعل ذلك، مادام هو المعبر عن الفكر الواحد السائد.

وحتى حين فكر الحزب الوطنى الديموقراطى فى تطوير أدائه، وابتكر إنشاء لجنة السياسات، فإن الحوار الداخلى والأفكار التى نجمت عنه لم يكن تعبر فى الواقع عن التنوع الفكرى فى المجتمع، بقدر ما كانت ومازالت تعبر عن الفكر الواحد، وهو التقليد الذى ورثه الحزب الوطنى الديموقراطى من التراث السلطوى لثورة يوليو ١٩٥٢.

وفى تقديرنا أنه لا يمكن للإصلاح السياسى سواء فى مصر أو فى غيرها من البلاد العربية أن يبدأ بجدية إلا إذا تم التخلص نهائيا من التراث السلبى للفكر الواحد، الذى يعتقد أصحابه أنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة! ولذلك هم لا يأبهون كثيراً بالآراء المخالفة أو بالتيارات السياسية الأخرى التى تطرح رؤى بديلة للسياسات القائمة، أو التى يريدون صياغتها فى المستقبل.

إن التعددية لا تعنى فقط التعددية الحزبية مطلقة كانت أو مقيدة، ولكنها تعنى فى المقام الأول التعددية الإيديولوجية والفكرية، والتى – فى إطار الدستور والقانون – ينبغى أن تمارس بأقصى درجة من الحرية والمسئولية، حتى تعرض الرؤى المختلفة، والاجتهادات المتعددة للأحزاب السياسية

والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدنى ومراكز الأبحاث والجامعات، وتعرض على جموع الشعب للمفاضلة الحرة بينها.

بعبارة أخرى نحن نحتاج إلى إقامة أكبر حوار ديموقراطى بين مختلف التيارات السياسية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من أجل تشخيص المشكلات والاتفاق ما أمكن على استراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة، التى من شأنها أن يعبر المجتمع من التخلف إلى التقدم.

ومن هنا يمكن القول أن التعديلات الدستورية مهما كانت جسارتها تحتاج إلى إعادة اختراع السياسة فى المقام الأول، حتى تبرز فاعليتها الحقيقية وتأتى بمردودها الديموقراطى المأمول.

ونقصد بذلك ضرورة رفع القيود العديدة التى وضعت أمام المواطنين لكيلا يعبروا بحرية عن أنفسهم، ويقتضى ذلك إزالة كافة المعوقات أمام حرية الحركة، من أول إلغاء العمل بقانون الطوارئ، إلى إلغاء القوانين الاستثنائية، وضمان أن يهتم كل مواطن بالسياسة بدون أن يخشى عقابا من أى نوع كان، بالإضافة إلى جذب الشباب مرة أخرى إلى ميدان المشاركة السياسية ومواجهة اللامبالاة السائدة بين المواطنين بالشأن العام.

وفى هذا المجال لابد أن يكون شغل بعض المناصب كالمحافظين بالانتخاب، وكذلك العودة إلى انتخاب العمداء فى الجامعات، وإتاحة الفرصة لكافة الأحزاب أن تشارك فى المجالس المحلية، وفتح الطريق أمام الكفاءات أيا كانت انتماءاتها الحزبية لكى تتولى المناصب العامة.

نحن فى الواقع فى حاجة إلى حملة ثقافية واسعة المدى لإعادة تعليم الناس الاهتمام بالسياسة، والمشاركة الإيجابية فى صنع السياسات وفى مراقبة تطبيقها.

تغيير الأمر الواقع

غير أن كل ما ذكرناه لا يمكن أن يتم إلا إذا أخذت النخبة السياسية الحاكمة قراراً استراتيجيا بضرورة تغيير الأمر الواقع، والتخلى عن الشعارات الخادعة التى تذهب إلى أنه ليس فى الإمكان أبدع مما هو قائم!

هناك ضرورة لممارسة النقد الذاتى تقوم به كل الأطراف فى الحزب الوطنى الديموقراطى (حزب الأغلبية) وباقى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى، والمثقفين.

وفى هذا النقد الذاتى لا يكفى الاعتراف بالأخطاء وإنما لابد من إعطاؤها التكييف الصحيح.

ومفهوم الأمر الواقع – كما بينا من قبل – هو مفهوم سياسى يستعان به فى بسط هيمنة سياسية خاصة.

ومن هنا لا يجوز للحزب الوطنى الديموقراطى أن يسيطر على الأمر الواقع من خلال فرض فكره الواحد، بدون أن يتفاعل بشكل إيجابى وخلاق مع الأفكار الأخرى المطروحة، والتى قد تتضمن اجتهادات ورؤى تفوق فى فاعليتها لحل المشكلات ما يدعو إليه ويتبناه.

وإذا كان هناك حوار يجرى بين الحزب الوطنى الديموقراطى وغيره من الأحزاب، فلا يجوز أن يقتصر على قضايا الإصلاح السياسى، وإنما لابد له من لخلاص من التأثيرات السلبية للفكر الواحد، وأن يتطرق الحوار إلى كل مشكلات التنمية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد آن الآوان – على صعيد العالم العربى كله – ألا تنفرد نخبة سياسية حاكمة صغيرة العدد، ومهما كان النظام السياسى الذى تعمل فى ظله ملكياً كان أو جمهوريا، بوضع السياسات المتنوعة بعيداً عن الحوار الديموقراطى الواسع فى مراكز التفكير فى المجتمع، ومع مؤسسات المجتمع المدنى المتنوعة.

وفى هذا الإطار لابد من إعادة الحيوية للمجتمع السياسى العربى بعد أن تم تأميم السياسة لصالح الحزب السياسى الواحد مرة، ومن أجل الحكام العرب العباقرة والملهمين مرة أخرى، وفى سبيل دوام الأنظمة العربية المستبدة مرة ثالثة.

فلقد مضى الزمن الذى كانت تستفرد فيه النظم السياسية بشعوبها، فى ظل قهر سياسى معمم، وأصبحت لغة العصر هى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. والنظام السياسى العربى الذى لن يجيد قراءة هذه الأبجدية العالمية، ولن يفهم التغيرات الكبرى التى لحقت ببنية المجتمع العالمى، فإنه يحكم على نفسه بالتدهور الحتمى!

(٧)

لا ديموقراطية بغير عدالة اجتماعية

يـدور فى العالم العربى صخب هائل حول التحول الديموقراطى. ويرد هـذا الصـخب إلـى اشـتداد مطالبة الأحزاب السياسية العربية ومنظمات المجتمع المدنى بتطبيق مبادئ وقيم الديموقراطية الحقيقية، بدلاً من الأشكال الديموقراطـية المـزيفة التى أتقنت صنعها النظم السياسية العربية السلطوية طـوال أكـثر من خمسين عاماً. وقد ضاعف من الصخب محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض الديموقراطية كما تفهمها من خلال مشروع الشرق الأوسـط الكبـير الذى تبنته بعد تردد الدول الثمانى الكبرى، والذى أصبح اليوم هو عقيدة حلف الناتو. والتحول الديموقراطى – بحسب التعريف – هو التحول من نظام سياسى سلطوى يقيد حركة الأحزاب السياسية ويضع القيود أمـام مؤسسـات المجتمع المدنى، إلى مجتمع ليبرالى يطلق فيه عنان حرية تعـاطى السياسـة، بما يعنيه ذلك من تعددية سياسية حزبية، وتعددية فكرية وحرية عمل لمؤسسات المجتمع المدنى.

والـتحول الديموقراطى – كما تشهد بذلك التجارب العالمية المقارنة – عملـية بالغـة الصـعوبة والتعقيد. ذلك أنه ينطوى – ليس فقط على إسقاط بعـض الممارسات السياسية واستحداث ممارسات أخرى تهدف إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية إلى أبعد مدى – وإنما ينطوى على تغيير اجتماعى وثقافى مخطط.

وهـذا التغيـير لابد له أن يهاجم القيم السياسية السلطوية التى عادة ما تحـاول بكل ما تملكه الدولة من أجهزة إيديولوجية، تقديس الحاكم ملكاً كان أو رئيسـاً للجمهورية، وفى نفس الوقت تحصين النظام السياسى – أيا كانت طبيعـته – مـن الـنقد الجذرى للمنطلقات التى يقوم على أساسها بما يهدد شرعيته المفروضة.

وهدم القيم السلطوية لابد أن يترافق معه بناء أو إعادة بناء القيم الديموقراطية التى تركز على حقوق الأفراد فى المقام الأول، باعتبارهم مواطنين وليسوا رعايا. ذلك أن الدولة السلطوية عادة ما تهدر حقوق المواطنة حتى لو كانت الدساتير المطبقة تنص عليها، وتعامل الأفراد بحسبانهم رعايا من حقها أن تحدد أوضاعهم كما تشاء، حتى لو كان ذلك ضد الدستور أو القانون، كما أن من حقها المزعوم أن تغير كما تشاء وتهوى من أوضاعهم القانونية والسياسية.

والقيم الديموقراطية تؤمن بالتعددية السياسية والفكرية، وتقوم وتزدهر فى ضوء حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم.

وهى تحض على السلوك السياسى الإيجابى، والذى يتمثل فى الحرص على المشاركة السياسية سواء بالانضمام إلى الأحزاب السياسية المختلفة، أو بالمشاركة فى الانتخابات التى تجرى بصورة دورية.

ولنا أن نتوقع – كما تثبت ذلك التجارب العالمية – أن تقابل عملية تفكيك بنية النظم السلطوية مقاومة عنيدة من أطراف شتى، فى مقدمتهم النخب السياسية العربية الحاكمة، والتى استأثرت لأحقاب طويلة بالسلطة والثروة. وبالتالى لابد لقوى التغيير الديموقراطى فى الوطن العربى أن تجابه مقاومة أعضاء النخب السياسية العربية الحاكمة للتحول الديموقراطى باستراتيجيات مدروسة، تقوم على أساس تعبئة الرأى العام عموماً، وأصحاب المصلحة فى التغيير من مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية، لمواجهة هذه المقاومة بكل الطرق السلمية الممكنة. إن كسب هذه المعركة المبدئية هو الذى سيفتح الباب أمام الأمواج الدافقة للتحول الديموقراطى بمستوياته المتعددة.

الخبرة الأمريكية المزعومة

ويلفت النظر أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت نفسها – وخصوصاً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وبعدما خفتت إلى حد ما أصداء غزوها لأفغانستان والعراق – باعتبارها راعية الديموقراطية فى العالم والمدافع الأول عن قيمها النبيلة!

وأخـذت دعوتها لتطبيق الديموقراطية فى العالم العربى أشكالا متعددة، مـن أول إرسال أساتذة أمريكيين لتثقيف النخب المثقفة العربية بصدد مبادئ الديموقراطـية، إلى محاولة رشوة بعضهم من خلال تقديم ملايين الدولارات لهـم فـى صورة معونات لجمعياتهم التطوعية المزعومة، والتى لم تنشأ إلا لتحقـيق الإثـراء غير المشروع لبعض العناصر الفاسدة من النخب الثقافية العربية.

وتحـدث فـى مجال السعى الأمريكى للترويج للديموقراطية فى العالم العـربى أحـداث إن دلـت علـى شئ فإنما تدل على سذاجة تفكير أركان المؤسسة الأمريكية الرسمية، وجهلهم الشديد بتاريخ الديموقراطية فى مصر وفـى عديد من البلدان العربية. وذلك مثل العراق وسوريا وتونس والمغرب وليبـيا والسـودان، والتى شهدت من قبل وفى فترات محدودة من تاريخها، تجارب ديموقراطية تزخر بالخبرات العميقة التى تحتاج إلى دراسات علمية وتأملات ثقافية فى نفس الوقت.

ومـن بيـن هذه الأحداث الطريفة أن أحد مراكز البحث المصرية دعا مـرة بعـض الخـبراء السياسـيين العرب لحضور محاضرة تلقيها أستاذة أمريكـية مشهورة بدراساتها عن الديموقراطية، وزميل لها. وبدأت الأستاذة تقـرأ نصـاً مكتوباً عبارة عن معلومات بدائية عن الديموقراطية مما يصلح لتدريسـها لمجموعـة مـن الطلبة المبتدئين! وقاطعها بعض الخبراء ولفتوا نظـرها إلى أن مسلكها فى الواقع معيب، ويدل على جهل فاضح بالمستوى التعليمى والفكرى للخبراء الذين حضروا اللقاء، وطلبوا منها بدلاً من القراءة المملة لنص بدائى مكتوب، أن تقول رأيها فى شرعية أو عدم شرعية الغزو الأمريكى للعراق بدلاً من تضييع الوقت فى محاضرات فارغة!

ويـبدو أن الحذلقـة الأمريكية لن تتوقف فى هذا المجال. فقد حضرت مادليـن أولبرايـت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة إلى القاهرة، وقابلت عـدداً مـن المثقفيـن المصـريين، ثـم قـررت أن تعطى محاضرة عن الديمقراطـية. وجاء فى محاضرتها الساذجة أن الديمقراطية حين تطبق لابد أن يلمـس المواطنيـن فوائـد مادية لتطبيقها تنعكس على مستوى دخولهم ونوعية حياتهم. كما أن الديمقراطية ليست انتخابات فقط ولكنها قيم أيضاً!

الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية

والواقع أن ما ذكرته أولبرايت التى تحمس لكلامها بعض المثقفين المصريين، يبدو باهتاً تماماً إذا ما قورن بالخبرة السياسية المصرية المعاصرة. ونقول لمن لا يعلم من الأمريكيين وبعض المثقفين المصريين المتحمسين لأمريكا أيضاً، أن مصر شهدت فترة ليبرالية وديمقراطية بالغة الخصوبة من عام ١٩٢٣ تاريخ صدور الدستور المصرى حتى عام ١٩٥٢ تاريخ قيام ثورة يوليو.

كانت هناك رأسمالية، وكانت هناك تعددية حزبية وكانت هناك حريات سياسية، وذلك بالرغم من وجود قيود أثرت على الممارسة، وأبرزها تدخلات قوات الاحتلال الإنجليزى ومؤامرات القصر الملكى ضد حزب الوفد، والذى كان هو حزب الأغلبية.

كانت هناك حريات سياسية ولكن لم تكن هناك عدالة اجتماعية فى توزيع الدخول، ويثبت ذلك بروز "المشكلة الاجتماعية" والتى تمثلت فى الفجوة الواسعة بين من يملكون ومن لا يملكون فى ريف مصر وحضرها. وهذه المشكلة الاجتماعية كانت أحد أسباب قيام الثورة.

قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ لتطبق مشروعاً كاملاً للعدالة الاجتماعية الذى صاغته القوى الوطنية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وتم ذلك من خلال تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الذى حدد الحد الأقصى للملكية الزراعية، ومن خلال تحديد الحد الأدنى لأجور العمال، وتحسين أحوال الموظفين، وبناء المساكن الشعبية لمحدودى الدخل، وفتح أبواب التعليم المجانى أمام الفقراء، واستطاعت دولة الثورة القيام بمشاريع شتى فى مجال الرعاية الاجتماعية بعد تأميم الممتلكات الأجنبية بعد عام ١٩٥٦، ومن خلال فرض الحراسات على كبار الملاك.

حققت الثورة العدالة الاجتماعية إلى حد كبير بعد أن رفعت الحصار الاجتماعى عن الطبقة الوسطى، وبعد أن رفعت من شأن الطبقات الفقيرة، غير أنها أممت السياسة فى الواقع، بعد أن ألغت الأحزاب السياسية عام ١٩٥٤، وقنعت بصيغة الحزب الواحد، وصادرت الحريات السياسية.

ومن هنا يمكن القول أن مصر تحولت من نموذج الحريات السياسية بدون عدالة اجتماعية، إلى نموذج آخر هو العدالة الاجتماعية بدون حريات سياسية.

ونحن الآن – على نطاق العالم العربى – وبعد الخبرات العميقة إقليمياً وعالمياً وصلنا إلى لحظة التوازن.

ونعنى بذلك على وجه الدقة أنه لا بديل عن الحريات السياسية. كما أنه – فى نفس الوقت – لا بديل عن العدالة الاجتماعية. ومعنى ذلك أن التحول الديموقراطى فى العالم العربى لن يؤتى ثماره إلا إذا أولينا موضوع العدالة الاجتماعية ما يستحقه من اهتمام.

وقد شهد العالم العربى طوال الخمسين عاماً الماضية توحش أعضاء النخب السياسية الحاكمة فى مجال الاستئثار بالنصيب الأكبر من الثروة القومية، بالقانون، وبالعرف، وإن لم يجد القانون والعرف، مارسوا الفساد العلنى لكى يثروا على حساب شعوبهم.

غير أننا فى اللحظة التى بدأ فيها يعلو صوت المطالبة بالتحول الديموقراطى، لابد أن يعلو صوت المطالبة بتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية.

والعدالة الاجتماعية ليست مجرد شعار يرفع، ولكن لها مفهوم محدد، وينبغى وضع استراتيجيات لتحقيقها، فى ضوء تحليل الخبرات العالمية المقارنة.

وفى هذا المجال لابد من الدراسة النقدية لخريطة توزيع الدخل القومى، والحد من إهدار المال العام، وترشيد عملية اتخاذ القرارات التنموية. وقبل ذلك كله المواجهة الحاسمة للفساد، وسن التشريعات الكفيلة بردع الفاسدين، وإنشاء أجهزة فعالة للرقابة، وإعادة النظر فى سياسة الأجور على الصعيد القومى، وتدعيم برامج الرعاية الاجتماعية.

ومن ثم لابد من التأكيد بأنه لا ديموقراطية بغير عدالة اجتماعية.

(٨)

تحولات الدول وتغيرات النظم !

هناك حقائق لا شك فيها على مستوى العالم كله، وأهمها على الإطلاق هى التحولات الكبرى التى لحقت بالوظائف المتعددة التى تقوم بها الدولة من ناحية، والتغيرات الجسيمة التى أصابت بنية النظم السياسية على تعددها.

ويمكن أن ترد هذه التحولات الكبرى والتغيرات الجسيمة إلى عدة أسباب مجتمعة، بعضها يتعلق بالتطور الداخلى للمجتمعات، والأخرى وثيقة الصلة بالتغيرات الكبرى التى نجمت عن ظاهرة العولمة، والتى هى ولا شك فى ذلك الظاهرة المركبة الأبرز التى ستسيطر على مناخ القرن الحادى والعشرين.

غير أننا نعتقد أن التغيرات التى لحقت بالدول والنظم السياسية يمكن أن ترد ببساطة إلى تراكم الخبرة الإنسانية طوال القرن العشرين، والذى يمكن اعتباره من أبرز القرون الإنسانية. ففى جنباته اختبرت صلاحية نظم سياسية متباينة فى توجهاتها الإيديولوجية، وتشكلت فى ضوئها دول خاضت امتحانات التاريخ الكبرى التى تتعلق بالفشل والنجاح، وذلك بالمعنى التاريخى للكلمة. وحين انتهى القرن العشرون عملياً عام ١٩٨٩ تقريباً، وهو تاريخ سقوط الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية، كان ذلك معناه دعوة مباشرة لكافة العلماء الاجتماعيين والمفكرين والمثقفين من كل دول العالم لكى يحللوا ظواهر القرن العشرين، ويتأملوا عبره ودروسه، ليس بالمعنى التقليدى، ولكن من خلال منهج فلسفى وعلمى متكامل، قادر على النفاذ إلى لب الظواهر واستخدام القوانين العامة التى حكمتها، وأدت إلى اندثار البعض منها وظهور البعض الآخر.

نكتب هذا وبصرنا موجه بشكل خاص إلى الإنجاز الفكرى الفريد للمؤرخ البريطانى الشهير إريك هوبزباوم، والذى كتب كتابه: "تاريخ وجيز للقرن العشرين" والذى يقدم فى الواقع نموذجاً فريداً لهذا التاريخ الذى ندعو

لـــه، وهـــو الــتاريخ الذى لا يقف عند حدود سطوح الأحداث، إنما يغوص وراءها، ويتتبع التشابكات التى تربط بينها، والتى أدت فى النهاية إلى نتائج حاسمة بالنسبة للمصير الإنسانى نفسه!

ألـــيس ســقوط الشيوعية الرسمية التى قامت على أساسها إمبراطورية عظمى ونشأت فى رحابها دول متعددة فى ذاته حدثاً جسيماً أثر بالفعل على نوعية حياة ملايين البشر؟

ويكفـــى فى هذا المجال عقد المقارنة بين حالة فئات الشعب الفقيرة فى الاتحـــاد السوفيتى التى رغم كل ما قيل عن ظروفها البائسة كانت تنعم بالســكن الرخـــيص والـــرعاية الصحية والاجتماعية وفرص التشغيل شبه الكاملـــة، ووضـــعها المـــزرى اليوم فى ظل روسيا المتحولة بصورة بالغة التشـــوه، مـــن دولـــة شيوعية يحكمها الاقتصاد الموجة إلى دولة رأسمالية يحكمها الاقتصاد الحر، حيث يخضع كل شئ بمن فيهم البشر للبيع والشراء حسب قوانين العرض والطلب!

ولـــيس غريـــباً فـــى ظل تفكك الدولة الروسية وتحكم المافيا فى إدارة شئونها، وتهريب ملايين الدولارات إلى الخارج، وعدم سيطرة أجهزة الدولة الناشـــئة علـــى إدارة شـــئون الـــبلاد، أن يحن ملايين الروس إلى ماضيهم الشـــمولى القريب! ولسان حالهم يقول القهر السياسى اليوم لا يختلف إلا من حيث الشكل مع القهر السياسى بالأمس!

"الكـــى جى بى" كان هو المسيطر على حياة البشر فى الاتحاد السوفيتى الســـابق، غـــير أن القهـــر السياسى اليوم لم يتغير بالرغم من زوال السلطة المهولـــة لأجهـــزة المخابـــرات، والصـــخب الديموقـــراطى الذى ينتج عن الانـــتخابات الدوريـــة، والتى يتحكم فى نتائجها رأس المال الروسى الجديد وأصـــحابه، ممن ورثوا أصول الشعب السوفيتى وباعوها رخيصة حقاً فى السوق العالمى، من خلال عملية تفكيك منظمة ساعدت عليها بفاعلية أجهزة الدولة الأمريكية، حتى تتأكد أن عدوها القديم قد سقط نهائياً وإلى الأبد، ولن يعود شبحه مرة أخرى إلى مسرح التاريخ العالمى.

"الـــنموذج الشمولى للدولة السوفيتية" يصلح للدراسة بالمعنى التاريخى للكلمة لتحليل أسباب نشوئه، وسر فشله فى التطبيق، وانهياره فى النهاية.

هى أسئلة تتعلق بجوهر عملية السياسة وخصوصاً فى معناها الحديث. بمعـــنى قدرة الدولة – أيا كان النظام الذى تنتمى له – على إشباع الحاجات

المادية والروحية للمواطنين، ومعدلات رضاء الجماهير عن إدارة الحكومات المختلفة للسياسات، ومدى حساسية هذه الحكومات لتغيرات وتبدلات أمزجة الناس، وارتفاع سقف آمالهم وطموحاتهم فى ظل انتشار الميديا العالمية التى سمحت للشعوب أن تقارن بين أوضاعها والأوضاع فى باقى أرجاء العالم.

النموذج الشمولى للدولة يمكن اعتباره "نموذج الحد الأدنى" من تحقيق الحاجات الأساسية للبشر. سكن رخيص أحياناً تقاس فيه المساحات بالمتر حسب عدد أفراد الأسر نتيجة لأزمة الإسكان التى لم يكن هناك حل لها، وأكل رخيص ليس فيه تنوع، وإنما يكفى لإبقاء الناس أحياء، وبرامج للرعاية الصحية، ومع كل ذلك الحد الأدنى من التمتع بالحقوق، بالرغم من أن الدساتير تنص على قائمةُ كبيرة منها.

النموذج الشمولى السوفيتى للدولة كان الملهم فى الواقع لدول متعددة فى العالم الثالث وعلى رأسها مصر.

فقد حاولت ثورة يوليو ١٩٥٢ التى كانت بالغة الحساسية إزاء مشكلة العدالة الاجتماعية فى مصر أن تطور فى أساليبها حتى وصلت إلى ما يمكن تسميته "النموذج المصرى للدولة الاشتراكية".

ونحن نعرف أن سر جماهيرية ثورة يوليو ١٩٥٢ منذ نشأتها أنها جاءت بانقلاب على الأوضاع الطبقية القديمة فى مصر الملكية، حيث كان الملك يملك ولا يحكم، وحيث كان هناك نظام ديموقراطى يقوم على التعددية السياسية، وحيث كانت تدار انتخابات بشكل دورى، وبغض النظر عن مشكلات التزوير وسيطرة رأس المال على الحكم، وحيث كان المجتمع المصرى آنذاك هو مجتمع البكوات والباشوات.

كانت هناك ديموقراطية مقيدة إلى حد ما بحكم تدخل قوات الاحتلال الإنجليزى وتلاعبات الملك، وكان المواطن المصرى البسيط الفقير البائس المهمش اجتماعيا يستطيع فى ظل بعض الظروف أن ينزل إلى الشارع ويتظاهر ويهتف، ولكن كل ذلك فى حراسة دقيقة لقوى الأمن المعبرة آنذاك عن كبار الملاك، وكانت تهم الشيوعية جاهزة لكل من دعا للثورة على الظلم الاجتماعى، ودعا إلى نظام سياسى أكثر عدلا وإنصافاً للطبقات الفقيرة.

جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ لتقضى على أصول الاستغلال الطبقى، وأصدرت القانون الأول للإصلاح الزراعى بعد ستة أسابيع من قيامها، وواصلت مسيرتها فى مجال العدالة الاجتماعية والحرية السياسية، إلى أن تبلور النموذج فى بداية الستينيات، وأصبحنا أمام النموذج المصرى للدولة الاشتراكية، التى ترعى المواطن منذ الميلاد، وتتيح له التعليم والصحة، وبعد ذلك تتيح له العمل سواء فى الحكومة أو فى القطاع العام. صحيح أن نوعية السلع والخدمات كانت تتدهور إلى حد ما مع الزمن، وصحيح أن الحريات السياسية لم تكن متوافرة بالطريقة التقليدية فى أى مجتمع ديموقراطى غربى. فلم تكن هناك تعددية حزبية ولا انتخابات دورية، وحرية التعبير كانت مقيدة إلى حد ما. غير أن المواطن البسيط عاش مطمئناً لأن برنامج الدولة المصرية الاشتراكية المعلن كان يعطى له اليقين بأن غده مضمون، وكل ما عليه أن يعمل بجد واجتهاد، حتى لو كانت فرص الترقى محدودة وإمكانيات الانطلاق غير متاحة.

وكما سقط النموذج الشمولى للدولة السوفيتية عام ١٩٨٩ والذى أدى إلى زلزال عالمى فى الإيديولوجيا والثقافة والفكر، وحتى السياسة والاقتصاد، سقط النموذج الاشتراكى للدولة المصرية عام ١٩٦٧، حين وقعت هزيمة يونيو الشهيرة فى الصراع الذى لم يخطط له مع الدولة الإسرائيلية الصهيونية التوسعية، والتى استطاعت استدراج أركان النظام المصرى لمعركة عسكرية غير متكافئة، وكانت نتيجتها – نظرا لموازين القوى العسكرية وقتها – محسوبة سلفاً.

ما الذى أدى إليه سقوط النموذج المصرى للدولة الاشتراكية؟ ليس أقل من زلزال مدوى أصاب فى الصميم العلاقات الوثيقة بين الدولة والمواطن فى مصر.

انسحبت الدولة نتيجة للهزيمة وبروز مصاعب اقتصادية لا حدود لها، بالإضافة إلى عوامل التردى التى ظهرت بعد نهاية مرحلة الخطة الخمسية الأولى من ميادين متعددة.

وأسقطت الدولة المصرية بالتدريج عديداً من التزاماتها المعلنة وخصوصاً فى مجال التشغيل، والتى بدأت بتأخير التعيين فى الحكومة والقطاع العام لفترات امتدت إلى سنوات، إلى أن وصلنا فى حكومة المهندس أحمد نظيف إلى موقف جديد مبناه تصريح رسمى يقول سيتم وقف

التعيين في الحكومة نهائياً، بعدما ترهل الجهاز الحكومى، والذى يضم ملايين الموظفين غير المنتجين.

ومعنى ذلك أن بداية ترك المواطن المصرى لمصيره والتى بدأت بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وصلت الآن إلى ذراها فى ظل الرأسمالية المعلنة للدولة وحرية السوق، وقوانين العرض والطلب.

وعلى عكس النموذج المصرى للدولة الاشتراكية، فإن "النموذج المصرى للدولة الرأسمالية الجديدة"، يتضمن ولاشك فى ذلك حريات أوسع بكثير فى مجال التعددية السياسية الحزبية وحرية التفكير وحرية التعبير، ولكن يرافق ذلك كله ضياع كامل فى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعمليات انسحاب تدريجى من مجالات الرعاية الاجتماعية.

النموذج المصرى "للدولة الرأسمالية الجديدة" لم يستقر بعد، لأنه بحكم سيطرة أصحاب المصالح وتوحشهم فى مجال تراكم الثروة بالطرق المشروعة وغير المشروعة. بل وحتى من خلال عملية واسعة المدى للفساد، لم تتح حتى للقوانين الرأسمالية أن تعمل وتنتج آثارها الإيجابية والسلبية كما يحدث فى عديد من بلاد العالم.

لقد أوقفت النخبة السياسية الحاكمة – ويا لبراعتها – العمل بالقوانين الرأسمالية المعروفة بالرغم من الشعارات المعلنة، وأبطلت فاعليتها، ومن هنا غلبت على القرارات الاقتصادية العشوائية، وأصبحت عملية صنع القاعدة القانونية فى مجال التشريعات تخضع للمصلحة والهوى والمزاج.

المتحمسون لليبرالية الجديدة والتى نقلوا بعض ملامحها بتشويه عظيم من الغرب، غارقون فى الصخب حول التحول الديموقراطى، غير أنهم يتحاشون تماماً الحديث حول التحول الاجتماعى! لا أحد يتحدث عن الفقر واتساع دوائره، ولا أحد يتكلم عن انخفاض الروح المعنوية للأمة، نظراً لشيوع الفساد، وغياب أفق الأمل بالنسبة للمواطن البسيط. ولا أحد من جهابذة الليبرالية الجديدة وتلاميذهم الجدد المحدثين يتحدث عن العدالة الاجتماعية وكأنها كلمة محرمة!

(٩)
أزمة الدول العربية المعاصرة ؟

فى إطار تحولات الدول وتغيرات النظم التى حاولنا فى المقال الماضى رسم ملامحها الرئيسية وإبراز قسماتها المميزة، تمر الدولة العربية المعاصرة فى أزمة عميقة لاشك فيها. ولو شئنا أن نلخص أسباب الأزمة فى معادلة واحدة لقلنا أنها بسبب اشتداد مطالب الداخل وعنف ضغوط الخارج! ومن المنطقى أن يثار منذ البداية تساؤل: هل يمكن الحديث عن الدول العربية المعاصرة على سبيل التجريد، وبدون الالتفات إلى الفروق الجسيمة أحياناً بين دولة عربية وأخرى من زاوية الموارد الاقتصادية، وعدد السكان، ونوعية الطبقات الاجتماعية، ودرجة النضج الثقافى، وقبل ذلك كله طبيعة النظام السياسى؟

نزعم أن ذلك يمكن على أساس أن موجات التغير الكونية العارمة التى اكتسحت العالم وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار النظام الدولى الثنائى القطبية، وبروز النظام الدولى الأحادى القطبية الذى تتزعمه منفردة الولايات المتحدة الأمريكية، وهبوب عاصفة العولمة التى اقتلعت ممارسات قديمة متعددة، كل هذه العوامل محت إلى حد كبير الفروق بين الدول.

بعبارة أخر أدت ثورة الاتصالات الكبرى وخصوصاً البث التليفزيونى الفضائى وشبكة الإنترنت إلى ثورة فى مجال الاتصال بين البشر. وأصبحت قوى المعارضة فى أكثر الدول العربية تقليدية قادرة على اجتياز حواجز القهر السياسى والرقابة العنيفة لكى تتواصل مع جماهيرها فى الداخل والخارج من خلال مواقع إلكترونية لها مكانها الثابت على شبكة الإنترنت، ومن ثم تمارس بث خطابها النقدى للنظم السياسية السائدة مما من شأنه أن يغير الوعى الاجتماعى السائد، ويزعزع قواعد الاستبداد الراسخة.

ومـــن ناحية أخرى فموجات العولمة المتدفقة لم تعد تعنيها الفروق بين الدول، وما إذا كانت متخلفة أم متقدمة، فقيرة أم غنية، فقد أسست مؤسساتها وخاصة الاقتصادية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، وتريد أن تفرض قوانيـــنها الملزمة على كل الدول، ومن لا يخضع لها فالعقوبات الاقتصادية جاهزة للتطبيق.

التحدى والاستجابة

ومما لا شك فيه أن اشتداد عنف مطالب الداخل كان يمثل مثيرات على الدولـــة العربـــية المعاصرة أن تستجيب لها، بإعادة صياغة رؤيتها للسياسة والحكـــم، ورســـم الخطـــط الاقتصـــادية الكفيلة بتحقيق مطالب الحد الأدنى للشـــعوب والتى تغرق جماهيرها العريضة فى محيط الفقر، فى الوقت الذى يســـبح فـــيه أعضـــاء النخب السياسية الحاكمة فى الترف نتيجة لاستئثارها بالنصـــيب الأكـــبر مـــن الدخل القومى، بالإضافة إلى العائد من الصفقات المتنوعة، وأموال العمولات والسمسرة، وكل ضروب الفساد.

وفـــى تقديـــرنا أن عجـــز الدولة العربية المعاصرة عن إعادة صياغة رؤيتها للسياسة والحكم يمثل الفشل الأكبر، ذلك أن النخب السياسية الحاكمة مهما تباينت أنماطها فى نظم ملكية أو جمهورية لم تدرك أنه آن أوان توسيع إطـــار دائـــرة الحكم، وإشراك عناصر جديدة من النخب العربية المثقفة إلى الدائـــرة وعـــدم استئثار أفراد الأسر المالكة أو أعضاء الحزب الحاكم بكل مناصب الدولة، اعتماداً على قاعدة الثقة والولاء وليس الكفاءة والتخصص.

وفـــى هذا المجال حاولت بعض الدول إدخال تعديلات شكلية حقاً على نظام الحكم، سواء باستحداث مجالس شورى معينة مع توسيع قاعدتها لتضم عدداً من الأكاديميين والمتخصصين الذين لا ينتمون بالضرورة لدوائر الحكم التقليدية، أو بضم بعض المتخصصين غير الحزبيين فى الحكومات الحزبية التى يشكلها الحزب الحاكم والذى عادة ما يكون الحزب الأوحد بحكم غياب الـــتعددية الحزبـــية الحقيقية. وفى بعض الحالات النادرة كما هو الحال فى المغـــرب علـــى سبيل المثال وصل إبداع النظم إلى اختراع نظرية "التوالى السياســـى" بدعـــوة المعارضـــة ذاتها لتشكيل الحكومة، فإذا فشلت فى حل المشـــكلات الجســـيمة الـــتى خلقها النظام طوال عقود من السنين تمت إقالة

حكومة المعارضة، كما حدث فى وزارة الاتحاد الاشتراكى فى المغرب، وأعيد تشكيل الوزارة وفقاً للقواعد التقليدية!

ومعنى ذلك أن الدولة العربية المعاصرة مازلت واقفة عند عتبة الديموقراطية ولا تريد أن تخطو الخطوات اللازمة لتغيير البنية السلطوية للنظام والشروع فى تحرير المجتمع من رقبتها الخانقة. وأسباب هذا التردد معروفة، وهى لا تتعلق بمجرد عناد أهل الحكم وعدم رغبتهم فى التغيير، ولكن السبب الحقيقى أنهم رتبوا أمورهم منذ عشرات السنين على الاستئثار بعملية صنع القرار بغير مشاركة من أحد، بالإضافة إلى أن مواقعهم فى السلطة سمحت لهم بالحصول على عوائد مالية مهولة، أدت إلى تراكم ثرواتهم فى الداخل والخارج. فكيف يتنازلون عن قدر من السلطة وكثير من موارد الثروة؟

غير أن مشكلة تحولات الدول وتغيرات النظم لم تعد إرادية، بل إن الضغوط الخارجية وخصوصاً الضغوط الأمريكية المعلنة، قد أسفرت عن وجهها الحقيقى فى الآونة الأخيرة، والتى انضمت لها ضغوط الاتحاد الأوروبى وغيره من الدول الكبرى، مصممة على تغيير طبيعة الحكم فى عديد من الدول العربية ملكية كانت أم جمهورية.

وفى ضوء ذلك قد يكون أجدى لأهل الحكم فى العالم العربى، أن يقوموا بعملية حوار ديمقراطى واسعة المدى تشمل أطراف المعارضة والمثقفين وممثلى مؤسسات المجتمع المدنى، لإعادة صياغة الحكم بصورة ديموقراطية تكفل توسيع أطر المشاركة السياسية، ورفع القيود أمام حركة المواطن، فى ضوء احترام دقيق لمواثيق حقوق الإنسان.

غير أن إعادة صياغة الحكم والسير فى طريق الديموقراطية الطويل ليس سوى الخطوة الأولى الضرورية وإن كانت ليست كافية. فلابد من إعادة صياغة السياسات الاقتصادية بما يكفل تحقيق مطالب التنمية البشرية المستدامة، فى ظل صيغة واقعية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولذلك إذا كانت ضغوط الخارج على الدولة العربية المعاصرة تركز على الديموقراطية تحقيقاً لمصالح الدول الكبرى والتى تظن أن توسيع إطار المشاركة السياسية سيجذب الشباب العربى إلى عالم السياسة ويبعده عن الفكر المتطرف ومن ثم عن الإرهاب فهم فى الواقع واهمون! لأن اشتداد وطأة الفقر على الجماهير العربية العريضة، وارتفاع معدلات البطالة إلى

أرقام غير مسبوقة هى قنابل موقوتة لا يمكن لأى إجراءات ديموقراطية مهما كانت واسعة المدى أن تفككها. لابد من سياسات اقتصادية جريئة تنبثق من رؤية استراتيجية متماسكة، وتقوم على أساس ترشيد عملية صنع القرار التنموى، ووقف عملية إهدار المال العام، ومحاربة الفساد ومحاكمة رموزه مهما علت مكانتهم فى السلم الاجتماعى، وإقناع جماهير الشعب أن المال العام له حرمة لابد أن تحترم، وأنه مخصص أساساً ليس لإثراء القلة من أهل الحكم على حساب الملايين، وإنما لكى يكون أداة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومما لاشك فيه أن ضغوط العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية تستدعى من الدولة العربية المعاصرة الارتفاع إلى مستوى التحدى، وتعبئة كافة موارد المجتمع العلمية والفنية والاقتصادية لدخول حلبة المنافسة العالمية.

غياب المشروع البديل

وإذا كنا أشرنا إلى أبعاد أزمة الدولة العربية المعاصرة، فمما لا شك فيه أن المعارضة العربية غارقة أيضاً فى مشكلة عجزها عن تقديم البدائل الواقعية للسياسات الحكومية المطبقة.

ويرجع هذا العجز إلى أسباب شتى لعل أهمها جمود قيادات المعارضة العربية من وجهة النظر الإيديولوجية، وتشبثهم بشعارات فات أوانها. لقد تغير العالم تغيرات جوهرية فى العقود الماضية، ولو ألقينا نظرة مقارنة على أهل الحكم والمعارضة معاً فى عديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء، لأدركنا أنهم دخلوا فى سياق للإبداع السياسى لابتكار حلول للمشكلات القائمة، وأهم من ذلك استباق الأحداث والتنبؤ بالتطورات القادمة والاستعداد لها بصياغة السياسات الملائمة.

عدم قدرة أهل المعارضة فى الدولة العربية المعاصرة على القراءة النقدية المستوعبة لنص العالم المعقد هو أحد أسباب عجزهم عن تقديم المشروع البديل.

وليس يكفى– على سبيل المثال– ترديد شعارات مقاومة العولمة، ولكن ينبغى تقديم البدائل الواقعية لسياسات العولمة الاقتصادية المجتمعية،

والنضال في سبيل إقناع المؤسسات الدولية بمنطقها، بل واستخدام كل وسائل الضغط المدنية في سبيل تحقيق ذلك.

ومن ناحية أخرى على أهل الحكم والمعارضة معاً في الدولة العربية المعاصرة أن يدركوا أهمية صعود العوامل الثقافية في تشكيل الوعي العالمي المعاصر، مما من شأنه أن يؤثر على صياغة السياسات الاقتصادية ذاتها، وقبل ذلك سياسات الدول.

ولنراقب بدقة ما حدث بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، وكيف أن ضربا من ضروب صراع الحضارات قد نشأ وتبلور، وخصوصاً ضد العرب والمسلمين بل وضد الإسلام، باعتباره ديناً يحض على العنف كما يزعمون.

وقد استدعت هذه النظرة العدائية السافرة سياسات عدوانية تمارسها بكل وضوح الولايات المتحدة الأمريكية ضد الدولة العربية المعاصرة.

ومن ناحية أخرى لا ينبغي في دراسة المجتمع المصري المعاصر، أن نغفل أهمية التحليل الثقافي في دراسة التيارات الإيديولوجية الفاعلة والمؤثرة في تشكيل الوعي الاجتماعي العام. ولعل انتشار الفكر الإسلامي المتطرف واقتناع جماعات متعددة من الشباب العربي به، وانطلاقهم من منطلقاته في مجالات الإرهاب، ليمثل خطورة كبرى على التقدم في مجتمعاتنا العربية.

لم تعد السياسة فقط هي المدخل والمخرج، ولم يعد الاقتصاد بمفرده هو المشكلة والحل، ولكن الثقافة أصبحت بإجماع العلماء الاجتماعيين في كل أنحاء العالم اليوم، هي المدخل الرئيسي لفهم المجتمعات المعاصرة، ورسم الخطط الإستراتيجية اللازمة لوضعها على طريق التقدم.

القسم الثالث

من العقل التقليدى إلى العقل الإرهابى

٨- الديمقراطية فى مواجهة الإرهاب
٢- الإرهاب كظاهرة عالمية
٣- نظرة تكاملية لظاهرة الإرهاب
٤- أزمة العقل الإرهابى
٥- تحديات الإصلاح السياسى العربى
٦- الجمود الإدراكى للنخب السياسية الحاكمة
٧- أسئلة التقدم والحكم والهوية
٨- تحديات الحكم الرشيد

(١)
الديموقراطية فى مواجهة الإرهاب

لــو ألقينا نظرة فاحصة على المشهد العربى الراهن لوجدنا أن مفرداته الأساســية تتمــثل فـــى مطالبات المجتمع المدنى فى مواجهة الدولة العربية المعاصــرة الــتى تتســم بشــكل عام بطابع سلطوى لا شك فيه من ناحية، وضغوط الخارج متمثلة أساسا فى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى للانتقال من السلطوية العربية إلى الديموقراطية.

بعــبارة أخــرى يمر المجتمع العربى فى الوقت الراهن بمرحلة تحول ديموقــراطى حاسمة، تتضمن محاولة تفكيك البنى الشمولية والسلطوية على صــعيد الدولة، وعلى صعيد بعض مؤسسات المجتمع المدنى التقليدية، التى تنزع إلى مقاومة الإصلاح الثقافى. وعملية التحول الديموقراطى العربى لا تــتم فـــى فــراغ، بل إنه لا يمكن فهمها والتنبؤ بمستقبلها بغير إسنادها إلى الســياق الدولـــى الراهن. وهذا السياق الدولى يتميز بسيادة ظاهرة العولمة بتجلــياتها السياســية التى تتمثل فى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وتجلياتها الاقتصادية والثقافية والاتصالية. غير أن ظاهرة العولمة – بكل ما تمثله من ضغوط على مختلف الدول ومن بينها الدول العربية لكى تتحول ديموقراطيا، ولكى تتحرر اقتصادياً، وتطبق اقتصاديات السوق ومبدأ حــرية الــتجارة، ولكى تنفتح ثقافيا – ليست إلا عنصراً أساسياً من عناصر السياق الدولى.

أمـــا العنصر الذى برزت أهميته بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر حيــن وقعــت الأحداث الإرهابية الشهيرة ضد مراكز القوة الأمريكية، فهو ظهور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الإمبراطورية الكونية التى تملى شروطها وقوانينها وقيمها على كل الدول، بما فى ذلك حلفاؤها التقليديين.

ويعـــنى ذلك أن الدول العربية تخضع فى الواقع لنوعين من الضغوط، ضغوط العولمة من ناحية، وضغوط الولايات المتحدة من ناحية أخرى. غير

أن الضـــغوط الأمريكـــية لـــم تقـــنع بمطالبة الدول العربية بتحقيق التحول الديمقـــراطى بغـــير ممانعـــة أو تلكـــؤ، وبصورة تعيد صياغة فلسفه الحكم العربية، سواء فى النظم الملكية أو الجمهورية، بل إنها تعدت ذلك لممارسة ضـــغوط ثقافـــية عنيفة، وهذه الضغوط الثقافية تركزت فى مطالبتها بتجديد الخطـــاب الديـــنى والإســـلامى وإعادة صياغة الثقافة الدينية، بل ومراجعة مصـــادر الفقه الإسلامى التقليدية، وخصوصاً مرجعية السنة بما تتضمنه من أحاديث تحض على الإرهاب وعلى كراهية الآخر كما يزعمون.

فى ظل مطالبات الداخل وضغوط الخارج يقف أعضاء النخب السياسية العربـــية الحاكمة فى حيرة بالغة من أمرهم. وهذه الحيرة مردها إلى التخبط بين الرغبة فى الإصلاح الجزئى الذى لا يلبى مطالب الداخل، والخوف من ضـــغوط الخارج التى لن تقبل – فيما يبدو – بالإصلاحات الجزئية. غير أن هذه الحيرة البالغة أصبحت يضاف إليها مخاطر أخرى قديمة وجديدة فى آن واحد، هى مخاطر الإرهاب.

مخاطر الإرهاب

وإذا كـــان الإرهـــاب كظاهـــرة قد شهدته عديد من البلاد العربية منذ سنوات وفى مقدمتها مصر والجزائر والمغرب واليمن ولبنان، إلا أنه يمكن القـــول أن بعض هذه الدول قد نجح إلى حد كبير نتيجة اتباع سياسات أمنية فعالـــة، بالإضـــافة إلى صياغة عدد من التوجهات السياسية التى تقوم على تفكـــيك حالة الاحتقان الحادة بين الجماعات الإسلامية الإرهابية والدولة، فى القضاء إلى حد كبير على ظاهرة الإرهاب. وربما تصلح مصر نموذجاً لهذه الـــدول، الـــتى نجحت فى القضاء على شوكة الإرهاب من ناحية، واتبعت سياســـات فعالـــة فـــى مجال الدفاع الاجتماعى، أدت إلى ممارسة الجماعة الإسلامية لنوع من النقد الذاتى العلنى الذى نشر فى كتب وزعت على نطاق واســـع. وقد تعهدت فيها الجماعة الإسلامية بنبذ العنف، وانتقدت كثيراً من الاجـــتهادات الدينـــية الخاطئة التى كانت تلوى عنق النصوص الدينية لكى تـــبرر الإرهـــاب والعنف، بل وتبيح قتل المسلمين واستحلال أموالهم. وتبع ذلـــك الإفـــراج عـــن مئات من المعتقلين الإسلاميين، وعودتهم مرة أخرى مواطنين إلى ساحة المجتمع يمارسون حياتهم العادية.

إلا أن أحداثاً وقعت فى الفترة الأخيرة أقربها الحادث الإرهابى فى حى الحسين بالقاهرة، والذى أدى إلى قتل بعض السياح الأجانب والمواطنين المصريين وجرح عدد منهم. وقبل ذلك وأخطر منه الحادث الإرهابى ضد فندق طابا والذى سقط فيه عشرات القتلى والجرحى من الإسرائيليين والمصريين.

ومن هنا يحق لنا أن نتساءل: هل هى عودة مرة أخرى إلى الموجات العنيفة للإرهاب تقوم به جماعات إسلامية متطرفة أيا كانت منطلقاتها، أم أن هذه الحوادث مجرد أحداث منعزلة لا تشكل بذاتها ظاهرة؟

أسئلة هامة وإن كان من الصعب الإجابة عليها فى الوقت الراهن.

غير أننا لو ألقينا بنظرنا إلى دول عربية أخرى لأدركنا أن ظاهرة الإرهاب أصبحت تشكل ملمحاً أساسياً من ملامح المجتمع العربى المعاصر. ذلك أن حوادث الإرهاب غير المسبوقة فى السعودية قد كشفت عن أن التيارات الدينية المتطرفة التى ظلت مطلقة السراح عشرات السنوات، والتى عملت على صياغة رؤية مغلقة للعالم، تريد أن تجعل من الماضى البعيد المرجعية الأساسية للمجتمع، فى ظل شبكة معقدة من التحريم يشمل السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة معاً، بالإضافة إلى سهولة إصدار الأحكام بالكفر ومخالفة الشريعة الإسلامية. هذا المناخ الرجعى بذاته هو الذى أدى إلى انفجار الإرهاب فى السعودية، وخصوصاً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى وقعت ضد مراكز القوة الأمريكية، وانتشار الفكر الإرهابى لتنظيم القاعدة، وتأثيره الضار على المئات من الشباب الإسلامى فى بلاد متعددة.

ولو نظرنا إلى ماذا حدث فى الجزائر من مذابح مروعة قامت بها الجماعات الإسلامية الإرهابية ليس ضد السلطة فقط ورموزها، ولكن ضد الشعب الجزائرى نفسه، لأدركنا أن الإرهاب أصبح يمثل مخاطر كبرى ليس على التحول الديموقراطى العربى المرتجى، ولكن حتى على الأوضاع القانونية السائدة فى البلاد العربية. ذلك لأن من شأنه بالإضافة إلى تطبيق القوانين العرفية مثل قانون الطوارئ لابد له أن يؤدى فى مجال استجابة الدولة العربية للتحدى أن يمس حقوق الإنسان، ويبدد الضمانات القانونية للمتهمين والمعتقلين.

ويكفى أن نطالع أنباء اليمن الشقيق، حيث تقع كل يوم معارك كبرى بين الدولة وتنظيم دينى متطرف، يسقط فيه مئات الضحايا من الجانبين.

ومعنى ذلك كله أن الإرهاب فى الواقع يؤدى إلى مخاطر كبرى تمس صميم الممارسة الديموقراطية من ناحية، وقد يعطل بحكم خطورته عملية التحول الديموقراطى المعقدة والحساسة التى تمر بها البلاد العربية فى الوقت الراهن.

مستقبل الديموقراطية

وإذا كان الإرهاب قد استطاع فعلاً أن يؤثر تأثيراً بالغاً على مجال الحريات السياسية وحقوق المواطنين فى بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فماذا نقول إذن على تأثير الإرهاب على الأبنية الديموقراطية الهشة فى البلاد العربية، والتى يراد من عملية التحول الديموقراطى ترسيخها وتقوية دعائمها، بحيث تندثر الشمولية والسلطوية، ويفتح الباب واسعاً وعريضاً أمام الديموقراطية الليبرالية، والتى من شأنها توسيع دائرة المشاركة السياسية، وتدعيم مؤسسات المجتمع المدنى، والقضاء على ظاهرة الانفراد بعملية صنع القرار كما تفعل النخب السياسية العربية الحاكمة حتى الآن.

إن خطورة الإرهاب على الديموقراطية فى البلاد المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أبرزها عديد من المفكرين والكتاب الأمريكيين أنفسهم. ونستطيع فى هذا المجال أن نرصد مقالة هامة للفيلسوف الأمريكى الشهير ريتشارد دورتى نشرها فى الثالث من أكتوبر عام ٢٠٠٢ بعنوان "محاربة الإرهاب بالديموقراطية" وهو يحذر فيها الدولة الأمريكية أن تخالف القيم الديموقراطية وتنقض عليها باسم محاربة الإرهاب. وهو ينقد الإجراءات التى اتخذتها إدارة بوش وخصوصاً فى إنشائها وزارة للأمن الداخلى لأول مرة فى التاريخ الأمريكى، وإصدارها لسلسلة من القوانين التى تقيد من حريات المواطنين، وتعتدى على بعض قيم حقوق الإنسان، بما فى ذلك الضمانات القانونية التى كانت واردة فى قوانين الإجراءات الجنائية.

وهو لذلك ينتقد بوضوح العسكرة الدائمة للدولة التى وصفها جورج أورويل فى روايته الشهيرة "١٩٨٤" حيث يقوم "الأخ الأكبر" أو "الديكتاتور"

– حتى لو ارتدى ثياباً ديموقراطية – بحراسة المجتمع من الأعداء الحقيقيين أو المحتمليـــن. بـــل إنـــه يشير إشارة مباشرة إلى الكتاب الذى ألفه الروائى الأمـــريكى الشـــهير "جور فيدال" بعد أحداث سبتمبر، وصدر بعنوان "حرب دائمـــة مـــن أجـــل ســـلام دائم"، هذا العنوان الذى يلخص فلسفة الإدارات الأمريكـــية المخـــتلفة جمهورية كانت أو ديمقراطية، وهى التى أدت بالدولة الأمريكية إلى أن تدخل فى حروب متتالية منذ نشأتها حتى الآن. ولعل أبرز هـــذه الحـــروب فـــى الحقبة المعاصرة هى حرب فيتنام والتى خرجت منها الولايـــات المتحدة الأمريكية مهزومة هزيمة عسكرية ساحقه. ولعل هذا هو الـــذى دفـــع بالرئـــيس جورج بوش الأب إلى أن يصرح قائلاً عقب تحرير الكويت وإخراج العراق منها وهزيمته "الآن شفينا من عقدة فيتنام"!

غـــير أن الأحـــداث الإرهابـــية ضد مراكز القوة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١ دفعـــت بالدولة الأمريكية مرة أخرى إلى ممارسة حروبها العدوانية ضـــد أفغانســـتان أولاً بدعوى محاربة الإرهاب، ثم ضد العراق ثانياً بحجة القضاء على أسلحة الدمار الشامل.

وأيـــاً مـــا كان الأمر يمكن القول أن ظاهرة الإرهاب المعاصر، سواء وقعـــت ضـــد دول أجنبـــية أو ضد دول عربية، وسواء قامت بها جماعات أجنبـــية أو جماعـــات إسلامية إرهابية، أصبحت – وذلك وبإجماع عديد من المفكرين والباحثين– تحتل أبلغ خطر على مستقبل الديموقراطية فى العالم.

ولعل ذلك الوعى الفكرى قد عبرت عنه بمنتهى الوضوح القمة الدولية الـــتى انعقـــدت فـــى مدريد فى مارس الماضى، وكان عنوانها "الديمقراطية والإرهـــاب والأمن". وهذه القمة قدمت فيها أبحاث بالغة الأهمية، وصدرت عنها توصيات تاريخية تستحق أن نتأملها بعمق فى المستقبل القريب.

(٢)
الإرهاب كظاهرة عالمية

هناك إجماع بين المفكرين والباحثين فى العلم الاجتماعى على أن الإرهاب يمثل تهديداً مباشراً للديمقراطية كنظام سياسى ولممارسة الديموقراطية كسلوك اجتماعى. وإذا كنا تحدثنا فى مقالنا الماضى "الديموقراطية فى مواجهة الإرهاب" عن الإرهاب باعتباره أحد مفردات المشهد العربى الراهن، فلعله من المناسب أن نعالج الموضوع اليوم على المستوى العالمى لكى نؤكد أن التهديد الذى يمثله الإرهاب للنظام العربى ليس سوى جزء من التهديد الذى يمثله بشكل عام لكافة الدول فى العالم.

وإذا كان هناك إجماع بين الباحثين على أهمية التحليل العلمى لظواهر العنف والإرهاب، إلا أن هناك بعداً آخر للموضوع ربما ألقت عليه أحداث الحادى عشر من سبتمبر الأضواء بشدة، وهو العنف العابر للقوميات والدول، والذى يمثل تهديداً جسيماً للدولة الديموقراطية الليبرالية بشكل عام، وذلك لأنه يقتضى فى الواقع تعاوناً بين الدول لمواجهته. وتكشف الدراسات المقارنة أن مجتمعات الدول الديموقراطية لابد لها أن تصل إلى توافق وإجماع حول السياسات التى ينبغى على الدولة تبنيها لمواجهة الإرهاب. ونعرف من الخبرة المعاصرة أن عديداً من الدول العربية فشلت فى أن تحقق هذا الإجماع، ولذلك رأينا أصواتاً معارضة لسياسات هذه الدول فى مكافحة الإرهاب بدعوى خرقها لحقوق الإنسان، أو على أساس اكتفائها بالتركيز على البعد الأمنى، وبدون اهتمام بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المولدة للإرهاب. وهذه الاعتراضات تأتى من قبل اليمين الذى هناك شرائح متعددة منه متعاطفة مع الحركات الأصولية الإرهابية، ومن قبل اليسار أيضاً الذى يركز على أن الفقر وتردى الأحوال الاقتصادية وسيادة ظواهر الاستغلال الطبقى، وانتشار الفساد من ناحية والبطالة من

ناحـــية أخـــرى، من بين أهم الأسباب المولدة للإرهاب والتى تتحمل الدولة مسئوليتها.

ويلفت بعض الباحثين النظر إلى أن الدولة عموما فى استجابتها لتحدى الإرهـــاب لو طبقت فى مواجهته إجراءات بوليسية مفرطة، فإنها تكون فى الواقـــع قد حققت أحد أهداف الجماعات الإرهابية، وهو تقويض أسس الدولة الديموقراطية تمهيداً لتطبيق الإيديولوجية الأصولية التى تدعو إليها.

وإذا كنا أكدنا أن الإرهاب كظاهرة عالمية يقتضى فى الواقع تعاوناً بين الـــدول لمواجهـــته، فإن ذلك يقتضى ابتداء أن هذه الدول قد وصلت إلى حد أدنـــى مـــن الـــتفاهم حـــول مفاهيم العدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحريات المدنية. والواقع أن الجانب الإجرائى من هذه القيم هو الذى يمثل مكونـــات الـــثقافة السياســـية فى أى مجتمع، ومن ثم يمكن القول أن تحليل الـــثقافات السياســـية السائدة مطلب أساسى لفهم ظاهرة الإرهاب بين التحدى والاستجابة، لأن الإرهاب يهاجم أول ما يهاجم شرعية الدول القائمة.

والواقـــع أن الفهـــم الحقيقى للإرهاب كظاهرة عالمية تتجاوز الثقافات والـــدول، يقتضـــى صـــياغة منهج علمى تكاملى يستعين بنظريات ومفاهيم وتخصصـــات علمـــية مختلفة. فبالإضافة إلى علم العلاقات الدولية لابد من الاعـــتماد علـــى ما يطلق عليها "دراسات الأمن" والسياسة المقارنة، وأسس الشرعية التى تقوم عليها النظم السياسية الراهنة.

العولمة والإرهاب

وتطبـــيقاً لهذا المنهج العلمى التكاملى لابد من التركيز كنقطة بداية علـــى الظاهـــرة المســـيطرة علـــى المناخ العالمى فى الوقت الراهن وهى العولمة.

ومـــن ثم يمكن أن نطرح منذ البداية سؤالاً رئيسياً: هل هناك علاقة ما بين العولمة والإرهاب؟

الإجابة على هذا السؤال لابد أولاً أن تصدر عن تعريف محدد للعولمة. ونعـــرف مـــن واقـــع الجـــدل العنيف الذى دار حول العولمة فى العقود الماضية أن هناك معركة نظرية كبرى دارت بين الباحثين والمفكرين فى مخـــتلف أنحـــاء العالم حول تعريف العولمة. وذلك لأن التعريف الذى يتبناه

الباحث هو الذى سيحدد اتجاهه إزاء العولمة قبولاً مطلقاً أو رفضاً تاماً، أو قبولاً متحفظاً!

ويمكن القول أن تعريفات العولمة المتعددة تنقسم إلى فئتين عريضتين، تعريفات إيديولوجية تركز على المضمون السياسى والفكرى للظاهرة، وتعريفات إجرائية تركز على العكس على العمليات التى تتضمنها العولمة.

من بين التعريفات الإيديولوجية للعولمة تعريف يسارى شهير مبناه أن العولمة هى أعلى مراحل الرأسمالية الاحتكارية. وهذا التعريف يركز على النشأة التاريخية للعولمة والتى هى فى جوهرها امتداد وتعميق للنظام الرأسمالى ونزوعه للهيمنة الكلية على الاقتصاد العالمى من خلال المؤسسات الدولية، وعن طريق الشركات دولية النشاط. وقد يؤيد هذا التعريف نشوء منظمة التجارة العالمية التى تهيمن على سياساتها الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، والتى دخلت فى مواجهتها الدول النامية معركة كبرى مازالت جارية حتى الآن، لمحاولة إنقاذ اقتصاداتها من أن تسحقها الشروط المجحفة للمنظمة.

غير أن هناك تعريفاً إيديولوجيا آخر للعولمة يأتى من قبل اليمين الذى تمثله "الليبرالية الجديدة" وهو أنها المدخل الحقيقى لليبرالية الاقتصادية المؤدية للتنمية والتقدم، والمعبر الحق عن الديموقراطية فى إدارة العلاقات الدولية.

ومن المهم أن نؤكد أن صراع تعريفات العولمة بين اليسار واليمين قد تعدى مسألة الجدل النظرى، وانتقل إلى مجال الصراع السياسى على النطاق العالمى. وذلك لأن قوى العولمة اليمينية إذا كان يمثلها رمزياً "منتدى دافوس" الذى يجتمع سنوياً ويضم أقطاب الرأسمالية من مديرى الشركات الكبرى ورؤساء الدول والمفكرين والإعلاميين والذى يحظى بتغطية إعلامية هائلة، فإن الحركة المضادة لدافوس Anti Davos والتى تتمثل فى شبكة مترابطة من مؤسسات المجتمع المدنى العالمى هى القطب المناهض للعولمة الرأسمالية. وقد برزت قوة هذه الحركة فى عديد من تظاهراتها العالمية وعلى الأخص فى بورتو الليجيرى وديربان بجنوب أفريقيا.

غير أنه بالإضافة إلى هذه التعريفات الإيديولوجية للعولمة هناك تعريف إجرائى يركز لا على المضمون السياسى أو الفكرى لها، ولكن على العمليات الرئيسية التى تتضمنها. وهكذا فالعولمة وفق هذا التعريف هى "التدفق الحر للسلع والخدمات والأفكار والبشر بغير قيود ولا حدود".

غير أن هذا التعريف الإجرائى المجرد يتجاهل فى الواقع عدداً من القيود التى تفرضها حتى الدول الرأسمالية التى تؤمن بالعولمة. وأبرز مثال لذلك القيود العديدة التى وضعتها الدول الأوروبية مؤخراً على هجرة العمالة إليها من البلاد النامية. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وهى زعيمة العولمة خالفت قواعد منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالحماية غير القانونية التى فرضتها للصلب الأمريكى فى مواجهة الصلب الأرخص المستورد من بلاد أخرى.

وبغض النظر عن هذه الخلافات حول تعريفات العولمة وسياساتها، فإن هناك إجماعاً بين العلماء الاجتماعيين على أن العولمة تتضمن نزوعاً لتوحيد العالم ليس على صعيد الاقتصاد فقط بالتركيز على الاقتصاد الحر، وليس على صعيد السياسة فقط بالتأكيد على الديمقراطية الليبرالية، وإنما على صعيد القيم أيضاً من خلال التركيز على احترام التعددية وحقوق الإنسان.

غير أن العولمة بحكم الجدل التاريخى ومن واقع الممارسات الفعلية، أدت إلى نوع من أنواع التفتت المجتمعى والتشتت الثقافى. فقد قامت ثورة الأعراق والخصوصيات الثقافية حين هبت جماعات شتى أحست أنها قمعت فى الماضى سياسياً، وأجبرت أن تصبح مجرد عنصر من عناصر الدولة القومية، وطالبت بحقوقها الثقافية، وبحقوقها السياسية، والتى أدت إلى انفصال بعض الأقاليم عن الدولة القومية سواء بالتفاوض أو باستخدام العنف.

ومن ناحية أخرى نتيجة ما يطلق عليه "توحش العولمة" ونعنى سياساتها التى أدت إلى موجات من التهميش الاقتصادى لعديد من الدول، وإلى الإقصاء الاجتماعى لطبقات عريضة، استنفرت دوائر ثقافية متعددة فى البلاد النامية التى نزعت إلى صياغة إيديولوجيات مضادة تدافع بها عن نفسها وتعبر عن أصالتها الثقافية. وفى هذا الصدد برزت أصوليات متعددة دينية وقومية ووطنية.

ولعل هذه الحقيقة هى التى دفعت بباحث باكستانى شهير إلى أن يصف المشهد العالمى الراهن بأنه ليس صراعاً بين حضارات بقدر ما هو صراع بين أصوليات!

بعبارة أخرى فى مواجهة الأصولية الأمريكية العولمية، برزت الأصولية الإسلامية المتشددة والتى اتخذت الإرهاب وسيلة للتعبير عن رفضها للنظام العالمى الراهن.

فى ضوء هذا التحليل يمكن التأكيد أن الإرهاب كظاهرة عالمية أصبحت تعانى منه كافة الدول متقدمة كانت أو نامية، ولا يمكن فهمه إلا فى سياق التطورات العالمية الكبرى التى حدثت فى العالم، وأبرزها ظاهرة العولمة، بكل آثارها السلبية على اقتصادات ومجتمعات العالم الثالث. غير أن العولمة وإن كانت من بين العوامل التى أدت إلى تفجير العنف وبروز الإرهاب، إلا أن النظم السياسية السلطوية مسئولة إلى حد كبير عن بروز الظاهرة، لأنها بحكم قمعها السياسى للجماهير، أوقفت عملية الحوار الديموقراطى الضرورية لمناقشة أمور جوهرية تمس صميم أمن المجتمعات، وأبرزها مصير الخصوصيات الثقافية فى عصر العولمة، وتوسيع أفق الممارسة الديموقراطية لكى تعبر مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية عن نفسها، وقبل ذلك كله لمناقشة الفوائد المرتجاة من العولمة، وهل هى مصممة لإثراء القلة من أهل السلطة ورجال الأعمال على حساب الملايين من الفقراء الذين لا يجدون فى عصر العولمة المتوحشة من يدافع عن مصالحهم الحياتية، أم أنها كما يقال هى الأداة الأساسية للتقدم الاقتصادى والنهوض الاجتماعى.

أسئلة لا يجاب عليها على الورق، ولكن يجاب عليها من خلال تحليل الخبرات الواقعية للجماهير فى مجال الحريات السياسية، وفى ميدان العدالة الاجتماعية التى يريد بعض أنصار الليبرالية الجديدة محو ذكرها من الوجود، على أساس أن الديموقراطية هى أساس الإصلاح، وكأن هناك ديموقراطية يمكن أن تعيش وتدوم بغير عدالة اجتماعية!

(٣)
نظرة تكاملية لظاهرة الإرهاب

حين تعرضت للإرهاب فى تحديه للديموقراطية، وفى علاقته بالعولمة لم أشأ أن أتعرض للمشكلة الشائكة التى تتعلق بتعريف الإرهاب. ونعرف جميعا أن هذه المشكلة وإن كانت محل جدل واختلاف بين خبراء الأمن القومى والمسئولين عن الأمن الوطنى فى عديد من البلاد، إلا أنها ثارت فى العالم العربى والإسلامى على وجه الخصوص بصدد أفعال المقاومة فى الانتفاضة الفلسطينية. وتم الخلاف أساسا بالنسبة للعمليات التى يقدم فيها شخص على تفجير نفسه، أى يتحول إلى قنبلة متحركة، يؤدى انفجارها عادة إلى إيقاع خسائر بشرية متعددة للمحيطين به أيا كانوا أعداء أو مواطنين. هذه الأفعال وصفت بأنها عمليات انتحارية لدى البعض، وعمليات استشهادية لدى أنصار الجماعات الإسلامية على وجه الخصوص، الذين لا يرون فيها انتحاراً وإنما هو استشهاد فى سبيل الله، وهى فى نظرهم عمل من أعمال المقاومة.

وابتداء نريد أن نؤكد على المبدأ المستقر القانون الدولى، من كون الشعب المحتل من حقه مقاومة الاحتلال. وعلى هذا الأساس من حق أبناء الشعب الفلسطينى فى غزة والضفة الغربية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ولكن يبقى السؤال هل أفعال المقاومة الموجهة ضد المدنيين الإسرائيليين مشروعة أم لا وفقاً للتعريف السابق، أم أنها ينبغى أن تقتصر على توجيهها ضد العسكريين الإسرائيليين؟

مشكلة خلافية دارت حتى بين فصائل المقاومة الفلسطينية ذاتها، التى دعا بعضها إلى قصر عمليات المقاومة ضد العسكريين الإسرائيليين داخل نطاق غزة والضفة الغربية، فى حين أيد البعض الآخر الهجوم حتى على المدنيين الإسرائيليين خارج الخط الأخضر، مثل العمليات الانتحارية التى تمت فى تل أبيب وغيرها من المدن الإسرائيلية خارج نطاق الضفة الغربية.

ولعلمـــي أن تعـــريف الإرهـــاب مشكلة معقدة، لم أشأ في مقالاتي الماضية الـــتطرق لهـــا، لأنني كنت أتحدث بشكل عام عن الإرهاب والديموقراطية، والإرهاب والعولمة.

غـــير أنه عقب نشر مقالاتي الأخيرة عن "الإرهاب كظاهرة عالمية" اتصـــل بي صديق وهو عالم اجتماعي مرموق قائلاً أريد أن أعاتبك، لأنك وصـــفت مـــن ارتكب حادثة الأزهر في مصر بأنه إرهابي، واعترف أنني دهشـــت للغايـــة مـــن مكالمته التليفونية، وسألته: كيف أصفه إذن؟ قال إن الإرهاب هو الذي تمثله الدول الظالمة، أما هذا الشخص الذي فجر نفسه فإنه – نظراً لحساسيته الشديدة – لم يطق أن يصبر عما يراه كل يوم من عدوان محلي ودولي على حقوق الشعوب العربية والإسلامية.

وقلـــت له الإرهـــاب هـــو القـــتل العشوائي للبشر – أيا كانت دوافعه السياســـية – لأن المجني عليهم سواء في حادثة الأزهر في القاهرة، أو في حادثـــة طابـــا أو في غيرها من الحوادث، هم أشخاص أبرياء لا علاقة لهم بالمشكلات التي أثرت في نفسية الإرهابيين ودفعتهم لارتكاب جرائم التفجير والقتل.

واختلفـــنا فـــي الرأي، غير أنني أدركت أن هناك حاجة ملحة لتعريف الإرهـــاب، حـــتى لا تخـــتلط الأوراق بين أفعال المقاومة المشروعة لقوى الاحـــتلال، والإرهـــاب الخالص الذي يوجه للبشر الذين لا علاقة لهم على الإطلاق بالظواهر التي يشكو منها من يفجر نفسه.

وفـــي هـــذا المجـــال – حتى لا يضيع الموضوع الرئيسي في اختلاف الـــتعريفات – سنقتصـــر علـــى تعريفات الإرهاب كما نصت عليها قوانين محاربة الإرهاب في كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. لـــيس لأن تشـــريعاتهم أسـمـــى مـــن غيرها، ولكن لأنها واردة في قوانين خصصت لمواجهة الظاهرة، وتم تطبيقها فعلاً في العمل.

ووفقاً لمكتب حماية الدستور فإن إدارة الأمن الداخلي في ألمانيا تعرف الإرهاب بأنه "صراع موجه لتحقيق أهداف سياسية يتم بالاعتداء على الحياة أو الممتلكات لأشخاص آخرين، وخصوصاً عن طريق ارتكاب جرائم عنيفة مثل القتل العمد وخطف الأشخاص والحريق.

أمـــا فــــى بريطانــــيا فإن التشريع الخاص بمنع الإرهاب الصادر عام ١٩٧٤ يعـــرفه بأنه "استخدام العنف ليحقق أهدافا سياسية ويتضمن ذلك أى لجوء للعنف بغرض ترويع الجمهور ككل أو جزء منه".

ومن ناحية أخرى فإن وزارة الخارجية الأمريكية تعرف الإرهاب بأنه "أى فعل عنف موجه لتحقيق أهداف سياسية بواسطة فاعلين أقل من مستوى الـــدول أو بواسطة عملاء سريين لدول ضد أشخاص غير محاربين بغرض التأثير فى الناس".

وتعـــرف القوانين الأمريكية الفعل الإرهابى بأنه عنف إجرامى يمارس بقصـــد ترويع أو قهر جمهور مدنى، أو التأثير على سياسة حكومة ما عن طـــريق الترويع أو القهر، أو التأثير على سلوك حكومة ما عن طريق القتل العمد أو خطف الأشخاص".

مـــن هـــذه الـــتعريفات جميعاً نخلص إلى العناصر المشتركة لتعريف الإرهـــاب، وهو كونه فعل من أفعال العنف عادة ما يتضمن ارتكاب جرائم خطـــيرة مثل القتل العمد أو الإطراق أو اختطاف الأشخاص، وهو غالباً ما يـــتم تحقـــيقاً لأهداف سياسية للتأثير على سياسات الدول، أو ترويع القائمين عليها.

الإرهاب الغربى والإرهاب الإسلامى

والواقـــع أن هذه التعريفات التى قد تبدو مجردة، تنطبق على كل أنواع الإرهـــاب وســـواء كـــان إرهاباً غربياً أم إرهاباً تقوم به جماعات إسلامية متشددة.

وحيـــن نقول إرهاب غربى فينبغى أن يقر فى الأذهان أن هناك إرهاب غربى يسارى وإرهاب غربى يمينى إن صح التعبير!

الإرهـــاب الغربى اليسارى يمثله أصدق تمثيل جماعة الألوية الحمراء الإرهابـــية الـــتى تشـــكلت فى إيطاليا فى أواخر الستينيات، وقادها مثقفون ماركســـيون أرادوا القضـــاء على النظام الرأسمالى باستخدام العنف. وكان علـــى رأس هـــذه الجماعة الإرهابية "تونى نيجرى" أستاذ الفلسفة الإيطالى الذى حكم عليه بالإعدام وهرب إلى فرنسا، واحتضنه اليسار الفرنسى وعين أســـتاذاً للفلســـفة فى جامعاتها، وكان يرعاه على وجه الخصوص الفيلسوف

الفرنسي الشهير ميشيل فوكو. وبعد اكثر من خمسة عشر عاماً ضاق نيجرى بالمنفى، وعاد إلى بلده إيطاليا، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة. غير أنه سمح له بالخروج من السجن كل صباح لكى يقرأ فى مكتبة الجامعة، ويعود فى المساء لكى يبيت فى السجن!

وهكذا استطاع هذا الفيلسوف المرموق أن يستفيد من هذا النظام العقابى الفريد، فيؤلف مع مؤرخ أمريكى هو "ما يكل هاردت" كتاباً هاماً بعنوان "الإمبراطورية" قدم فيه نظرية هامة عن مستقبل العالم فى القرن الحادى والعشرين.

غير أن هناك إرهابا غربيا يمينيا، تمثله الميليشيات العسكرية الأمريكية التى تعتنق مذاهب دينية متطرفة، وتتبنى رؤى مختلفة عن العالم، وتقوم بالقتل الجماعى فى بعض الأحيان. وربما ينتمى "تيموثى ماكفى" المقاتل السابق فى حرب فيتنام والذى فجر المبنى الفيدرالى فى أوكلاهوما، ومات فى الحادث قرابة ٤٠٠ من النساء والرجال والأطفال إلى جماعة إرهابية يمينية.

غير أن الذى يهمنا فى الواقع هو الإرهاب الذى تمارسه الجماعات الإسلامية المتشددة، التى تريد فى الواقع تقويض أسس الدولة العربية المعاصرة لبناء الدولة الدينية التى تحكم بالشريعة الإسلامية. بل إن الإرهاب الإسلامى المتشدد طال المملكة العربية السعودية والتى هى بحسب التعريف دولة دينية، لاحتجاج أنصار تنظيم القاعدة على وجود الأجانب الكفار على أرضها المقدسة.

نحن فى العالم العربى فى مواجهة الإرهاب أمام ظاهرة بالغة التعقيد. ومن هنا فالتفسيرات الاختزالية التى تذهب إلى أن السبب هو الفقر المدقع للناس والذين يخرج من صفوفهم الإرهابيين ليس صحيحاً. والدليل على ذلك أن الإخوان المسلمين فى مصر حين شكلوا الجهاز السرى ليكون أداة إرهابية لتنفيذ أحكامهم بالموت على خصومهم من القضاة أو السياسيين (اغتيال المستشار الخازندار والنقراشى باشا رئيس وزراء مصر) لم يكن الدافع هو الفقر، ولكن كان تقف وراء ذلك إيديولوجية دينية تريد إقامة الدولة الدينية، ولأهداف سياسية هى الاستيلاء بالقوة على الحكم فى مصر.

ولعل ما يجعلنا ننحى جانباً هذا التفسير الاختزالى للإرهاب فى مسألة الفقر، هو حالة زعيمى القاعدة المشهورين بن لادن السعودى والظواهرى

المصـــري. بـــن لادن مـــن أكـــبر الأثرياء، وبالتالى فالزعم إن الفقر دفعه لارتكـــاب جـــرائم الإرهـــاب أو التخطيط لها لا يستقيم، وكذلك الظواهرى الطبيـــب الـــذى ينـــتمى إلى أسرة مهنية ثرية. وهناك عشرات الأمثلة من أعضـــاء الجماعـــات الإرهابية سواء فى الغرب أو لدينا لا علاقة لسلوكهم الإرهابى بالفقر.

المشـــكلة هى رؤى العالم التى يتبناها أعضاء الجماعات الإرهابية، وقد تكون هذه الرؤى ماركسية تحلم بعالم يسوده العدل وينتفى فيه الظلم الطبقي، وقـــد تكـــون إسلامية متشددة تحلم باستعادة الفردوس المفقود الذى يتمثل فى إعـــادة نظام الخلافة من جديد، أو على الأقل قلب الدول العلمانية التى تحكم بالدستور والقوانين الوضعية، وتأسيس الدولة الدينية التى تقوم على الفتوى.

أمام ظاهرة الإرهاب لا ينبغى أن نقنع بالتفسيرات الاختزالية المسطحة مـــثل الفقـــر، أو حـــتى القهر الذى تمارسه النظم السياسية السلطوية، لأن الإرهاب الغربى تم فى حالات عديدة ضد نظم سياسية ديمقراطية لا تمارس القهر على شعوبها.

المشكلة الحقيقية هى كيف يتشكل العقل الإرهابي؟

هذا العقل الإرهابى بالرغم من الاختلافات الجوهرية بين الثقافة الغربية والثقافة العربية الإسلامية له بنية متماثلة.

ولهذا حديث آخر.

(٤)

أزمة العقل الإرهابى

منذ أكثر من عشر سنوات وفى خضم المعركة السياسية والفكرية ضد الجماعات الإسلامية الإرهابية التى خاضت فى الإرهاب، متمسحة فى ذلك بتفسيرات مشوهة لبعض النصوص الإسلامية، نشرت مقالاً بعنوان "أزمة العقل التقليدى". وفى هذا المقال حاولت أن أقيم تقابلاً بين العقل التقليدى والعقل العصرى.

وقلت أنه يبرز فى المرحلة الراهنة خطاب تقليدى يتبناه مثقفون من اتجاهات فكرية شتى، وهو يبسط رواقة على مختلف جنبات المجتمع العربى. وهذا الخطاب يخوض معركة شرسة مع الخطاب العصرى الذى يتبناه مثقفون من مشارب فكرية مغايرة. والسمات الأساسية للخطاب التقليدى أنه يتشبث بالماضى، وهذا الماضى المختار المتخيل يختلف بحسب هوية منتج الخطاب. وهو خطاب يهرب من مواجهة الواقع، ولا يعترف بالتغيرات العالمية، أو على الأقل يحاول التهوين من شأنها، أو يدعو بصورة خطابية للنضال ضدها، وبغير أن يعرف القوانين التى تحكمها. ومن سماته إلقاء مسئولية القصور والانحراف على القدر أو الضعف البشرى أو على الأعداء. وهو فى ذلك عادة ما يتبنى نظرية تآمرية عن التاريخ، وهو أخيراً ينزع – فى بعض صوره البارزة – إلى اختلاق عوالم مثالية يحلم دعاته بتطبيقها، بغض النظر عن إمكانية التطبيق أو بعدها عن الواقع.

أما الخطاب العصرى فهو خطاب عقلانى، يؤمن بالتطبيق الدقيق للمنهج العلمى، وعادة ما يتبنى رؤية نقدية للفكر والمجتمع والعالم. وهو خطاب مفتوح أمام التجارب الإنسانية المتنوعة، يأخذ منها بلا عقد، ويرفض بعضها من موقع الفهم والاقتدار، والثقة بالنفس، ولا يخضع لإغراء نظرية المؤامرة التاريخية الكبرى، كما أنه يعرف أنه فى عالم السياسة ليست هناك عداوات دائمة او صداقات خالدة، بالإضافة إلى أنه ينطلق من أن الحقيقة

نسبية وليست مطلقة، وأن السبيل لمعرفتها هو الحوار الفكرى والتفاعل الحضارى، ولا يدعو لمقاطعة العالم أو الانفصال عنه، ولا يدعو إلى استخدام القوة والعنف، ولا يمارس دعاته الإرهاب المادى أو الفكرى.

العقل التقليدى والعقل الإرهابى

سجلت هذه الأفكار منذ عقد من السنين، ومن هذا التاريخ جرت تحت الجسر مياه كثيرة! فقد استفحلت ظاهرة الإرهاب، وانتشر فى طول البلاد الإسلامية والعربية وعرضها، بالرغم من اختلاف النظم السياسية. وما لبث الإرهاب أن قفز فى المجهول قفزة كبرى حين إنطلق ليهاجم مراكز القوة فى النظام الأمريكى، وذلك فى الأحداث الشهيرة التى وقعت ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠٣. ومن ناحية أخرى انتشرت فى نطاق مقاومة الشعب الفلسطينى للاحتلال ظاهرة تفجير المقاومين لأنفسهم، فيما أطلق-عليها العمليات الانتحارية فى قول، والعمليات الاستشهادية فى قول آخر. وما لبث هذا الأسلوب أن انتقل من نطاق المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلى، إلى ميادين أخرى ليس فيها أعداء إسرائيليين، وإنما مواطنون عاديون، مثلما حدث فى حادث حى الأزهر فى مصر، حيث فجر شاب مصرى يافع نفسه، وأدى انفجار القنبلة إلى مصرع عدد من الأجانب والمصريين، وجرح عشرات المواطنين المصريين.

وهكذا نجد أنفسنا اليوم فى مجال العلم الاجتماعى المهتم بالعنف والإرهاب لتحديد الأسباب وبيان استراتيجيات المقاومة، لسنا أمام العقل التقليدى، ولكن أمام ما يمكن أن نطلق عليه العقل الإرهابى.

وبعد تأمل طويل فى مسيرة الإرهاب الذى تمارسه على وجه الخصوص الجماعات المتأسلمة (أى التى ترفع زوراً وبهتاناً أعلام الإسلام) والتى يمكن لتنظيم "القاعدة" أن يكون نموذجها البارز، أدركت أن العقل التقليدى هو الذى يمهد الطريق لنشأة العقل الإرهابى الذى يدفع صاحبه للفعل. وذلك لأن العقل التقليدى يتسم أساساً بأنه ينطلق من رؤية مغلقة للعالم. وفى تقديرنا أن مفهوم رؤية العالم الذى أصبح من المفاهيم الرئيسية فى التحليل الثقافى، هو مفتاح فهم أسباب الإرهاب الحقيقية.

لقد نحينا جانباً فى مقالاتنا الماضية المنهج الاختزالى الذى يحصر الأسباب فى الفقر أو القهر السياسى، على أساس أن إرهابيين عديدين

يـــنحدرون من أصول طبقية غنية، بالإضافة إلى أنه ليس كل مواطن عربى يخضع للقهر السياسى يمكن أن يتحول - هكذا ببساطة - إلى إرهابى!

غـــير أن التفسير يكمن فى أن هناك جماعات تتولى غسيل مخ الشباب علـــى وجه التحديد، وتمدهم برؤية تقليدية متزمتة للعالم. وإذا كان التعريف المعـــتمد لـــرؤية العـــالم أنهـــا النظرة للكون والمجتمع والإنسان، فإن هذه الجماعـــات لديهـــا نظـــرياتها وشروحها الدينية التى تنظر للكون والمجتمع والإنسان نظرات خاصة. وربما كانت نظرية "الحاكمية" التى تذهب إلى أن الحاكمية لله وليست للبشر، بالإضافة إلى تكفير المجتمع العربى والإسلامى، ونعـــت المواطنين بأنهم منحرفون عن مقاصد الدين الحقيقية، بالإضافة إلى الكراهـــية العمـــيقة للأجانب باعتبارهم كفاراً وملحدين، وأنهم يشنون حرباً صـــليبية ضـــد دار الإســـلام، ممـــا يدعو إلى الجهاد ضدهم، هى الملامح الرئيسية لرؤية العالم التقليدية المتزمتة، التى هى المقدمة الضرورية لتشكيل العقـــل الإرهـــابى. وحين وصلت فى تفكيرى إلى هذه النتائج تساءلت: هل فكـــرة العقـــل الإرهابى متداولة فى إطار العلم الاجتماعى المهتم بدراسات العنف والإرهاب أم لا؟

وحين حاولت التماس الإجابة فى شبكة الإنترنت فوجئت حقاً بأن مفهوم "العقـــل الإرهـــابى" يســـتخدم بكثرة فى الكتابات العلمية التى تحاول تأصيل أسباب الإرهاب.

وأكـــثر مـــن ذلـــك فوجئت بمقالتين أحدهما للفيلسوف الفرنسى الشهير "بودريـــار" وهـــو من رواد حركة ما بعد الحداثة، عنوانها "عقل الإرهاب"، والأخـــرى للكاتب الفرنسى المعروف "آلان مينك" وعنوانها "إرهاب العقل". وســـاعتها أدركـــت أننى باستخدام مفهوم "العقل الإرهابى" للدلالة على عقل خاص له سمات فارقة تميزه حتى عن العقل التقليدى والعقل العصرى الذى ألمحـــنا من قبل إلى سماتهما الرئيسية، ليس بعيداً عن لغة العلم الاجتماعى المعاصر.

الجذر الأصولى للعقل الإرهابى

وإذا كـــنا قـــد أكدنـــا أن العقـــل التقليدى هو الممهد بالضرورة للعقل الإرهـــابى الـــذى يدفع الشخص لارتكاب الأفعال الإرهابية على أساس أنها "جهـــاد" فى سبيل الله، فإن هذا العقل التقليدى لا تفهم مكوناته الأساسية بغير

ردها إلى أصل واحد هو الأصولية. ونحن لا نستخدم مفهوم الأصولية هنا بالمعنى الإيجابى للكلمة، ونعنى العودة إلى المبادئ الأساسية للدين التى تتسم بالنقاء بعيداً عن ثرثرة الهوامش فى عصور الانحطاط، والتهافت الفكرى والجمود المذهبى للحواشى التى كتبت شرحا للأصول، ولكننا نستخدمها بمفهوم الجمود العقائدى والتزمت الفكرى.

وقد أبرز الكاتب المغربى المعروف على أومليل فى بحث له بعنوان "حوار الثقافات: العوائق والآفاق"، هذه المعانى السلبية للأصولية. (نشر البحث فى أعمال ندوة حوار الثقافات: هل هو ممكن؟ التى عقدت فى الرباط فى يناير ٢٠٠٣).

فقد استطاع أومليل ببراعة ومن خلال تتبعه التاريخى للمواجهة التى تمت بين العالم العربى والعالم الأوروبى فى بداية النهضة العربية الأولى، أن يبرز تبلور الإدراك العربى بأن وراء تفوق العسكرية الأوروبية تفوقاً فى تنظيم الاقتصاد والمجتمع والدولة، وأيضاً تفوقاً علمياً وتكنولوجيا. وأن وراء كل منظومة التقدم الغربى قيما ومبادئ كالتربية على الحرية والمساواة، وحق الشعب فى اختيار حكامه، وحرية التعبير والصحافة، وسيادة القانون والمساواة أمامه.

غير أنه إزاء ظاهرة التقدم الغربى تبلور وعى مزدوج تجاه الغرب، فهناك إعجاب بمظاهر تقدمه، ولكن هناك أيضاً الغرب الاستعمارى المزدوج المعايير. فهو يضمن الحرية لمواطنيه ويحرمها على الشعوب التى يستعبدها.

وقد سبق لنا أن عبرنا عن نفس هذه الفكرة فى بحث لنا بعنوان "الغرب باعتباره النموذج وباعتباره العقبة"، قدم لمؤتمر اللقاء الحضارى بين الثقافة العربية والثقافة الغربية الذى نظمه معهد إبالمو فى إيطاليا منذ سنوات بعيدة، وشاركت فيه نخبة من المفكرين العرب والغربيين.

وقد كان "أومليل" موفقاً حين ربط بين توحش الدولة السلطوية العربية ونزعة تيار الإسلام السياسى لرفض الحداثة، والوقوع فى فخ العقل التقليدى بكل رؤاه الرافضة والمتزمتة.

وذلك على أساس أن فشل الدولة السلطوية فى تحقيق تنميها المزعومة ينتج عنه نوعان من رد الفعل. الأول ذهب إلى أنه لا تنمية حقيقية بغير تنمية سياسية ديموقراطية أساسها حقوق الإنسان. والثانى هو رفض الحداثة

بما فيها الحداثة السياسية و التى أساسها الديموقراطية. وهذا هو موقف الإسلام السياسى الذى تمثله الأصولية.

ويقول أومليل فى شرح هذا الاتجاه أنه "ما دامت التنمية – نظرياً – هى طريق إلى الحداثة، وما دامت الدولة السلطوية قد فشلت فى تحديث المجتمع، فقد كفر الإسلام السياسى بالتنمية والحداثة معاً!

ويضيف أن فكر الأصوليين دار خارج إشكالية الحداثة. ذلك لأن التفكير فى التنمية هو تفكير بالزمان والتاريخ، أما فكر الأصوليين. فهو فكر لا زمانى ولا تاريخى. لأنه تفكير فى نص مقدس تفكيراً خارج الزمان.

والأصولى يرفض الحداثة– كما يقرر أومليل– لأنها تغريب بمعنيين: أولاً: لأنها تغريب بالإسلام إذ يصبح غريباً بين أهله، وثانياً: لأنها اقتداء بالغرب.

والإسلام بالنسبة للفكر الأصولى المتشدد هو يرفض أى حوار بين الحضارات، بل إنه ينضم للأصوات العنصرية فى الغرب التى تدعو للصراع بين الحضارات. والإسلام فى هذا الفكر الأصولى ينبغى أن يسود ليس بالدعوة فحسب، وإنما بالجهاد أيضاً والذى يعنى فرض فكرة الدين بالعنف والإرهاب. وهكذا تتبنى الصلات العضوية الوثيقة بين العقل التقليدى الأصولى والعقل الإرهابى.

ولو قرأنا النصوص التى أنتجها الأصوليون المتشددون فى الجماعات الإسلامية المختلفة لأدركنا أن عنف الخطاب لا يعادله عندهم إلا عنف الإرهاب.

(٥)
تحديات الإصلاح السياسى العربى

يمثل الإصلاح السياسى العربى تحديات جسيمة بالنسبة للنظم السياسية العربية. ذلك لأنه لو أخذ بمعناه الحقيقى بمعنى الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية لاقتضى ذلك تعديلات جوهرية ليس فقط فى بنية النظام السياسى نفسه، ولكن فى بنية المجتمع بكافة مؤسساته أيضاً، بل وفى جوهر الثقافة السياسية السائدة. والنظم السياسية عموماً – وفقاً لتصنيف معتمد – تنقسم إلى نظم شمولية Totatalitarian تقضى بالكامل على كل مكونات المجتمع المدنى من أحزاب سياسية واتحادات ونقابات مهنية وجمعيات تطوعية، وإلى نظم سلطوية Authoritarian فيها هامش نسبى من الحركة أمام المؤسسات الاجتماعية، وإلى نظم ليبرالية يتاح فيها لمؤسسات المجتمع المدنى أن تنعم بحرية كاملة فى النشاط.

وفى ضوء ذلك تصبح عملية التحول الديموقراطى عبارة عن الانتقال التدريجى أو السريع – بحسب الأحوال – من النظم الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية والليبرالية، وهذه العملية ليست هينة ولا ميسورة. فسواء تمت تحت ضغط شعبى عنيف، أو بناء على اختيار طوعى وحر من قبل النخب السياسية الحاكمة، فهى تحتاج إلى استراتيجية فعالة، تضع فى اعتبارها فى المقام الأول القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المناصرة للتغيير والمتحمسة لإجرائه، حتى لو أدى ذلك إلى المساس ببعض مصالحها الطبقية أو التقليل من نفوذها السياسى. ومن ناحية أخرى لابد لهذه الاستراتيجية أن تلتفت إلى عملية مقاومة التغيير التى ستتصدرها فئات متعددة، من بينها بعض أنصار النظام القائم حفاظا على نفوذها السياسى وامتيازاتها الطبقية. وتصبح هناك حاجة لوضع سياسات تحيد هذه المقاومة للتغيير بطريقة سلمية وليس بالأسلوب الأمنى، ويبقى فى النهاية متابعة التحولات السياسية ورصدها وتقييمها من خلال مراصد

علمية تتسم بالموضوعية. غير أن السلطوية السياسية هى أحد جوانب السلطوية المتعددة، لأن هناك أيضاً سلطوية اجتماعية وسلطوية ثقافية.

والسلطوية الاجتماعية تبدو فى صورة هيمنة طبقة اجتماعية محددة أو شريحة اجتماعية مؤثرة على باقى الطبقات الاجتماعية. وقد تكون هيمنة هذه الطبقة تجد جذورها فى التاريخ أو فى التقاليد أو فى الوضع السياسى، ولكنها فى جميع الأحوال تقوم بدور سلبى للغاية، لأنها يمكن أن تجمد الوضع الاجتماعى، بل إنها قد توقف التطور الحضارى للمجتمع.

وللأسف لم تنل هذه السلطوية الاجتماعية حقها من الاهتمام العلمى والبحث الموضوعى، خصوصاً فى المجتمع العربى المعاصر، الذى تهيمن فيه بعض الملل، وبعض الطوائف، وبعض العائلات النافذة على مجمل الفضاء الاجتماعى، وبذلك تسد الطريق على تكافؤ الفرص من الناحية الاجتماعية بالنسبة للطبقات الأخرى، بل إنها يمكن أن تسد عليها طريق التقدم الاجتماعى.

وتبقى أخيرا السلطوية الثقافية والتى تلعب الآن فى المجتمع العربى أدواراً سلبية متعددة. ذلك أن بعض التيارات الثقافية كالإسلام السياسى الذى يقوم على تكفير من لا يؤمن بمنطلقاته ومبادئه، وينهض على أساس التحريم والتكفير، ويريد أن يفرض على المجتمع رؤية للعالم تتسم بالانغلاق والتزمت ، وتتصف بمعاداة الآخر والحض على كراهيته بل والجهاد ضده ، سواء كان هذا الآخر عربيا مسلما، ولكنه علمانى أو ليبرالى، أو كان غربيا أوربيا أو أمريكيا. وهذه السلطوية الثقافية تقوم فى الواقع – حتى ولو لم تستخدم العنف- بالإرهاب المعنوى للمجتمع، من خلال عملية منظمة للابتزاز السياسى، ونعنى ابتزاز الحكومات من خلال نعتها بأنها لا تطبق الحاكمية ، وبدلا من ذلك تطبق التشريعات الوضعية، وابتزاز الجماهير بوصفها أنها تعد كافرة لو لم تؤمن بمبادئها المتزمتة المتطرفة، بل إن هذه الجماهير يحق لأعضاء الجماعات الإسلامية المتشددة – فى زعمهم- استباحة أموالهم بل وقتلهم لو لزم الأمر!

وهكـذا يتبين من العرض السابق أن السلطوية لها وجوه بشعة متعددة، الوجـه السياسى، والوجه الاجتماعى، والوجه الثقافى. غير أنه يمكن التأكيد أن الـبداية بالإصـلاح السياسـى هـى الخطوة الأولى الحاسمة لمواجهة السلطوية الاجتماعية والسلطوية الثقافية.

غـير أن الإصـلاح السياسى العربى يتنازعه فى الواقع تياران: تيار الأنظمـة السياسـية الحاكمـة التى تدعو للتدرج، وعدم الخضوع للضغوط الخارجية، وتيار المعارضة العربية الذى يرفض ذريعة التدرج، ويدعو الى صـفقة شـاملة للإصلاح، لا تتضمن فقط إلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية والتشريعات المقيدة للحريات العامة، ولكن تشترط أن تعلن خطة متكاملة للإصلاح فيها مراحل زمنية محددة، والتزامات تنفذ فى كل مرحلة، حـتى لو كان سبيل الإصلاح السياسى يبدأ بتغيير الدستور القائم، أو وضع دسـتور فـى الـبلاد الـتى لـيس فيها دستور، يحدد العلاقات بين الحكام والمحكومين ، ويبين بوضوح وجلاء الحقوق والواجبات.

غير أن هذه الصفقة الشاملة التى تدعو لها المعارضة تقتضى فى الواقع – فـى غالبية الأحوال– تغيير طبيعة النظام Regim Change . ومن هنا يـثور السـؤال: هـل تقبل النخب السياسية الحاكمة طوعا وبدون ضغوط خارجية التغيير الجوهرى لطبيعة النظام ؟

قد تصلح مصر نموذجا للإجابة على هذا السؤال الهام. منذ فترة وتحت ضـغوط ملاحظـات المعارضة المصرية والانتقادات التى وجهها المثقفون المصريون لنظام التعددية السياسية المقيدة فى مصر، شرع النظام فى إجراء حـوار سياسـى بيـن الحزب الوطنى الديموقراطى (حزب الأغلبية) وباقى أحزاب المعارضة، بناء على توجيه من الرئيس محمد حسنى مبارك، والذى هو فى نفس الوقت رئيس الحزب الوطنى للديموقراطى.

وبدأ الحوار وأبدت أحزاب المعارضة المصرية ملاحظاتها النقدية على أسـاليب الممارسـة الديموقراطية والحزبية فى مصر. وكان ممثلى الحزب الوطـنى الديموقـراطى علـى مسـتوى المسئولية، فأداروا حواراً فعالاً ، ورصـدوا فـى بيانات الحوار نقاط الاتفاق والاختلاف، واتفق على إرجاء

مسألة تعديل الدستور المصرى الى ما بعد الاستفتاء على رئيس الجمهورية الذى، حلت فترة نهاية ولايته وبداية فترة ولاية جديدة .

وفى خضم هذه الحوارات فاجأ الرئيس محمد حسنى مبارك الجميع أغلبية ومعارضة، بخطاب أرسله الى كل من رئيس مجلسى الشعب والشورى، طالبا تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى التى تنظم طريقة انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق تسمية مجلس الشعب لشخص محدد والاستفتاء من بعد عليه، مقترحا أن تعاد صياغة المادة بما يسمح لمرشحين متعددين أن يدخلوا حلبة المنافسة على منصب رئيس الجمهورية، سواء كانوا من الأحزاب أو المستقلين ، وعلى أن يتم الاختيار من خلال الانتخاب المباشر وليس بواسطة الاستفتاء.

وأدى الاقتراح الرئاسى الى موجة عارمة من الحماس السياسى فى المجتمع، كشفت عنه مؤشرات عديدة ، سواء بجلسات الاستماع الهامة التى نظمها مجلس الشعب، أو بالمقالات والأبحاث الدستورية التى حفلت بها كافة الصحف ووسائل الإعلام الأخرى.

وبعد ما استمعت لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب الى كل الآراء بدون تمييز. وخصوصا فيما يتعلق بضمانات جدية الترشيح من ناحية، وتشكيل لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات الرئاسية من ناحية أخرى، أصدرت تقريرها ونشر فى جريدة الأهرام نصه بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٥ .

ومن تابع مشكلة ضمانات جدية الترشيح من خلال مناقشات الصحف وأبحاث فقهاء القانون الدستورى التى نشرت على الملأ، يدرك أن هناك اتجاهان رئيسيان: الاتجاه الأول يدعو الى التيسير الشديد فى الضمانات حتى يتاح لأى مصرى أن يرشح نفسه لمنصب الرئاسة، واتجاه يدعو الى وضع ضمانات جدية ولكن ليست تعجيزية لضمان أن من يرشح نفسه للمنصب الرفيع يكون قادرا على تحمل تبعاته.

وأخيرا صدر تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب، مقررا ضرورة تأييد ٣٠٠ نائب لمرشح الرئاسة منهم ٦٥ من مجلس الشعب، و٢٥ من مجلس الشورى و١٤٠ من المجالس المحلية فى ١٤ محافظة على الأقل.

وبالتحليل السياسى للوضع فى مصر، والذى يهمن فيه الحزب الوطنى الديموقــراطى علــى غالبــية مقــاعد مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلــية، فــإن التفســير الصــحيح لهــذه التوصــية، أن الحزب الوطنى الديموقراطى – بحكم أغلبيته الكاسحة فى المجالس النيابية المختلفة– سيكون هــو الحكم فى تحديد الأشخاص الذين سيسمح لهم بمنافسة رئيس الجمهورية والذى هو رئيس الحزب الوطنى الديموقراطى فى نفس الوقت.

وفــى تقديرنا أن هذا وضع لا يستقيم مع الإصلاح السياسى المنشــود، لأنـــــه – ببســـاطة – يجعل الحزب الوطنى الديموقراطى هو الخصم وهو الحكم فى نفس الوقت!

وقــد عــبرنا عــن رأينا هذا أمام لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلــس الشعب ، فى جلسة الاستماع التى دعيت إليها ، وذلك بتاريخ ١٧ أبــريل ٢٠٠٥ وشــارك فــيها ١٧ من الشخصيات العامة ورؤساء بعض الجامعات المصرية والمجلس القومى للمرأة.

وكــان جوهر رأيى الذى أعلنته بوضوح أن اقتراح رئيس الجمهورية بتعديل المادة ٧٦ من الدستور هو أول خطوة دستورية حقيقية لتغيير جوهر النظام المصرى من السلطوية إلى الديموقراطية. غير أنها خطوة ضرورية وإن كانــت ليست كافية. لأن المسألة تتعلق كما ذكرت بعملية شاملة لإحياء مــوات السياســة فى مصر، من خلال تفعيل الأحزاب السياسية المصرية، ومؤسســات المجــتمع المدنى. ويقتضى هذا فى المقام الأول إنهاء الهيمنة السياســية المطلقــة للحــزب الوطنى الديموقراطى باعتباره حزب الأغلبية ووريث تنظيمات ثورة يوليو المتعددة ، وإلا لن ينجح الإصلاح السياسى.

وها نحن اليوم بالرأى الذى أعلنته لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، أمــام محاولة متعمدة لتأبيد هيمنة الحزب الوطنى الديموقراطى على عملية التحول السياسى المصرى.

وفى تقديرنا أنه لابد من إلغاء هذه الشروط التعجيزية والاكتفاء بالنسبة للمســتقلين بتأييد ٣٠٠ شخصية من الشخصيات العامة وفقا لضوابط محددة، وبدون اشتراط أن يكونوا من أعضاء المجالس النيابية.

بهــذا الاقــتراح نفــتح باب الأمل فى التغيير السلمى لطبيعة الأنظمة السياسية السلطوية العربية!

(٦)
الجمود الإدراكى للنخب السياسية الحاكمة

اهتممت منذ فترة طويلة ببحوث علم النفس السياسى، واطلعت بدقة على أبرز الأعمال العلمية فى هذا الميدان. بل إننى تجاسرت وألقيت محاضرة عنه منذ سنوات فى المؤتمر السنوى للجمعية المصرية لعلم النفس، وكان من بين الحضور أستاذى عالم النفس المرموق الدكتور مصطفى سويف الذى تلقيت على يديه الدروس الأولى فى علم النفس الاجتماعى.

وكان لاهتمامى بتأصيل مبحث الدراسات الاستراتيجية كجزء أصيل من تخصص العلاقات الدولية تأثير بالغ فى دراستى لعلم نفس العلاقات الدولية. وهو هذا العلم الجديد الذى يعنى بدراسة الجوانب النفسية فى العلاقات الدولية سواء من زاوية اتجاهات القادة والزعماء وتأثيرها على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، أو من زاوية العلاقات بين الشعوب والثقافات، وخصوصاً فيما يتعلق بالصور النمطية القومية الثابتة National Stereotypes التى يتبناها شعب عن شعب آخر، أو تتبناها ثقافة ما عن ثقافة أخرى مغايرة.

ومن بين الموضوعات التى شدت انتباهى فى بحوث علم نفس العلاقات الدولية الجمود الإداركى للنخب السياسية الحاكمة.

وتبدو خطورة هذه الظاهرة من كون النخب السياسية الحاكمة حين يصيبها هذا الجمود الإداركى، فإن أعضاءها على اختلاف مراتبهم السياسية يعجزون عجزاً واضحاً عن قراءة البيئة الدولية والإقليمية المحيطة بهم، وأحياناً يعجزون عن قراءة وفهم التيارات العميقة التى تعمل بصمت داخل ثقافة وفضاء مجتمعاتهم! وهذا العجز تبدو خطورته فى أنه ينعكس على عملية صنع القرار، وبالتالى تخرج قرارات مهزوزة لا تستند إلى معطيات حقيقية تتسم بالثبات والصدق، وهكذا ينحرف مسار الممارسة.

وقد يؤدى ذلك فى الأزمات الدولية العنيفة إلى اشتعال حرب لم يعد لها نفسه طرف من هذه الأطراف التى أصيبت بهذا الجمود الإدراكى.

أمثلة مصرية وإسرائيلية

ويمكن القول أن هناك حالتان نموذجيتان فى مجال الصراع العربى الإسرائيلى تكشفان بوضوح عن خطورة الجمود الإدراكى للنخب السياسية الحاكمة. وللمفارقة فإن إحداهما مصرية والأخرى إسرائيلية، مما يؤكد أن ظاهرة الجمود الإدراكى لا علاقة لها بالثقافات بالضرورة، ولا بدرجة تطور المجتمعات. فقد تحدث فى مجتمع نامى وقد تحدث فى مجتمع بالغ التطور كالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال.

الحالة المصرية الشهيرة هى حرب يونيو ١٩٦٧. وذلك أن النخبة السياسية المصرية الحاكمة فى هذا الحين أصابها – لأسباب شتى – جموداً إدراكيا جعلها تعجز عن القراءة الدقيقة لكل من النظام الدولى فى هذا الوقت، وللموقف الأمريكى، وللموقف الإسرائيلى. وهكذا بدون تدقيق وتبصر إنساقت وراء القصة المشبوهة للتهديدات الإسرائيلية لسوريا، والتى وفقاً لمصادر دقيقة شاركت فيها – لأسباب شتى – النخبة السورية الحاكمة فى هذا الحين والاتحاد السوفيتى. وهكذا حين أمرت النخبة السياسية المصرية الحاكمة بحشد القوات المسلحة فى سيناء للدفاع عن سوريا (لم يقل أحد إطلاقاً كيف؟) تسارعت عجلة الحرب حين صدرت أوامر مصرية بإغلاق مضيق باب المندب فى البحر الأحمر، وحدث تمادى فى طريق التصعيد، بطلب سحب قوات الأمم المتحدة من غزة. وكان هذا يعنى – لكل من يعمل بالسياسة – إعلاناً للحرب ضد إسرائيل. وشنت إسرائيل هجومها الكاسح بعد أن قدمت النخبة السياسية المصرية الحاكمة لها الذريعة المناسبة، وهكذا ظهرت بمظهر الدولة التى تمارس حق الدفاع الشرعى عن النفس طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. وحدثت الهزيمة الشهيرة، والتى كانت فى الواقع ظلماً بيناً للقوات المسلحة المصرية، التى لم تتح لها فرصة الحرب الحقيقية، نتيجة للتخبط الشديد فى عملية صنع القرار السياسى والعسكرى.

ويشاء القدر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن تنتقل ظاهرة العدوى إلى النخبة الحاكمة الإسرائيلية، فتصاب بجمود إدراكى شديد جعلها عاجزة عن

القراءة الدقيقة لنيات النظام السياسى المصرى، وقدرات القوات المسلحة المصرية.

كانت إسرائيل وزعماؤها السياسيون قد انتشوا من سكرة الانتصار المذهل الذى حققوه فى حرب يونيو ١٩٦٧ على القوات العربية، المصرية والأردنية والسورية. واحتلت إسرائيل سيناء والضفة الغربية وهضبة الجولان السورية. وتمددت إسرائيل وأحس زعماؤها الصهيونيون أن التاريخ قد حان لتأسيس مشروع إسرائيل الكبرى. وساد إدارك لدى النخبة السياسية الإسرائيلية الحاكمة بأن مصر عاجزة عجزاً مطلقاً عن المبادرة بشن حرب لتحرير أرضها. بل إن مؤلفا إسرائيلياً هو "فريدلاندر" نشر فى باريس كتاباً بعنوان "تأملات فى مستقبل إسرائيل" معبراً عن هذا الوعى الإسرائيلى السائد، ومقررا أن العرب أصبحوا جثة هامدة بعد هزيمة يونيو، وأن دولة إسرائيل يمكنها أن تتوسع كما تشاء فى الأرض، بدون خوف من أى رد فعل عربى. وبالرغم من أنه وصلت للقيادة الإسرائيلية إشارات متعددة من بعض المصادر الإسرائيلية وأهمها المخابرات الإسرائيلية والمصادر غير الإسرائيلية (من بينها للأسف الشديد مصادر عربية) بأن مصر تستعد لشن هجوم وشيك على إسرائيل، وأنها ستعبر خط بارليف فى بداية الهجوم، غير أن القيادة الإسرائيلية وعلى رأسها جولدا مائير، لم تأخذ هذه المعلومات بالجدية اللازمة، لأن الوعى الإدراكى السائد لدى النخبة الإسرائيلية الحاكمة بكل اتجاهاتها كان يؤكد على العجز العربى الفادح، وانعدام القدرة المصرية عن اتخاذ قرار الحرب.

بل إن الإدارة الأمريكية ذاتها وعلى رأسها فى هذا الوقت نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر، كما ورد فى كتابه الذى نشر فيه نص المكالمات التليفونية التى أجراها مع الأطراف المتعددة فى حرب أكتوبر، لم يصدق طلب إسرائيل بمدها على وجه السرعة بالدبابات والأسلحة الأخرى، بعد أن فقدت فى المعارك مع القوات المسلحة المصرية مئات الدبابات. وتحت وطأة الهزيمة الساحقة غير المتوقعة على وجه الإطلاق، لعب كيسنجر بحكم يهوديته دوراً هاماً فى إثارة مخاوف نيكسون من الآثار الخطيرة لهزيمة إسرائيل، مما جعل الرئيس الأمريكى يتحمس ويأمر بفتح الترسانة الأمريكية بلا حدود لكى تغرف منها إسرائيل ما تشاء من أسلحة متطورة، بل إنه فى

إحـــدى المكالمـــات التليفونية مع كيسنجر سأله ألا يمكن أن تشحن لهم أيضاً عدداً من الطائرات على وجه السرعة!

وهكــذا لعبــت ظاهـــرة الجمـــود الإدراكـــى للنخبة السياسية الحاكمة الإســـرائيلية دوراً خطيراً أدى إلى هزيمة ظاهرة لإسرائيل، وتفوقاً عسكرياً لاشك فيه للقوات المسلحة المصرية.

أمثلة أمريكية وعربية

غـــير أن ظاهـــرة الجمود الإدراكى لا يشترط أن تحدث آثارها السلبية فقـــط فى حالات الأزمات الحادة أو الحروب، بل إنها يمكن أن تثير سلبيات متعددة لنظم سياسية متنوعة.

خذ على سبيل المثال الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس بوش سواء فى ولايـــته الأولـــى أو الثانـــية. فـــى الولاية الأولى وتحت الصدمة المروعة للأحداث الإرهابية فى سبتمبر ٢٠٠١ والتى ضربت مواقع القوة الأمريكية، تصاعدت صيحات النخبة السياسية الأمريكية الحاكمة لماذا يكرهوننا؟

ومعنى ذلك أن الجمود الإدراكى لأعضاء هذه النخبة جعلهم لا يعرفون أســـباب الكراهية العميقة للسياسات الأمريكية، ليس فى العالم العربى والعالم الإســـلامى فقط ولكن فى العالم أجمع، وحتى بين حلفاء أمريكا التقليديين فى أوروبا!

وإذا كانت السياسات العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية والتى تمثلت فـــى الغـــزو الأمريكى للعراق، والتحيز الأمريكى السافر للدولة الإسرائيلية العنصــــرية، من بين الأسباب الرئيسية لكراهية السياسة الأمريكية فى العالم العـــربى والإســـلامى، فـــإن هناك أسباباً أخرى لدى الأوروبيين ولدت هذه الكراهـــية. وأســـباب هذه الكراهية تتمثل فى نزعة الهيمنة الأمريكية وعدم احترامها للشرعية الدولية، واستهتارها بالأمم المتحدة.

ويـــبقى فـــى النهاية أن نشير إلى ظاهرة الجمود الإدراكى لدى النخب السياســـية العربـــية. ولاشـــك أن المثال النموذجى لذلك هو النخبة السياسية العراقـــية الحاكمـــة فى عهد الرئيس السابق صدام حسين. فهذه النخبة – أو فلنقل بصراحة هذا الرئيس السابق – أصيب بجمود إدراكى كامل فى قراءته للبنـــية الدولية والإقليمية، مما جعله يندفع بجهالة لحرب عقيمة ولا هدف لها

ضـــد إيـــران، ثـــم لم يلبث مواصلا عجزه التام عن فهم كيف يعمل النظام الدولـــى أن اندفع بلا سبب لغزو الكويت. وبعد أن أجبر على الانسحاب أخذ يمارس سياسات المماطلة والمناورة مع قرارات الأمم المتحدة حتى تم الغزو العسكرى الأمريكى للعراق.

ومـــن الغريـــب أن النخبة السياسية السورية الحاكمة لم تأخذ الدروس الكافـــية من السقوط المشين للنظام العراقى، وإذا بأعضائها يتعاملون بنفس الجمـــود مـــع قرار مجلس الأمن الذى يقضى بخروج القوات السورية من لبنان، إلى أن تلقوا الإنذار النهائى فإذا بهم ينسحبون فى زمن قياسى!

ويمكـــن أن نجـــد فـــى الحالة الليبية أمثلة لا حدود لها لظاهرة الجمود الإدراكى، والذى أدى فى النهاية إلى ظاهرة الاستسلام غير المشروط!

وأيـــا مـــا كـــان الأمر، فما سبق كان مجرد تأملات وتطبيقات لظاهرة الجمـــود الإدراكى للنخب السياسية الحاكمة، ونتمنى من الله سبحانه وتعالى ألا يجعـــل النخب السياسية الحاكمة العربية تصاب به فيما يتعلق بالإصلاح السياسى!

فالمجـــتمعات السياســـية العربـــية تمور بالغضب وتزخر بالسخط على الفســـاد والسياسات العاجزة، وعلى التلكؤ فى الإصلاح، وعلى الممانعة فى قـــبول المشـــاركة السياسية. وهو غضب يمكن أن يتحول إلى تمرد عنيف يطـــال أسس شرعية النظم العربية ذاتها. وهكذا يمكن أن يتحول السخط إلى تمرد علنى، بحيث تقع الواقعة والتى ليس لوقعتها كاذبة، خافضة رافعة!

(٧)
أسئلة التقدم والحكم والهوية

أتيح لى فى أسبوعين متتالين أن أخاطب مجموعة متميزة من المثقفين العرب الذى يمثلون المغرب والمشرق والخليج. كانت المرة الأولى فى الشارقة حيث نظمت دار جريدة الخليج ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية التابع لها ندوة فكرية كبرى عن "الهوية العربية فى عصر العولمة" وذلك فى يومى ١٠ و١١ مايو ٢٠٠٥. قدمت فى الندوة بحوث متميزة دارت حولها مناقشات بالغة الخصوبة. وشاركت فى الندوة ببحث عنوانه "الوجوه الثلاثة للثقافة العربية".

وكانت المرة الثانية حين دعتنى مؤسسة عبد الحميد شومان فى عمان بالأردن لإلقاء محاضرة يوم ١٦ مايو ٢٠٠٥ موضوعها: "العرب على مشارف القرن الواحد والعشرين" وكنت قد قدمت نصاً بنفس العنوان إلى المؤسسة كجزء من مشروع متكامل يشرف عليه الفيلسوف الأردنى المعروف الدكتور فهمى جدعان. وقد أرادت المؤسسة أن تتيح لكل مؤلف أن يحاضر فى الموضوع الذى أعد بحثه فيه، وذلك قبل نشر الكتاب الذى سيضم كل الأبحاث استكمالا للفائدة.

فى مقدمة بحثى الذى قدمته فى ندوة دار الخليج بالشارقة، كنت قد بدأت باستعراض تاريخى وجيز للأسئلة التى طرحت على المجتمع العربى فى مراحل تطوره المختلفة. وقررت أن "الأسئلة التى تطرحها الثقافة العربية فى الوقت الراهن متعددة ومعقدة ومتشابكة. وليس هذا غريباً فى الواقع فتلك سمة أساسية من سمات الثقافة العربية صحبتها منذ النهضة العربية الأولى التى أعقبت الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون وما أحدثته فيها من آثار بالغة العمق، امتد نطاقها ليشمل أجزاء متعددة من الوطن العربى الكبير.

ولعلنا نجد تفسير ذلك فى أن الثقافة العربية كانت متخلفة بحكم تخلف المجتمع العربى الذى واجه الحملة الفرنسية بكل ما تمثله من قوة عسكرية وتقدم علمى وتكنولوجى.

ليس ذلك فقط ولكن بما تمثله الحضارة الغربية ممثلة فى الثقافة الفرنسية آنذاك من قيم تقدمية فى مجال الحرية والإخاء والمساواة. وذلك كله بالإضافة إلى النظم والمؤسسات العصرية، مثل النظام الجمهورى والدستور والبرلمان.

ومن هنا واجهت الثقافة العربية تحديات شتى، أخطرها السؤال المحورى الذى ما برح يطرح نفسه طوال القرون الماضية: لماذا تقدموا وتخلفنا نحن؟ وكيف نحقق التقدم؟ هل بتحديث الإسلام لكى يصبح عصرياً كما نادى بذلك الشيخ محمد عبده، أم ترك التراث كله واحتذاء النموذج الغربى بالكامل سياسة واقتصاداً وثقافة كما نادى بذلك المفكر المصرى المعروف أحمد لطفى السيد الذى كان رئيساً لجامعة القاهرة، أم بالتركيز على التصنيع والتكنولوجيا كما نادى بذلك المفكر الاشتراكى المصرى سلامة موسى؟

هذه الاستجابات الثلاث حددها المؤرخ المغربى المعروف عبد الله العروى فى كتابه "الإيديولوجية العربية المعاصرة" باعتبارها ثلاثة أنماط مثالية للوعى، أطلق عليها وعى الشيخ (محمد عبده) ووعى الليبرالى (أحمد لطفى السيد) ووعى داعية التقنية (سلامة موسى).

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن أسئلة الثقافة العربية فى بداية النهضة العربية الأولى كانت: أى نموذج حضارى نحتذيه؟

ثم جاءت النهضة العربية الثانية فى الخمسينيات، بعد أن استقلت أغلب البلاد العربية وتحررت من الاستعمار، وكان السؤال الجوهرى الذى طرحته الثقافة العربية: أى نظام سياسى نطبق؟ هل نطبق الديمقراطية الليبرالية، أم نطبق الاشتراكية؟ أم أن ننطلق أساساً من مسلمات التيار القومى وندعو للوحدة العربية؟

وها نحن الآن فى عصر العولمة وفى مستهل القرن الحادى والعشرين، حيث تطرح الثقافة العربية على نفسها أسئلة متعددة، لعل أهمها كيف يمكن الحفاظ على الخصوصية الثقافية فى عصر العولمة؟ وكيف يمكن حل العلاقات المتشابكة بين الدين والسياسة؟ وكيف يمكن صياغة سياسات ثقافية

فعالة لمواجهة الفكر المتطرف الذى سمم المناخ الثقافى العربى فى العقود الأخيرة، وأدى إلى الإرهاب فى الدول العربية ذاتها أولاً، ثم فى الدول الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فى أحداث ١١ سبتمبر الشهيرة؟".

تجمع الإشكاليات الثلاث

وإذا كانت هذه هى المقدمة التى بدأت بها بحثى فى ندوة الشارقة، فإننى وأنا أقدم محاضرتى فى عمان استأذنت الحضور فى الخروج على النص المقرر وهو بحثى عن "العرب على مشارف القرن الحادى والعشرين"، لأن هذا النص كتب وقدم منذ عامين، قبل أن تحدث فى العالم عموماً وفى العالم العربى خصوصاً أحداث جسام وخاصة فى العراق وفلسطين، قلبت الموازين، مما يستدعى معالجة مختلفة.

وحين عرضت للأسئلة الثلاث التى واجهت المجتمع العربى، برقت فى ذهنى فكرة عبرت عنها على الفور فى المحاضرة، مبناها أن سر الورطة الكبرى التى تجد فيها نفسها الدولة العربية المعاصرة، ليس اشتداد مطالب الداخل للإصلاح ولا ضغوط الخارج، ولكن السر يكمن فى أنه لأول مرة فى التاريخ العربى الحديث تتجمع الإشكاليات الثلاث معا وفى نفس الوقت، ونعنى أسئلة التقدم والحكم والهوية.

وإذا كنا قررنا من قبل أن سؤال التخلف والتقدم كان هو السؤال المحورى الذى برز فى عصر النهضة العربية الأولى، فإنه بالتأمل العميق فى الإنجاز التنموى العربى فى الخمسين عاماً الماضية نكتشف أننا لأسباب شتى مازلنا نرسف فى أغلال التخلف، ولم نحقق التقدم المرجو.

والسؤال هو لماذا لم نحقق فى مجال التنمية إنجازات واضحة، ونحن على أبواب المنافسة العالمية بحكم بداية تطبيق نصوص معاهدة منظمة التجارة العالمية، التى فتحت الباب واسعاً وعريضاً تحت تأثير العولمة لسرعة تدفق السلع والأفكار والخدمات والبشر بين كافة الدول بغير حدود ولا قيود؟

وجدت الإجابة على هذا السؤال فى بحث لأستاذ أفريقى عنوانه "العالم الثالث على مشارف الألفية الثالثة". وقد استطاع هذا الباحث أن يحدد بدقة

بالغة أسباب إخفاق بلاد العالم الثالث عموما فى مجال التنمية. وقرر أن السبب الرئيسى يكمن فى استئثار النخب السياسية الحاكمة باتخاذ القرار فى مجال التنمية، وأنها طوعت المؤسسات السياسية حتى تحتكر العمل السياسى وتبعد عنه أصوات المعارضة، بل إنها صنعت بنية مؤسسية قانونية وظيفتها صياغة التشريعات بما يحقق مصالحها الطبقية فى المقام الأول.

واستطاعت هذه النخب السياسية الحاكمة أن تكون الثروات الضخمة بصورة مشروعة تتمثل فيما أطلق أنا عليه "الفساد بالقانون"! بمعنى أن القوانين تصاغ بحيث تسمح لأهل الحكم والسلطة والإدارة العليا أن تحصل بشكل يبدو شرعياً على أعلى المرتبات والحوافز والمكافآت، بل والحصول على نسب محددة من الإيرادات السيادية التى تجمعها الوزارات، أو الشركات التابعة لها.

وقد أدت هذه الأوضاع إلى تهميش الطبقات المتوسطة وسحق الطبقات الفقيرة، وساعد على ذلك عشوائية عملية صنع القرارات التنموية، والإهدار المتعمد للمال العام، وشيوع الفساد، وعقاب كل من يتصدى لصور الانحراف المختلفة فى غيبة إعمال مبدأ سيادة القانون.

وإذا كان هذا هو الوضع الذى ساد فى العالم الثالث عموماً والعالم العربى خصوصاً فى الخمسين عاماً الماضية، فإن الدولة العربية المعاصرة تجد نفسها فى موقف حرج، ليس فقط لبداية عصر التنافسية العالمية ولكن لأن المجتمع الدولى أصبح يطالب هذه الدول بتقديم كشوف حساب عن مصير المساعدات الأجنبية الضخمة التى قدمت لبعض الدول العربية، إعمالاً لمبدأ الشفافية، والتى أهدرت وضاعت فى دروب الفساد المتعددة، وأحياناً بسبب قلة الكفاءة فى استخدام الموارد، والإهمال الجسيم فى المراقبة والتقييم من قبل أجهزة الدولة المختلفة وحتى بالنسبة للدول العربية التى سمحت لها دخولها الناجمة عن الثروة النفطية ألا تلجأ إلى المساعدات الخارجية، فإن نمط الانفاق العام فيها أصبح تحت بصر وتقييم المؤسسات الدولية، والرأى العام الدولى الذى لم يعد يسيغ أن تبدد النخب السياسية العربية الحاكمة ثروات بلادها فى مجال الاستهلاك التفاخرى فى الوقت الذى ترزح فيه شعوبها تحت نير الفقر والحاجة. ومعنى ذلك أننا سنشهد عصراً جديداً ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين يمكن أن يطلق عليه عصر "المحاسبة الدولية".

وفي هذا العصر ستحاسب فيها ليست الدول فقط عن سلوكها الاقتصادى والسياسى، ولكن ستحاسب فيها الشعوب أيضاً عن طرق تعبيرها عن خصوصياتها الثقافية، وهويتها الحضارية، وهل هذه الطرق تسير فى المسار الصحيح، أم أنها انحرفت وانجرفت فى مجال عدم قبول الآخر وكراهيته، بل والنضال ضده، ليس فقط يرفع الشعارات المتطرفة قومية كانت أو دينية، بل أحياناً بالإرهاب القطرى الذى يوجه للدولة العربية المعاصرة ذاتها، أو الإرهاب العالمى الذى يوجه ضد مصالح دول أجنبية.

وتبدو المشكلة الحقيقية فى أن الدولة العربية المعاصرة تواجه لأول مرة أسئلة التقدم والحكم والهوية. أما سؤال الحكم فهو يتعلق بالإعلان المرفوع بواسطة المجتمع العالمى سواء فى شكل الحكومات أو مؤسسات المجتمع المدنى بأهمية تطبيق ما يطلق عليه "الحكم الرشيد"governance . وهو مفهوم يتجاوز بكثير موضوعات الديموقراطية والليبرالية، لأنه يتطرق أيضاً إلى طريقة أداء الدولة، وفعالية سياساتها التنموية فى رفع نوعية حياة مواطنيها، ومدى جديتها فى القضاء على الفساد المعمم الذى انغمست فيه النخب السياسية الحاكمة، ومقدار الشفافية السائدة فى المجتمع والذى يسمح بمراقبة أداء الحكومات، فى ضوء حرية حقيقية للصحافة، وضمانات فعالة لحرية التعبير وحرية التفكير.

فإذا أضفنا إلى ذلك الأسئلة الخاصة بالهوية لأدركنا أن الدولة العربية المعاصرة المرتبكة، تعود ربكتها إلى تجمع إشكاليات التقدم والحكم والهوية مرة واحدة فى لحظة تاريخية فاصلة!

(٨)
تحديات الحكم الرشيد !

خلصنا إلى نتيجة هامة ونحن فى سعينا للبحث فى الأسباب التى جعلت الدولة العربية المعاصرة وعلى رأسها النخب السياسية الحاكمة تعيش حالة شديدة من الارتباك. ومن خلال تحليلنا التاريخى للأسئلة التى ثارت فى عصور النهضة العربية المختلفة، تبين لنا أن سؤال التخلف والتقدم كان هو السؤال المحورى الذى هيمن على المناخ الثقافى فى عصر النهضة العربية الأولى بعد الصدام الدامى العنيف مع الغرب الذى بدأ بالحملة الفرنسية على مصر، وأن السؤال الجوهرى الذى دارت حوله المناقشات فى عصر النهضة العربية الثانية فى الخمسينات بعد الاستقلال كان هو كيف نحكم، وأن السؤال الذى يثار الآن فى عصر العولمة هو كيف يمكن التعامل معها، وكيف يمكن الحفاظ على الخصوصية الثقافية والهوية الحضارية. وفى تقديرنا أن الموقف الصعب الذى تجد فيه الدولة العربية المعاصرة نفسها، ليس اشتداد مطالب الداخل فى مجال الديموقراطية، ولا ضغوط الخارج فقط، ولكن فى كون الأسئلة الثلاثة ونعنى أسئلة التقدم والحكم والهوية قد تجمعت لأول مرة فى لحظة تاريخية فاصلة فى تاريخ العالم وفى تاريخ الوطن العربى.

ما هى أسباب الخلل؟

ولسنا فى حاجة إلى تأكيد أن حالة الحكم فى العالم العربى طوال الخمسين عاماً الماضية كانت فى غاية السوء، لأنها خالفت كل قواعد الشرعية والشفافية، وليس هذا غريباً على أى حال، لأن أغلب النظم السياسية العربية كانت نظماً شمولية أو سلطوية، غيبت فيها مؤسسات المجتمع المدنى، وتم القضاء على التعددية، وحوصرت بشدة حريات التفكير والتعبير والتنظيم.

ولعل المناقشة تتضح بجلاء أكثر لو قمنا بتصنيف النظم السياسية العربية حتى تبرز نوعية مشكلات الحكم فيها، وإمكانية إصلاح الأوضاع فى المستقبل القريب. هناك نظم سياسية عربية تقليدية، تمارس الحكم فيها عائلات اكتسبت الشرعية من خلال الثورات أحيانا عبر مئات السنين. وهذه النظم السياسية التقليدية تمارس الحكم فى بلاد لم تستكمل بعد عملية بناء الدولة الحديثة. بمعنى غياب دستور ينظم العلاقة بين الحكام والمواطنين، وينص على الحقوق والواجبات، وغياب المؤسسات التمثيلية المنتخبة، بمعنى أنه ليس هناك برلمان منتخب، وغياب وضع الفروق بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعدم وجود تشريعات حديثة تنظم أمور المجتمع فى كل المجالات، وغياب مبدأ سيادة القانون.

فى ظل هذا الوضع ليست هناك هيئات سياسية منتخبة من حقها أن تراقب أداء الحكام، أو تسائلهم. ومن هنا فسلطة الحكم تكون مطلقة، وعملية اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى محتكرة فى يد قلة تمثل أهل الحكم. وفى هذا السياق لا توجد فروق واضحة بين المال العام والمال الخاص، وذلك أن فكرة الميزانية المعتمدة التى تضعها الوزارة ويصدق عليها البرلمان، وتلتزم بها الحكومة، ليست موجودة أصلاً. من هنا شاعت ظواهر سلبية متعددة، لصيقة بهذا النوع من الحكم، وأبرزها شيوع الفساد، وسيادة مناخ القهر السياسى الذى لا يسمح للجماهير بالتعبير عن نفسها، مما أدى إلى انفجارات ثورية فى بعض المراحل، تمت السيطرة عليها بصعوبة بالغة.

هذه الدولة العربية التقليدية تخضع فى الوقت الراهن لضغوط بالغة العنف من الداخل والخارج معا، تدعوها لبناء دولة حديثة معاصرة، وفقاً لنموذج الحداثة السياسية العالمى الذى أصبح محل إجماع الشعوب والأمم. ونعنى أهمية وجود الدستور والفصل بين السلطات، ومبدأ سيادة القانون فى ظل تشريعات عصرية، وإطلاق حريات التفكير والتعبير والتنظيم، والسماح بالتعددية السياسية، وبلورة نظام سياسى يسمح بتداول السلطة.

غير أن الدول العربية التقليدية تقاوم كل هذه المطالب بشدة، لأن من شأن تحقيقها التغيير الكامل لطبيعة النظام السياسى الذى ساد قروناً، والذى تحددت فيه المواضع والمكانات، وترسخت فيه الأنصبة الهائلة من الدخل القومى الذى يحصل عليه أهل الحكم بغير رقيب ولا حسيب!

فكيف يطالب أهل الحكم فى مثل هذه الدولة العربية التقليدية إعمالا لمبدأ الشفافية والذى هو أحد أركان الحكم الرشيد والذى تدعو إليه الآن الهيئات الدولية المختلفة، أن يكشفوا عن النصيب الذى يحصلون عليه من الثروة القومية؟ وكيف يقبلون أن تراقب أعمالهم، وأن تتم المحاسبة على قراراتهم؟

نستطيع أن نفهم سر الارتباك الشديد فى الدولة العربية التقليدية، والتى لا تريد إطلاقاً الخضوع لمتطلبات الدولة الحديثة وما يصاحبها من حكم رشيد.

صعود وسقوط الشرعية الثورية

غير أن هناك نمطاً آخر من أنماط الأنظمة السياسية العربية وهو نمط الدول الثورية التى بدأت حياتها بانقلاب عسكرى كما هو الحال فى مصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والذى سرعان ما تحول إلى ثورة بحكم البرنامج المعلن للتغيير الاجتماعى الشامل. غير أن بعض الدول الثورية التى قامت على أساس انقلاب عسكرى ظلت أسيرة الانقلاب ولم تخرج منه إطلاقاً إلى فضاء الثورة الشاملة. فى هذه الدول أعلن عن قيام شعار جديد هو "الشرعية الثورية" بدلاً من شعار "الشرعية الدستورية" والذى كان سائداً فى ظل النظم الملكية التى كانت سائدة قبل الانقلاب.

والشرعية الثورية معناها ببساطة الخروج على كافة القوانين والأعراف التى تحدد العلاقات بين الناس، على أساس أن الشرعية الدستورية كانت تعمل لخدمة الطبقات المستغلة، وأن الطريق الوحيد لتصحيح الأوضاع وتحقيق العدالة الاجتماعية التى تنقذ جماهير الشعب من الاستغلال هى الشرعية الثورية.

وإذا كانت الشرعية الثورية قد استخدمت فعلاً تاريخياً لتصحيح بعض الأوضاع الظالمة، إلا أنها فتحت الطريق فى الواقع أمام مظالم من نوع جديد! ذلك أنه فى غياب الالتزام الدقيق بالقانون، تم الاعتداء على حقوق متعددة للناس سياسية واقتصادية وثقافية.

ومن ثم فإنه فى هذا النمط من الدول العربية الثورية حيث ترسخت السلطوية، وأصبح عدم الخضوع لمبادئ القانون المعترف بها أسلوب حياة،

هناك مثالب عديدة فى أسلوب الحكم. ولا يمكن تحقيق الحكم الرشيد بغير تغيير شامل ليس فقط فى طبيعة النظام السياسى، ولكن فى النخب السياسية الحاكمة والتى تمرست على الحكم بغير ضابط ولا رابط، وأثرت على حساب الشعب، فى غيبة كاملة لقواعد الشفافية والمحاسبة.

هذه النخب السياسية الحاكمة هى التى تقاوم الآن بشراسة أى إصلاحات يتم المطالبة بها من الداخل، أو تدعو لها مؤسسات دولية أو حكومات أجنبية. وهذه النخب السياسية الحاكمة مثلها فى ذلك مثل أهل الحكم فى الدول العربية التقليدية أصابهم العمى الإدراكى الذى منعهم من القراءة الصحيحة لتحولات العالم، وحرمهم من الفهم العميق للتغيرات الجسيمة التى لحقت بالمجتمع العالمى.

كان هذا هو حال النخبة السياسية العراقية فى ظل الحكم الشمولى الذى قاده صدام حسين، والذى أدى فى الواقع نتيجة تفاعلات شتى وحماقات سياسية بارزة إلى خراب العراق.

ويمكن القول أن النخبة السياسية الحاكمة فى سوريا تمر بنفس المشكلات، وتعجز عجزاً واضحاً عن التكيف مع الأوضاع العالمية الجديدة، وتقاوم التغيير، وتتلكأ فى مجال الانصياع للقرارات الدولية مثلما حدث بالنسبة لتطبيق قرار مجلس الأمن فى شأن الانسحاب من لبنان، إلى أن اضطروا للانصياع بعد إنذار نهائى.

هل تستطيع هذه النخب السياسية الحاكمة المتجمدة أن تواكب التغيير العالمى؟ أم أنها مازالت تعتقد وهما أنها تستطيع أن تحكم بشرعية الدين أو بشرعية الثورة المزعومة وتمارس الاستبداد الطليق كما كان هو الحال فى الماضى؟ إن أحكام السجن التى صدرت بحق بعض المثقفين الإصلاحيين فى بعض الدول العربية التقليدية، وفى دولة عربية عقائدية تشير إلى أن أهل الحكم مازالوا يعيشون فى غيبوبة الحكم المطلق!

فات أوان الاستبداد أيا كانت صوره، وبدأ عصر الديموقراطية العالمية، ولن تستطيع الدولة العربية المعاصرة أن تقاوم طويلاً متطلبات الحكم الرشيد، الذى تطالب به الجماهير العربية قبل أن تدعو له الهيئات الدولية والحكومات الأجنبية.

ردود فعل النظم العربية

ولعـل السـؤال الـذى ينبغى إثارته الآن هو: ما هى ردود فعل النظم السياسية العربية إزاء مطالب التغيير سواء من الداخل أو من الخارج؟

لـو نظـرنا إلـى الدول العربية التقليدية لاكتشفنا أن مفهومها للتغيير يتناقض كلياً مع مطالب الداخل وضغوط الخارج.

ذلـك أن أقصـى ما توصلت إليه هو تشكيل مجالس للشورى بالتعيين، ويتم اختيار الأعضاء من الموالين للحكم عادة، ولا بأس من اختيار عدد من المثقفيـن المستقلين لتجميل الصورة. وعادة ما يدار فى هذه المجالس، سواء كانت مجالس تقليدية للشورى، أو منابر للحوار، أو مجالس حكومية لحقوق الإنسان حوار موجه لا يتاح فيه للأصوات المستقلة أن تعبر عن نفسها.

أما النظم السلطوية والتى لها ماضى انقلابى أو ثورى فهى لا تسير فى طـريق الإصلاح، بالرغم من التصريحات الرسمية، ولكنها تسير فى طريق ترسيخ السلطوية من خلال إجراءات ديمقراطية صورية.

وتبقى نظم عربية شمولية صريحة تدعى أنها تطبق أفضل ديموقراطية فى التاريخ!

وهكذا يمكن أن يضيع العالم العربى بين خداع الغير وخداع الذات!

القسم الرابع

الهوية والمستقبل الكونى

١- إشكالية الهوية فى عصر العولمة
٢- مأزق الهوية الإسلامية المتخيلة!
٣- قواعد المنهج فى الإصلاح السياسى
٤- خطة مستقبلية للتحول الديمقراطى
٥- تغيرات السياق العالمى
٦- تخطيط المستقبل الكونى
٧- القوى الدولية الصاعدة
٨- تناقضات العولمة
٩- من سياسات الهوية إلى جنون الإرهاب!
١٠- مجتمع الخطر ودورة الخوف!
١١- الرؤية الاستراتيجية والأمن القومى
١٢- بحث الشعوب عن الأمن المفقود!
١٣- هل يمكن تعميم النموذج الإيديولوجى؟
١٤- مشكلات المشروع الحضارى العربى
١٥- العبور العربى إلى الديمقراطية

(١)
إشكالية الهوية فى عصر العولمة

صغنا فى مقالاتنا الماضية فرضاً أساسياً مبناه أن السر العميق فى الارتباك الشديد الذى يسود دوائر السلطة والحكم فى الدولة العربية المعاصرة، يعود إلى أنه يطرح عليها فى الوقت الحاضر ثلاثة أسئلة حاسمة، تمثل لها تحديات خطيرة وهى أسئلة التقدم والحكم الرشيد والهوية. وذكرنا من قبل أن سؤال التقدم سبق طرحه فى عصر النهضة العربية الأولى بعد الصدام الدامى مع الغرب منذ الحملة الفرنسية على مصر، وأن سؤال الحكم الرشيد طرح على الدولة العربية المعاصرة فى عصر النهضة العربية الثانية، ونعنى فى الخمسينيات حيث استقلت أغلب الدول العربية، ويبقى سؤال الهوية الذى يطرح الآن فى عصر العولمة كاشفاً عن مخاوف عميقة من أن تؤدى عواصف العولمة إلى التأثير على الخصوصية الثقافية والهوية الحضارية.

نظرة عالمية مقارنة

والواقع أن تحديات الهوية وما تثيره من إشكاليات لا تنفرد الدولة العربية المعاصرة بمواجهتها، بل يمكن القول أنها مشكلة ثقافية وسياسية عالمية، يدور حولها الجدل، وتحتدم المعارك السياسية والفكرية بصددها فى كل بلاد العالم، ولا فرق فى ذلك بين دول متقدمة ودول نامية أو متخلفة.

ومن هنا قد يكون من المناسب أن نثير السؤال الهام: لماذا الآن ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين يثور موضوع الهوية فى كل مكان؟

هناك أسباب متعددة سياسية واقتصادية وثقافية، أدت إلى أن تصبح مشكلات الهوية على أجندة هموم الدول المعاصرة فى كل مكان.

ولعل أول هذه الأسباب هو سقوط الاتحاد السوفيتى وبلاد الكتلة الاشتراكية، والتى كانت نظماً سياسية شمولية، نزعت إلى محو القوميات،

بل ولجأت فى سبيل توحيد الدول إلى التهجير القسرى للسكان من مكان إلى آخر، وتجاهلت إلى حد بعيد الخصوصيات الثقافية للأقوام المتعددة داخل حدود كل دولة. وحين سقطت قيود الشمولية الحديدية، انفجرت نزعات الهويات المكتومة، وعبرت عن نفسها ثقافيا وسياسياً.

نادت الجماعات العرقية المختلفة بحقها فى الحفاظ على خصوصيتها الثقافية، وتجاوزت بعض هذه الجماعات كل الخطوط السياسية الحمراء وطالبت بالانفصال عن الدولة الأم، وحقها فى الحكم الذاتى، وتحقق ذلك فى حالات متعددة بالتفاوض السلمى أحيانا، وبالصراع الدموى والحرب الأهلية أحياناً أخرى.

غير أن سبباً آخر يكمن فى انتشار ظاهرة العولمة، وما أدت إليه من تحركات سكانية متعددة، تمثلت فى الهجرة إلى البلاد الأوروبية من قبل أفراد وافدين من الدول العربية والإسلامية، وهؤلاء عبر الزمن كونوا مجموعات سكانية كبيرة لهم أسلوب مختلف فى الحياة، ودين مختلف، وقيم مختلفة. وهم فى تفاعلهم مع المجتمعات الأوروبية المضيفة جابهوا إشكالية الاختيار بين التكيف والذوبان، أو الحفاظ على هويتهم وعدم الانغماس فى المجتمعات التى يعيشون فيها. وهكذا خلقت إشكالية الهوية لهؤلاء البشر مشكلات متعددة لكل من الدول المضيفة وللمهاجرين. أنظر مثلاً إلى فرنسا، حيث يعيش فيها حوالى خمسة مليون مسلم، وأصبح الدين الإسلامى هو الدين الثانى فى البلاد، وقد تابعنا جميعا فى السنوات الأخيرة معارك الحجاب بسبب تحريمه فى المدارس العامة فى فرنسا، ومحاولة الحكومة الفرنسية تشكيل مجلس أعلى يمثل المسلمين حتى تستطيع من خلاله التفاوض مع المسلمين لحل مشكلات الهوية. غير أن هناك أسباباً أخرى أدت إلى اندلاع مشكلات الهوية أهمها مشاريع التوحيد الإقليمى، والتغيرات السكانية فى بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبروز دعوات متطرفة فى البلاد العربية لإعادة صياغة الهوية.

الهوية المصنوعة

وقد نقلت إلينا وكالات الأنباء مؤخراً أن غالبية الشعب الفرنسى رفض قبول الدستور الأوروبى، وتبعت فرنسا هولندا التى رفض فيها غالبية

الشـــعب هذا الدستور أيضاً. والواقع أن الاتحاد الأوروبى الذى اكتمل بناءه بعد أكثر من نصف قرن، والذى تحول من مجرد اتحاد اقتصادى إلى اتحاد سياســـى كامل، أصبحت ذروته فى الواقع صياغة دستور أوروبى يعبر عن هوية أوروبية مستحدثة، لم تكن موجودة من قبل.

فالفرنســـى كان وما يزال يفخر بهويته الفرنسية والتى لها جذور ممتدة فـــى الـــتاريخ، وكذلك الإيطالى واليونانى وغيره من مختلف الجنسيات التى يتشـــكل منها الاتحاد. غير أن طموح قادة الاتحاد تركز فى الجانب الثقافى فـــى ضـــرورة "صـــنع" هوية أوروبية من شأنها أن توحد الاتجاهات والقيم وأساليب الحياة لدى الشعوب الأوروبية المختلفة. وهكذا نشبت معركة الهوية بيـــن هـــؤلاء الذيـــن لا يريدون التخلى عن هويتهم الأصلية، وأولئك الذين يتجهون إلى المستقبل، ويطمحون إلى خلق هوية أوروبية جامعة، تكون أداة للـــتفاعل الخلاق مع باقى الهويات الجماعية التى نشأت نتيجة شيوع صيغة الاتحادات الإقليمية ولمواجهة تحديات العولمة فى نفس الوقت.

الهوية المشتتة

غـــير أن هـــناك صوراً أخرى تستحق التأمل العميق، وأبرزها مشكلة الهوية فى المجتمع الأمريكى المعاصر.

استطاع من أسسوا الولايات المتحدة الأمريكية أن يصوغوا استراتيجية ثقافـــية مبتكرة تكفل لهم تحقيق التجانس بين مختلف الجنسيات التى يحملها المهاجـــرون إلـــى أمـــريكا، بكـــل ما يحمله هذا التعدد من تنوع فى القيم واخـــتلاف فـــى العـــادات والتقالـــيد. وهذه الاستراتيجية أطلق عليها "بوتقة الصـــهر" Melting pot، بمعـــنى أنه أيا كان البلد الذى هاجرت منه، وأيا كانـــت الجنســـية الـــتى كنت تحملها، وأيا كان نسق القيم الذى تتبناه، فأنت ســـتدخل فى بوتقة الصهر الأمريكية لتخرج مواطناً أمريكياً تطبق ما يطلق علـــيه "الأسلوب الأمريكى فى الحياة". وقد نجح المخططون الأمريكيون فى تحقـــيق هـــذا الهـــدف من خلال توحيد الأذواق والعادات بين الملايين من الســـكان مـــن خلال إحداث التجانس فى الملبس والمأكل والسلوك، فى ظل ســـوق اســـتهلاكية واسعة المدى. غير أنه عبر الزمن ولأسباب شتى عادت كل جماعة عرقية للبحث عن جذورها الثقافية، ولعل ما دفعها إلى ذلك ثورة

الأفارقة الأمريكيين، الذين كان يطلق عليهم "زنوج" احتقاراً لشأنهم، وإصرارهم على نزع قيود العبودية. ليس ذلك فقط بل مطالبتهم بإعادة كتابة التاريخ الأمريكى حتى ينكشف المستور، ويظهر حقهم التاريخى فى المواطنة الكاملة.

وإذا أضفنا إلى ذلك موجات الهجرة المتتابعة من بلاد أمريكا اللاتينية وخصوصاً من المكسيك، بحكم متاخمة حدودها للولايات المتحدة الأمريكية، وما أدت إليه من امتناع آلاف المهاجرين عن تعلم الإنجليزية وإصرارهم على الحديث بلغتهم الأسبانية، وتمسكهم بهويتهم الثقافية الأصلية، لأدركنا المأزق الثقافى الذى وقع فيه المجتمع الأمريكى.

سقطت استراتيجية "بوتقة الصهر" وظهر بدلاً منها ما يطلق عليه "الثقافات المتعددة" multi-culturasim وانعكست هذه السياسة الثقافية الجديدة على مفاهيم المواطنة والهوية. بل إن المقررات الجامعية ذاتها تغيرت تغيرات جوهرية تحت وطأة مطالبات ممثلى الأقوام المتعددين أن يكون لتاريخ أقوامهم نصيب عادل فى البحث والتدريس.

وهكذا يمكن القول أن الهوية الأمريكية فى الوقت الراهن هوية مشتتة فى الواقع. ويضاعف من خطورة الموقف بالنسبة للمهاجرين الأصليين من الأنجلو سكسون وغيرهم، أنه بعد نصف قرن من الزمان، سيصبح عدد المواطنين الأمريكيين من أصل أمريكى لاتينى أكبر من عدد ذوى الأصول الأنجلو سكسونية والأوروبية. وفى ذلك ما فيه من إحداث ثورة فى مجال الحكم والنظام السياسى الأمريكى. ولعل هذا ما دفع أحد كبار المؤرخين الأمريكيين إلى أن ينشر بحثاً بعنوان "رسالة عدم الاتحاد" إشارة ساخرة منه إلى "رسالة الاتحاد" التقليدية التى يوجهها الرئيس الأمريكى للمواطنين الأمريكيين. ويقصد المؤرخ بذلك أن الاتحاد الأمريكى قد تفكك بالفعل، ومن ثم فوصف "عدم الاتحاد" أصدق من وصف الاتحاد! ويعرض فيه للمشكلات التى ألمحنا إليها، وخصوصاً فيما يتعلق بالتغيرات السكانية المستقبلية.

الهوية المتخيلة

وتبقى أمامنا أخطر مشكلات الهوية والتى تتعلق بعالمنا العربى والإسلامى. والواقع أننا خططنا منذ البداية للتعمق فى تحليل مشكلات الهوية

المتخـيلة، غير أننا أردنا أن نمهد لذلك بمقدمة – قد تكون قد طالت قليلاً – عن مشكلات الهوية فى العالم.

ويقصـد بالهويـة المتخـيلة على وجه التحديد نزوع بعض الجماعات الإسـلامية التى تتراوح اتجاهاتها بين الاعتدال والتطرف، إلى ابتداع هوية إسلامية متخيلة يريدون لها أن تحل محل الهويات العربية أو حتى الإسلامية المعـتدلة. وأصـحاب هـذا الـتوجه ينطلقون من مسلمة بسيطة وإن كانت خطيرة، مبناها أن الماضى وليس الحاضر ولا المستقبل ينبغى أن يكون هو المرجعية التى تحسم التوجهات وتحل المشكلات الراهنة، وبغض النظر عن النظريات المعاصرة، والحلول العلمية.

الغـرض المعلـن ببسـاطة هو استرداد الفردوس المفقود، ويعنون به اسـتعادة عصر الرسول عليه الصلاة والسلام، بكل ما فيه من قيم وعادات وتوجهـات. ويتم ذلك من خلال لىّ عنق الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، لكـى تـتفق مـع وجهات نظرهم المتشددة. ويستخدمون فى سبيل الترويج لأفكـارهم المـتطرفة المفارقة لروح العصر تكوين الجمعيات والمنظمات، ونشـر الكتب وإذاعة الفتاوى، بل والإرهاب المعنوى ضد المختلفين معهم، والإرهاب الفعلى ضد الدولة العربية المعاصرة.

والواقـع أن هذه الهوية المتخيلة التى نجحت هذه الجماعات الإسلامية المتشـددة فـى ابـتداعها وشاركتها فى ذلك المؤسسات الدينية التقليدية قد صـاحبت موجـات التدين الشعبى التى اتسعت دوائرها منذ أكثر من ثلاثة عقود لأسباب متعددة.

وقـد سـاعد على نمو نزعات الهوية الإسلامية المتخيلة تواطؤ الدولة العربـية المعاصرة مع هذه الجماعات الإسلامية المتشددة التى اختلقت هذه الهويـة وذلـك إمـا لتدعـيم شرعيتها السياسية المتهاوية، أو رشوة علنية للجماهـير المتديـنة لكى تثبت لهم أنها ليست أقل إسلاماً من هذه الجماعات التى أصبحت مصدر توتر اجتماعى حاد فى المجتمع العربى المعاصر.

هـذه الهوية المتخيلة تحتاج فى الواقع إلى تحليلات سياسية واقتصادية وثقافـية، تلقى الضوء على مختلف جوانبها المعتمة، وتبرز فى نفس الوقت مأزق الدولة العربية المعاصرة.

(٢)
مأزق الهوية الإسلامية المتخيلة!

مـن أهم المشكلات التى تواجه الدولة العربية المعاصرة مشكلة الهوية الإســلامية المتخــيلة. ونقصــد بهذه الهوية على وجه التحديد نزوع بعض الجماعات الإسلامية ممن يطلق عليها جماعات الإسلام السياسى إلى ابتداع هوية إسلامية يريدون لها أن تحل محل الهوية العربية أو حتى محل الهوية الإســلامية المعتدلة. وأصحاب هذا التوجه ينطلقون من مسلمة بسيطة وإن كــان خطيرة مبناها أن الماضى وليس الحاضر أو المستقبل ينبغى أن يكون هو المرجعية التى تحسم التوجهات وتحل المشكلات الراهنة، وبغض النظر عن الحلول العلمية التى تطبقها المجتمعات المعاصرة.

والغــرض المعلن- كما قررنا فى مقالنا الماضى- هو ببساطة استرداد الفــردوس المفقود، ويعنون به استعادة عصر الإسلام الأول، بكل ما فيه من قــيم وعــادات وتوجهــات. ويــتم ذلك من خلال لىّ عنق الآيات القرآنية والأحاديــث النبوية، لكى تتفق مع وجهات نظرهم المتشددة. وهم يستخدمون فــى ســبيل الــترويج لأفكــارهم المتطرفة المفارقة لروح العصر، تكوين المــنظمات العلنــية والجماعــات الســرية، ونشــر الكتب وإذاعة الفتاوى الــتى تعكــس وجهــة نظر إسلامية متزمتة ومغلقة، بل وممارسة الإرهاب المعــنوى ضــد المختلفيــن معهــم، والإرهاب الفعلى ضد الدولة العربية المعاصرة.

ومن أخطر الظواهر المصاحبة لهذه الموجه الدينية المتزمتة والمتشددة تواطــؤ الدولــة العربية المعاصرة بأجهزتها، بما فى ذلك المؤسسات الدينية التقلــيدية مع هذه الجماعات المتشددة التى اختلقت هذه الهوية، وذلك لتدعيم شــرعيتها السياسية المتهاوية، أو لمجاراة الجماهير المتدينة، لكى تثبت أنها ليســت أقــل إسلاماً من هذه الجماعات التى أصبحت مصدر توتر اجتماعى حاد فى المجتمع العربى المعاصر.

صعود وسقوط المشروع الحضارى

وقد وجدت هذه الأفكار الإسلامية المتشددة طريقها للتطبيق العملى فى السودان حين نجحت الجبهة القومية الإسلامية فى القيام بانقلاب عسكرى، واستولت على السلطة كاملة فى الثلاثين من يونيو عام ١٩٨٩، وكان رائد هذه التجربة هو السياسى والمفكر الإسلامى السودانى حسن الترابى.

وقد أصدر الباحث السودانى المعروف الدكتور حيدر إبراهيم على مدير مركز الدراسات السودانية كتاباً بالغ الأهمية، يوثق ويحلل نقدياً هذه التجربة التاريخية التى تكشف بجلاء عن فشل هذه الهوية الإسلامية المتخيلة فشلاً ذريعاً فى مجال السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع.

والكتاب الذى نشره مركز الدراسات السودانية عام ٢٠٠٤ بعنوان "سقوط المشروع الحضارى" هو الجزء الأول من دراسة شاملة لهذه التجربة السودانية.

ويقرر حيدر إبراهيم فى مقدمة الكتاب "ارتكزت التجربة الإسلاموية السودانية على إيديولوجيا خيالية وغيبية أيضاً، وفى نفس الوقت لا تاريخية، تظن أن الزمن توقف فى تجربة سابقة يمكن استعادتها إلى ما لا نهاية فى مستقبل التاريخ البشرى".

ومن الجدير بالإشارة أن جماعات الإسلام السياسى فى مختلف البلاد العربية هللت وكبرت عقب الانقلاب العسكرى الذى خطط له ببراعة منقطعة النظير حسن الترابى، على أساس أنها أول دولة إسلامية تنشأ فى الوطن العربى مطبقة مبادئ الإسلام الحقة، والتى ستكون منطلقاً للغزو الفكرى لكل أرجاء العالم العربى، باعتبارها النموذج والقدوة. وبغض النظر عن الفشل الذريع لهذه التجربة، فإنه من المهم بمكان تفكيك خطاب هذه الهوية الإسلامية المتخيلة، والتى مازال لها أنصار كثر فى العالم العربى والإسلامى.

عناصر المشروع المتخيل

وللهوية الإسلامية المتخيلة أركان متعددة سياسية ومعرفية واقتصادية وثقافية واجتماعية.

ولعل أبرز أركانها السياسية رفعها لشعار الشورى لنفى صحة الديموقراطية الغربية. وتقوم هذه الدعوة على أساس أن الإسلام له وجهة نظر سياسية خاصة، تقوم على الشورى، وبالتالى فإن جماعات الإسلام السياسى وقفت معادية للديموقراطية الغربية على أساس أنها أفكار مستوردة لا تصلح للتطبيق فى المجتمع الإسلامى.

وبالرغم من أن الشورى حقيقة من المبادئ الرئيسية فى الإسلام، إلا أنه عبر التاريخ الإسلامى لم يتح لها أن تطبق إلا فى عصر الخلفاء الراشدين وبشكل محدود. ويمكن القول بكل تأكيد أن الشورى بطل العمل بها منذ استيلاء معاوية بن أبو سفيان على الحكم بالقوة، ومن ثم لم يتح لها أن تصبح عبر الزمن مؤسسة لها قواعد وأركان وأعراف وتطبيقات، وتحولت لتصبح مجرد شعار يرفع فى مجال المقارنة العقيمة مع الديموقراطية الغربية.

ومع أن جماعات الإسلام السياسى فى السنوات الأخيرة تنازلت عن معارضتها للديموقراطية وأعلنت قبولها بها، وموافقتها على مبدأ التعددية الحزبية، إلا أن ذلك على سبيل القطع مجرد تكتيك، يسمح بقبولها فى إطار العمل السياسى الشرعى. وذلك لأن هذه الجماعات قد سكتت عامدة متعمدة عن شرح ماذا تقصده بهدفها الرئيسى وهو أسلمة المجتمع "أو تطبيق الشريعة الإسلامية فى مختلف الميادين.

ونريد بإيجاز أن نكشف عن المسكوت عنه فى هذا المشروع الإسلامى السياسى، الذى اختلق هوية إسلامية هدفها تحكم الماضى فى الحاضر والمستقبل.

وإذا كانت الشورى هى المكون السياسى الأساسى للمشروع فإن "أسلمة المعرفة" هى المكون المعرفى.

و"أسلمة المعرفة" مشروع واسع المدى أسسه الناشط الإسلامى طه جابر علوانى مدير مركز البحوث الإسلامية فى واشنطن، وخطط له على أساس فكرة خيالية ساذجة مبناها "تلخيص المعرفة الغربية" فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ثم إعطاؤها لعدد من العلماء الاجتماعيين المسلمين "لأسلمتها"!

وقد تابعت بدقة صعود هذا المشروع وسقوطه، من خلال مشاركتى فى ندوات متعددة عقدت لمناقشة نتائجه، والتى أثبتت أنها دعوة لا علمية من

وجهـــة النظر المعرفية، وليس لها من نتيجة سوى عزل الباحثين فى العلوم الاجتماعية فى العالم العربى والإسلامى عن سياق الفكر العالمى، والتخندق فى كهوف معرفية إسلامية مزعومة.

أمـــا فـــى مجال الاقتصاد فلدينا مزاعم وجود "اقتصاد إسلامى" متميز بمـــناهجه ونظرياته وتطبيقاته عن الاقتصاد العالمى. وقد نشأ هذا الاقتصاد فـــى الهـــند فى الأربعينيات كمحاولة لخلق هوية إسلامية متخيلة فى سنوات الاســـتعمار الإنجلـــيزى الأخـــيرة. ودارت السنوات من بعد لتصعد حركة "البـــنوك الإسلامية"، وتنتشر فى عديد من البلاد العربية والإسلامية، وتؤثر فعلاً فى السلوك الاقتصادى لملايين المسلمين. غير أن هذه التجربة – وفق شهادات موضوعية متعددة – فشلت فشلاً ذريعاً، لأنها – مثلها فى ذلك مثل مشروع "أسلمة المعرفة" – أقيمت على أسس واهية، لأن هذه البنوك – على عكـــس ما يدعى أصحابها – متكاملة عضوياً مع البنوك الأخرى التى يطلق علـــيها ربوية، وذلك لسبب بسيط مؤداه أنه لا يمكن اختلاق اقتصاد منفصل عـــن الاقتصـــاد العـــالمى، استناداً إلى حجج دينية واهية عن تحريم الفائدة باعتـــبارها ربـــا. وإذا ألقيـــنا بالبصر إلى مجال الثقافة، فإن هذا المشروع الإسلامى المتطرف يمارس التحريم فى المجال الفكرى والثقافى. ويلعب – كمـــا أثبتت التجربة فى مصر وغيرها من البلاد العربية والإسلامية – دور محـــاكم التفتـــيش فى العصور الوسطى الأوروبية، فيقوم بدور الرقيب على الأعمـــال الفكرية والأدبية والفنية، ويمارس فيه التحريم بكل تزمت، ويدعو لمصادرة الكتب والأعمال الفنية، ويتهم أصحابها بالكفر والردة عن الإسلام.

ووصـــلت الفوضـــى مداها باستخدام دعوى الحسبة بطريقة فوضوية، بحيـــث كان أى عابر سبيل يستطيع أن يرفع هذه الدعوى على أى مفكر أو باحث أو مبدع. والتفتت الدولة المصرية مؤخراً لهذا الخطر المحدق بحرية التعبير، فألغت دعوى الحسبة، وتركت هذه المسائل فى يد النيابة العمومية.

وفى مجال القيم فإن أصحاب هذا المشروع الإسلامى المتشدد من غلاة الرجعييـــن، وهـــم يحكمـــون الماضى وقيمه وحلوله فى مشكلات الحاضر. ولذلـــك هـــم يرفضون قيم الحداثة بما تنطوى عليه من احترام حقوق الفرد، وتحكـــيم العقلانـــية باعتبار أن العقل هو محك الحكم على الأشياء، ويميلون إلى اعتقال المرأة فى البيت، وحرمانها من حق العمل، وينزعون إلى تحريم الاختلاط بين الجنسين فى المدارس والجامعات. (راجع الموقف فى الكويت

حيث أصدر مجلس الأمة الكويتى بتأثير التيار الإسلامى المتشدد قرارا بمنع الاختلاط فى الجامعة. ولم تستطع الحكومة لأسباب متعددة تنفيذ هذا القرار).

وفى هذا السياق اشتدت الدعوة إلى الحجاب باعتباره كما يزعمون فريضة إسلامية وليس هذا صحيحاً، بل بدأوا بالدفاع عن النقاب. باختصار التزمت فى الملبس والانغلاق فى الفكر، والعداء فى مجال التفاعل الحضارى مع الآخر، هى السمات الأساسية لهؤلاء الذين يروجون للهوية الإسلامية المتخيلة.

ومما لا شك فيه أن الدولة العربية المعاصرة نظراً لممارساتها الانتهازية السياسية فى تعاملها مع جماعات الإسلام السياسى، والتى تتمثل أساساً فى الاعتماد على الدين أحياناً للدفاع عن شرعيتها السياسية المتهاوية، وفى المغالاة وخصوصاً فى مجال الإعلام، فى إذاعة البرامج الدينية التى يسيطر عليها فقهاء التشدد والتزمت، لإثبات أنها ليست أقل إسلاماً من هؤلاء!

وها هم اليوم يضغطون على الدولة العربية المعاصرة للدخول فى حلبة النشاط السياسى المشروع، حتى ينفذوا للجماهير استعداداً لإعلان "دولتهم الإسلامية" على الطريقة الترابية السودانية، وفى نفس الوقت تضغط قوى خارجية متعددة لإدخالهم فى السياسة المشروعة، لتغيير طبيعة النظم السلطوية!

ومن هنا يظهر المأزق المزدوج ونعنى، مأزق المجتمع العربى الذى تهدده هذه الجماعات المتطرفة، ومأزق الدولة العربية المعاصرة التى تآكلت شرعيتها السياسية، لأنها لم تشأ أن تخضع لمبادئ الحداثة السياسية وأولها الليبرالية وليس آخرها تداول السلطة!

(٣)

قواعد المنهج فى الإصلاح السياسى

الانـــتقال من الشيوعية إلى الديموقراطية أشبه بالسفر خلال طريق غير معـبد! كـان هـذا هـو العـنوان الذى أعطاه أحد أساتذة العلوم السياسية الأمريكييـن مـن أصل تشيكوسلوفاكى لبحث هام له عن مشكلات التحول الديموقراطى فى بلاد أوروبا الشرقية.

ونســتطيع بالمــثل أن نقــول عن انتقال النظام السياسى المصرى من الســلطوية إلى الليبرالية والديموقراطية أنه أشبه بالسير فى طريق مزروع بالألغام! وهذه الألغام نبت طبيعى للسلطوية authoritarianism باعتبارها نظامـاً سياسـياً يقـوم أساسـاً على نفى التعددية الحزبية، وتجميد المجتمع المدنى، وعدم السماح لأى مؤسسة أن تشارك بآرائها فى التخطيط السياسى أو التنفـيذ العملـى. وأخطر ما فى النظام السلطوى أنه عادة ما يركز على عدد محدود من الشخصيات السياسية يدير بهم العملية السياسية بطريقته، مع تركـيز شـديد على رأس الدولة باعتباره هو بمفرده رأس الحكمة ومصدر الإلهـام. وفـى هذا السياق ووفق خطة مدروسة يتم القضاء أولاً بأول على المواهـب الفكرية المبدعة، وعلى الشخصيات العامة الواعدة، حتى لا يبقى على المسرح سوى الشخوص السياسية السلطوية التى لا ولاء لها إلا لرأس الدولة، وبغض النظر عن كفاءتها المهنية، أو نزاهتها الأخلاقية، أو التزامها بالمصلحة العامة. وإذا أضفت إلى ذلك طبقة عريضة من أصحاب المصالح الذين أصبحوا حلفاء للقيادات السياسية السلطوية، نجد أنفسنا إزاء بنية بالغة الجمـود، تحتاج إلى منهج مدروس لتفكيكها، واستراتيجيات محكمة للعبور الآمن من السلطوية بكل سلبياتها وويلاتها إلى آفاق الليبرالية والديموقراطية الفسيحة.

نظرة على أوروبا الشرقية

ونحتاج لتحديد عقبات ومشكلات عملية التحول الديموقراطى إلى أن نتأمل بعمق تجربة دول أوروبا الشرقية التى نزعت عنها أغلال الحكم الشيوعى وانطلقت وفق اجتهادات مختلفة فى طريق الديموقراطية، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتى حوالى عام ١٩٨٩.

وقد أتيح لى أن أدرس هذه التجربة التاريخية الخصبة من خلال كتب علمية رصينة وثقت وحللت عملية الانتقال الصعبة. ويعجب الإنسان كيف استطاعت مجتمعات دول أوروبا الشرقية أن تتم عملية الانتقال من الشيوعية إلى الديموقراطية فى أقل من عقد من السنين؟

لا يعنى ذلك أن هذه التجارب الديموقراطية قد اكتملت، أو أنها بلا سلبيات، ويكفى أن نعرف أنه فى بعض هذه الدول مازال الحزب الشيوعى قائما وباسمه القديم، وله أنصار كثر، ويمارس السياسة وكأن شيئاً لم يحدث، بما فى ذلك انهيار الاتحاد السوفيتى، والفشل الذريع للبرنامج السياسى الذى بنى أساساً على هدى المبادئ الماركسية كما فهمها الزعماء الشيوعيين فى هذه البلاد ومن أبرز المراجع العلمية التى رجعت إليها الكتاب الذى أصدره عام ١٩٩٧ عالم السياسة الاشتراكى "تسلى هولمز" بعنوان "ما بعد الشيوعية"!.

وهذا الكتاب – فى نظر عديد من علماء السياسة المقارنة – أعمق دراسة كتبت حول المجتمعات الشيوعية المتحولة إلى الديموقراطية. وبالإضافة إلى ذلك هناك كتاب "إعادة اختراع السياسة: أوروبا الشرقية من ستالين إلى هافل" الذى أصدره عام ١٩٩٢ فلاديمير بتسهانونو.

وقد لفت نظرى بشدة فى البحث الذى أشرت إليه فى صدر المقال عن "السفر خلال طريق غير معبد" والذى كتبه أستاذ من جامعة مينوسوتا هو جوزيف ستينهاوزر، اهتمامه الشديد بصياغة إطار نظرى متماسك لدراسة عملية التحول الديموقراطى من خلال مقرطة واسعة وعميقة بتراث العلم الاجتماعى.

وهو يلفت النظر منذ البداية إلى أن الديموقراطية تتسم بنظريتها عن التغيير التدريجى الصاعد والدائم، بالإضافة إلى آليات محددة لتصحيح السلبيات التى تظهر فى الممارسة. وذلك على عكس الشيوعية التى تمثل

نموذجـــاً بـــارزاً من نماذج الأنساق الإيديولوجية الكلية، حيث هناك إجابات جاهــزة مقدما لكل المشكلات، لأنها ليست سوى انساق فكرية مغلقة. ولديها تحديدات صارمة لمن هم أنصار النظام ومن هم أعداؤه، أو بعبارتهم "أعداء الشــعب"، وكيفــية التعامل معهم، بالإضافة إلى قناعاتهم المؤكدة أنهم أسمى من كل الآخرين لأنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة!

وهــذا الباحث الأمريكى الذى كان مواطناً تشيكوسلوفاكيا قبل هربه إلى الولايـــات المـــتحدة الأمريكية أيام الحكم الشيوعى، يبادر بطرح أسئلة هامة عن التغير تستحق التأمل العميق وهذه الأسئلة هى كما يلى:

مـــا الـــذى ينبغى تغييره؟ وما الذى ينبغى الإبقاء عليه؟، وكيف نضمن الـــتطورات المســـتقبلية؟ وماذا نفعل بالثقافة السلطوية القديمة؟ وهل التغيير سيحدث من تلقاء نفسه أم لابد من إدارته؟ وما هى العوامل التى أسهمت فى ســقوط الـــنظام القديم؟ وكيف انهار بهذه السرعة؟ ومن هو المسؤول؟ وهل الماضـــى أفضـــل أو أســـوأ من الحاضر؟ وما الذى خسرته البلاد فى فترة عزلتها أثناء الحكم الشيوعى؟ وما هى الفترة التى ستستغرقها عملية التحول؟ ومـــا هـــى أوجـــه الشبه فى عملية الانتقال من الشيوعية إلى الديموقراطية بعملية الانتقال الساحقة من الديموقراطية إلى الشيوعية التى قامت بها النظم الشيوعية ذاتها من قبل؟

وســـؤال بـــالغ الأهمية: هل يمكن لثقافة بكاملها أن تتغير وتحل محلها ثقافة أخرى؟

كل هذه الأسئلة حاول أن يجيب عليها هذا الباحث الذكى فى بحثه الذى يزخر بالتحليلات العميقة.

وفـــى تقديـــرنا أن عديداً من الأسئلة التى طرحها هذا الباحث يمكن أن تـــثار بالنســـبة لعملية التحول من السلطوية إلى الليبرالية والديموقراطية فى المجتمع المصرى.

ويلفـــت جوزيـــف ستنهاورز النظر إلى مسألة بالغة الأهمية وهى أن التحول إلى الديموقراطية ليس مجرد الانتقال من نظام سياسى إلى آخر، بل إنـــه يتطلب تغييرات عميقة فى التوجهات وأنماط سلوك البشر، وفى طريقة أداء المؤسســـات المخـــتلفة لوظائفها. وذلك لأن الديموقراطية نظام سياسى يقتضـــى إصـــدار قـــرارات، وتحمل مسئوليتها، والاعتراف مسبقاً أن هذه القـــرارات قـــد تؤدى إلى صراعات، وضرورة ابتداع وسائل سلمية لحلها.

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن عملية التحول الديموقراطى تقتضى إعادة صياغة القيم السائدة، وتغيير أنماط السلوك من خلال مجموعة كبرى متكاملة من التحولات، ومن بين أهم هذه التحولات ما يلى:

- التغير من الاعتماد على السلطة إلى تحمل المسئولية الفردية فى مجال صنع القرارات المختلفة.

- التغير من السلبية إلى المشاركة الإيجابية والتى تعنى الالتزام بالدفاع عن قضايا قد تؤدى إلى الصراع.

- التغير من اتخاذ مواقف المعارضة المطلقة إلى تبنى منظورات تعاونية، تميل إلى قبول الاختلاف.

- التغير من مناخ اليأس والقدرية إلى مناخ الثقة بالذات والقدرة على التحكم فى المصير.

- الانتقال من التفكير الذى يقوم على ثنائية الخطأ والصواب، إلى المنظور الديمقراطى فى التفكير الذى ينزع إلى قبول الحلول الوسط.

- التغير من التأييد السطحى للنظام إلى التأييد الايجابى للنظام الجديد، أو على الأقل الانخراط فى معارضة بناءة.

- الانتقال من القدرية التى يسيطر عليها الماضى إلى التوجهات المستقبلية.

- التغير من الشك إلى الثقة الفعالة.

- الانتقال من عدم الكفاءة إلى الاقتصاد الحر، ليس فقط فى مجال الأعمال والتجارة، ولكن أيضاً فى التعليم والحكومة والجوانب الأخرى للحياة العامة.

- الانتقال من السرية إلى الانفتاح فى ضوء الشفافية.

- الانتقال من المطابقة المفروضة إلى الالتزام الشخصى والانضباط الذاتى.

- وأخيراً الانتقال من الانعزال الثقافى إلى العضوية الفاعلة فى المجتمع العالمى.

وفى تقديرنا أن هذه القائمة الطويلة من التغيرات المطلوبة فى مجال القيم والسلوك، يحتاج كل منها إلى تحليل متعمق ومناقشة نقدية، لأنها تمس صميم الثقافة، وأنماط السلوك السائدة.

ولو تأملنا المبدأ الأول المقترح بين التغير من الاعتماد على السلطة إلى تحمل المسئولية الفردية فى مجال صنع القرارات المختلفة، لأدركنا أنه يمس لـيس فقـط مبدأ من مبادئ الدولة السلطوية، ولكن أيضاً يتعلق بممارسات متكاملة تمت فى إطاره.

ذلـك أن الدولـة السلطوية فى سبيل منع مواطنيها من العمل بالسياسة بمعناها الحقيقى، ونعنى المشاركة فى عمل صنع القرار، والضغط بالوسائل السـلمية للاختـيار بيـن البدائل، وحرية ممارسة التفكير النقدى للسياسات المقـترحة أو المطبقة، آثرت أن تقوم هى بالنيابة عن المواطنين فى إشباع حاجـاتهم الأساسـية فى الغذاء والسكن والعمل. وتولد عن ذلك عبر الزمن اعـتماد المواطنيـن على الدولة فى كل شئ، وانقراض اتجاهات المبادرات الفـردية والخلاقـة. وتحـول المواطنون فى الدولة التسلطية لكى يصبحوا - حسب تعبير موفق للاقتصادى المعروف حازم الببلاوى - "عيال الدولة"!

غـير أن الانتقال غير المنظم من السلطوية إلى الديمقراطية وما ترتب عليه من انسحاب الدولة من أداء عديد من وظائفها التنموية والخدمية قد أدى إلـى ترك المواطنين فى العراء بدون أى حماية، على أساس أن كل مواطن ينـبغى أن يبحث بنفسه عن سكن وعن عمل. وقد ترتب على ذلك استفحال ظاهرة البطالة وخصوصاً بين الشباب.

وهكـذا يمكن القول أنه قد لا تكفى الصياغة النظرية لقواعد المنهج فى التحول الديمقراطى، ولكن ينبغى الالتفات إلى تحديات التطبيق العملى!

(٤)
خطة مستقبلية للتحول الديموقراطى

حانــت فــى مصــر لحظــة الــتحول من النظام السلطوى إلى النظام الديموقراطى، وليس ذلك استجابة بالضرورة لضغوط خارجية، ولكنه إيمانا بعدالــة المطالب الشعبية في تحرير النظام من القيود المتعددة التى أدت فى النهاية إلى ظاهرة الجمود السياسى، وعشوائية عمليات صنع القرار، وخنق مبادرات الإبداع المتعددة فى المجتمع.

ونحــن حين نستخدم عبارة السلطوى لوصف النظام السياسى المصرى فلــيس ذلــك علــى سبيل القطع من باب القدح أو الذم. ذلك أننا ننطلق من تصنيف ثلاثى للنظم السياسية سبق لعالم الاجتماع السياسى الأمريكى "لويس كــوزر" أن اقــترحه. وقــد تبنيته منذ سنوات بعيدة فى بحوثى ودراساتى، لبساطته وشمولة فى نفس الوقت.

ويقــوم هذا التصنيف على أساس تقسيم النظم السياسية إلى ثلاثة أنماط رئيسية: الشمولية والسلطوية والليبرالية. الشمولية كان مثالها البارز المجتمع الســوفيتى الشــيوعى قبل انهيار الاتحاد السوفيتى، وفى هذا النموذج تختفى معالم المجتمع المدنى تماماً، حيث لا يسمح لأى مؤسسة أو هيئة أن تشارك فــى عملــية صنع القرار التى ينفرد بها الحزب الواحد الذى يزعم زعماؤه أنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة!

أمــا الــنموذج السلطوى فقد يكون النظام السياسى الناصرى هو مثاله الــنموذجى، وفــيه تــنفرد القيادة السياسية بعملية صنع القرار، مع مشاركة نسبية لعدد من المؤسسات، ولكن تحت الرقابة اللصيقة لقادة النظام السياسى.

ويــبقى أخيراً النموذج الليبرالى والذى لا تتدخل فيه الحكومة فى مجال السياســة، لأن النظام الليبرالى يؤمن بالتعددية السياسية ويقبل طواعية بمبدأ تــداول الســلطة، وهو بالإضافة إلى ذلك - بحكم ليبراليته - لا يتدخل فى توجيه الاقتصاد.

وبغض النظر عن القيود السياسية التى يضعها النظام السلطوى على الحريات السياسية، إلا أن ذلك لا ينفى أن النظام الناصرى قد حقق مكاسب اجتماعية وثقافية واقتصادية متعددة للطبقات الفقيرة والمتوسطة، وذلك فى مجالات الصحة والتعليم والعمالة والإسكان والثقافة.

غير أنه يمكن القول أن حقبة السلطوية فى النظام المصرى قد أدت وظيفتها التاريخية التى تتمثل فى إعادة الاتزان إلى التركيب الطبقى المنحرف الذى ساد فى العصر الملكى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وفتح الطريق أمام نمو وازدهار الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة، والتى كانت محاصرة اقتصادياً واجتماعياً بحكم تحكم الإقطاع والرأسمالية الناشئة. وهكذا يمكن القول أن السلطوية فى النظام السياسى المصرى مرحلة وصلت إلى منتهاها وخصوصاً بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧.

لقد تغير العالم تغيرات جوهرية بعد أن انتشرت الموجة الثالثة للديموقراطية، وبعد أن برزت العولمة باعتبارها الظاهرة العالمية الرئيسية فى بداية القرن الحادى والعشرين، بشعاراتها السياسية الشهيرة وهى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. وهكذا كان لابد للتحول الديموقراطى أن يبدأ بتفكيك البنية السلطوية للنظام السياسى المصرى، والتى كانت أول خطواتها الحاسمة المبادرة الجسورة للرئيس محمد حسنى مبارك، بطلبه من مجلسى الشعب والشورى تعديل المادة ٧٦، بما يسمح بإقرار مبدأ التنافسية فى الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية. غير أن هذه الخطوة كما عبرنا من قبل، ضرورية ولكنها ليست كافية.

هل يمكن تخطيط المستقبل؟

وليس لدينا شك فى أنه مع إقرار مبدأ التنافسية فى الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية، وبغض النظر عمن سيتنافسون مع الرئيس مبارك، فإنه هو الذى سيكتسح الانتخابات لأسباب متعددة. لعل أهمها هو مصداقيته السياسية المتميزة، فهو من أبناء ثورة يوليو ١٩٥٢ والتى هى أساس شرعية النظام المصرى، وهو من أبرز قادة القوات المسلحة، ومن أبطال حرب أكتوبر ١٩٧٣ الذين صنعوا النصر، وهو أخيراً الزعيم السياسى صاحب الخبرة الدولية الواسعة، التى استفاد منها فى تحقيق الاستقرار لمصر، ودفع

مشـــاريعها التنموية. ومن الصعب فى الواقع فى نظام سلطوى الطابع يقوم بالتركـــيز المكثف على الرئيس وانجازاته، أن نجد شخصيات سياسية قومية يمكن أن تكون أنداداً له.

غـــير أننا نتمنى على الرئيس مبارك بعد نجاحه المؤكد فى الانتخابات القادمـــة وتولـــيه الحكم لولاية خامسة وأخيرة، أن يتوج مشواره الطويل فى خدمة الوطن بقيادة عملية واسعة للتحول الديموقراطى فى مصر.

ولا بـــأس أن نـــبادر بـــتقديم مجموعـــة من المقترحات البناءة فى هذا الصـــدد، من واقع النقاش السياسى الواسع المدى الذى أعقب مبادرة الرئيس مبارك بتعديل المادة ٧٦.

وهـــذه المقترحات أشبه ما تكون بأجندة مقترحة للتحول الديموقراطى، ينـــبغى أن تكـــون محـــل مناقشات موسعة تديرها كافة الأحزاب السياسية ومؤسســـات المجـــتمع المدنى والجامعات ومراكز البحوث والمثقفين بشكل عام.

وفى تقديرنا أن التحول الديموقراطى الحقيقى يبدأ بإبطال العمل بقانون الطـــوارئ فور انتخاب الرئيس لولاية جديدة. وإذا كان هذا القانون يستخدم أساســـاً كمـــا يصرح المسئولين لمواجهة الإرهاب وتجارة المخدرات، فإنه يمكن الشروع فوراً فى سن تشريع جديد يواجه هذه الظواهر المنحرفة، مثل التشريع الألمانى والتشريع الإنجليزى بهذا الصدد.

ولابـــد أن تـــبدأ عملية مراجعة وتعديل الدستور، وذلك بتشكيل جمعية تأسيســـية قومـــية تضم كافة التيارات السياسية المصرية، للشروع فوراً فى صياغة دستور دائم جديد.

ومن الاقتراحات الهامة المطروحة تغيير النظام السياسى المصرى من نظـــام رئاســـى إلـــى جمهورية برلمانية. لأنه من واقع الممارسة لوحظ أن النظام الرئاسى يعطى رئيس الجمهورية سلطات واسعة لا معقب عليها، مما يســـمح بظهـــور الســـلطوية والانفراد بصنع القرار، وهذه ظواهر مضادة بطبيعـــتها للـــنظام الديموقـــراطى. ومـــن ناحـــية أخرى لابد للعودة للنص الدستورى القديم الذى يضع حداً لمدة ولاية الرئيس، والتى لا يجوز أن تزيد عـــن مرتيـــن، كـــل مرة ست سنوات. ذلك أنه إن لم يوضع هذا النص فإن تـــداول السلطة يصبح مستحيلاً، وبالتالى ستسود السلطوية، ولن يفتح الباب أمام الديموقراطية.

ولابـد مـن إعـادة صـياغة العلاقات بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشـريعية والقضـائية، حتى لا تتغول سلطة على أخرى، وخصوصاً ما لوحظ من تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. كما ينبغى الحرص على استقلال السلطة القضائية بشرط أن يكون هذا الاستقلال متوازناً، حتى لا يـؤدى ذلك – كما لوحظ فى بعض البلاد الديمقراطية – من قبل السلطة القضـائية إلـى الـتدخل فى السياسة، مما قد يؤدى إلى ظاهرة ديكتاتورية القضاء، وفى هذا تهديد واضح لمبدأ الفصل بين السلطات.

ولاشـك أن من معالم الدستور السلطوى المصرى النص على ضرورة تمثـيل العمـال والفلاحين بنسبة ٥٠% فى المجالس التشريعية. وهذا النص كان مثار مشكلات متعددة منذ صياغته لأول مرة. فقد ثارت تساؤلات حول مـن هـو العامل ومن هو الفلاح؟ وقدمت تعريفات مغرضة متعددة، وكان الهـدف الوحـيد لهـا كفالة الأغلبية لحزب الأغلبية أيا كان إسمه، الاتحاد الاشتراكى أو حزب مصر أو الحزب الوطنى الديموقراطى!

إن إلغـاء هذا النص نهائياً ضرورة ديموقراطية لفتح الباب أمام القوى السياسية الحية أن تعبر عن نفسها بغير قيود.

وفـيما يتعلق بتدعيم التعددية لابد من إعادة النظر فى القوانين الخاصة بإنشـاء الأحـزاب السياسية، حتى لا يتحكم حزب الأغلبية من خلال لجنة الأحزاب فى نشأة وتكوين الأحزاب السياسية، وفى ذلك ما فيه من مصادرة للحريات الديموقراطية فى مجال حرية التنظيم.

ويتصل بذلك رفع القيود الثقيلة التى تكبل الأحزاب السياسية المعارضة فى مجال تفاعلها مع الجماهير.

وهـناك من ناحية أخرى ضرورة لإعادة النظر فى القوانين التى تنظم حـركة مؤسسـات المجـتمع المدنى، لرفع القيود عن نشأتها وممارساتها، وخصوصـاً أن هـناك اعـترافاً عالمـياً بـالدور الحاسم الذى يمكن لهذه المؤسسات أن تقوم به فى مجال السياسة والتنمية والثقافة.

إن الـتحول الديموقراطى لا يتعلق فقط بالسياسة بمعناها الواسع، ولكنه يمـس أيضاً مؤسسات التعليم وخصوصاً التعليم الجامعى. ومن ثم فموضوع اسـتقلال الجامعـة ينـبغى أن يـنص عليه فى الدستور، ضماناً للحريات الأكاديمـية، وترسـيخاً لقواعد حرية التفكير وحرية التعبير. وهذه الحريات هـى أساس الإبداع فى المجتمع. ولو أدركنا أننا ننتقل حضارياً من نموذج

المجتمع الصناعى إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمى الذى يتحول ببطء - وإن كان بثبات - إلى مجتمع المعرفة الذى يقوم أساساً على الإبداع، لقدرنا أهمية ما ننادى به من التأكيد فى الدستور الجديد على حريات التفكير والتعبير.

ويتعلق بهذه الحريات الأساسية حرية الصحافة، والتى ينبغى أن تحاط بضمانات دستورية وقانونية، لأن حرية الصحافة من أساسيات النظام الديموقراطى. وإذا كانت الدساتير الليبرالية تعنى - أشد ما تعنى - بكفالة وضمان الحريات السياسية بمختلف أنماطها، وأحياناً على حساب اعتبارات العدالة الاجتماعية، فإننا نريد من الدستور الجديد تحقيق التوازن بين الحريات السياسية والعدالة الاجتماعية. ذلك لأن هذا التوازن المرغوب هو التحدى الأساسى الذى يواجه الآن مختلف النظم السياسية فى الشرق والغرب، لا فرق فى ذلك بين دول متقدمة ودول نامية.

وقد أشرنا من قبل إلى أن الفكر الليبرالى المعاصر قد تطور تطوراً بالغ الأهمية لالتفاته إلى أهمية إدخال مبدأ العدالة الاجتماعية ضمن منظومته الفكرية. وقد حقق هذا التحول الهام الفيلسوف الليبرالى الأمريكى جون رولز فى كتابه الشهير "نظرية عن العدل"، حيث قرر بوضوح نادر هناك مبدآن للعدل، الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

والواقع أنه يقع على صانعى القرار السياسى أن يبتدعوا السياسات التنموية التى يمكن لها أن تحقق هذا الهدف الهام.

ولعل ما يؤكد أهمية العدالة الاجتماعية ما ظهر بالفعل من سلبيات العولمة، التى ترفع شعارات الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، ولكنها أغفلت - إلى حد كبير - مقتضيات العدالة الاجتماعية، وهذا هو الذى دفعنا إلى أن نؤكد فى مواجهة أنصار الليبرالية الجديدة سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى مصر، أنه لا ديموقراطية بغير عدالة اجتماعية.

(٥)
تغيرات السياق العالمى

هناك إجماع بين الباحثين فى العلاقات الدولية على أن العالم يعيش فى فترة تاريخية تتسم بالاضطراب، وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية، والذى أدى إلى نهاية الحرب الباردة، وسقوط النظام الثنائى القطبية، وبروز العالم الأحادى القطبية والذى تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أدت هذه التطورات الجسيمة فى النظام الدولى إلى ظهور عدد من الكتب الهامة تحمل فى طيات عناوينها الإشارة إلى الأحوال العالمية الراهنة، ومثال هذه الكتب الكتاب الذى حرره زكى العايدى أحد أبرز فلاسفة العلاقات الدولية فى فرنسا وهو من أصل مغربى، "النظام العالمى المنفلت: المعنى والقوة بعد نهاية الحرب الباردة" الصادر فى باريس عام ١٩٩٢، وكذلك كتاب "العولمة والحركات المضادة للعولمة" لعالم الاجتماع الألمانى إيرليشن بك، الصادر فى باريس عام ٢٠٠٤.

ونظراً لأن الدول المعاصرة وخصوصا تلك التى يتسم قادتها بالقدرة على التخطيط الطويل المدى، تمرست على إعادة صياغة رؤيتها للحياة، وتجديد سياساتها بما يتفق مع الأوضاع العالمية المتغيرة، فإنها لجأت إلى صياغة رؤى استشرافية من خلال صياغة سيناريوهات متعددة، تحدد فيها وضعها الخاص إزاء أوضاع الدول الأخرى، وخصوصاً تلك الصاعدة فى النظام الدولى مثل الصين والهند.

ومن الطبيعى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه الدول التى تعنى برسم صورة المستقبل، وكذلك الصين وغيرها من الدول الكبرى.

غير أن الذى يلفت النظر حقاً أن إسرائيل لم تتأخر كعادتها فى مجاراة الدول الكبرى وتتبع توجهاتها الفكرية فى دخول مجال الاستشراف

الاستراتيجى، فأعدت مشروعاً مستقبلياً بعنوان "إسرائيل ٢٠٢٠". وهذا المشروع شارك فى إعداده أكثر من ٦٠٠ أكاديمى إسرائيلى واستمر ست سنوات، ونشرت نتائجه فى ١٨ مجلداً باللغة العبرية. وقد تولى مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت ترجمة أهم ستة مجلدات إلى اللغة العربية، ليكون التصور الإسرائيلى تحت بصر النخب السياسية والفكرية العربية.

وهذا التقرير الاستشرافى الإسرائيلى كما يصفه تقديم المركز لترجمة المجلد الأول، هو الأشمل عن تصورات العدو لمستقبله، إذ يتناول كافة جوانب الحياة فى الدول العبرية مركزاً على الأرض والاستيطان والمصادر البشرية والطبيعية، وهو كذلك الأبعد مدى إذ يغطى الفضاء الزمنى حتى عام ٢٠٢٠، وهو الأكثر إيغالا فى ربط التخطيط لمستقبل إسرائيل بالمحيط العربى القريب منها على الأقل، وهو أخيراً الأكثر اعتماداً على سيناريو يفترض سلاماً عربيا إسرائيلياً آتيا.

ويبقى السؤال: هل هناك مشروع استشرافى عربى مماثل؟ والإجابة للأسف الشديد لا. وذلك بالرغم من أنه كانت هناك مشروعات استشرافية عربية سابقة، لعل أهمها جميعا المشروع الاستشرافى الذى قام به مركز دراسات الوحدة العربية، وصدرت عنه مؤلفات متميزة عن الدولة والمجتمع فى المشرق والمغرب والخليج، بالإضافة إلى التقرير النهائى للمشروع. غير أن هذا الاستشراف العربى تجاوزه الزمن، بحكم التغيرات الكبرى التى لحقت بالنظام العالمى.

وليست هناك دولة عربية صاغت مشروعاً اشتشرافياً متكاملاً حتى الآن، تتوافر فيه شروط الاستشراف الضرورية والتى تتمثل أساساً فى البداية من تحليل السياق العالمى، والدراسة النقدية للنظام الدولى الراهن، وصياغة السيناريوهات المتعددة الخاصة بالمستقبل.

ولعل كل هذه الاعتبارات هى التى دعت مركز دعم القرار بمجلس الوزراء المصرى ومركز الدراسات المستقبلية التابع له والذى نشأ حديثاً، بالدعوة لعقد مؤتمر هام فى ٢٦، ٢٧ يونيو الماضى بعنوان "نحو رؤية استراتيجية لمصر". وقد دعى لهذا المؤتمر بعض الباحثين الأجانب المتخصصين فى الدراسات المستقبلية لعرض خبراتهم فى الموضوع. وقد دعيت لهذا المؤتمر لكى اقدم ملاحظاتى النقدية على مشروع استشرافى

رائــد هــو "مشروع مصر ٢٠٢٠" الذى يقوم به منتدى العالم الثالث الذى يرأســه الاقتصـــادى المــرموق الدكــتور إسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطــيط المصرى الأسبق. وهذا المشروع يقوم بدور الباحث الرئيسى فيه أســتاذ الاقتصــاد المعــروف الدكــتور إبراهيم العيسوى المستشار بمعهد التخطيط القومى، وهو من رواد الدراسات المستقبلية فى مصر.

الجلسة التى عقدت فى المؤتمر لعرض ومناقشة مشروع مصر ٢٠٢٠ رأســها الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله، وتولى عرض المشروع ونتائجه الدكــتور إبراهيم عيسوى، وتوليت أنا والدكتور محمد منصور مدير مركز الدراسات المستقبلية فى جامعة أسيوط مهمة التعليق النقدى.

فى البدء كان السياق العالمى

وقــد حرصت فى بداية تحليلى النقدى لمشروع مصر ٢٠٢٠ أن أؤكد أن أى دولــة معاصــرة لا تســتطيع أن تقــوم باستشراف مستقبلى، سواء بأجهــزتها الرســمية أو مــن خلال مراكزها البحثية المتعددة، بغير أن تبدأ بالتوصيف الدقيق للتغيرات الكبرى التى لحقت ببنية المجتمع العالمى.

وذلــك لأن الفهــم العمــيق لهــذه التغــيرات هو الذى سيسمح لفرق الاستشراف الاستراتيجية بتحديد آثارها على صورة المستقبل. بعبارة أخرى لأننا نعيش فى ظل مجتمع عالمى متغير، فالعلاقات الجدلية بين هذا المجتمع والواقــع الإقلــيمى والمحلى للمجتمعات المختلفة، هى التى ستحدد أى رؤية استراتيجية واقعية يمكن للنخبة السياسية الحاكمة فى قطر ما صغيراً كان أو كبيراً أن تصوغها.

وقد حددنا خمس تغيرات كبرى لحقت ببنية المجتمع العالمى الراهن.

التغــير الأول يتمــثل فــى انــتقال الإنسانية كلها من نموذج المجتمع الصــناعى إلى نموذج حضارى جديد هو نموذج مجتمع المعلومات العالمى Global Information Society . وهــذا المجــتمع الجديد الذى ينهض علــى أساس ما أحدثته ثورة الاتصالات الكبرى والتى تتمثل أساساً فى البث الفضائى التليفزيونى وشبكة الإنترنت وغيرها من مستحدثات، يعتبر الخطوة الأولى لإنشاء مجتمع المعرفة والذى سيظهر مصاحباً لقيام اقتصاد المعرفة. ومجــتمع المعلومــات العالمى ليس مجرد مجموعة مترابطة من تكنولوجيا

المعلومـــات، بـــل إنــــه لا يمكن أن ينشا إلا على أساس توافر الديموقراطية والشفافية، وحق كل مواطن فى الحصول على أى معلومة مجاناً وبسرعة.

وقد أفضنا فى شرح معالم مجتمع المعلومات العالمى والثورة سيحدثها فـــى المجـــالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية، وذلك فى كتابنا "الوعـــى الـــتاريخى والثورة الكونية" الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة عام ١٩٩٥.

والتغـــير الثانى فى بنية المجتمع العالمى هو الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة.

وهـــذا موضوع فلسفى معقد لن نستطيع أن نخوض فى تفاصيله لضيق المجـــال. ولذلـــك تكتفى بالقول بأن تيار ما بعد الحداثة نشأ أساساً فى مجال العمـــارة على يد إثنين من فلاسفة العمارة المعاصرة هما جنكز وفينتورى. ثـــم انـــتقل من بعد إلى ميادين الفن والفلسفة والعلم الاحتماعى بكل فروعه، حـــتى أصبح هو التيار الفكرى السائد فى عالم اليوم. وما بعد الحداثة كتيار فكرى جاء لكى ينقد مسلمات الحداثة الغربية. والحداثة الغربية هو المشروع الحضـــارى الأوروبـــى الـــذى علـــى أساسه أسست المجتمعات الرأسمالية الصـــناعية فى النقلة التاريخية التى حدثت من المجتمعات الزراعية التقليدية إلى المجتمعات الصناعية الحديثة.

وقـــد قامت الحداثة الغربية كمشروع حضارى متكامل على هدى عـــدد مـــن المنطلقات والمبادئ. أولها الفردية والتى كانت تهدف أساساً إلى استخلاص الفرد من بنية المجتمع الاقطاعى الذى أضاع كيانه ولم يتح له أن يكوّن ذاتية مستقلة. وثانى هذه المنطلقات هو الاعتماد على العقلانية. ونحن نعرف أن العقلانية لصيقة بالرأسمالية، وقد نظّر لها عالم الاجتماع الألمانى الشهير ماكس فيبر. وثالث هذه المبادئ هو الاعتماد فى حل المشكلات على العلـــم والتكنولوجـــيا. وثالث هذه المنطلقات هو تطبيق المنهج الوضعى فى العلـــوم الاجتماعية بمعنى عدم بحث أى ظاهرة لا يمكن قياسها. والمنطلق الأخـــير هـــو تبـــنى نظرة "خطية" Linear عن التقدم الإنسانى، بمعنى أن التاريخ يتقدم صعوداً من مرحلة إلى أخرى.

جـــاء تيار ما بعد الحداثة لينقض عديداً من هذه المبادئ، ويبشر بمبادئ جديـــدة لعـــل أهمها جميعاً سقوط الأنساق الفكرية المغلقة metanaritives التى عادة ما تأخذ شكل "الإيديولوجيات الكلية" التى تزعم أنها تمتلك الحقيقة

المطلقة، وذلك كالماركسية الجامدة أو الرأسمالية المتطرفة، أو حتى الإيديولوجيات الإسلاموية المتشددة.

ومن ثم فأي محاولة استشرافية لا تضع فى اعتبارها سقوط هذا النمط من التفكير الذى ساد نظرياً وعملياً طوال القرن العشرين، ونعنى صياغة هذه الأيديولوجيات الكلية والاعتماد عليها فى توجيه سياسات المجتمعات، فإنها قد تكون حكمت على نفسها بالفشل المسبق. وذلك لأننا نعيش فى عصر الأنساق الفكرية المفتوحة، تماماً كما نحيا فى عصر السماوات المفتوحة بحكم ثورة الاتصالات. ونعنى بذلك أن صانع القرار والمفكر والباحث عليه فى النسق الفكرى المفتوح أولاً ألا يبدأ من منطلقات إيديولوجية جامدة باعتبارها مسلمات، ولكن يحاول التأليف الخلاق بين متغيرات ما كان يظن من قبل أنه يمكن التأليف بينها، لأنها كانت فى مناخ القرن العشرين تعد متناقضة.

وإذا ولينا وجهنا الآن إلى التغير الثالث الحاسم فى بنية المجتمع العالمى لقلنا أن المجتمع الإنسانى ينتقل من حقبة تاريخية كانت تتسم بالأمن النسبى إلى حقبة راهنة يتسم فيها المجتمع الإنسانى بأنه يعيش فى خطر. وقد أطلق عالم الاجتماع الألمانى "إيرليشن بك" على المجتمع المعاصر بأنه مجتمع الخطر. ومصادر الخطر متعددة ليس هناك مجال للإفاضة فيها.

والتغير الرابع هو سقوط نظرية الأمن القومى التقليدية، وظهور نظرية جديدة بعد سقوط الحدود التقليدية، والتى تعبر عنها الأحداث الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١.

وآخر هذه التغيرات هو ظهور العولمة بتجلياتها وتحدياتها السياسية والاقتصادية والثقافية. هذا هو السياق العالمى الذى يحتاج إلى تحليل نقدى قبل أى محاولة لاستشراف المستقبل.

(٦)
تخطيط المستقبل الكونى

نحن نعيش اليوم فى عالم متشابك من الرؤى الاستراتيجية التى تصوغها دول مختلفة، تحاول من خلالها رسم صورة المستقبل لمجتمعاتها بعد عقدين من السنين. وقد يثور تساؤل لماذا وضع حدّ العقدين كسقف لمحاولات استشراف المستقبل؟ قد نجد الجواب فى عبارة أضحت كلاسيكية وتتردد فى عديد من كتابات المتخصصين فى العلاقات الدولية، مفادها "نحن نعيش فى عالم يتسم بعدم اليقين مما لا يسمح لنا بالتنبؤ الدقيق"!

وهذه العبارة صادقة تماماً! ذلك أن النظام العالمى - وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة- يمر بفترة تتسم بالاضطراب الشديد، والذى ضاعف منه أحداث جسام لعل أهمها على الإطلاق الأحداث الإرهابية التى استهدفت رموز القوة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١.

ومن هنا فإن اللجان الحكومية ومراكز الأبحاث المستقبلية، كان عليها أن تتوخى الحذر والتواضع معاً حين تحاول رسم صورة مستقبلية للعالم، لكى تحدد وضع الدولة التى تقوم بالاستشراف إزاء باقى الدول التى ينتظمها النظام العالمى. وهذه المحاولات الاستشرافية تمثل نوعا من الإنذار المبكر للنخب السياسية الحاكمة، حتى تقرأ بدقة نص العالم المعقد، وتتابع التحولات فى مراكز ومواضع الدول، وتتنبأ بنمط التهديدات الموجهة إلى الأمن القومى لها.

هل يمكن تخطيط المستقبل؟

وكان من الطبيعى أن تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول التى تعنى باستشراف المستقبل، ليس فقط لتوفر البنية التحتية الهائلة للدراسات المستقبلية، والتى تتمثل فى عشرات مراكز الأبحاث الأمريكية

رفيعة المستوى، ولكن لأنها بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ أعلنت قيام الإمبراطورية الأمريكية، التى تسعى إلى أن تحكم الكون منفردة، وذلك بحكم تفوقها العسكرى الكاسح ومبادراتها التكنولوجية وقوتها الاقتصادية.

وقد أصدر مجلس المخابرات القومى الأمريكى فى ديسمبر ٢٠٠٤ وثيقة بالغة الأهمية عنوانها "تخطيط المستقبل الكونى"، بنيت فى جزء منها على مشاورات متعددة مع خبراء المنظمات غير الحكومية حول العالم. وهذه الوثيقة تستحق التحليل النقدى من قبل الحكومات العربية وخصوصاً من قبل أجهزة التخطيط السياسى والجماعات ومراكز الأبحاث، وفى المقدمة بالطبع أجهزة المخابرات. وترد أهمية الوثيقة إلى أنها لا تتضمن فقط صورة مستقبل العالم كما تراها الأجهزة الحاكمة الأمريكية، ولكن قراءتها بدقة تكشف كيف تحاول هذه الأجهزة من خلال آليات متعددة سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية، رسم ملامح المستقبل بما يتفق مع مصالحها القومية، كما تدركها فى هذه اللحظة التاريخية جماعة "المحافظون الجدد" الذين سيطروا على الإدارة الأمريكية فى عهد بوش الابن، بل والذين رسموا المخطط الأصلى للهيمنة الكونية الأمريكية قبل وصول الجمهوريين للسلطة!

ويتشكل "تقرير تخطيط المستقبل الكونى" من ملخص تنفيذى وبيان بالمنهج الذى اتبع فى هذه الدراسة الاستشرافية يعقبه مقدمة وأربع أقسام رئيسية: القسم الأول عن تناقضات العولمة، والقسم الثانى عن القوى الدولية الصاعدة، والقسم الثالث عن تحديات جديدة للحكم الرشيد، والقسم الرابع والأخير عن شيوع عدم الأمن فى العالم، وينتهى التقرير بتوصيات سياسية يمكن تطبيقها بناء على ما جاء فى الدراسة.

ويلفت النظر أن كل قسم من الأقسام التى أشرنا إليها ينتهى بسيناريو مفترض، أى أن لدينا أربع سيناريوهات.

بالنسبة لتناقضات العولمة يصوغ التقرير سيناريو يطلق عليه "عالم دافوس" إشارة إلى المؤتمر الذى يعقد سنوياً فى دافوس ويجمع رؤساء الدول والحكومات وكبار الرأسماليين ومديرى الشركات الدولية النشاط.

وسيناريو "عالم دافوس" يقدم تصوراً مبناه كيف أن النمو الاقتصادى المتصاعد فى كل من الصين والهند خلال الخمس عشرة سنة القادمة، يمكن أن يعيد صياغة عملية العولمة، لكى يعطيها بشكل متزايد وجهاً غير غربى، مما سيغير من شكل الساحة السياسية.

ومن ناحية أخرى لدينا الموضوع الثانى وهو "القوى الدولية الصاعدة". وقد صاغ التقرير له سيناريو أطلق عليه " السلام الأمريكى " Pax Americana وهو يرسم ملامح عالم تسيطر عليه الولايات المتحدة بعد تغلبها على التغيرات الجذرية التى يموج بها المناخ السياسى العالمى، مما يسمح لها بتشكيل نظام كونى شامل.

والموضوع الثالث هو تحديات جديدة "للحكم الرشيد"، وتتمثل فى وقف التقدم فى مجال المقرطة الجارية فى كل أنحاء العالم، وصعود "سياسات الهوية" إلى مقدمة المسرح.

ولذلك يصوغ التقرير سيناريو ملفتا للنظر يطلق عليه "الخلافة الجديدة" New Caliphate، ويعنى بها إمكانية أن تؤثر حركةٌ عولمية وقودها سياسات الهوية المبنية على الدين على العالم، مما يمثل تحدياً للمعايير والقيم الغربية كأساس للنظام العالمى.

ونأتى أخيراً للموضوع الرابع وهو "شيوع عدم الأمن فى العالم" ويصوغ التقرير بصدده سيناريو يطلق عليه "دورة الخوف" ويعنى بها المخاوف التى تتعلق بانتشار أسلحة التدمير الشامل لدرجة تدفع الدول إلى اتخاذ إجراءات أمنية واسعة النطاق لمنع اندلاع هجمات مميتة يمكن أن تخلق عالماً يسوده الخوف والفزع.

ويبدو صدق هذا السيناريو لو تأملنا الأحداث الإرهابية التى وقعت فى لندن مؤخراً، والتى سقط فيها أكثر من ٤٠ قتيلاً وألف جريح.

وقد تمثلت الخسائر الجسيمة التى نجمت عن هذه الأحداث ليس فى الضحايا فقط، بل فى الهبوط الشديد فى أسعار الأسهم والسندات، وأهم من ذلك كله مناخ الفزع والرعب الذى سيطر على سكان لندن.

لقد ساد الإحساس بعدم الأمن، وأضطر الناس إلى العودة إلى بيوتهم سيراً على الأقدام، بعد أن توقفت وسائل المواصلات. وسقطت شبكة المحمول، واضطر الناس إلى استخدام التليفون العادى مما جعلهم يزدحمون عليه ووصلت رسالة الإرهاب إلى قادة الدول الثمانى فى يوم اجتماعهم، ومفادها أنهم لن يأمنوا على مجتمعاتهم لو استمروا فى سياساتهم المجحفة.

ومعنى ذلك أن سيناريو "شيوع عدم الأمن فى العالم" لم يعد سيناريو افتراضياً وإنما أصبح حقيقة واقعة.

تناقضات العولمة

ولنلق نظرة على الطريقة التى تناول بها تقرير "تخطيط المستقبل الكونى" تناقضات العولمة.

يقرر التقرير أن هناك دراسة سابقة عنوانها "الاتجاهات الكونية عام ٢٠١٥" وردت فيها أحكام خاصة بالعولمة مفادها أن الاتصال المتزايد بين الحكومات والبشر والثقافات بفضل الثورة الاتصالية، والذى يعكس نفسه فى تزايد تدفق المعلومات والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والسلع والخدمات والبشر يمثل مفتاحا أساسياً لفهم حركة العالم. غير أن التقرير الحالى يرى هذا الاتصال المتزايد باعتباره الاتجاه المحورى الذى سيهيمن على كل اتجاهات التطور فى العالم ٢٠٢٠.

ويلاحظ التقرير أن دائرة العولمة اتسعت بشدة خلال العقدين الأخيرين من خلال سياسات التحرر الاقتصادى التى طبقتها كل من الصين والهند، وبحكم تعمق آثار الثورة الاتصالية الكبرى. ويتنبأ التقرير أنه خلال الخمس عشرة سنة القادمة فإن النمو الاقتصادى سيستمر ويتزايد، وسترتفع معدلات الحياة العالمية، وسيتعمق الاعتماد الاقتصادى المتبادل.

وسيؤدى ذلك فى نفس الوقت إلى تغيير الأمر الواقع فى كل مكان، مما من شأنه أن يحدث تغيرات اقتصادية وثقافية جمة، لابد أن يكون لها آثار سياسية عميقة.

ويبدو أن بعض جوانب العولمة، وأهمها الاتصال الكونى المتزايد بفضل الثورة الاتصالية، سيصبح لا يمكن الرجوع عنه. ذلك أن الاتصال فى الوقت الواقعى والذى أدى إلى تغيرات سياسية كبرى فى كل أرجاء العالم، هو ظاهرة لن تستطيع حتى الحكومات القمعية أن تعوقه. وسيكون من الصعوبة أيضاً وقف العمليات العميقة للاعتماد الاقتصادى المتبادل. وقد أدى هذا الاعتماد المتبادل إلى توسيع دائرة تعامل أعمال الشركات الدولية النشاط، مما سمح حتى للشركات الصغيرة أن تتعامل اقتصادياً على نطاق واسع عبر الحدود.

ويحذر التقرير من أن اتساع موجات العولمة قد يبطئ منه حروب كارثية تقع فجأة، كما حدث بالنسبة للعولمة التى بدأت فى آخر القرن التاسع

عشر وبدايات القرن العشرين، حين قامت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

ومن ثم يمكن القول أن اتساع مجال العولمة فى الوقت الحاضر رهين بالتقدم فى المفاوضات متعددة الأطراف، والتحسن فى الحكم القومى الرشيد، والتناقص فى معدلات الصراع الدولى. غير أن التقرير يذهب إلى أن وجه العولمة ستتغير ملامحه فى السنوات القادمة، بالرغم من أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى من بين القوى الهامة فى دفع رأس المال والتكنولوجيا والسلع. وهذا التغير فى ملامح وجه العولمة يتمثل فى أنه سيأخذ شكلاً آسيوياً بعد صعود الصين والهند اقتصاديا.

ومؤشرات ذلك متعددة. ولعل أهمها أن معدلات التزايد فى السكان وارتفاع الطلب على الاستهلاك عام ٢٠٢٠ سيكون فى الدول النامية اليوم، ونعنى الصين والهند وأندونيسيا. ومن ثم فالشركات الدولية النشاط الغربية لابد لها أن تكيف استراتيجياتها مع الطلبات المتزايدة لهذه الثقافات الآسيوية.

ومن ناحية أخرى فإن قدرة الشركات دولية النشاط على زرع التكنولوجيا فى البلاد النامية، من شأنه إحداث النمو الاقتصادى بها وفقا للاستراتيجيات الجديدة فى تقسيم العمل الدولى، والتى تحقق أرباحا خيالية لهذه الشركات العملاقة. وهذه السياسة من شانها أن ترضى الجماهير فى الدول النامية الحريصة على خصوصيتها الثقافية.

ويمكن القول أن الملامح التى يرسمها التقرير "لعالم دافوس" أو بعبارة أخرى عالم العولمة، وإن ركز على إيجابياتها بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على السواء، إلا أنه حاول بموضوعية أن يلقى الضوء على التحديات الجسيمة التى ستواجهها فى العقود القادمة، ومن بينها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية الكبرى، صعود الصين والهند فى سلم التقدم الاقتصادى مما سيكسب العولمة وجهاً آسيوياً بارزاً.

(٧)
القوى الدولية الصاعدة

من الطبيعي أن تهتم الدراسة الاستشرافية الأمريكية الهامة "تخطيط المستقبل الكوني"، التي أشرنا إلى أبرز سماتها من قبل بموضوع القوى الدولية الصاعدة في النظام الدولي.

ونحن نعلم أنه من بين الأحداث التاريخية البارزة التي وقعت في الحقبة الأخيرة انهيار الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية حوالي عام ١٩٨٩، مما وضع نهاية فعلية للقرن العشرين! هذا القرن الصاخب الذي دوت فيه أصوات المدافع في حربين عالميتين. الحرب العالمية الأولى بكل بربريتها وهمجيتها، والحرب العالمية الثانية بكل فظاعاتها، والتي انتهت بكارثة إنسانية هي إلقاء القنبلة الذرية الأمريكية على هيروشيما ونجازاكي.

ليس ذلك فقط، ولكن القرن العشرين كان في الواقع أشبه بمعمل تجارب تاريخي، حيث تصارعت فيه إيديولوجيات متطرفة شتى، الشيوعية والنازية والفاشية، والتي راح ضحايا ممارساتها الوحشية ملايين البشر.

ولعل هذه الأحداث الفاجعة هي التي دفعت تيار ما بعد الحداثة إلى نقد مزاعم الحداثة بأن التاريخ الإنساني يتقدم باطراد من مرحلة إلى مرحلة أخرى. ويقول أنصار هذا التيار النقدي أين هو التقدم، إذا كان القرن العشرين حفل بكل هذه الحروب، وزخر بكل هذه الصراعات الدامية؟

انهار الاتحاد السوفيتي إذن، وأسدل الستار على الحرب الباردة التي غطت بمظلتها العالم عقودا من السنين، وزال النظام الثنائي القطبية، وحل محله النظام الأحادي القطبية، الذي تهيمن عليه منفردة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تحولت بذلك من كونها القطب الأعظم لتصبح القطب الأوحد!

وصاحب كل هذه الأحداث التاريخية الصاخبة بروز نظرية إيديولوجية أمريكية هي "القرن الجديد"، التي صاغ ملامحها مجموعة من المفكرين

والسياسيين الأمريكيين، هم الذين يطلق عليهم "المحافظون الجدد". وتقوم هذه الحركة الإيديولوجية على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغى أن تكون هى القوة العظمى الوحيدة التى تهيمن على القرن الواحد والعشرين.

وتشاء الظروف أن ينتخب جورج بوش رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، ويهيمن على إدارته بالكامل المحافظون الجدد، الذين لا يتبنون فقط نظرية متكاملة عن الهيمنة الأمريكية المطلقة على العالم، ولكن يؤمنون بمجموعة من العقائد المسيحية المتطرفة مخلوطة بهوى صهيونى صريح، ونزوع للتأييد المطلق للدولة الإسرائيلية العنصرية.

سيناريو الهيمنة الأبدية!

وأيا ما كان الأمر فإن الإدارة الأمريكية التى بدأت عهدها بإعلان قيام الإمبراطورية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومع الإحساس العميق بغرور القوة، بدأت ملامح نظرية استراتيجية أمريكية جديدة تظهر للوجود، من خلال دراسات نشرتها مؤسسة "راند"، الغرض منها صياغة نموذج معرفى متكامل يضمن الهيمنة الأمريكية الأبدية على مقدرات العالم!

وهذا السيناريو الذى عكف على إعداده عشرة مفكرين استراتيجيين أمريكيين الذين قدموا توصياتهم بشأنه إلى وزارة الدفاع الأمريكية، يمكن وصفه فى الوقع وبدون أى تجاوز بأنه سيناريو جنونى!

وذلك لأن سجلات التاريخ تؤكد أنه ليست هناك أى إمبراطورية فى الماضى استطاعت أن تحكم إلى الأبد! ولم يستفد هؤلاء المفكرين من الدروس البالغة القيمة التى قدمها للعالم المؤرخ الأمريكى البريطانى الأصل "بول كيندى" صاحب الكتاب الشهير "صعود وسقوط القوى العظمى". وفى هذا الكتاب تنبأ هذا المؤرخ بأن القوة الأمريكية ستهبط فى ميزان القوة فى العقود القادمة، وذلك طبقاً للقانون العام الذى استخلصه من دراسته التاريخية الواسعة المدى والذى مبناه "أنه إذا تجاوزت الالتزامات الاستراتيجية لقوة عظمى قدراتها الاقتصادية فإن ذلك من شأنه أن تسقط هذه القوة وذلك بالمعنى التاريخى للكلمة".

غير أن النظرية الاستراتيجية الأمريكية عن الهيمنة الأمريكية الأبدية على مقدرات العالم، تقابلها نظرية استراتيجية صينية متكاملة تسعى إلى صياغة عالم متعدد الأقطاب ليحل محل العالم الأحادى القطبية الذى تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تهيمن عليه منفردة. وهى نظرية تستحق الدراسة والتحليل العميق، وذلك لأن المعركة العالمية الكبرى التى ستدور رحاها على المسرح العالمى فى العقود القادمة ستكون هى المعركة بين النموذج الأحادى القطبية والنموذج المضاد وهو العالم المتعدد الأقطاب. وقد درس هذا الموضوع بعمق شديد كل من الفيلسوف الماركسى الإيطالى "تونى نيجرى" والمؤرخ الأمريكى "مايكل هاردت" فى كتابهما "الإمبراطورية"، والذى نشرت له مؤسسة العبيكان السعودية ترجمة عربية ممتازة، وستكون لهذه المعركة أصداء بالغة العمق فى مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة. فى ضوء كل هذه الاعتبارات تبدو منطقية هذه الأهمية الكبرى التى أولتها وثيقة "تخطيط المستقبل الكونى" لمشكلة القوى الدولية الصاعدة.

تغير المسرح الجيوبولتيكى

ولعل السؤال الذى ينبغى إثارته هو كيف وضعت الوثيقة الأمريكية مشكلة القوى الدولية الصاعدة؟

تقول الوثيقة أن بروز الصين والهند باعتبارهما قوتان عالميتان صاعدتان شبيه تماماً ببروز ألمانيا فى القرن التاسع عشر، وبصعود الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية القرن العشرين، مما من شأنه أن يغير من أفق الجغرافيا السياسية فى العالم. وسيكون لذلك من الآثار العميقة ما كان لصعود ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية من قبل فى سلم النظام الدولى.

ومن هنا تثور شكوك فى أن يكون القرن الحادى والعشرين أمريكياً كما كان القرن العشرين. بل إن الوثيقة تتحدث عن احتمال نشوء عالم جديد تقوده كل من الصين والهند وذلك لأسباب شتى أهمها عدد من الاعتبارات الهامة.

وفـــى مقدمـــتها أن عدد السكان فى الأقطار التى كانت قلب العالم الذى سيطر على القرن العشرين ونعنى أوروبا وروسيا سيهبط بشكل ملحوظ، فى حيـــن أن كـــل الزيادة السكانية ستحدث فى الدول النامية، والتى ظلت حتى وقت قريب على هامش الاقتصاد العالمى.

والاعتبار الثانى أن "الواصلين الجدد" وهما الصين والهند وربما تنضم إلـــيهما الـــبرازيل والصين، قد يدخلون جميعا فى نمط من أنماط التحالفات الـــذى قـــد يقطع مع المؤسسات والممارسات الدولية التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية.

والاعتـــبار الثالث أن صعود الصين والهند لن يوقفه إلا حدوث انقلاب فـــى مســـيرة عملـــية العولمة، أو تراجع حاد فى هذين البلدين من شأنه أن يوقف مسيرتهما الصاعدة.

ويـــبقى السؤال مفتوحا حول كيف تمارس كل من الصين والهند قوتهما المتزايدة، وهل سينزعان فى المجال الدولى إلى التعاون أم إلى الصراع؟

ومن بين الاعتبارات التى ستساعد كل من الصين والهند على الصعود خليط من العوامل، أهمها نمو اقتصادى مستدام، وزيادة القدرات العسكرية، وفعالية التوسع فى مجال التكنولوجيا الحديثة، وزيادة معدل السكان.

وتقـــرر الوثـــيقة أن الصين على سبيل المثال تعد الآن ثالث منتج عـــالمى للســـلع المصنعة. وقد ارتفع نصيبها من ٤% إلى ١٢% فى العقد الأخـــير، وهى تستطيع بسهولة أن تتجاوز اليابان فى السنوات القادمة، ليس فقـــط فـــى نصيبها من السلع المصنعة، ولكن أيضاً فى معدلات صادراتها. وأصـــبح من المسلم به الآن أن تحدى "الأسعار الصينية" أصبح يمثل تحدياً كبيراً لكل المنتجين فى العالم.

وإذا كانـــت الهند مازالت تلهث وراء الصين إلا أن أغلب الاقتصاديين يتنـــبأون بأنهـــا ســـتحقق فـــى الســـنوات القادمـــة معدلات عالية فى النمو الاقتصادى.

غـــير أنـــه فـــيما يبدو ستحدث تغيرات أخرى هامة، من بينها إمكانية الصـــعود الاقتصـــادى لدول مثل البرازيل وجنوب أفريقيا وإندونيسيا وحتى روســـيا، ممـــا من شانه أن يقوى الدور العالمى المتصاعد لكل من الصين والهند. ولابد من الإشارة إلى الاحتمالات القوية لزيادة قوة أوروبا الموحدة، ولـــدور أكـــثر فاعلـــية للـــيابان. غير أنه فى كل الأحوال لا ينبغى تجاهل

الاعتبار السكانى الهام والذى يتمثل فى أن كل من أوروبا واليابان وروسيا لابد لها أن تجابه مشكلة زيادة شيخوخة سكانها. والواقع أن الوثيقة الأمريكية قد التفتت ليس إلى صعود كل من الصين والهند فقط، ولكن إلى نهوض آسيا ككل، وذلك من خلال تتبع المؤشرات الاقتصادية والسياسية.

ولعل النمو الاقتصادى المتسارع فى الصين يكون أحد العوامل الهامة التى ستدفع مسيرة التنمية فى عديد من البلاد الآسيوية. ولعل دليل ذلك أن دول آسيا الشرقية أخذت تكيف نفسها مع الصعود الصينى من خلال زيادة الروابط الاقتصادية والسياسية مع الصين. وفى نفس الوقت تحاول كل من اليابان وتايوان وبعض الدول الآسيوية الأخرى موازنة النفوذ الصينى المتصاعد، بتقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك مؤشرات عدة على زيادة القدرات العسكرية الصينية من خلال تنمية وامتلاك الأسلحة الحديثة مثل الطائرات المقاتلة الحديثة، والغواصات المتقدمة، وزيادة عدد الصواريخ البالستية. وستصبح الصين أكبر قوة عسكرية عظمى من الطراز الأول.

وإذا كانت الأزمات الاقتصادية أو أزمات الثقة بين الصين وغيرها من الدول. يمكن أن تبطئ من أن تصبح قوة عظمى متكاملة، فإنه علينا أن نلتفت إلى أن عدم استطاعة الصين أن تحافظ على معدلات نموها الاقتصادى، ستكون له آثار سلبية عالمية.

وأيا ما كان الأمر فى هذا الرؤى الاستشرافية الأمريكية التى تدور حول القوى الدولية الصاعدة، فلابد لنا أن نقرر أنه على الدول العربية التى لم تستطع حتى الآن أن تصوغ رؤية استراتيجية متكاملة، أن تدرس بعمق كل المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى اعتمدت عليها وثيقة "تخطيط المستقبل الكونى"، حتى تستطيع أن ترسم خريطة لمستقبلها، فى عالم تجاوز منذ زمن التعبد فى محراب الماضى، أو الغرق فى مشكلات الحاضر، لأنه يركز على استشراف المستقبل، كوسيلة أساسية للنهوض فى الحاضر.

بغير الوعى بالمستقبل، لا يمكن للنهضة العربية أن تبدأ من جديد!

(٨)
تناقضات العولمة

وثـيقة "تخطـيط المسـتقبل الكونى" التى أصدرها عام ٢٠٠٤ مجلس المخابـرات القومـى الأمريكى تناقش أربع موضوعات رئيسية، وكل منها ينتهى بسيناريو افتراضى.

الموضوع الأول: يدرس تناقضات العولمة وينتهى بسيناريو أطلق عليه "عـالم دافـوس" إشـارة إلـى المؤتمر الدولى الذى ينعقد فى مدينة دافوس بسويسرا كل عام، وتجتمع فيه النخبة الرأسمالية العالمية من رجال الأعمال وقـادة الـدول وخـبراء الإعـلام والمفكرين، الذين يؤمنون إيماناً راسخاً بالرأسمالية وكونها هى دون غيرها من الإيديولوجيات التى ستحقق السعادة الكاملة للبشر!

والموضوع الثانى: عن القوى الدولية الصاعدة والتغيرات التى ستحدث فـى الأفق الجيوبوليتيكى، وينتهى بسيناريو افتراضى أطلق "باكس أمريكانا" Pax Americana أى "السـلام الأمـريكى"، بحكـم قوة الولايات المتحدة الأمريكـية العسـكرية الفائقـة، وانفرادها بالساحة الدولية باعتبارها القطب الأوحد.

والموضوع الثالث: هو "تحديات الحكم الرشيد" governance ويناقش احـتمالات تعـثر تطبـيق الديموقراطية فى العالم، وبروز سياسات الهوية Identity Politics ويعـنى بهـا السياسة التى تقوم على الانتماء الدينى، والتى يعد الإسلام الراديكالى هو مثالها البارز.

وينـتهى هذا الموضوع بسيناريو افتراضى بالغ الطرافة لأنه يقوم على أساس خيال سياسى واسع المدى، ويطلق عليه "تأسيس خلافة جديدة"!

ويعـنون به نجاح حركات الإسلام الراديكالى من خلال توحيد صفوفها وسـيطرتها علـى دول وأقالـيم شـتى فى العالم، فى إعلان قيام الخلافة

الإســلامية مــن جديــد، وعلى رأسها الخليفة الذى سيحكم كل هذه الأقاليم والدول.

والموضـــوع الرابع والأخير: هو "شيوع عدم الأمن فى العالم" ويناقش فــيه انتشار الإرهاب الدولى، وتعمق الصراعات الداخلية والمخاطر التى قد يمــثلها صـــعود القــوى الدولية الجديدة، والخطر الذى تمثله أسلحة الدمار الشامل وينتهى بسيناريو افتراضى أطلق عليه "دورة الخوف".

تحديات الحكم الرشيد

الحكـــم الرشيد أو الحكم الديموقراطى الصالح أصبح مفهوماً سائداً فى أدبــيات العلــوم الاجتماعية هذه الأيام، ويمكن القول أن الحكم الديموقراطى الصـــالح يحــتاج إلـــى وسائل يمكن للمواطنين بواسطتها المشاركة بصفة منتظمة فى صنع السياسات.

وفـــى دراســـة حديثة كتبها جون سوليفان ونشرها باللغة العربية فرع مركـــز المشروعات الدولية الخاصة بالقاهرة عام ٢٠٠٥، وعنوانها "الحكم الديموقراطى الصالح المكون الرئيسى للإصلاح السياسى والاقتصادى" أفكار محددة عن كيف يمكن تحقيق الحكم الرشيد.

ومن بين هذه الأفكار ضرورة تحقيق الشفافية فى مجال الحصول على المعلومات، وتأسيس حماية حرية الإعلام، وزيادة المشاركة العامة فى صنع القرار، والحد من هيمنة المسئولين الحكوميين، وتقليل الأعباء القانونية على الأفـــراد، وإصـــلاح الهيـــئات الحكومية، وتقوية قدرات الهيئات الحكومية الإداريـــة والتنفـــيذية، وزيادة الرقابة القانونية على السلطة التنفيذية، وإقامة نظـــام للمحققين فى الشكاوى، وزيادة الرقابة القانونية على السلطة التنفيذية، وإقامـــة نظـــام للمحققين فى الشكاوى المقامة ضد الدولة، ومحاربة الفساد، وتشـــجيع نظـــام لا مركـــزى لوظائف الحكومة، وتشجيع تأسيس منظمات المجـــتمع المدنى، واشتراك جمعيات الأعمال ومنظمات المجتمع المدنى فى عمليات صنع القرار.

لقـــد أردنا بهذه الإشارات الموجزة لمفردات الحكم الرشيد مجرد إضاءة جوانب هذا المفهوم الذى يذيع استخدامه، وإن كان يتسم بشئ من الغموض.

ويبقى السؤال الآن: ما هى التحديات المستقبلية للحكم الرشيد ونعنى حتى عام ٢٠٢٠، وهو سقف الاستشراف الذى حددته "وثيقة تخطيط المستقبل الكونى" الأمريكية؟

تدور هذه التحديات حول محورين الأول منهما احتمالات توقف المد الديموقراطى، والثانى احتمال أن تصبح لسياسات الهوية المبنية على أساس الانتماء الدينى مكانة عليا فى تحديد سياسات العالم.

وتبدأ الوثيقة الأمريكية التى نعرض لأبرز سماتها لتقرير ما تراه حقيقة – لاشك فيها – وهى أن الدولة – القومية Nation-State ستستمر لتكون الوحدة الأساسية فى النظام الكونى. وهذه الإشارة تحاول الحد من المبالغات التى ترددت فى الحقبة الأخيرة عن تقلص دور الدولة القومية لحساب مؤسسات عالمية، سواء كانت مؤسسات دولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى أو الشركات دولية النشاط، أو إقليمية مثل الاتحادات الإقليمية كالاتحاد الأوروبى أو منظمة الآسيان، أو محلية مثل صعود وزن وتأثير مؤسسات المجتمع المدنى. وذلك بالرغم من الاعتراف بأن العولمة الاقتصادية وانتشار التكنولوجيا، وخصوصاً تكنولوجيا المعلومات، من شأنه أن يضع قيوداً متعددة على الحكومات المختلفة. ومن ثم فالنظم التى كانت قادرة على تسيير أمورها فى التسعينيات ستعانى معاناة شديدة فى عام ٢٠٢٠. وذلك لأن هناك قوى متعارضة ستفعل فعلها، فنجد من ناحية أن النظم الشمولية سوف تواجه ضغوطاً متعددة لتطبيق الديموقراطية، ومن ناحية أخرى فالنظم الديموقراطية الضعيفة التى نشأت على أنقاض النظم الشمولية قد تنقصها القدرة التكيفية لكى تحيا وتزدهر.

وهناك عامل آخر بالغ الأهمية وهو زيادة موجات الهجرة فى مناطق متعددة من العالم. ذلك أن هذه الموجات سوف تتدفق من شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا. ومن أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن آسيا الجنوبية إلى المناطق الشمالية. ولذلك فعديد من الأقطار ستصبح متعددة الأصول العرقية ومتعددة الأديان. ومن ثم ستنشأ مشكلة تكيف المهاجرين الوافدين مع قيم وعادات وأساليب حياة المجتمعات المضيفة. بعبارة أخرى ستبرز مشكلة الحفاظ على الخصوصية الثقافية لهؤلاء المهاجرين، وإمكانيات انسجامها أو تعارضها مع الأنساق القيمية السائدة فى بلاد المهجر.

وإذا ألقينا ببصرنا إلى تأثير العولمة الاقتصادية على الدفع فى طريق نشر موجات الديموقراطية، فإن هناك احتمالات أن ينتكس المسار الديموقراطى فى البلاد التى تنتمى للعالم الثالث. وعلى وجه الخصوص فإن عام ٢٠٢٠ قد يشهد مساراً معاكساً للديموقراطية فى الدول الواقعة فى إطار الاتحاد السوفيتى السابق، وفى بعض البلاد الآسيوية والتى لم تشهد الديموقراطية من قبل. وهناك احتمال أن تعود روسيا وأغلب الدول الآسيوية المركزية إلى الشمولية.

ومن ناحية أخرى فإن قادة الصين قد يجابهون معضلة تتمثل فى كيف يمكن لهم أن يتكيفوا مع الضغوط التعددية وتحريرهم للكوابح السياسية وإلا اصطدموا بردود فعل شعبية ساخطة لا يريدون لها أن تقوم؟ ومن ناحية أخرى فإن القادة الصينيين عليهم أن يقيموا التوازن بين طموحهم لتكون الصين قوى عظمى، وضرورة قيامهم بإصلاحات سياسية جديدة.

وقد تميل الصين إلى تطبيق "طريق آسيوى للديموقراطية"، يتمثل فى إجراء انتخابات على المستوى المحلى، وتأسيس آلية للتشاور على المستوى القومى، وربما يحدث ذلك من خلال حفاظ الحزب الشيوعى على سيطرته على الحكومة المركزية.

وترى الوثيقة الأمريكية أن التقدم الديموقراطى قد يحدث فى بعض دول الشرق الأوسط الأساسية التى تم تحريرها من ربقة الأنظمة الشمولية. وترى الوثيقة أن إقامة نظام ديموقراطى فى العراق وأفغانستان وتقوية الديموقراطية فى أندونيسيا، يمكن أن يعطى مثلاً لدول أخرى إسلامية وعربية، ويضغط عليها لكى تسير فى الطريق الديموقراطى.

وترى الوثيقة أن انخفاض النمو الاقتصادى فى الدول غير النفطية، هو أحد الأسباب فى بطء إيقاع الديموقراطية. ويبقى بعد ذلك أن نتحدث عن سياسات الهوية واحتمالات تأسيس "خلافة إسلامية" جديدة تتحدى قوى العولمة العالمية!

(٩)

من سياسات الهوية إلى جنون الإرهاب!

بـــرزت العولمـــة فى بدايات القرن الواحد والعشرين باعتبارها العملية التاريخية المتعددة الجوانب، والظاهرة التى تملأ الدنيا وتشغل الناس!

وقـــد التفت عدد من العلماء الاجتماعيين إلى عمليات متناقضة صاحبت نشوء العولمة، وانتشار آثارها فى كل أرجاء الأرض.

ولعـــل أبرز هذه العمليات أن العولمة بحكم فلسفتها الرامية إلى تأسيس سوق عالمى تختفى فيه الحدود وتزول فيه الحواجز، ويتم الاتصال فى لمح البصـــر بيـــن الفاعليـــن الاقتصاديين فى مختلف القارات، تنزع إلى توحيد العـــالم. غـــير أن ردود أفعال بعض الدول والمجتمعات المختلفة والثقافات المـــتعددة اتســـمت بالحدة والعنف، دفاعاً عن تكاملها الداخلى واتساق قيمها الحضـــارية، ومـــن هنا برزت ظاهرة التفتت، نتيجة ثورة الأعراق وتمرد الخصوصيات الثقافية على عملية التوحيد القسرى الذى تريد العولمة فرضه على العالمين.

ومعـــنى ذلـــك أن العالم يشهد عمليات توحيد وتشتت فى نفس اللحظة التاريخـــية، مما يضفى نوعاً من أنواع الالتباس والغموض وعدم اليقين فى المشهد العالمى المعاصر.

ويمكن القول أن من مظاهر هذه العملية التاريخية بروز ما يطلق عليه سياســـات الهوية Identity Politics والتى تتخذ فى الوقت الراهن صوراً جديدة. وسياسات الهوية هى تلك السياسات التى تتمحور حول العقائد الدينية أو الانتماءات العرقية.

ومـــا يدور بين المسلمين والهندوس فى الهند من صراعات دامية، وما دار فـــى البوســـنة والهرســـك بين المسلمين وغير المسلمين، لم يكن سوى تعبـــيراً صارخاً عن سياسات الهوية وآثارها السلبية على الاستقرار العالمى والأمن الإقليمى.

وتتوقع الوثيقة الأمريكية التى صدرت بعنوان "تخطيط المستقبل الكونى" أن الهوية الدينية ستكتسب أهمية قصوى خلال العقدين القادمين، وخصوصاً فى مجال تعريف الناس لأنفسهم، ونظرتهم لذواتهم.

ويرجع اتساع دائرة سياسات الهوية إلى عدة عوامل، لعل أهمها تزايد معدلات الحراك التى يمارسها الناس من مختلف الدول وخصوصاً فى مجال الهجرة والإقامة فى دول أجنبية، وتنامى التباين بين جماعات متعادية داخل المجتمعات، وكذلك ترد الظاهرة إلى انتشار وسائل الاتصال الحديثة وتوافرها لدى جميع الناس.

وإذا قمنا بتحليل سوسيولوجى متعمق لحالة المهاجرين من البلاد الآسيوية والإسلامية والعربية إلى أوروبا – على سبيل المثال – لاكتشفنا أن سياسات الهوية التى تقوم على الهوية الدينية أو الانتماء العرقى تلعب دوراً بالغ الأهمية فى المجتمعات الأجنبية المضيفة، لأنها تؤدى إلى تأسيس مجتمعات محلية تقوم بوظيفة شبكات الأمان للمهاجرين الجدد، وتساعدهم على التكيف مع الظروف الجديدة، بحيث لا يفقدون خصوصيتهم الثقافية.

وهناك مؤشرات على تحول أعداد كبيرة من الناس من دين لآخر، ومؤشرات أخرى على زيادة معدلات الالتزام الدينى الذى ينعكس فى الاتجاهات والقيم والسلوك الاجتماعى.

وأخطر الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية الناجمة من اتساع دوائر سياسات الهوية هو تحول أعداد مؤثرة من الملتزمين دينياً – فى كل الديانات المعاصرة – إلى فاعلين نشطين فى المجال السياسى، يحاولون تغيير المواقف السياسية لبلادهم لكى تخدم منطلقاتهم الإيديولوجية. وفى هذا المجال ليست هناك فروق كبيرة بين "المحافظون الجدد" فى الولايات المتحدة الأمريكية الذين ينطلقون من رؤى مسيحية صهيونية متطرفة، وبين اليمين الإسرائيلى المتطرف فى إسرائيل، وبين الجماعات الإسلامية المتطرفة فى المشرق والمغرب من العالم العربى. فكل هذه الجماعات – على اختلاف رؤاها للعالم – تحاول صياغة الكون وفقاً لإيديولوجياتها. المحافظون الجدد فى حربهم ضد الإرهاب يرفعون شعار من ليس معنا فهو ضدنا! وهم من ناحية أخرى يعدون المسرح العالمى من خلال الحروب والابتزاز السياسى

حتى لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، لكى تصبح الولايات المتحدة الأمريكية هى الحاكم المطلق للعالم إلى أبد الآبدين!

ويترتب على هذا السيناريو آثار بالغة الخطورة على الأمن العالمى. وذلك لأن هناك خطة استراتيجية أمريكية معلنة تنص على حق الولايات المتحدة الأمريكية فى إجهاض أى منافس للولايات المتحدة الأمريكية لو حاول أن يتبنى برامج عسكرية أو اقتصادية فيها شبهة تهديد للهيمنة الأمريكية المطلقة. وطبعاً تدخل الصين باعتبارها أبرز القوى الدولية الصاعدة فى صميم دائرة التهديد للولايات المتحدة الأمريكية، كما تدرك ذلك النخبة السياسية الأمريكية الحاكمة.

وإذا ولينا نظرنا إلى اليمين الإسرائيلى المتطرف لاكتشفنا أنه يزايد حتى على صهيونية الدولة الإسرائيلية، ويحاول باستماتة التهويد الكامل للقدس، بل ومنع المسلمين من الصلاة فى المسجد والأقصى. بل إن هناك مخططات لهدم المسجد الأقصى ذاته وإقامة الهيكل اليهودى مكانه.

ولو تابعنا سلوك عصابات اليمين الإسرائيلى المتطرف فى الشهور الأخيرة، وتمردهم على خطة شارون فى الانسحاب من غزة، لأدركنا خطورة سياسات الهوية المبنية على أساس الانتماءات الدينية المتطرفة.

وينطبق نفس التحليل على سلوك الجماعات الإسلامية الإرهابية التى تمارس الإرهاب الإجرامى فى العراق بدعوى أنها تقاتل المحتلين الأجانب، فى الوقت الذى تبيد فيه المئات من العراقيين الأبرياء. وانتقلت هذه الجماعات فى إرهابها إلى دائرة جديدة هى اختطاف وقتل الدبلوماسيين العرب فى بغداد، بزعم أن وجودهم إنما يدعم الحكومة العراقية العميلة.

ويأتى فى هذا السياق اغتيال القائم بالأعمال المصرى الشهيد إيهاب الشريف، واغتيال الدبلوماسيين الجزائريين. وتبرر هذه الجماعات الإرهابية جرائمها بأنها إنما تطبق شرع الله!

سلبيات سياسات الهوية

وأياً ما كان الأمر، فيمكن القول أن التأمل العميق فى المشهد العالمى المعاصر يؤكد الآثار السلبية الخطيرة التى واكبت اتساع دائرة سياسات

الهويــة التى تقوم على أساس الهوية الدينية، أو الانتماء العرقى فى مختلف أقطار العالم.

وقــد أدت هــذه السياسة إلى إقامة فواصل قاطعة بين البشر تقوم على التميــيز بيــن "نحن" و"هم". ينطبق ذلك على اليهود والاغيار، والمسيحيين وغير المسيحيين، والمسلمين وغير المسلمين. وهذه الصراعات والاتجاهات تــؤدى إلــى رفض "التنوع الخلاق"، وترسخ دوائر الانتماء الدينية والعرقية الضيقة، وتؤدى إلى انتشار مشاعر الكراهية إزاء الأجانب.

وقــد اهتمت وثيقة "تخطيط المستقبل الكونى" فى مجال دراسة وتحليل تأثير سياسات الهوية على الحكم الرشيد بما أطلقت عليه الإسلام الراديكالى. وهــى تتــنــبأ بأن أعداداً كبيرة من الشباب فى أغلب بلاد الشرق الأوسط سواء فى المشرق أو المغرب، سينخرطون فى جماعات إسلامية متطرفة قد تــنزع فــى لحظــات معينة إلى الإرهاب الصريح، وذلك فى العقد القادم، وستستمر آثار هذا السلوك فى العقود القادمة.

وتقــرر الوثــيقة أن هذه الظاهرة بين الشباب المسلم فى هذه البلاد إنما يكشــف عن القهر السياسى والاغتراب الاقتصادى والاجتماعى الذى يعانى منه الشباب، وخصوصاً وأن أغلبهم يعيشون فى ظل نظم سياسية قمعية.

الإسلام الراديكالى

وتــرى الوثــيقة أن انتشار موجات الإسلام الراديكالى ستكون له آثار عمــيقة علــى المشــهد الكونى عام ٢٠٢٠ ، لأنها يمكن أن يوحد جماعات عرقــية وقومــية متــناثرة فى كتلة واحدة، وقد تخلق سلطة تتجاوز الحدود القومية.

وتشــير وثــيقة تخطــيط المستقبل الكونى إلى أن أحد مبادئ الإسلام الــراديكالى الــبارزة هــى العودة إلى الأصول الأولى للإسلام. وترى أن مشاعر الإحباط والاغتراب السائدة بين المسلمين لن يتاح لها أن تتبدد إلا إذا نجح المسلمون فى التفاعل الإيجابى مع الاقتصاد العالمى، ويتكاملون معه.

وتنــتهى الوثــيقة الأمريكــية فى هذا الجزء الخاص بسياسات الهوية بصياغة سيناريو افتراضى عنوانه "تأسيس الخلافة الإسلامية من جديد".

وتقـول الوثـيقة بالـنص "إن السيناريو الافتراضى الخاص باحتمال تأسـيس خلافة إسلامية جديدة، يقدم مثلاً كيف يمكن للحركات العولمية التى تغذيها اعتبارات الهوية الدينية الراديكالية على أن تؤدى إليه.

وبناء على هذا السيناريو هناك احتمال أن تتأسس خلافة إسلامية جديدة تقوم على أساس بلورة إيديولوجية مضادة قوية، يكون لها جاذبية واسعة.

والسـيناريو حاول أن يصورها من خلال خطاب افتراضى أرسله أحد أحفـاد بـن لادن إلى أحد أقربائه عام ٢٠٢٠، وهو فى الخطاب يحكى عن الصراعات التى خاضها الخليفة سعياً وراء إحكام السيطرة على الصراعات الـتى نشـأت داخـل الـبلاد الإسلامية ذاتها، وفى العلاقات بين المسلمين والولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا وروسيا والصين.

ويفـترض السيناريو أن الخليفة قادر على تأسيس سلطة روحية وزمنية تبسط رواقها على المناطق التى سبق للخلافة الإسلامية تاريخياً أن سيطرت عليها.

وفـى نهايـة السيناريو هناك إشارة إلى الدروس المستفادة من احتمال تحقق هذا السيناريو.

وهكـذا أعمل واضعوا وثيقة تخطيط المستقبل العالمى خيالهم السياسى إلـى أبعـد مدى بصياغة هذا السيناريو الافتراضى الذى ستعود فيه الخلافة الإسـلامية مـن جديـد، وسيظهر الخليفة باعتباره من أقوى زعماء العالم، القادرين على التأثير فى السياسة العالمية.

وتجـدر الإشارة إلى أن هذا السيناريو الافتراضى الأمريكى هو الحلم الـذى تعمـل الجماعـات الإسلامية المتطرفة والإرهابية على تحقيقه. ألم يـتحدث بـن لادن مقـرراً أن العـالم ينقسم إلى فسطاطين: فسطاط الكفر، وفسطاط الإيمان؟

وفسطاط الإيمان في نظر حتى الدعاة الإسلاميين الوسطيين هو الخلافة الإسلامية، التى ينبغى تأسيسها من جديد، والتى لم تتوقف جماعات إسلامية شتى عن الحلم بها لاستعادة الفردوس المفقود.

(١٠)
مجتمع الخطر ودورة الخوف!

عش في خطر! عبارة شهيرة سبق للفيلسوف الألماني المعروف فردريك نيتشة أن قالها، في معرض استفزاز البشر لكي يخرجوا عن ناموس حياتهم البيروقراطية الممل، ويتغلبوا على العادات والممارسات التقليدية، سعياً وراء إطلاق طاقات الإبداع الكامنة في كل واحد منهم.

ولم يدرك نيتشه أن عبارته هذه، قد أصبحت عنواناً مثيراً للمجتمع الإنساني كله في الوقت الحاضر، الذي يطلق عليه الآن، مجتمع الخطر"!

ومجتمع الخطر مفهوم صاغه أساساً عالم الاجتماع الألماني إيرليش بيك" في كتاب له نشر بالألمانية وترجم إلى الفرنسية منذ سنوات. وهو يتحدث عن الخطر باعتباره السمة الرئيسية للمجتمع الإنساني المعاصر، بعد اختفاء الأمن النسبي.

ومصادر الخطر متعددة في الواقع. ولعل أبرزها على الإطلاق التلوث الذري. ويمكن أن يكون نموذجاً بارزاً له انفجار مفاعل "تشيرنوبل" في الاتحاد السوفيتي السابق، والذي أثار الرعب في العالم كله، بحكم انتشار مفاعلات ذرية شبيهة في عديد من البلاد.

غير أنه بالإضافة إلى ذلك، هناك خطر ظهور أمراض جديدة لم تعرفها الإنسانية من قبل، مثل مرض الإيدز، وخطر عودة أمراض قديمة كانت قد انقرضت مثل السل. ولا شك أن بحوث الهندسة الوراثية واستخدامها في مجال النبات والحيوان، قد أدت إلى مخاطر شتى، وخصوصاً حين حاولت الشركات دولية النشاط زيادة أرباحها، ولجأت إلى حقن النباتات بهرمونات لتضخيم الثمار، مما أدى إلى أضرار صحية متعددة أصابت المستهلكين. ومن ناحية أخرى أدى تصنيع علف للحيوانات مخلوط بمواد ضارة، إلى ظاهرة جنون البقر التي أحدثت ذعراً شديداً في كل أنحاء العالم.

غير أنه بالإضافة إلى التلوث الذرى وسوء استخدام بحوث الهندسة الوراثية، هناك ظواهر خطيرة أدت إلى زيادة الخطر على الأمن الإنسانى، لعل أهمها انتشار أسلحة الدمار الشامل وتزايد ظاهرة الإرهاب، الذى تعدى مرحلة المحلية وانتقل إلى العالمية بحيث أصبح إرهاباً "معولماً"، يضرب ضرباته فى واشنطن ومدريد ولندن، وكذلك فى طابا وشرم الشيخ!

اتساع دائرة الإرهاب

وقد اهتمت وثيقة "تخطيط المستقبل الكونى" الأمريكية بهذا الموضوع وناقشته فى فقرة بعنوان "انتشار الشعور بعدم الأمن".

وقد ذهبت الوثيقة إلى أنه سيكون هناك شعور متزايد بعدم الأمن حوالى عام ٢٠٢٠، وقد يرد هذا الشعور إلى أسباب نفسية، كما قد يرد إلى وقوع هجمات إرهابية فعلية. والأسباب النفسية لعدم الأمن قد يكون من بين عواملها القلق على استقرار الوظائف، بالإضافة إلى المخاوف فى المجتمعات المضيفة للمهاجرين من دول وثقافات أخرى من منافستهم لأبناء البلاد الأصليين فى سوق العمل.

ومما لا شك فيه أن الإرهاب والصراعات الداخلية فى الدول يمكن أن تؤدى إلى اضطراب فى مسيرة العولمة، وذلك من خلال زيادة تكاليف توفير الأمان للتجارة الدولية التى قد تنجم عن زيادة القوات الخاصة بحراسة الحدود، والتأثير السالب على أسواق الائتمان.

ويرى الخبراء فى مجال الإرهاب أن غالبية الجماعات الإرهابية الدولية سيستمر انتماؤها إلى الإسلام الراديكالى المتشدد. وستتسع دوائر تأثير هذه الجماعات الإسلامية المتطرفة، سواء داخل الشرق الأوسط أو خارجه، بالإضافة إلى أوروبا الغربية وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا.

وإحياء المشاعر الدينية المتطرفة سيصاحب اتجاهات التضامن مع المسلمين فى مناطق الصراع مثل فلسطين والعراق وكشمير.

وترى الوثيقة الأمريكية أنه لو حدث انقلاب إسلامى فى إحدى بلاد الشرق الأوسط، فإن ذلك سيؤدى إلى انتشار الإرهاب فى كل المنطقة، مما قد يعطى اليقين لهذه الجماعات بأن حلم استعادة الخلافة قابل للتحقيق.

وسيساعد على انتشار هذا المد الإسلامى المتطرف الشبكات غير الرسمية من الجمعيات الخيرية الإسلامية والمدارس الإسلامية، والتى يمكن أن تصبح مصدراً لإنبات عناصر راديكالية.

وهناك مؤشرات على أن بعض الحركات الإسلامية المتطرفة والإرهابية تطمح إلى الانقلاب على عدد من الحكومات العلمانية، وتأسيس حكومات إسلامية بدلاً منها.

ولا شك أن الحركات المضادة للعولمة، وللجماهير المعادية لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن تتعاطف -فى نظر الوثيقة الأمريكية- مع هذه الجماعات الإسلامية المتشددة.

وقد التفتت الوثيقة إلى ظاهرة هامة هى من آثار الثورة الاتصالية وخصوصاً شبكة الإنترنت وانتشار استخدام آلية البريد الإلكترونى. فقد أدى ذلك فى مجال التنظيمات الإرهابية إلى عدم حاجتها لبناء جماعات إرهابية مركزية، مما أدى إلى انتشار الخلايا الإرهابية التى تضم عدداً محدوداً من الأشخاص فى عديد من البلاد.

وقد استطاعت الجماعات الإرهابية ببراعة منقطعة النظير استخدام الفضاء المعلوماتى Cyber Space فى الاتصال ونشر ثقافة الإرهاب وتبادل المعلومات. وقد تؤدى بعض الصراعات الدولية مثل الاحتلال الأجنبى للعراق بكل آثاره السلبية على الشعب العراقى إلى أن تصبح بعض البلاد مثل العراق، أرضاً خصبة لتنمية كوادر الإرهابيين الذين يستطيعون الانتقال بإرهابهم من بعد إلى بلاد أخرى.

وهناك شواهد على أن هناك جماعات من المجاهدين ينتمون إلى جنسيات مختلفة، مستعدون للذهاب إلى أى بلد فى العالم "للجهاد" ضد أعداء الإسلام.

وهناك مخاوف شديدة فى البلاد الغربية من احتمال أن يلجأ الإرهابيون الذين ينتمون إلى جماعات إسلامية متطرفة لاستخدام السلاح البيولوجى ضد أهداف مختارة بعناية.

وتشير الوثيقة الأمريكية إلى مخاطر تعاون الجماعات الإرهابية مع العصابات الإجرامية فى دول شتى، وخصوصاً مع تجار المخدرات الدوليون، وعناصر الجريمة المنظمة.

وإذا أضفنا احتمالات اختراق العصابات الإرهابية لشبكات المعلومات فى البلاد الغربية وتخريبها، فمعنى ذلك أن ما يطلق عليه حرب الشبكات Net war ستضاعف من المخاطر هى والحروب الفضائية Cyber war .

وتنتهى وثيقة "تخطيط المستقبل الكونى" بسيناريو افتراضى، أطلقت عليه "دورة الخوف" .

ويحاول هذا السيناريو استكشاف ما الذى يمكن أن يحدث لو تزايد انتشار أسلحة الدمار الشامل، وما هى احتياطات الأمن التى يمكن اتخاذها.

وإذا كان يمكن للدول أن تكافح تجارة السلاح غير المشروعة، فإن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل تبدو بالغة الصعوبة.

ومرد ذلك إلى أنه إذا انتشرت أسلحة الدمار الشامل، فإن دولاً متعددة قد ترى ضرورة أن تتسلح بها لكى تدافع عن نفسها، وهكذا تزيد دائرة عدم الأمان فى العالم.

هكذا تحدثت وثيقة "تخطيط المستقبل الكونى". وإذا نظرنا لها بصورة نقدية لقلنا أنها حاولت أن تستند إلى عدد من المؤشرات الكمية والكيفية من خلال منهج استشرافى لكى تتصور حالة العالم عام ٢٠٢٠.

غير أنه يمكن القول أنها وثيقة متواضعة من الفكر الاستراتيجى. وليس فى هذه الملاحظة تقليل من قيمتها فى الواقع. فالوثيقة مفيدة فى التعرف على نظام إدراكات النخبة السياسية الحاكمة الأمريكية للعالم عام ٢٠٢٠، والمخاطر الكبرى التى يمكن أن تؤثر على الأمن القومى الأمريكى.

وتستطيع النخب السياسية الحاكمة العربية أن تستفيد –ولا شك من ذلك– من التحليلات التى تزخر بها الوثيقة.

غير أننا فى حاجة لمراجع أمريكية أكثر عمقاً، من تلك التى دخلت بجسارة فى مجال سقوط نماذج الأمن القومى التقليدية، وبزوغ نموذج جديد للأمن القومى، يقوم على أساس افتراضات مستحدثة عن الحرب والسلام فى القرن الحادى والعشرين.

ولا شك أن المكتبة الاستراتيجية الأمريكية تضم عدداً –وإن يكن محدوداً– من هذه المراجع المتعمقة، والتى نحتاج إلى دراستها بإمعان، حتى نعرف ما هى صورة المستقبل العالمى بعد عقود من الآن، وكيف لنا كعالم عربى مستهدف أن نستعد للتطورات القادمة.

ولا يمكن للعالم العربى أن يستعد للمستقبل بغير تبنى رؤية استراتيجية متكاملة. والرؤية الاستراتيجية بحسب التعريف هى مجموع السياسات السياسية والاقتصادية والثقافية التى يتبناها مجتمع ما أو إقليم ما لكى تطبق على مدى عشرين عاماً مقبلة.

والواقع أنه لا يمكن صياغة رؤية استراتيجية عربية بغير توافر حد أدنى لا نقول من الوحدة العربية ولكن من التنسيق العربى الضرورى، لكى يقف العالم العربى ككتلة واحدة إزاء الاتحادات الإقليمية المتعددة فى العالم.

ولو نظرنا إلى كل بلد عربية على حدة، لاكتشفنا أن عدداً محدوداً منها هو الذى خاض غمار صياغة رؤى استراتيجية.

وقد يكون مفيدا استعراض بعض هذه النماذج، قبل أن نعرض تصورنا لكيفية تخطيط رؤية استراتيجية عربية افتراضية!

(١١)
الرؤية الاستراتيجية والأمن القومى

منذ سنوات بعيدة رفع روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى الأسبق الشـــهير شعاراً مؤداه: الأمن القومى هو التنمية! وها نحن اليوم نشهد خبيراً اســـتراتيجياً أمريكـــياً مـــرموقاً هو "توماس بارنت" يعد من ألمع المفكرين الاستراتيجيين المعاصرين يرفع شعاراً آخر يتفق مع التغيرات الكبرى التى شهدتها بنية المجتمع العالمى مؤداه أن الأمن القومى هو العولمة!

وهـــو يركـــز على أبرز سمات العولمة وهى الاتصال اللامحدود بين البشـــر والثقافات والأقطار المختلفة connectivity، والذى هو ثمرة الثورة الاتصالية الكبرى.

بـــل إنه ليتمادى أكثر من ذلك ويقول إن أردت أن تعرف سمات نموذج الأمـــن القومى الجديد بعد سقوط النموذج القديم، فلا تذهب لكى تتناقش مع كـــبار الجنرالات، ولا مع أبرز خبراء الدفاع، ولكن أذهب لكى تتناقش مع خبراء التكنولوجيا، والاتصالات ومنظمة التجارة العالمية وأساتذة الاقتصاد.

ففـــى تقديـــره أن مصدر الخطر الأكبر على الأمن القومى لن يأتى من الدول التى قد تمتلك أسلحة الدمار الشامل، ولكن من الفجوة الكبرى والعميقة بين الدول التى دخلت بعمق إلى عالم العولمة بكل تجلياتها السياسية، ونعنى الديموقراطـــية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، والاقتصادية ونعنى حرية الـــتجارة والدخـــول فـــى عالم السوق الرأسمالى الغالمى الممتد والمتشابك، بالإضافة إلى التجليات الثقافية للعولمة والتى تتمثل فى محاولة صياغة ثقافة كونـــية Global تتضـــمن نسقا أساسياً من القيم الذى يحكم السلوك الدولى ويحـــدد أســـاليب الحـــوار بيـــن الـــثقافات بدلاً من شعارات الصراع بين الحضـــارات، ويقيم أسساً راسخة لثقافة السلام. ولا يمكن أن يتم ذلك بمجرد رفـــع الشعارات، ولكن بالحل الجذرى للصراعات الإقليمية والدولية، والذى لابـــد له أن يستند إلى شرعية دولية جديدة، من خلال إصلاح الأمم المتحدة،

وتجديـــد ميثاقها، بمْا يتفق مع الأوضاع الناشئة والانقلابات التى حدثت فى العـــالم بعـــد سقوط الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى، وزوال النظام الثنائى القطبية، وبروز النظام الأحادى القطبية.

والفجوة الواسعة والعميقة التى يتحدث عنها توماس بارنت هى بين هذه الـــدول التى تضمها على مستوى العالم دائرة العولمة، والدول الأخرى التى تقع خارج هذه الدائرة. وهذه الفئة الثانية تتعدد أسباب عدم دخولها حتى الآن دائـــرة العولمة. فقد تكون دولاً فاشلة Failed states سيطرت عليها نخب سياســية حاكمـــة اســتبدادية فشلت فى الانصياع إلى الديموقراطية كنظام سياســى، مـــع أنهـــا أصبحت هى روح القرن الحادى والعشرين، أو خاب تخطــيطها الاقتصادى نتيجة إصرارها على تطبيق مذهب التخطيط بطريقة جـــامدة تعـــتمد على اقتصاد الأوامر، ولا تلقى بالا إلى حيوية نظام السوق. وقـــد يكـــون ذلك – وهذا أخطر – لأن بعض الدول تقف موقفاً معادياً من الحداثة، وتتمسك بأصالة ثقافية مزعومة، ومازالت مصرة على أن تتعبد فى محراب الماضى، غير مدركة أن استشراف المستقبل أصبح هو الآن عمود الفكـــر السياسى المعاصر. ومن هنا اهتممنا فى مقالاتنا الماضية بموضوع الأهمـــية الكـــبرى لصـــياغة الـــرؤى الاستراتيجية على المستوى المحلى والإقليمى والدولى.

الرؤية الاستراتيجية الضائعة

غـــير أنـــه يمكـــن التأكـــيد أنـــه مع الاعتراف بأهمية صياغة الرؤى الاســـتراتيجية، إلا أن وضعها وصياغتها بشكل واقعى ومستقبلى تقف دونه عوائق متعددة، كامنة فى صميم بنية المجتمع العالمى المعاصر.

ومـــن هنا ليس غريباً ما يؤكده توماس بارنت من أن المشكلة الكبرى الـــتى تعـــانى مـــنها الولايـــات المـــتحدة الأمريكية الآن هو غياب الرؤية الاستراتيجية.

وقد يندفع البعض للتأكيد أن الولايات المتحدة الأمريكية – على العكس – تمتلك فى ظل إدارة "المحافظين الجدد" رؤية استراتيجية متكاملة تتمثل فى طـــروحات "القـــرن الجديد" التى صاغها هؤلاء المفكرين المحافظين قبل أن يحكمـــوا مباشرة بعد تولى الرئيس بوش ولايته الأولى. وقد يتحدث البعض عـــن أن هـــذه الـــرؤية الاستراتيجية المزعومة برزت فى إعلان الولايات

المتحدة الأمريكية لنفسها بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ باعتبارها "الإمبراطورية" الوحيدة فى العالم، بشعارها الشهير "من ليس معنا فهو ضدنا"!

غير أن التحليل الدقيق لردود الفعل الأمريكية عقب أحداث سبتمبر يدل دلالة قاطعة على أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنطلق فى الواقع من رؤية استراتيجية متكاملة. ويشهد على ذلك أنها غزت العراق عسكريا بعد غزوها لأفغانستان، بدون أدنى خطة عن ترتيبات ما بعد الغزو العسكرى وسقوط العراق.

ولو راجعنا الكتابات المتعددة التى سبقت وصاحبت الغزو العسكرى الأمريكى، لاكتشفنا أن المحللين السياسيين نجحوا فى أن يضعوا أيديهم على عدد من الأسباب الاستراتيجية للغزو الأمريكى. وعلى رأس هذه الأسباب السيطرة على النفط العراقى وحقوله، وهى بين أغنى الحقول فى العالم، بالإضافة إلى الاقتراب الاستراتيجى من آسيا وفى قلبها الصين القطب الدولى الصاعد، وروسيا الخصم القديم الذى فقد قدراته فى ظل الانهيار الكبير الذى لحق بالاتحاد السوفيتى السابق. وذهبت بعض الكتابات إلى أن أحد الأهداف الرئيسية هو استعراض القوة العسكرية الأمريكية العظمى فى المسرح العسكرى للعراق، أمام الخصوم والحلفاء على السواء.

غير أن تطورات الاحتلال الأمريكى للعراق على الأرض، وما تلاقيه القوات العسكرية الأمريكية من خسائر بشرية فادحة كل يوم، وعجزها عن السيطرة على الأمن، يكشف – كما يؤكد أنتونى كورزمان وهو من كبار الخبراء الأمريكيين بالشرق الأوسط والخليج العربى – أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لديها رؤية استراتيجية، وأنها فشلت فشلاً ذريعا فى التنبؤ بالأحداث التى يمكن أن تواجهها بعد الغزو العسكرى للعراق.

لقد أصبحت المهمة العاجلة الآن للبنتاجون هو وضع خطة للانسحاب من العراق بصورة تجعل الولايات المتحدة الأمريكية لا تفقد ماء وجهها، بعد أن ارتدت ثوب الأسد الهصور أمام العالم أجمع. وإذا تم هذا الانسحاب والذى لابد له أن يقع فى عام أو عامين، فإن هناك أسئلة شتى لابد للكونجرس وللرأى العام الأمريكى أن يطرحها، وعلى رأسها سؤال لماذا دخلنا العراق إذن؟ ولا شك أن الإجابة السياسية التقليدية أن الولايات المتحدة

الأمريكية قد دخلت للقضاء على ديكتاتورية النظام العراقى السابق، وتأسيس نظام ديموقراطى، ستبدو محاولة فاشلة لتبرير الفشل الذريع!

غياب المرجعية

والواقع أن بعض الكتاب الاستراتيجيين الأمريكيين فى محاولتهم لتحليل الموقف الأمريكى الراهن ويردون السبب إلى غياب المرجعية الاستراتيجية إن صح التعبير، ونعنى بذلك الافتقاد إلى قواعد مقننة تضبط سلوك الدولة الأمريكية فى مواجهة العالم، سواء فى ذلك الأعداء أو الحلفاء.

وهم فى هذا المجال يقارنون الحقبة التاريخية التى بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانتهت بسقوط الحرب الباردة، بالحقبة التى بدأت بعد زوال النظام الثنائى القطبية وتأسيس النظام الأحادى القطبية الذى تهيمن فيه الولايات المتحدة على العالم بمفردها أو هكذا تظن!

الحقبة الأولى التى أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت تتسم ببلورة مرجعية استراتيجية محددة هى مذهب الاحتواء Containmentالذى صاغه بعبقرية نادرة الاستراتيجى الأمريكى "جورج كينان" فى مقالته الشهيرة التى نشرتها مجلة "الشئون الخارجية" الأمريكية بتوقيع مستعار هو حرف إكس X.

ويقوم هذا المذهب على التطبيع المخطط لكل من ألمانيا واليابان لاستئصال النزعة العسكرية فى البلدين وإدخال النظام الديموقراطى فيهما، ومساعدة ألمانيا من خلال برنامج "مارشال" حتى تستعيد عافيتها الاقتصادية وفى نفس الوقت إتاحة الفرصة لليابان أن تزدهر وتتقدم.

غير أن الجزء الأهم من مذهب الاحتواء هو محاصرة الاتحاد السوفيتى الحليف القديم فى الحرب العالمية الثانية، والذى تحول بعد انتهائها ليصبح هو العدو الخطر عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً. والهدف الاستراتيجى المعلن هو منع امتداده فى العالم، والترويج لقيم الرأسمالية والليبرالية.

على الجانب العسكري تم تأسيس حلف الأطلنطى الذى قام مناوئاً له حلف وارسو، وعلى الصعيد الاقتصادى دارت المعركة الشرسة بين اقتصاديات التخطيط واقتصاديات السوق الحر، وفى الجانب الثقافى تم تخطيط سياسة ثقافية متكاملة لغزو مجتمعات العالم والترويج للقيم

الأمريكـــية، فـــيما أطلـــق عليه من بعد فى بعض المراجع الموثقة "الحرب الباردة الثقافية".

ولم يغفلت الجانب الاتصالى من استراتيجية المواجهة الأمريكية الشاملة مـــع الاتحـــاد السوفيتى، فأنشأت الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً إعلامياً مـــتكاملاً، كـــان علـــى رأسه راديو "أوروبا الحرة" الذى كان يبث الدعاية الأمريكية، والتى تتضمن انتقادات عنيفة للنظام الشيوعى.

ويؤكـــد عدد من ثقات المفكريين الاستراتيجيين الأمريكيين أن "مذهب الاحـــتواء" ضمن الاتساق للسياسة الأمريكية طوال مرحلة الحرب الباردة، لأنـــه انطلق من رؤية استراتيجية متكاملة مفرداتها قابلة لإعادة الإنتاج لأنها محددة وأثبتت فاعليتها فى ميادين متعددة. بل إن عديداً من المفكرين يقولون أن استراتيجية الاحتواء هى التى أدت فى النهاية - مع عوامل أخرى - إلى الانهـــيار الكبـــير للاتحـــاد السوفيتى، بعد أن فشل فشلاً ذريعاً فى المباراة التاريخـــية الكـــبرى الـــتى دارت طـــوال القـــرن العشرين بين الرأسمالية والشيوعية.

والســـؤال المطـــروح الآن: هل تملك الولايات المتحدة الأمريكية رؤية استراتيجية متكاملة شبيهة بمذهب الاحتواء يكفل اتساق سياستها فى مواجهة العالم؟

والإجابـــة لا بشـــكل قـــاطع. ولا يكمن السبب فى فشل البنتاجون فى التخطـــيط الاســـتراتيجى، ولكن لأنه بعد سقوط نموذج الأمن القومى القديم، وانفـــلات العـــالم، هـــناك حاجة عالمية لوضع قواعد جديدة لسلوك الأمم، ولسياســـات الدول، وهى مهمة لا تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية لوحدهـــا، ولكن على عاتق المجتمع العالمى بكل دوله، سواء منها، الداخلة فى إطار العولمة، أو تلك التى مازالت حتى الآن تمانع فى الدخول!

(١٢)

بحث الشعوب عن الأمن المفقود!

لم تعد عملية صياغة استراتيجية للأمن القومى في بلد ما مسئولية النخب السياسية الحاكمة فقط من خلال أجهزتها المتخصصة، بل أصبحت مهمة كبرى تقع مسئولية تنفيذها على الشعوب ذاتها.

وحين نتحدث عن الشعوب فنحن لا نتكلم على سبيل التجريد، ولكن نقصد الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى ومراكز الأبحاث والجامعات والباحثين والمفكرين. لقد انتهى العهد الذى كان ينفرد فيه حاكم مفرد ملكا كان أو رئيس جمهورية باتخاذ قرارات الحرب والسلام. كما ولى زمان الحزب الواحد المهيمن الذى يزعم أنه يمتلك الحقيقة المطلقة، ويصدر من القرارات التعسفية أو العشوائية ما يمس حياة ملايين البشر. ومما لاشك فيه أن السقوط المدوّى للاتحاد السوفيتى السابق، والذى كان بذاته رمزاً للشمولية في أعتى صورها، كان حكماً نهائياً غير قابل للنقض فيما يتعلق باندثار الشمولية كنظام سياسى، كانت تحتكر فيه نخبة حاكمة فاسدة إدارة شئون البلاد. كما أن السلطوية السائدة اليوم في عديد من بلاد العالم الثالث تحارب آخر معاركها اليائسة، بعد ارتفاع مدّ موجات الديموقراطية في كل مكان، في ظل تنامى الوعى الكونى الذى بسط رواقه على كل المجتمعات المعاصرة، وأثر على جميع الثقافات الحية، وركز على أنه ليس هناك حل لمشكلات البشر المتراكمة سوى الديموقراطية.

وتشاء الظروف أن يبدأ القرن العشرون رحلته في الزمان ببروز ظاهرة العولمة، والتى هى في تكييفها الصحيح عملية تاريخية متطورة تحمل في ثناياها تراكمات متعددة سياسية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية وثقافية، هى في الواقع حصاد خبرات الشعوب في القرون الماضية، وخاصة في القرن العشرين، والذى كان معملا تاريخياً رحيبا، اختبرت فيه صحة عديد من الإيديولوجيات والنظريات. وسقطت في ميدان الممارسة

العملية النازية والفاشية والشيوعية الجامدة، وحتى الرأسمالية المتوحشة، التي ظنت أنها يمكن أن تنمو بلا حدود، من خلال الاستئثار بالفائض الاقتصادى الذى هو نتاج جهد الشعوب، لكى تنفرد به أقليات محدودة من البشر، تمثل فئات شتى من الرأسماليين العتاة والمديرين للشركات الدولية النشاط، والنخب السياسية المنحرفة.

الأوجه المتعددة للعولمة

ومنذ أن عالجنا ظاهرة العولمة في أبحاثنا وكتبنا المنشورة منذ بداية التسعينيات التفتنا – وبغض النظر عن الاختلافات الإيديولوجية الكبرى في تعريف العولمة وتحديد نشوئها التاريخى وطبيعتها – إلى أن لها وجوهاً متعددة، يمكن لنا إن حددناها بشكل دقيق وتأملنا أبعادها العميقة أن نضع أيدينا على مفاتيح التطور السياسى والاقتصادى والثقافى في القرن العشرين. وهذه المفاتيح إن استطاعت شعوب العالم أن تعثر عليها وتديرها بشكل فعال ومتكامل، فإن آفاق التقدم بكل صوره يمكن أن تمتد أمامها إلى ما لا نهاية.

وقد سبق أن تعرفنا على أربع وجوه للعولمة: سياسية واقتصادية وثقافية واتصالية.

والوجه السياسى للعولمة يتركز في شعارات ثلاث، هى الديموقراطية واحترام التعددية وحقوق الإنسان.

وليس هناك داع للإفاضة في موضوع ضرورة التحول الديموقراطى في العالم، بعد أن أصبح ذلك مطلباً جماهيريا ترفعه كافة الشعوب، بالإضافة إلى أنه أضحى شعاراً أساسياً ترفعه مؤسسات المجتمع المدنى العالمى، والتى هى بذاتها إحدى نواتج العولمة البارزة، بحكم ضغوطها على الحكومات في مختلف أنحاء العالم، لتدفع بها في اتجاه الأمن الإنسانى، بدلا من تركيزها المسرف على أمنها القومى بالمعنى التقليدى لذلك، والذى يتمثل في حصر ومواجهة أسباب التهديد، من خلال امتلاك الأسلحة الحديثة القادرة على ردع الخصوم.

ونعرف أن للديموقراطية كمذهب سياسى إشكاليات متعددة، لعل أهمها قاطبة عدم وجود نظرية صورية واحدة محكمة لها، يمكن تطبيقها في كل مكان. ولكن هناك – على سبيل القطع – مثال أعلى ديموقراطى يمثل

بمفــرداته القواســم المشتركة لأى نظام ديموقراطى، وهى إجراء انتخابات دوريــة نــزيهة لكافــة المســتويات من أول رئاسة الجمهورية (في النظم الجمهوريــة) حتى الانتخابات التشريعية والمحلية، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتداول السلطة، وحرية التنظــيم والتفكير والتعبير. هذه هى أبرز مفردات الديموقراطية التي سعت شــعوب شــتى مــن قبل وفى الوقت الراهن لتطبيقها، وخاضت في سبيلها معارك دامية ضد السلطات المستبدة في الغرب والشرق على السواء. وليس هــناك من شك أن الديموقراطية كنظام سياسى بما تتيحه من إمكانية النقاش العــام لسياســة الحكومات في مجال السلم وبخاصة عملية إصدار القرارات التنموية، وفى مجال الحرب وبخاصة في مواجهة التهديدات للأمن القومى، هى أفضل النظم السياسية قاطبة.

صــحيح أن دولاً ديموقراطية سبق لها في التاريخ أن شنت حروباً غير عادلة بتأثير الإدراكات الخاطئة أو المنحرفة لنخب سياسية حاكمة، ولكن لا ينــبغى أن يعد ذلك حجة ضد الديموقراطية. ذلك لأن آلية التصحيح الذاتى فــي الديموقراطــية وخصوصاً في مجال إسقاط الحكومات عبر الانتخابات التشــريعية، بالإضــافة إلــى ممارسة النقد العلنى للسياسات الخاطئة الذى يمارســه المثقفون والصحافة ومؤسسات المجتمع المدنى، يمكن أن يسهم في تصــحيح المســار. ولعــل النقد العنيف الذى وجه إلى الإدارات الأمريكية المســئولة عــن شــن حــرب فيتنام دليل على قدرة الرأى العام على ردع الحكومات المستبدة.

ومــن ناحية أخرى أصبح احترام التنوع الخلاق مدخلا للقبول بالتعددية بكــل صــورها الثقافــية والعرقــية واللغويــة. ومــن هنا أصبح احترام الخصوصــيات الثقافية داخل كل مجتمع، وعلى المستوى العالمى ضرورة لازمة.

أمــا حقــوق الإنســان وأهمية احترام مواثيقها الدولية فقد أصبحت من شعارات العصر الأساسية، بل وأصبحت أحد المعايير المهمة في الحكم على شرعية النظم السياسية المعاصرة.

ولــيس هــناك شك في أن تأسيس منظمة التجارة العالمية أصبح رمزاً علــى العولمــة الاقتصــادية. والعولمة بشكل عام، لو أردنا أن نصوغ لها تعريفاً إجرائياً لقلنا أنها "سرعة تدفق السلع والخدمات والأفكار والبشر بغير

حدود أو قيود". ونحن نعلم أن هذا التعريف الإجرائى والذى يحمل في طياته مثاليات التدفق غير المحدود، تحوطه في الممارسة عقبات شتى، تتمثل في القيود التي تضعها حكومات متعددة فى الدول الصناعية المتقدمة كما هو الحال فى الدول النامية، غير أن الجزاءات القانونية التى تنص عليها معاهدة منظمة التجارة العالمية للتطبيق على المخالفين تحاول تطبيق المبادئ بغير مخالفات صارخة.

وهناك صراع يدور داخل أروقة منظمة التجارة العالمية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية للتخفيف من حدة الإجحاف بمصالحها، والجدل ما زال مستمراً، وسجلت الدول النامية بعض النقاط الإيجابية لصالحها.

وإذا ولينا النظر إلى الوجه الثقافى للعولمة لاكتشفنا أنه يتمثل فى بزوغ ثقافة كونية global Culture تطمح إلى صياغة نسق أخلاقى جديد يحكم حركة الشعوب، وينسق العلاقات بين الثقافات، وخصوصاً ونحن نعيش فى ظل حضارة واحدة.

الوجه الاتصالى للعولمة

ونصل أخيراً إلى الوجه الاتصالى للعولمة والذى يكاد اليوم يكون أبرز وجوهها. ذلك أن الثورة الاتصالية الكبرى قد محت حواجز الزمان والمكان أمام البشر، وانفتحت أبواب الاتصال الإنسانى غير المحدود بين الناس والدول والثقافات.

وهذا الوجه من وجوه العولمة لم يتم حتى الآن دراسة آثاره العميقة بالقدر الكافى. وإن كنا فى مقالنا الماضى عن "الرؤية الاستراتيجية والأمن القومى" أبرزنا وجهة نظر استراتيجية جديدة يدعو لها مفكر إستراتيجى أمريكى مرموق هو "توماس بارنت" حين قرر أن العولمة تكمن أساساً فى الاتصال Connectivity. بل زاد عن ذلك حين قرر أن نموذج الأمن القومى الجديد ينبغى أن يقوم على أساس التمييز الدقيق بين المركز والهامش! والمركز هنا هى الدول الداخلة بعمق فى إطار العولمة، والهامش هى الدول التى لم تدخل حتى الآن فى إطار العولمة. وأن الصراع بين

المركـــز والهامش فى العقود القادمة هو الذى سيفجر أخطر تحديات الأمن القومى العالمى، وليس اكتساب أسلحة الدمار الشامل.

بعـــبارة أخـــرى هـــناك قوى عالمية تدعو لتعميق الاتصال بين البشر سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وهناك قوى أخرى مدمرة لها منطلقات إيديولوجية تدعو لتعميق الانفصال بين الشرق والغرب، وبين الدول الصناعية المتقدمة، والـــدول النامية، وبين المسلمين وغير المسلمين. وربما كانت الإيديولوجية المـــتطرفة التى يدعو لها بن لادن وتنظيم القاعدة، رمزاً على هذه الدعوات الـــتى تريد تعميق الانفصال وليس الاتصال بين البشر، بالاستناد إلى مزاعم شتى دينية وإيديولوجية.

وعلـــى ذلـــك فالجدل بين الاتصال الذى تمثله العولمة والانفصال الذى تجسده القوى الرافضة هو الذى سيحكم استراتيجيات الأمن القومى الجديد.

غـــير أن ما أكدناه فى صدر المقال من أن الشعوب – ربما لأول مرة فـــى الـــتاريخ – قـــد أحست بمسئوليتها فى أن تدخل بنفسها عبر مؤسساتها المدنـــية لكن تشارك بإيجابية فى صياغة استراتيجيات الأمن الإنسانى وليس الأمـــن القومـــى التقلـــيدى. ويعـــنى ذلك ألا تترك مسئولية صياغة الرؤى الاســـتراتيجية ســـواء لكـــل بلـــد أو منطقة أو على الصعيد العالمى للنخب السياسية الحاكمة.

وهـــنا ندخل فى صميم المشكلة ونعنى كيف يمكن الاختيار فى مجالات السياســـة والاقتصـــاد والثقافة بين البدائل الإيديولوجية المتعددة المطروحة، وهـــل هناك هامش للحرية تتحرك فيه الشعوب، أم أن هناك "حتميات" تريد قوى العولمة الكبرى أن تفرضها على العالم؟

سؤال يستحق أن نتأمله جيداً قبل أن نغامر بصياغة أجوبة متعجلة!

(١٣)
هل يمكن تعميم النموذج الإيديولوجى؟

أصبحت صياغة الرؤى الاستراتيجية على مستوى البلد الواحد أو الإقليم المتجانس بل وعلى مستوى العالم كله ضرورة لازمة. والرؤي الاستراتيجية – بحسب التعريف – هى رؤى استشرافية تصوغ بشكل تكاملى حزمة مترابطة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل رؤية سياسية محددة لكى تطبق في عقدين قادمين، أى على مدى عشرين عاماً.

والمنطق الكامن فيها أن المجتمع – أى مجتمع – لا يمكن له أن يمارس جهوده التنموية في كافة المجالات بغير توجهات محددة لا تجعل صانع القرار ينكفئ على مشكلات الحاضر المعقدة، ويعيش في عملية إصدار القرار يوماً بيوم، وإنما تساعده على أن يبسط آفاق نظرته، ويضع المستقبل المرجو لمجتمعه في حسابه، تحقيقا لما تسميه الدراسات المستقبلية "المستقبل المرغوب" Desired Future .

ونحن نعلم أن الدراسات المستقبلية تفرق بين "المستقبل الممكن" والمستقبل المرغوب. وأهمية المستقبل المرغوب أنه يضع على عاتقه المجتمع وفى مقدمة طلائعه السياسية والفكرية قضية الاختيار الإيديولوجى في السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة بين بدائل متعددة.

وهنا ندخل في صميم المشكلة التي نعالجها اليوم. فقد جاءت حقبة من الزمن – ونعنى القرن العشرين تحديداً – ذاع فيه الاعتقاد لأسباب شتى أهمها الصراع بين الدول، أنه يمكن تعميم نموذج إيديولوجى محدد لكى يطبق في العالم بأسره بغض النظر عن تفاوت الظروف التاريخي لكل مجتمع، وتباين الخصوصيات الثقافية. وهكذا زعمت الولايات المتحدة الأمريكية أن الرأسمالية هى النموذج الإيديولوجى الذى ينبغى تطبيقه في العالم بمفرداته الليبرالية والديموقراطية المعروفة.

وعلـــى العكـــس رأى الاتحــــاد السوفيتى بعد نشوب ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ أن الماركســـية هى النموذج الإيديولوجى الأمثل بمفرداته المعروفة في التركيز على عدالة التوزيع، ونفى الحريات السياسية في نفس الوقت.

وهكذا دار الصراع العنيف طوال القرن العشرين تحت لافته إمكانية بل وضرورة تعميم النموذج الإيديولوجى أيا كان اتجاهه.

ولعـــل الســـؤال الـــذى ينبغى إثارته هو ماذا كان حكم التاريخ في هذا الصـــــراع الذى أثر طوال مرحلة تاريخية كاملة هى مرحلة الحرب الباردة بيـــن المعسكرين الاشتراكى الرأسمالى؟ في تقديرنا أن الإجابة تكمن في أن مقولة إمكانية تعميم النموذد الإيديولوجى قد سقطت لأسباب شتى.

وقـــد ســـبق لنا أن قمنا بدراسة شاملة للموضوع نشرت بعنوان: "تغيير العـــالم: جدلية السقوط والصعود والوسطية" (راجع كتابنا: الوعى التاريخى والـــثورة الكونـــية، طـــبعة ثانـــية، القاهـــرة: مركـــز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦).

وقد قررنا في هذه الدراسة".. أن فهم ما حدث في العالم لا يمكن أن يتم بشـــكل موضـــوعى لـــو بـــنى على أساس "المنهج الاستقطابى" – إن صح التعبـــير، والـــذى يمـــيز تمييزاً فاصلاً بين الماركسية والرأسمالية، كما يتم التمييز بين الأبيض والأسود. ذلك أنه عبر مرحلة تاريخية طويلة، تمت فيها عملـــية التأثير والتأثر، ومن خلالها انتقلت الأفكار والتجارب من نظام إلى آخـــر، في صمت وبغير إعلان رسمى" وهناك في العلوم الاجتماعية مثالان بـــارزان على ذلك. المثال الأول في مجال علم الاجتماع والمثال الثانى في مجال الفلسفة.

فـــي مجـــال علم الاجتماع الغربى حدثت ثورة علمية في مجال دراسة علاقـــة المعرفة بالمجتمع. ذلك أن علماء الاجتماع في العالم الغربى أقاموا فـــرعاً علمـــياً جديـــداً هـــو "علم اجتماع المعرفة" الذى يربط بين المعرفة والوجود، أو بعبارة أخرى بين المعرفة بأنواعها المختلفة والبناء الاجتماعى بأنساقه المتعددة السياسية والاقتصادية والثقافية.

وقد أقاموا هذا العلم الجديد على فكرة جوهرية سبق لكارل ماركس أن صـــاغها عـــن الإيديولوجـــية والتى تعنى على وجه التحديد غايات التطور الاجـــتماعى التـــي تعتنقها طبقة اجتماعية محددة أو مجتمعا معينا في لحظة تاريخـــية مـــا. غـــير أن الجديـــد أن مـــاركس تحـــدث عن إحدى وظائف

الإيديولوجية هى خلق "الوعى الزائف" ويعنى به ببساطة تقديم صورة مزيفة عن الواقع الاجتماعى ونشر هذه الصورة بين الجماهير تحقيقاً لأهداف نخبة سياسية تعبر عن طبقة مستغلة تزيد إيهام الناس أن أهدافها تحقق الخير للمجتمع كله وبدون تمييز.

وهكذا أثرت فكرة ماركسية أصيلة في بنية العلم الاجتماعى الغربى، والذى أقام "علم اجتماع المعرفة" علي أساسها. والمثال الثانى البارز جرى في نطاق الفلسفة. من المعروف نظرياً وسياسياً أن الماركسية تركز تركيزاً شديداً علــى بعــد العدالــة الاجتماعية في حين أن الرأسمالية تولى مسألة الحــريات الاقتصــادية والسياسية أهمية قصوى. والدليل على ذلك أن النقد الرأســمالى التقلــيدى للماركسية أنها تجاهلت الحرية السياسية. في حين أن الــنقد الماركســى التقلــيدى للرأســمالية أنهــا نفــت من منظورها العدالة الاجتماعية.

وفجــأة وبدون مقدمات واضحة نشر الفيلسوف الأمريكى "جون رولز" كــتاباً بعــنوان "نظرية في العدل" قرر فيه بكل جسارة مستفيداً مباشرة من الفكــر الماركســى أن هــناك مــبدآن للعــدل: الحــرية السياسية والعدالة الاجتماعــية. وهكذا استطاع هذا الفيلسوف الأمريكى الليبرالى بهذه التركيبة الفلســفية الخلاقــة، أن يحدث أكبر ثورة في الفكر الليبرالى منذ جون لوك وأضرابه من رواد الليبرالية.

في هذين المثلين دليل واضح على صحة مقولتنا بأن التأثر والتأثير بين الماركســية والرأســمالية تــم في صمت وبغير إعلان، دليلاً واضحاً على بطــلان فكــرة أن الإيديولوجيات الكبرى ماركسية كانت أو رأسمالية تمتلك الحقــيقة المطلقــة، وأن ذلــك وهم خادع يستند إليه أنصار كل إيديولوجية، وكأنها الحق الذى لا يمكن أن يأتيه الباطل!

الثورة المعرفية!

لقد تتبعنا بعد ذلك ما أسميناه في دراسة أخرى منشورة، ما أطلقنا عليه "الــثورة الكونــية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى" وحددنا فيها ثلاث ثــورات متزامــنة: الثورة السياسية التي صعدت فيها الديموقراطية في سلم أولويــات العــالم من زاوية ضرورتها، وأهمية استحداث صور جديدة لها،

وبروز نخب سياسية جديدة لها أجندة غير مسبوقة من أهمها الاهتمام بالبيئة، والتركيز على أهمية مؤسسات المجتمع المدنى في التنمية، وثورة قيمية تعبر عن الانتقال من القيم المادية إلى القيم غير المادية، أو بعبارة أخرى الانتقال مـن الاهتمام برفع مستوى نوعية الحياة quality of life إلى التساؤل عن مـا هو معنى الحياة، وأخيراً الثورة المعرفية ونعنى بها بكل بساطة الانتقال مـن الحداثـة إلـى ما بعد الحداثة والتأثير البالغ لهذا الانتقال على مقولات إمكانـية تعمـيم الـنموذج الإيديولوجـى، وبـروز أهمية صياغة الرؤى الاسـتراتيجية التي تعتمد لأعلى الأنساق الفكرية المعلقة كالماركسية الجامدة أو الرأسمالية المتطرفة، ولكن على الأنساق الفكرية المفتوحة. والحداثة هى المشروع الحضارى الأوروبى الذى تبلور في بدايات النهضة الأوروبية بعد الانـتقال الحاسـم من المجتمع الزراعى الاقطاعى إلى المجتمع الرأسمالى الصـناعى. وقامت الحداثة على عدة أسس هى الفردية والعقلانية والاعتماد علـى العلـم والتكنولوجيا وتبنى نظرية خطية Linear في التقدم الإنسانى، بمعنى أن التاريخ يتقدم من مرحلة إلى أخرى.

أمـا مـا بعد الحداثة فقد قامت على أساس نفى الحقائق المطلقة، ونقد الـتاريخ باعتباره في كثير من الأحوال ليس سوى دعاية لتيار معين، وأهم من ذلك تأكيدها على سقوط الإيديولوجيات الكبرى التي كانت تزعم كل منها أنهـا تمتلك الحقيقة المطلقة، وبداية عصر الأنساق الفكرية المفتوحة التي لا تـتردد – كمـا فعـل جـون رولز من قبل في أن تركب تركيباً خلاقا بين أطروحات كانت تعتبر متناقضة.

عودة النظريات المغلقة!

غـير أن تأثير ما بعد الحداثة في المجال المعرفى والفكرى والذى كان قويـاً وغلابـا في مجالات الفلسفة والسياسة والاجتماع والثقافة ما لبث أن ووجـه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية – وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وأزمة الماركسية – بمحاولتها من خلال ترويجها لنظرية الليبرالية الجديـدة" الزعم بأنها الإيديولوحية التي تمتلك الحقيقة المطلقة، ولذلك ينبغى تعميقها في كل مكان.

ولعـــل مـــا نشهده من ضغوط تمارسها الحكومة الأمريكية على البلاد العربـــية لتطبـــيق الديموقراطية – التي نحن من دعاتها والمدافعين عنها – علـــى الطريقة الأمريكية خير دليل على ما نقول، بالإضافة أيضاً وقد يكون أولا للدعـــوة بفـــتح الســـوق على اتساعه في ظل نصوص معاهدة منظمة التجارة العالمية.

وفى الرد على هذه المزاعم يكفينا في هذا المقام أن نسوق بإيجاز آراء الدبلوماســـى والمؤرخ الشهير "جورج كينان" صاحب "نظرية الاحتواء" التي كانت موجها للاستراتيجية الأمريكية طوال عصر الحرب الباردة.

وهـــذه الآراء عرضـــها بشـــكل مـــتكامل بالغ العمق السفير والباحث المـــرموق فـــي العلاقـــات الدولية الدكتور السيد أمين شلبى في كتابه القيم "جـــورج كيـــنان الدبلوماســـى والمؤرخ" (سلسلة الألف كتاب الثانى ٢٩٦، القاهرة: ١٩٩٧)

يـــرى كينان – كما يقرر الدكتور شلبى – ".. أن أمريكا يجب أن تتبع سياســـة الاهتمام بشئونها الخاصة بالقدر الذى تستطيعه ... ويجب ألا تتحمل التزامات جديدة .. ويفسر كينان دعوته تلك بان أمريكا ليس لديها شئ تعلمه للعـــالم، وأن عليها أن تعترف أنها لا تمتلك الإجابة على مشكلات المجتمع الإنســـانى في العصر الحديث، بالإضافة إلى أن لكل مجتمع صفاته الخاصة به والتى لا تستطيع أمريكا أن تفهمها جيداً"، ويقول الدكتور شلبى أن كينان يـــرفض بشـــكل أكـــيد مفهـــوم عالمـــية التجربة الأمريكية فالخبرة القومية الأمريكية لم يشارك ولن يشارك فيها أى بلد في المستقبل، فهى خبرة فريدة لن تتكرر، وهى لهذا غير قابلة للتطبيق على أى مجتمع آخر.

فـــي ضـــوء هذه الآراء الحكيمة لجورج كينان سنحاول أن نبحث في مقالاتـــنا القادمـــة موضوعاً لصيقاً بصياغة الرؤى الاستراتيجية، وهو هل يمكن استنساخ الإيديولوجيات السياسية التي سقطت في التطبيق، ومن ناحية أخـــرى هـــل يمكـــن صياغة رؤية استراتيجية للعالم كله، بغض النظر عن اخـــتلاف الزمن التاريخى هنا وهناك، والتباينات الواقعة في الخصوصيات الثقافية؟

المشـــكلة المطـــروحة ببساطة هى كيف يمكن حل التناقض – إن كان موجوداً – بين عالمية مرغوبة والتنوع الإنسان الخلاق!

(١٤)
مشكلات المشروع الحضارى العربى

إذا كنا تساءلنا في المقال الماضى "هل يمكن تعمم النموذج الإيديولوجى"، ونعنى تطبيق الاشتراكية أو الرأسمالية في كل بلد في العالم، بالرغم من تفاوتات الزمن التاريخى وتباينات الخصوصيات الثقافية، فإننا اليوم لا نتحدث على مستوى العالم، ولكن على مستوى الوطن العربى. وهناك شرعية في اعتبار الوطن العربى وحدة أساسية للتحليل، بحكم ما يربط بين مختلف البلاد العربية في المشرق والمغرب والخليج من روابط التراث المشترك واللغة الواحدة. ولعل هذه الروابط المتشابكة هى التي كانت وراء تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، تعبيراً عن طموح هذه الدول في تنسيق المواقف السياسية وتعميق التعاون الاقتصادى والثقافى.

والسؤال الذى نطرحه اليوم وثيق الصلة بالسؤال الأول الخاص بإمكانية تعميم النموذج الإيديولوجى، وهو الذى مبناه هل يمكن صياغة مشروع حضارى عربى يصلح بمفرداته المختلفة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة أن يطبق في كل ربوع العالم العربى؟ تصدى مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت لهذه المشكلة ونظم بصددها ندوة عربية جامعة ضمت عشرات من أبرز المثقفين العرب الذين ينتمون إلى كل التيارات الإيديولوجية الفاعلة اليوم في العالم العربى، ونعنى التيارات القومية والماركسية والليبرالية والإسلامية.

انعقدت الندوة في المغرب عام ٢٠٠١ وطبعت أعمالها التي تضم البحوث الأساسية والتعقيبات والمناقشات في مجلد، وهذا الكتاب اعتبره في الواقع ذروة عالية من ذرى الإبداع العربى، استفاد بصورة ملحوظة من التراث العلمى لمركز دراسات الوحدة العربية، والذى يضم أعمالاً لندوات كبرى سابقة لعلها أهمها "أزمة الديموقراطية في الوطن العربى" (عام

١٩٨٣) و"التراث وتحديات العصر"، وغيرها من إنجاز فكرى عربى أبدعه عشرات المثقفين العرب فى المشرق والمغرب والخليج.

ولم يقنع مركز دراسات الوحدة العربية بطبع أعمال هذه الندوة الرائدة، ولكنه كلف مجموعة من كبار المثقفين العرب بإعداد وثيقة تحمل في ثناياها الجوانب المختلفة للمشروع الحضارى العربى المقترح. وفى هذا الإطار تم تكليف مجموعة أخرى من الباحثين لمعالجة بعض الموضوعات التي تم بحثها من قبل.

ودعا المركز لندوة عقدت في القاهرة في يوليو الماضى، لمناقشة هذه الأوراق. وقد دعيت لهذه الندوة، بحكم متابعتى لفكرة ندوة المشروع الحضارى العربى منذ بدايتها، لأننى كنت عضواً في اللجنة التحضيرية التي خططت للمشروع.

ملاحظات نقدية

وقد قدمت في ندوة القاهرة مجموعة من الملاحظات النقدية على الأوراق البحثية التي قدمت عن قضايا متنوعة كالديموقراطية والتجدد الحضارى.

وقد طرحت أولاً ملاحظة أساسية في صيغة سؤال جوهرى هو: هل نص المشروع النهضوى العربى المطروح للمناقشة "يوتوبيا" (مدينة فاضلة) عربية صاغتها مجموعة من المثقفين والسياسيين العرب، أو أنه مشروع واقعى قابل للتطبيق؟

لو كان مجرد يوتوبيا عربية فهذه مسألة مشروعة ومقبولة، لأنه في لحظات التحول التاريخية تظهر الحاجة في المجتمعات إلى صياغة "يوتوبيات" تحاول من خلال الخيال السياسى والسوسيولوجى رسم صورة للمستقبل. وليس من الضرورة أن تعتمد هذه الصورة على معطيات الواقع، بل إن "اليوتوبيا"- بحسب التعريف- يمكن أن تقفز فوق الواقع، سعياً وراء رسم ملامح مستقبل مرغوب.

والواقع أن التحليل الدقيق فى الندوة للأبحاث المطروحة للنقاش تبين أنها "يوتوبيا" تحاول تخيل مستقبل مرغوب، لأنها في جوانبها المختلفة

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا تنطلق من رصد دقيق للواقع العربى قبل الحديث عن إمكانية تغييره.

وأياً ما كان الأمر فإن الذى يحسم هذه النقطة أن ننطلق من تعريف محدد لماهية المشروع الحضارى. وقد حاولت عام ١٩٩٨ في محاضرة ألقيتها في قطر بدعوة من وزارة الإعلام بعنوان" المجتمع العربى بين الأزمة والنهضة" صياغة تعريف مقترح للمشروع الحضارى.

ويذهب هذا التعريف إلى أن "المشروع الحضارى" هو تصور لإعادة صياغة مجتمع ما في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبحيث يجد هذا التصور طريقه إلى التطبيق. وفى إطاره يتم بناء الفرد وفق نسق عقائدى معين، كما تتم إعادة صياغة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحقق النظرة الجديدة للعالم التي يتبناها المشروع.

(راجع كتابنا "الوعى القومى المحاصر: أزمة الثقافة السياسية العربية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩١). وقد التفت في هذا التعريف مبكراً إلى أن التصور لإعادة صياغة مجتمع ما لابد أن يجد طريقه إلى التطبيق.

ومعنى ذلك أننى لا أعتبر اليوتوبيا مهما كانت صياغتها محكمة هى مشروع حضارى.

وجدير بالإشارة أن العالم يشهد اليوم صحوة في تأصيل الفكر اليوتوبى نظرياً، بل وصياغة يوتوبيات محددة. وقد أخرج "جاك أتالى" المفكر الفرنسى المعروف كتاباً بعنوان "يوتوبيا" يتحدث فيه عن شكل المجتمع العالمى في ظل العولمة، كما أن مفكراً فرنسياً باريسياً أخر أصدر كتاباً بعنوان "يوتوبيا واقعية".

مشروع حضارى أم رؤية استراتيجية؟

والملاحظة الثانية التي أبديناها عبارة عن سؤال هام: هل يمكن صياغة مشروع حضارى عربى يطبق على كل البلاد العربية، أم أنه بدلاً من التعميم غير المبرر على المجتمع العربى من الأفضل إقامة تنميط Typology للمجتمعات والنظم العربية، يراعى التفاوتات الجسيمة بينها.

واقترحنا أن يقام هذا التنميط على أساس عدة محاور. المحور الأول التقليدية- الحداثة. ونعنى تصنيف المجتمعات العربية على "متصل" أوله التقليدية ونهايته الحداثة وما بينهما من درجات. والمحور الثانى الشمولية والسلطوية والليبرالية، والمحور الثالث اقتصادى وإن كانت له آثار سياسية واجتماعية وثقافية متعددة، وهو الدول النفطية والدول غير النفطية. أما الملاحظة الثالثة فهى التساؤل هل من الأفضل الحديث عن مشروع نهضوى عربى أم رؤية استراتيجية عربية، وذلك على أساس أن مفهوم المشروع النهضوى قد ينزع إلى أن يكون في النهاية مجرد يوتوبيا، في حين أن مفهوم الرؤية الاستراتيجية أقرب إلى الواقعية، لأنه كما يستخدم في أدبيات التنمية الحديثة هى "مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمع ما في العشرين عاماً القادمة". وميزة هذا المفهوم أن الرؤية تنطلق أساساً من رصد الواقع وتحاول تغييره طبقاً لصورة مستقبلية مرغوبة للمجتمع. والرؤية الاستراتيجية- في تقديرنا- ينبغى ألا تنفرد بصياغتها النخبة السياسية الحاكمة، بل هى "عملية مجتمعية" تشارك فيها كل الأطراف الاجتماعية، وهى تحتاج في الواقع لكى تتحقق إلى "قيادة استراتيجية".

تحليل المجتمع العالمى

وأياً ما كان الأمر فإن صياغة الرؤية الاستراتيجية لمجتمع ما أو لمنطقة ثقافية متجانسة كالوطن العربى، يقتضى في البداية تحليلاً شاملاً ونقدياً للتغيرات التي لحقت بالمجتمع العالمى. ونقصد هنا التغيرات البنيوية التي حدثت، وهذه التغيرات يمكن إيجاز أبرزها في ست تغيرات سبق لنا من قبل أن فصلنا الحديث فيها وهى:

١ – الانتقال من نموذج المجتمع الصناعى إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمى، والذى يتحول ببطء وإن كان بثبات إلى مجتمع المعرفة، مصاحباً في ذلك الانتقال إلى اقتصاد المعرفة. ومن حسن الحظ أن نخبة متميزة من المفكرين العرب قد التفتت إلى عمق هذا التحول وخصصت له دراسات متميزة. وأنا أكتب هذا المقال وصلنى كتابان في صميم الموضوع. الأول للخبير العربى المرموق الدكتور نبيل على ومعه الدكتورة نادية

حجـــازى وعـــنوانه: "الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة" (سلسلة عالم المعرفة، الكويت رقم ٣١٨ أغسطس ٢٠٠٥)

والـــثانى رســـالة دكـــتوراه متميزة للباحث الليبى الدكتور على محمد رحومة، نشرها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في كتاب بعنوان "الإنترنـــت والمنظومة تكنو– اجتماعية" وهى دراسة رائدة في علم الاجتماع العربى بكل المقاييس: (بيروت، يوليو ٢٠٠٥).

٢ – بعـــد سقوط الاتحاد السوفيتى الانتقال من العالم الثنائى القطبية إلى العالم الأحادى القطبية.

وقـــد شـــغل هـــذا الـــتحول الجوهـــرى في النظام العالمى عديداً من الباحثيـــن فـــي العالم وفى الوطن العربى. ومن أبرز الكتب في هذا المجال كـــتاب "نـــيقولاس جويـــات" قـــرن آخـــر من الهيمنة الأمريكية: الولايات المـــتحدة والعالم بعد عام ٢٠٠٠ "ترجمة عزة الخمينى في سلسلة المشروع القومـــى للـــترجمة (القاهـــرة عـــدد ٢٠٠٣/٦٢٩.) كذلـــك كـــتاب السفير المصـــرى الدكـــتور الســـيد أميـــن شـــلبى "أمـــريكا والعالم: متابعات في السياســـة الخارجـــية الأمريكـــية (٢٠٠-٢٠٠٥ القاهـــرة، عـــالم الكتب، سبتمبر ٢٠٠٥).

٣ – الانـــتقال مـــن الحداثـــة إلى ما بعد الحداثة، وأهم تغير هو سقوط الإيديولوجيات الكلية المغلقة وبداية عصر الأنساق الفكرية المفتوحة.

٤ – الانـــتقال مـــن مجتمع الأمن الإنسانى النسبى إلى مجتمع الخطر Risk Society (نظـــرية عالم الاجتماع الألمانى إيرليش بك) والمقصود هنا أساساً التلوث الذرى وسلبيات بحوث الهندسة الوراثية وظاهرة الإرهاب المعولمة.

٥ – الانـــتقال مـــن نموذج الأمن القومى التقليدى الذى كان يقوم على أســـاس التحديد الدقيق الواضح لمصادر التهديد وحراسة الحدود، إلى نموذج الأمـــن القومـــى الجديـــد والـــذى يقوم على أساس مواجهة حرب الشبكات Net war وممارسة الحروب الفضائية.

٦– وأخـــيراً الانـــتقال من الاقتصاد العالمى إلى العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

غـــير أن الرؤية الاستراتيجية تقتضى- بالإضافة إلى ما سبق- تحليلاً دقيقاً للنظام الإقليمى العربى وتغيراته الجسيمة، ونمط تحالفات الدول العربية مع الدول العظمى.

إن الأمـــل فـــى صياغة رؤية استراتيجية عربية ألا تكون مجرد إعادة إنتاج للخطاب القومى العربى التقليدى، كما أنها تتطلب متابعة علمية واعية للرؤى الاستراتيجية العظمى.

(١٥)
العبور العربى إلى الديموقراطية

هل يمكن أن تنبثق الديموقراطية من نظام سلطوى؟

كانت هذه هى المشكلة التى طرحها تقرير "حالة المستقبل" الذى يصدره المشروع الألفى الذى تقوم به جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو. ولم تكن هذه هى المشكلة الوحيدة التى طرحها هذا التقرير الشهير، بل إنها واحدة من خمس عشرة مشكلة ستواجه الإنسانية فى القرن الواحد والعشرين، وفقاً لتقدير مئات الخبراء فى كل أنحاء العالم.

وقد لفت نظرى – حين قرأت ودرست هذا التقرير الرائد منذ سنوات – أنه طرح المشكلة فى شكل تساؤل، وكأنه يتشكك فى إمكانية الانتقال إلى الديموقراطية، إذا ما كان النظام السياسى السائد سلطوياً!

ولابد لنا ابتداء – حتى تتضح أبعاد المناقشة التى سنديرها إجابة على هذا التساؤل الرئيسى – أن نشير إشارة موجزة إلى أن هناك تصنيفاً سائداً للنظم السياسية المعاصرة يتشكل من ثلاثة نظم متميزة: الشمولية والسلطوية والليبرالية. أما الشمولية فهى النظام السياسى الذى يحتكر عملية صنع القرار فيه إما حاكم ديكتاتور أو حزب واحد، مما من شأنه أن يلغى التنوع السياسى فى المجتمع، ويمنع ظهور مراكز مستقلة لها آراؤها فى تنمية المجتمع. ولعل الحزب الشيوعى السوفيتى – قبل سقوط الاتحاد السوفيتى – يمثل النموذج البارز للنظام السياسى الشمولى. وقد ظهرت فى إطار علم السياسة دراسات متعمقة تشرح فيها أبعاد هذا النظام، وتبرز تضاريسه المختلفة.

أما النظام السياسى الثانى فهو السلطوية Authortarinism والذى يتم فيه احتكار العمل السياسى لحزب واحد، وإن كان فيه حرية نسبية لبعض المؤسسات الاجتماعية التى يمكن أن تعبر عن آرائها، ولكن تحت رقابة سياسية لصيقة لا تسمح بإبراز الخلافات الرئيسية مع توجهات نظام الحكم.

ولعل المجتمع المصرى فى ظل الحقبة الناصرية كان يمثل النموذج البارز لهذا النظام.

ويبقى لدينا النظام الليبرالى السائد فى الديموقراطيات الغربية، والذى يقوم على حرية السوق الاقتصادى، حيث لا تتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى إلا فى الحد الأدنى، وعلى التعددية السياسية فى نفس الوقت التى تسمح للأحزاب السياسية أن تعبر عن إيديولوجياتها المختلفة، ولا تمنع إلا الأحزاب المتطرفة التى تدعو صراحة للعنصرية أو لمذاهب سياسية بائدة كالنازية، وذلك فى دول أوروبا الغربية على سبيل المثال.

سقوط الشمولية والسلطوية

فى ضوء هذه الملاحظات العامة نولى وجوهنا الآن إلى الوطن العربى لكى نرصد أوضاعه السياسية المتنوعة. ويلفت النظر أولاً وجود نظم سياسية شمولية صريحة وإن كانت صورها متنوعة. وكان من أبرزها النظام العراقى السابق الذى احتكر العمل بالسياسة فيه حزب البعث بعد أن قضى على كل الأحزاب السياسية العراقية الأخرى، وسرعان ما تقلص حكم حزب البعث ذاته، لكى يتركز فى يد رئيس الدولة ذاته هو وعائلته وعدد محدود من المقربين إليه.

ويمكن القول أن النظام السياسى الليبى يقدم نمطاً آخر متميزاً من أنماط النظم الشمولية. صحيح أنه ليس هناك حزب حاكم مسيطر فى ليبيا، لأن الحزبية ذاتها ممنوعة، وصحيح أن هناك مزاعم عن أن اللجان الشعبية هى التى تحكم، غير أن الحقيقة المعروفة أن رئيس الدولة هو الذى يحتكر بشكل مطلق عملية صنع القرار.

ومما لاشك فيه أن هناك نظما شمولية أخرى متنوعة فى الخليج العربى، وإن كانت تأخذ شكل الملكيات الوراثية.

غير أنه بالإضافة إلى ذلك هناك نظم سلطوية مثل النظام السياسى المصرى. وقد تأسست فيه السلطوية ورسخت قواعدها بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى ألغت عام ١٩٥٤ الأحزاب السياسية، وأعلنت قيام الشرعية الثورية التى جعلت عملية صنع القرار محتكرة لمجلس قيادة الثورة، والذى سرعان ما انفرط عقده، وتركزت السلطة فى يد الزعيم جمال عبد الناصر

والـــذى نازعـــته فـــى سلطته المؤسسة العسكرية بقيادة المشير عبد الحكيم عامـــر، خصوصـــا ابـــتداء من عام ١٩٦٤ حيث جرى نوع من الانقلاب الصامت على سلطة عبد الناصر.

ظـــل الـــنظام السياســـى المصرى سلطوياً بالكامل حتى تولى السلطة الرئـــيس محمد أنور السادات، الذى بدأ فى تفكيك سلطوية النظام المصرى وذلك بإلغاء الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكى العربى)، وإعلانه قيام منابر سياســـية متعددة تمثل اليمين والوسط واليسار، والتى سرعان ما تحولت إلى أحزاب سياسية.

وهكذا بدأ فى مصر عهد التعددية السياسية المقيدة، ومارست الأحزاب السياســـية نشاطها تحت رقابة لصيقة من رئيس الجمهورية وحزبه، والذى تدخـــل تدخلاً واضحاً لشل حركة الأحزاب السياسية المعارضة، وخصوصاً حين أبدت معارضتها لاتفاقية كامب دافيد.

العبور المصرى إلى الديموقراطية

وقـــد جـــاء بعد ذلك حكم الرئيس محمد حسنى مبارك ليفتح باب حرية التعبـــير إلى أقصى مدى، حيث ازدهرت الصحافة وتنوعت الصحف ما بين قومـــية وحزبية ومستقلة، وإن كان ما ميز هذه الحقبة من تاريخ مصر هو الهيمـــنة المطلقـــة للحـــزب الوطـــنى الديموقراطى، باعتباره حزب السلطة وحزب الأغلبية فى نفس الوقت على مجمل الفضاء السياسى المصرى، فى مـــناخ ضعفت فيه الأحزاب السياسية المعارضة ضعفاً شديداً، بحكم عوامل داخلـــية فى هياكلها، والافتقار إلى الديموقراطية الحزبية، بالإضافة إلى تقييد السلطة لحركتها بين الجماهير فى ظل قانون الطوارئ.

ومما لاشك فيه أن مبادرة الرئيس حسنى مبارك بطلب تعديل المادة ٧٦ مـــن الدســـتور، وتغيـــيرها حتى يتيح إجراء انتخابات تنافسية على منصب رئـــيس الجمهوريـــة، وإلغـــاء نظام الاستفتاء، كان خطوة حاسمة فى تفكيك الـــنظام السلطوى المصرى الذى ساد طوال خمسين عاماً. خطوة ضرورية وإن كانـــت ليســـت كافية، كما عبرنا عن رأينا فى جلسة الاستماع بمجلس الشعب المصرى التى دعيت لإبداء رأيى فيها مع نخبة من رؤساء الجامعات والشخصيات العامة.

وكـــان رأيى واضحاً وهو أن تعديل المادة ٧٦ كما صدر، من شأنه أن يســد الــباب أمـــام المستقلين لأنها تشترط تزكية ٢٥٠ عضواً من أعضاء مجلســى الشعب والشورى والمجالس المحلية فى عدد من المحافظات. ومن غير المنطقى أن يزكى أعضاء هذه المجالس وغالبيتهم الساحقة أعضاء فى الحزب الوطنى مرشحاً مستقلاً قرر منافسة مرشح الحزب الوطنى ذاته!

غــير أنـــه كـــان من حسنات التعديل فى الانتخابات الرئاسية التنافسية الأولـــى ســـماحه لمرشحى قيادات الأحزاب بالترشيح دون شروط، غير أن المادة ٧٦ قررت أن هذه هى المرة الأولى والأخيرة، لأن الأحزاب السياسية التى تريد ترشيح أحد قادتها فى الانتخابات الرئاسية القادمة عام ٢٠١١ لابد لهـــا مسبقاً أن تحوز ٥% من المقاعد فى الانتخابات التشريعية. وهو شرط تعجيزى يخشى فيه أن تتحول هذه الانتخابات القادمة إلى نظام الاستفتاء من جديد، مما من شأنه أن يسد باب تداول السلطة إلى الأبد.

غــير أنـــه مما لاشك فيه أن بداية عصر التنافسية فى انتخابات رئاسة الجمهوريـــة قـــد أحـــدث حـــراكاً سياسياً غير مسبوق فى الحياة السياسية المصـــرية. فبعد عقود من الركود السياسى والخمول الحزبى وعدم الإقبال علـــى المشـــاركة السياســـية نزلـــت الأحزاب السياسية حتى الهامشية منها الساحة، وقدمت مرشحين لها للتنافس على منصب رئيس الجمهورية. وأتيح لهـــؤلاء المرشـــحين الذين بلغ عددهم عشرة ساحات إعلامية كافية تعرض برامجهم، وأتيح لهم بغير قيود النزول إلى المحافظات المصرية للتفاعل مع الجماهير.

بـــل إن مرشـــح الحزب الوطنى الديموقراطى ذاته السيد محمد حسنى مـــبارك نزل بنفسه إلى مختلف المحافظات فى جولات متعددة لكى يعرض بـــرنامجه، والـــذى قدم فيه تعهدات متعددة للإصلاح السياسى والاقتصادى والاجـــتماعى، وطالب الجماهير – كأى مرشح – بأن تؤيده وأن تقبل على التصويت لكى تشارك فى التحول الديموقراطى.

وقـــد أعلنـــت النتـــيجة الرسمية وأعلن أن الرئيس محمد حسنى مبارك – وفقـــا لنتائج التصويت – أصبح هو رئيس الجمهورية، وتلاه فى الترتيب – وإن كـــان بفارق ضخم – أيمن نور مرشح حزب الغد وهو حزب ناشئ، وجـــاء فى المرتبة الثالثة لدهشة المراقبين، نعمان جمعة مرشح حزب الوفد العريق.

وإذا كان هناك إجماع عربى على أن ما يجرى فى مصر من تحولات سياسية يؤثر بالضرورة على الوطن العربى كله، فإنه يصح التساؤل هل يمثل النموذج المصرى فى الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية مثالاً يمكن لباقى النظم السياسية العربية أن تحتذيه؟

يمكن القول أن النموذج المصرى فى تعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية تنافسية يمثل نقلة كبرى فى مجال الممارسات السياسية العربية التى درجت منذ نصف قرن على أن رئيس الجمهورية يبقى فى منصبه إلى الأبد، سواء بشرعية ثورة مزعومة أو باختيار الحزب الحاكم الأوحد!

وعلى النظم السلطوية العربية – مهما كان شكلها – أن تدرك أن عصر الشمولية فى العالم قد انتهى إلى الأبد، وأن النظم السلطوية تحارب آخر معاركها.

ومن ثم على النظم السلطوية أن تبادر بإجراء التحول الديموقراطى بدلاً من أن يفرض عليها فرضاً من الخارج. وليس معنى ذلك أننا نقبل بضغوط الخارج، ولكننا نؤكد أن الشعوب العربية بعد خبراتها المريرة مع النظم الشمولية والسلطوية طوال الخمسين عاماً الماضية، أجمعت عبر أحزابها السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى وكتابات المثقفين والمفكرين العرب، على أن الحل يكمن فى الديموقراطية. ومن هنا فاستجابة النظم السياسية السلطوية العربية لمطالب الجماهير الشعبية لن تكون فقط احتراماً لرأى الأغلبية، بل إنه لصالح قادة هذه النظم ذاتها، والتى لن يتسامح معها المجتمع الدولى فى خرقها لحقوق الإنسان.

وليس معنى ذلك أن النموذج المصرى فى العبور الديموقراطى قد اكتمل، بل إن المسئولية الملقاة على عاتق الرئيس محمد حسنى مبارك جسيمة فى الواقع. ذلك أن عليه أن يبادر بوضع برنامج زمنى للإصلاح السياسى المتكامل، ليس وفاء فقط لوعوده أثناء الحملة الانتخابية، ولكن استجابة للمطالب الشعبية التى تهدف إلى تأسيس تعددية سياسية حقيقية تتعدد فيها الأصوات، وتتنافس فيها الأحزاب، على صياغة رؤية استراتيجية متكاملة للمستقبل المصرى.

لقد حانت لحظة العبور العربى للديموقراطية، فلنر كيف ستستجيب النظم السياسية!

القسم الخامس

تحديات الديموقراطية

١- كتابة النص فى عالم متغير
٢- نصوص متناقضة وأجوبة معلقة
٣- العنف الإرهابي يجتاح العالم
٤- إنتاج الإرهاب
٥- الإدراك الأمريكى لظاهرة الإرهاب
٦- عصر الحماقة السياسية
٧- نظرة على المشهد السياسى العربى
٨- مفردات الديموقراطية
٩- إجراءات الديموقراطية
١٠- قيم الديموقراطية
١١- محنة التحول الديموقراطى العربى
١٢- ظاهرة العجز الديموقراطى
١٣- عجز ديموقراطى أم أزمة مجتمعية؟

(١)
كتابة النص فى عالم متغير!

منذ سنوات بعيدة وعلى وجه التحديد عام ١٩٩٠ حين انتقلت من القاهرة إلى عمان لأشغل منصب أمين عام منتدى الفكر العربى، شغلت نفسى بسؤال هام هو كيف تغير العالم، وخصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية وسقوط النظام الثنائى القطبية، وبروز النظام الأحادى القطبية الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية؟

وحاولت الإجابة على هذا السؤال بتطبيق منهج تكاملى يركز على الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية فى نفس الوقت.

ونشرت فى هذا السياق دراستين الأولى بعنوان "تغيير العالم: جدلية السقوط والصعود والوسطية"، غير أنه بالإضافة إلى هذا البحث، كتبت دراسة أخرى بعنوان "الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى: تحليل ثقافى". حللت فيه هذه الثورة الثلاثية الأبعاد، ونعنى الأبعاد السياسية والقيمية والمعرفية.

ندوة فكرية مشتركة

لقد استحضرت هذه الكتابات الأكاديمية السابقة حين وصلتنى دعوة كريمة من منتدى الفكر العربى ومجمع اللغة العربية فى عمان للاشتراك فى ندوة مشتركة حول "اللغة العربية والإعلام وكتابة النص"، تنعقد فى عمان فى ١٣ سبتمبر ٢٠٠٥، واخترت أن أكتب بحثاً عن كتابة النص فى عالم متغير.

وكنت فى دراساتى السابقة التى أشرت إليها قد وصلت إلى نتيجة مؤداها أن العالم – بعد نهاية الحرب الباردة – تحول إلى نص معقد، نظراً

لأنـــه وفق عبارة أضحت كلاسيكية فى أدبيات العلاقات الدولية أصبح يتسم بعدم اليقين وعدم قدرة الباحثين على التنبؤ بمساره.

ومـــن هـــنا آثرت فى بحثى الذى قدمته للندوة أن أقدم رؤيتى عن تغير بنـــية المجـــتمع العالمى بأبعاده السياسية والقيمية والمعرفية. على أساس أن كـــتاب النصـــوص الإعلامـــية بكل أنواعها الخبرية والفكرية، لو لم يفهموا مـــنطق التغـــيرات العالمـــية، فـــإن نصوصهم ستكون خارجة عن السياق الـــتاريخى الراهـــن، وقد تتخذ وجهات نظر متطرفة، نتيجة الجهل بقوانين الظواهر السائدة كالعولمة، والعلاقات المتعددة الأطراف، والتفاعلات الثقافية بين الشعوب والمجتمع، مما يجعلها مضادة لحركة التاريخ.

ولعـــل ســـؤال اللغـــة في عصر العولمة هو أول هذه الأسئلة. وهناك تساؤلات – فيما يتعلق باللغة العربية– عن قدرتها على التجدد لمواكبة روح العصر. وهى قضية مثارة منذ عصر النهضة العربية الثانية في الخمسينات على وجه التحديد، ولذلك اهتمت بها مجامع اللغة العربية في العالم العربى. ليس ذلك فقط بل إن الصراع بين اللغة العربية الفصحى واللغة العامية شغل مـــنذ عقـــود علماء اللغة العرب والمفكرين والمثقفين، لدرجة أنه نشأت في مصـــر دعـــوة للكـــتابة بالعامـــية، بدعوى قدرتها على النفاذ إلى الجماهير العريضة.

غـــير أن الســـؤال العالمى في الوقت الراهن هو: هل ستنقرض اللغات القومـــية أمـــام زحـــف اللغة الإنجليزية التي تسيطر على شبكة الإنترنت، وخصوصاً بعد أن أصبحت لغة البحث والتخاطب في المؤتمرات العالمية؟

ويرتـــبط الإعـــلام ارتـــباطاً وثيقاً باللغة. فقد أحدثت الثورة الاتصالية الكـــبرى آثاراً بالغة العمق على الإعلام وكتابة النص. لم يعد الإعلام – كما كـــان الحال في الماضى – مقصوراً على الإعلام المكتوب، بل إن الإعلام المـــرئى أصبحت له الغلبة الآن، بحكم أننا نعيش في عصر الصورة، ومن هـــنا تغـــيرت طـــريقة كـــتابة النصوص، وخصوصاً بعد أن أصبح النص المكتوب يقرأ في الصحيفة أو في الكتاب، أو على شاشة الحاسوب.

وقد أدت الثورة الاتصالية إلى بروز نوع جديد من النصوص لم تشهده الإنسانية من قبل وهو ما يطلق عليه "النص الفائق" hyper text وهو النص المتشـــابك الذى يزخر بالإحالات والهوامش والمراجع، والذى يقرأ عمودياً ويقـــرأ أفقـــياً في نفس الوقت. بل إن الكتابة الروائية بدأت في استخدام آلية

النص الفائق بحيث يصبح القارئ مشاركاً في إنتاج النص، ونصل أخيراً إلى كتابة النص. ولعل كتابة النص وما اعتراها من تغيرات كبرى هى أهم التطورات في ثلاثية اللغة والإعلام والنص.

ذلك أن أنه لا يمكن أن نفهم طبيعة النصوص المعاصرة صحفية كانت أو أدبية بما في ذلك كل الأجناس الشعر والنثر والقصة القصيرة والرواية والمقال السياسي والفكرى، بغير تحليل عميق لعملية تغيير العالم التي ظهرت آثارها على وجه الخصوص بعد انهيار الاتحاد السوفيتى حوالى عام ١٩٨٩، ونهاية النظام الثنائى القطبية وانتهاء الحرب الباردة وبداية النظام الأحادى القطبية. وليس هناك مجال للشك فى أن الظاهرة التي تهيمن على مناخ القرن الواحد والعشرين هى العولمة بتجلياتها السياسية التي تتمثل في الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، والاقتصادية التي تتمثل في حرية السوق المطلقة والتى تعد منظمة التجارة العالمية رمزا لها، والثقافية والتى تتعلق ببزوغ ثقافة كونية، وأخيراً الاتصالية التي جعلت العالم متصلاً ببعضه دولاً ومجتمعات وثقافات لأول مرة في التاريخ، بعد أن زالت قيود المكان والزمان، بفضل البث التليفزيونى الفضائى وشبكة الإنترنت. لم تعد العولمة، وهى الظاهرة التي تملأ الدنيا الآن وتشغل الناس، تؤثر فقط في السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال، بل إنها تعدت ذلك لكى تؤثر على الخيال ذاته، وهكذا أصبحنا أمام ظاهرة جديدة هى عولمة الخيال.

فى ضوء ذلك يمكن القول أن النص الذى لا يأخذ في الاعتبار العمليات العميقة التي صاحبت تغيير العالم، والنص الذى لا يفهم صور ومنطق الثورة الكونية، وأخيراً النص الذى يتجاهل عولمة الخيال، كل هذه الأنماط من النصوص تعد في الحالة هذه نصوصاً خارجة عن السياق الفكرى العالمى الراهن، ومتخلفة عن متابعة الواقع المتغير.

ولا شك أن هناك مشكلات معاصرة للغة العربية، غير أن أبرز هذه المشكلات - بالإضافة إلى ظاهرة الجمود اللغوى والعجز عن التجدد - تراجع الفصحى أمام زحف العامية، سواء في لغة الحديث العادى أم في وسائل الإعلام المتعددة. ومن الظواهر الملفتة للنظر ظهور لغة ثالثة، خليط من الفصحى والعامية، وهى التي يستخدمها المثقفون، كما أنها تشيع في وسائل الإعلام المرئية. ودلالة ذلك اعتراف واضح بقصور الفصحى عن

التعبير الواضح في مجالات متعددة، وفى نفس الوقت عجز العامية عن أن تتفرد بالساحة وتصبح لغة للحديث الفكرى الراقى.

ما هو النص ومن هو المؤلف؟

يثير موضوع اللغة والإعلام وكتابة النص أهم المشكلات الإبستمولوجية التي عنى بها كبار الفلاسفة والمفكرين في النصف الثانى من القرن العشرين.

والمفاهيم التي كانت تبدو عادية ولا تثير أى مشكلات كالنص والمؤلف، تبين في ضوء الدراسات الحديثة أن كلا منها يمثل مشكلة بحثية عويصة.

وربما كانت "جوليا كريستيفا" الباحثة الفرنسية الشهيرة البلغارية الأصل هى التي أثارت أكبر ضجة إبستمولوجية – إن صح التعبير – حين تساءلت في أبحاثها: ما هو النص؟ كما أن الناقد الفرنسى الشهير "بارت" هو مع الفيلسوف ميشيل فوكو اللذان أثارا سؤال: من هو المؤلف؟ وبرزت من ثم مقولة "موت المؤلف".

وفى مجال منهجية دراسة النصوص برزت منهجية "تحليل الخطاب"، وظهرت فيه فئات تحليلية بالغة الأهمية مثل "التناص" Intertextuality أى العلاقات المتشابكة بين النصوص داخل النص الواحد.

ويمكن القول أن نخبة من الباحثين والمفكرين العرب تمثلوا بعمق التغيرات التي أحدثتها الثورة الاتصالية الكبرى في العالم، وأنتجوا عدداً من الكتب الرصينة في الموضوع، من أبرزهم الباحث المصرى المرموق د. نبيل علي، والذى أخرج الكتب الهامة التالية: العرب وعصر المعلومات، والثقافة العربية وعصر المعلومات، والفجوة الرقمية بالاشتراك مع د. نادية حجازى.

وهكذا نستطيع القول أن كاتب النص العربى المعاصر ينبغى عليه قبل أن ينتج نصه في أى مجال، أن يتسلح بالمعرفة الضرورية لما لحق ببنية المجتمع العالمى من تغيرات كبرى، ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين.

مجموعة فروض أساسية

هناك مجموعة مترابطة من الفروض تتعلق باللغة والإعلام وكتابة النص وهذه هى أبرزها:

١ – لا يمكن كتابة نصوص معاصرة لها معانى حقيقية مرتبطة بالواقع المحلى والإقليمى والعالمى، بغير فهم عميق لعملية تغيير العالم، وخصوصا بعد سقوط النماذج القديمة في العلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢ – فهم أنماط الثورة الكونية المثلثة الأبعاد السياسية والقيمية والمعرفية، مقدمة ضرورية لإنتاج نصوص قادرة على النفاذ إلى الوعى الاجتماعى، ومؤثرة على اتجاهات الجماهير، مما يسهم بشكل فعال في صياغة نسق جديد من القيم، يتفق مع المبادئ الجديدة للثورة الكونية.

وهذه المبادئ تتمثل سياسياً في الصور المستحدثة من الديموقراطية من زاوية تجديد النخب السياسية، وابتكار أجندة جديدة لأحزاب سياسية مختلفة مثل حزب الخضر الذى يركز على إشكالية البيئة. ومن ناحية أخرى تتمثل مبادئ الثورة الكونية القيمية في الانتقال من مشكلة نوعية الحياة التي اهتمت بها عمليات الحداثة والتحديث، إلى مشكلة معنى الحياة التي تركز عليها حركة ما بعد الحداثة وعملية ما بعد التحديث.

أما الثورة المعرفية وهى الركن الثالث من أركان الثورة الكونية فيتمثل في الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وأهم معالمها سقوط الإيديولوجيات الكلية والتى كانت أنساقاً فكرية مغلقة كالماركسية الجامدة والرأسمالية المتطرفة أو الإسلامية المتشددة، وبروز الأنساق الفكرية المفتوحة.

٣ – للعولمة شعار شهير هو فكر عولمياً ونفذ محلياً! Think globaly and act localy

وإذا كانت هذا الشعار صيغ ليطبق في عالم السياسة والاقتصاد والإدارة، فإن له تطبيقاً في مجال الفكر والأدب والفن، متعلق بظاهرة عولمة الخيال. ومن هنا فكتابة النص المعاصر عليها أن تنطلق من إسار الدوائر المحلية إلى رحابة الآفاق العالمية في ضوء فهم دقيق لقواعد المنهج المقارن، وإدراك واضح أن حدود الخيال قد انفتحت إلى ما لا نهاية بعد أدت العولمة إلى إلغاء قيود المكان وحدود الزمان.

(٢)
نصوص متناقضة وأجوبة معلقة!

لـم أتوقـع بعـد نشر مقالى الماضى "كتابة النص في عالم متغير" أنه سـيتاح لـى أن أختبر صدق بعض الفروض التي قدمتها بصدد العلاقة بين اللغة والإعلام وكتابة النص من خلال اشتراكى في ندوة علمية هامة انعقدت فـي القاهـرة في الفترة من ٢٣ – ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥. عنوان الندوة كان "العنف والتمدين" ولها عنوان فرعى هو "المجتمع المدنى الكونى في مفترق الطرق". نظم الندوة مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة وجامعة لندن.

وأثـير فـي الـندوة موضـوعات بالغة الأهمية جاء بعضها في شكل تساؤلات.

بـدأت الـندوة بمناقشة موضوع "العولمة والمقرطة: الأنماط المتغيرة للعـنف". أمـا الموضوع الثانى فكان "الدولة الحديثة والعنف". والموضوع الثالـث عـبارة عـن تسـاؤل: "هل مذهبى الحرب العادلة و"الجهاد" يمكن تطبـيقهما فـي حقـبة تاريخية كونية؟" والموضوع الرابع سؤال: "هل من المشـروع لنشـطاء المجتمع المدنى أن يلجأوا لاستخدام القوة؟ والموضوع الخـامس عـن "دور الديـن: متى يشجع الاتجاهات المتطرفة ومتى يشجع السلام والمصالحة؟ والموضوع السادس عن "النوع Gender: هل علاقات النوع غير المتساوية ترتبط بالعنف؟ وهل للجماعات النسائية دور محدد في دفـع السلام؟ والموضوع السابع عن "دور الإعلام: العنف باعتبارها مشهداً أو فـرجة". وسـؤال فـرعى "هل الإعلام يمثل المجتمع المدنى أم أنه أداة للسـلطوية؟ والموضـوع الثامـن ترسـيخ التمدين: دور جماعات الإغاثة وحـركات السـلام ومعركة المجتمع المدنى الكونى، وأخيراً "شبكة المجتمع المدنى ضد الإرهاب".

لقـد تعمدت السرد التفصيلى لعناوين محاور الندوة، لأن كل موضوع مـنها يمـثل في الواقع نصاً إشكالياً، والأدق أن نقول أنه يتضمن في الواقع

مجموعة نصوص متناقضة مما يجعل الأجوبة أحياناً معلقة، لصعوبة الاختيار بين النصوص من ناحية الصدق والثبات معاً.

التحقق من صحة الفروض

وكنت قد صغت مجموعة مترابطة من الفروض تتعلق باللغة والإعلام وكتابة النص وفيما يلي موجز لها:

١-لا يمكن كتابة نصوص معاصرة لها معانى حقيقية مرتبطة بالواقع المحلى والإقليمى والعالمى بغير فهم عميق لعملية تغيير العالم.

٢-فهم أنماط الثورة الكونية بأبعادها السياسية والقيمية والمعرفية مقدمة ضرورة لإنتاج نصوص قادرة على النفاذ إلى الوعى الاجتماعى، ومؤثرة على اتجاهات الجماهير.

وقد كلفت من إدارة الندوة الخاصة بالمجتمع المدنى والعنف برئاسة الجلسة الرابعة، والتعقيب على مداخلاتها. وموضوعها "هل من المشروع لنشطاء المجتمع المدنى استخدام القوة؟"

وأدركت لأول وهلة أن طرح هذا السؤال بهذه الصورة يمثل نصاً من النصوص التي كنت أتحدث عنها، حين قررت أن بعض النصوص – التي لا تراعى الثورة الكونية بأبعادها السياسية والقيمية والمعرفية – لا يمكن أن يتاح لها أن تنفذ إلى الوعى الاجتماعى، أو تؤدى إلى تقدم المجتمع!

وقد بدأت الجلسة مقرراً أن نص السؤال الذى تدور حوله المناقشة يتسم بغموض غير إبداعى! ذلك أنه يتساءل هل من المشروع أن يلجأ نشطاء المجتمع المدنى لاستخدام القوة؟

والسؤال المبدئى هنا ما هو مصدر المشروعية؟ هل هى المشروعية الدستورية أو القانونية؟ هل هى المشروعية الأخلاقية؟ هل هى المشروعية المجتمعية؟

ليس من السهل الإجابة على هذه الأسئلة. ومن ناحية أخرى ما هو تعريف "القوة" الذى يثيره السؤال؟ هل هى قوة الضغط الجماهيرى على النظام السياسى على سبيل المثال؟ أم هى القوة المسلحة؟

اكتفيت ابتداء بهذه التساؤلات على أمل أن أستمع لإجابات مقنعة من واقع العروض التي ستقدم. وقد قدم عرضان، أحدهما لباحث لبنانى قدم

أطـــروحة مـــتكاملة للإجابـــة على السؤال، والثانى لباحثة فلسطينية قدمت أطروحة مضادة.

نهاية احتكار الدولة للقهر

وقـــد تمـــيز عـــرض الباحث اللبنانى بتحليله لظاهرة العولمة بجوانبها السياســـية والاقتصادية والاجتماعية، ولفت النظر إلى بعض آثارها السلبية، وأخطـــرها تقلـــص دور الدولـــة القومية واستقالتها من أداء بعض وظائفها التقلـــيدية نتيجة ضغوط العولمة بإيديولوجيتها التي تنزع إلى الحرية المطلقة للســـوق، وبتأثير المؤسسات الدولية التي تدفع للخصخصة، ولا تولى الأبعاد الاجتماعية اهتماماً كبيراً، مما أدى إلى تهميش طبقات اجتماعية متعددة، بل وإقصاء دول تنتمى للعالم الثالث من دورة العولمة الاقتصادية النشطة. ومن ناحـــية أخـــرى أدت ضـــغوط العولمة الثقافية إلى نوع من أنواع التشظى الاجـــتماعى، ممـــا سمح لتنظيمات تحت مستوى الدولة أن تنشط وتمارس فعلها بعيداً عن رقابة الدولة، أو بالرغم منها في بعض الأحيان، مثل بعض الجماعات الدينية، أو العرقية.

ثـــم قـــدم الباحث أطروحته الأساسية، والتى مبناها أنه إذا كانت الدولة الحديـــثة قد قامت باحتكار القهر في المجتمع واستخدام العنف مع المخالفين للقانون، فإن ذلك تم بتفويض من المجتمع.

أما وقد ضعفت الدولة في الوقت الراهن، ولم تعد قادرة على حماية كل فـــئات المجـــتمع كمـــا كـــان يحدث سابقاً، فإن المجتمع من حقه أن يسترد التفويض الذى منحه للدولة باحتكار القهر، ومن حقه إذن أن يستخدم القوة.

ويـــدا كما لو كانت هذه الأطروحة دفاعاً صلباً عن حق نشطاء المجتمع المدنـــى في استخدام القوة. وما لبث أن عطف الباحث على شرعية استخدام المقاومة للعنف.

وفى تقديرى أن هذه الأطروحة مهماً كان تماسكها بين الناحية المنطقية بالغـــة الخطورة، لأن من شأنها أن تفتح الباب للحروب الأهلية، بل إنها في الواقـــع تشـــرع لهـــذه الحروب التي يمكن أن تنشب في أى مجتمع من قبل جماعـــات متعددة ضد الدولة ذاتها، أو من قبل جماعات مدنية ضد جماعات مدنية أخرى، خضوعاً لاعتبارات التطرف الديني، أو الهوس الطائفى.

والواقع أن احتكار الدولة الحديثة لاستخدام القهر في ضوء الدستور والقانون يمثل تقدماً أكيداً في مجال التقدم الإنسانى بشكل عام. فقد قضى هذا المبدأ – والذى لم يستقر في الواقع إلا بعد نضالات عنيفة دستورية وقانونية، وبعد صراعات دامية – على الاقتتال الداخلى في كل مجتمع، وعلى الفوضى العارمة التي كانت تسود المجتمعات، والتى كان سببها أن أى فصيل اجتماعى كان يرى أن له حقاً في حل مشاكله مع باقى الفصائل باستخدام القوة المسلحة.

وحتى لو افترضنا صحة ما ذهب إليه الباحث من أن سلطات الدولة القومية تقلصت بتأثير العولمة، هل هذا في حد ذاته مبرر لإسقاط احتكار الدولة لاستخدام القهر، وإباحة ذلك لمؤسسات المجتمع المدنى؟

وربما كان مصدر خلل هذا المنطق المتهافت يعود إلى النظرة المثالية التي أصبح ينظر بها الآن على مستوى العالم بشكل عام، وعلى صعيد الوطن العربى بشكل خاص للمجتمع المدنى. ذلك أنه نظراً لضعف الأحزاب السياسية التقليدية وعجزها عن إشباع المطالب السياسية والديمقراطية للشعوب، تحول الاهتمام إلى منظمات المجتمع المدنى، باعتبار أنها هى التي ستنقذ الجماهير من تيه الضياع الديموقراطى!

وهذه النظرة المثالية تجاهلت للأسف الشديد عدداً من الاعتبارات التي تتعلق بوضع مؤسسات المجتمع المدنى.

ولو ركزنا على وجه الخصوص على مؤسسات المجتمع المدنى العربية الناشئة والتى لا يزيد عمرها عن ثلاثة عقود، لاكتشفنا أولاً عدم تجانسها، والصراعات الإيديولوجية الحادة بينها. فبينها مؤسسات يسارية التوجه، وبعضها الآخر مؤسسات يمينية التوجه. وقد لا يكون هناك عيب في ذلك باعتباره من طبائع الأشياء. ولكن الوضع الخطير الذى ظهر من الممارسة الفعلية أن بعض مؤسسات المجتمع المدنى اليمينية المتطرفة مارست القهر ضد الكتاب والمبدعين وبعض مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى، وذلك بتوجيه تهم الردة عن الإسلام أو الكفر والإلحاد!

وكأن هذه المؤسسات وهؤلاء الناشطون في مجال المجتمع المدنى يريدون أن يسلبوا احتكار الدولة التقليدى للقهر لكى يمارسوه هم بأنفسهم! وهكذا ظهروا كمن يريد أن ينفذ القانون بنفسه بعيداً عن المحاكم، وهذا إهدار واضح لمبدأ سيادة القانون.

ومعنى ذلك أن المجتمع المدنى الذى يروج البعض لفكرة أن يمارس ناشطوه القوة ضد الدولة – ولا أدرى كيف يكون ذلك بدون فتح الباب واسعاً وعريضاً أمام الحرب الأهلية – يمارس في الواقع معركة مزدوجة. الأولى ضد الدولة التي توحشت واحتلت الفضاء العام وقلصت الحريات، والثانية هى المجتمع المدنى ضد نفسه! أو بمعنى أدق بعض مؤسساته ضد بعض مؤسساته الأخرى!

ولا يغيب عن البال أن فتح باب الصراع بالقوة من قبل مؤسسات المجتمع المدنى ضد الدولة من ناحية، وضد بعض المؤسسات المدنية من قبل مؤسسات مدنية أخرى يمكن أن يؤدى إلى فوضى لا حدود لها.

وإذا أضفنا اعتباراً آخر يتعلق بوضعية مؤسسات المجتمع المدنى العربى، وخضوعها لمؤثرات التمويل الأجنبى بكل ما يمثله ذلك من فرض جداول للعمل مقحمة على المجتمع العربى لا تخدم في الواقع إلا الجهات الأجنبية التي تسخو في تمثيل الناشطين في مجال حقوق الإنسان وغيرهم بغير حساب. وقد أدى التمويل الأجنبى إلى شيوع ظاهرة الفساد في بعض مؤسسات المجتمع المدنى، وعمليات الإثراء غير المشروع، بالإضافة إلى غياب التطوع، وظهور الاحتراف المعمم، وتقاضى مرتبات كبيرة للغاية وغير مبررة مقابل هذا الاحتراف، ومعنى ذلك ضرورة تبنى نظرة واقعية لمؤسسات المجتمع المدنى، والتخلى عن النظرة المثالية لها.

والواقع أن الباحثة الفلسطينية قدمت أطروحة مضادة لأطروحة الباحث اللبنانى، ورفضت قطعياً حق نشطاء المجتمع المدنى في استخدام القوة، مع تأكيد لحق مقاومة الاحتلال.

لم يكن ما سبق سوى عرض لحالة نموذجية لوجود نصوص متناقضة في نفس الموضوع، مما أدى إلى بروز وضع تبدو فيه الإجابات أحياناً معلقة.

غير أنه بالنسبة للسؤال المطروح فالإجابة في تقديرنا قاطعة، لا يمكن السماح لنشطاء المجتمع المدنى باستخدام القوة، لأنه لو حدث ذلك لكان إيذاناً بانهيار الدولة وضياع مبدأ سيادة القانون، والذى هو أكبر ضمانة للحريات العامة.

(٣)
العنف الإرهابى يجتاح العالم

ليس هناك شك فى أن العنف الإرهابى الذى يجتاح العالم أصبح من السمات المميزة للمجتمع الإنسانى ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين.فلم يعد الإرهاب ظاهرة محلية تقوم بها جماعات سياسية متطرفة أياً كانت هويتها الإيديولوجية، التى تريد أن تنقض على نظام سياسى معين لتقلبه بالقوة، وتقيم على أنقاضه نظاماً سياسياً مغايراً. فقد حدث تحول للإرهاب فى العقود الأخيرة ليصبح إرهاباً معولماً – إن صح التعبير – يجتاح حدود الدول، ولا تقف أمامه "سدود" الأمن القومى التقليدية.

وهو بهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعولمة من زاوية سماتها الاتصالية، مع جعل الاتصال المفتوح بين البشر من سمات العصر، ونمكن الإرهابيين من استخدام أدوات الثورة الاتصالية وخاصة الأقمار الصناعية والبريد الإلكترونى وشبكة الإنترنت لتحقيق غاياتهم الهدامة.

فكل يوم يتساقط فى العراق مئات القتلى والجرحى جراء الإرهاب المجنون الذى يخلط خلطاً معيباً بين المقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبى وضرب الشعب العراقى نفسه رجالاً ونساءاً وأطفالاً بذرائع واهية. وحتى تحولت آليات الإرهاب بفعل السيارات المفخخة، والبشر المهاويس الذين يفجرون أنفسهم ليصبح بذلك الإرهاب فعلاً عشوائياً، فهو ليس موجهاً ضد أهداف عسكرية محددة للمحتل الغاصب، ولكن موجهاً ضد الشعب العراقى نفسه!

ولا تقتصر المسألة على الإرهاب فى العراق فهو يضرب فى كل مكان، فى السعودية وفى مصر وأخيراً فى بالى بأندونيسيا، وقبل ذلك بالطبع فى قلب الولايات المتحدة الأمريكية فى أحداث سبتمبر الشهيرة.

وللمفارقة فإن الهجوم الإرهابى على مراكز القوة الأمريكية وردود الفعل التى تمثلت فى غزو أفغانستان والعراق فيما أطلق عليه "الحرب ضد

الإرهاب"، أصبحت الان أحد المصادر الرئيسية فى تفريخ الإرهاب انطلاقاً من العراق!

محاولة للفهم والتحليل

وقــد تعددت الندوات الفكرية وتراكمت البحوث العلمية التى حاولت أن تشــخص ظاهرة الإرهاب وتشرح أبعادها المختلفة، وذلك بغرض التوصل إلى استراتيجيات فعالة لمقاومة تلك الظاهرة.

وفى هذا السياق أتيح لى المشاركة مؤخراً فى ندوة فكرية هامة انعقدت جلســاتها فـــى مديـــنة الإســكندرية، حاولت أن تقدم رؤية تحليلية لظاهرة الإرهـــاب، وقدمت فيها بحوث قيمة، تلتها تعقيبات هامة حاولت أن تؤصل الظاهــرة، بالإضـــافة إلـــى مناقشـــات الحضور وأسئلتهم الهامة التى ألقت بأضـــواء مــتعددة على هذه الظاهرة التى باتت تهدد السلام العالمى والأمن الإنسانى.

ولفت نظرى فى الندوة بحث هام حاول أن يقدم تحليلاً متكاملاً للخطاب الإرهـــابى مـــن ناحية السمات الأساسية التى تميزه عن غيره من الخطابات الأخرى.

والواقع أن تلك النصوص الإرهابية وهى منشورة فى كتب هامة أعدها بعض الباحثين تحتاج إلى منهج متكامل لدراستها وفهمها.

ويمكن فى هذا المجال تطبيق منهج سبق أن اقترحه الفيلسوف البولندى المعروف "آدم شاف" لدراسة أى إيديولوجية، أوضح معالمه فى مقالة نشرها مـــنذ ســـنوات بعـــيدة فـــى مجلـــة ماركسية فرنسية معروفة هى "الإنسان والمجتمع".

ويــتحدث شاف فى هذه المقالة عن ثلاثة مقتربات أساسية هى المقترب "التكويـــنى" الـــذى يتعقب النشأة التاريخية للإيديولوجية أياً كانت، والمقترب "البنـــيوى" الـــذى يحلل العناصر المكونة لها، والمقترب "الوظيفى" الذى يبين الأهـــداف المرتجاة من هذه الإيديولوجية، والوظائف المحددة التى يجب أن نقوم بها.

غـــير أن تحلـــيل الخطاب الإرهابى يمثل من وجهة نظرنا خطوة تالية لخطوة لابد أن تسبقها وهى عملية إنتاج الخطاب الإرهابى.

إنتاج الخطاب الإرهابى

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا ما هى العوامل المتعددة التى تتضافر لتساعد على إنتاج الخطاب الإرهابى؟

وفى تقديرنا أنه لفهم ظاهرة الإرهاب المعولم لابد من تطبيق المنهج المقارن، لكى نعرف أن الإرهاب ليس مقصوراً على العالم العربى والإسلامى، كما تحاول أن تدعى بعض الأبواق الدعائية الغربية، ولكنه نشأ وترعرع فى ظل مجتمعات غربية وآسيوية متعددة، وتلون بألوان شتى، لأن الجماعات التى قامت بها كانت جماعات يسارية تأثرت بالماركسية بما توحى به من أن استخدام "العنف الثورى" مسألة مشروعة لقلب النظم الرأسمالية المستغلة، وفيها جماعات يمينية تتبنى إيديولوجيات محافظة تكن عداء لفكرة الدولة المركزية ذاتها، مثل العديد من الميليشيات العسكرية الأمريكية والحركات اليمينية المتعصبة فيها. وذلك بالإضافة إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة التى ترى شرعية فى الخروج على الحاكم الظالم لمحاربة الطغيان.

غير أن تطبيق المنهج المقارن لابد أن يقودنا إلى حقيقة ثابتة مؤداها أن الأديان السماوية الثلاثة، اليهودية والمسيحية والإسلام، شهدت فى النصف قرن الماضى حركات إحياء دينى تعددت صورها وأشكالها وأسبابها. وهذه الحركات الإحيائية ارتبط بها وإن كان بشكل غير مباشر ظهور جماعات إرهابية تدعو لتطبيق "الدين الصحيح" يهودياً كان أو مسيحياً أو إسلامياً، وتتبنى نظرة عدائية إزاء "الآخر" المختلف دينيا.

وهناك تفسيرات متعددة لنشأة الحركات الإحيائية، ولعل من أبرز هذه التفسيرات أن فشل مشروع "الحداثة" الأوروبى الأصل فى تحقيق أهدافه هو أحد الأسباب الرئيسية فى بروز حركات الإحياء.

وقد عبر ببلاغة ملحوظة عالم الاجتماع الأمريكى الشهير "دانيل بيل" عن هذه الظاهرة فى مقال منشور له فى "المجلة البريطانية لعلم الاجتماع" عنوانه "العودة إلى المقدس"، حين أكد أن السبب هو وصول الحداثة إلى منتهاها وعدم تحقيقها السعادة للبشر من ناحية، ولم تؤد إلى تقدم التاريخ الإنسانى كما زعمت من ناحية أخرى. غير أن المنهج المقارن وإن كان

مفـيداً فـي فهم أسباب انتشار ظاهرة الإحياء الدينى فى أديان متعددة وفى رحاب ثقافات متنوعة، إلا أنه لا يصلح بذاته لفهم جوهر ظاهرة الإرهاب.

وفى تقديرنا أن التحليل الثقافى قادر بمفاهيمه ونظرياته على النفاذ إلى أعماق الظاهرة. ولعل أحد المفاهيم الرئيسية التى تستخدم فى التحليل الثقافى وهـو "رؤية العالم" يمكن أن يساعدنا على الفهم والتحليل. ورؤية العالم – بحسب التعريف – هى النظرة المحددة للكون والمجتمع والإنسان.

وفـى هـذا السياق يمكن القول أن رؤية العالم "التى تتبناها الجماعات الإسلامية المتطرفة، تتسم بأنها رؤية مغلقة تتسم بالجمود الفكرى ولا ترحب بالانفتاح على العالم، وترى الآخر باعتباره هو الجحيم إذا استخدمنا مفردات جـان بول سارتر، وهذا الآخر يمثل العدو الذى ينبغى استئصاله. وفى هذا الضوء نفهم العبارة الشهيرة "لأسامة بن لادن" فى أحد بياناته حين قرر "أن العـالم ينقسـم إلـى فسطاطين، فسطاط الكفر الذى يمثله الصليبيون وعلى رأسـهم الأمريكيون، وفسطاط الإيمان الذى يمثله المسلمون المجاهدون فى سبيل دين الله.

وهـذه الـرؤية المنغلقة للعالم تقوم على النصوص الإرهابية التى يُنشأ علـى أساسـها عملـية تجنيد الشباب لكى يكونوا إرهابيين يطيعون أوامر "أمرائهم" بلا قيد ولا شرط، من خلال عملية "غسيل مخ" متقنة.

وبذلـك نـرى أن العوامـل المنـتجة لظاهرة الإرهاب متعددة، فهى بالإضـافة إلى ما سبق عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية، تحتاج فـى المستقبل إلى متابعات مستقلة، لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة المدمرة التى أصبحت أخطر ما يهدد الأمن الإنسانى فى الوقت الراهن.

(٤)
إنتاج الإرهاب !

فـــى حديثـــنا السابق عن ظاهرة الإرهاب قلنا أنه من الناحية المنهجية البحتة ينبغى فى المقام الأول أن نطبق المنهج المقارن. ذلك أن استخدام هذا المنهج من شأنه أن يقينا من التحيز الغربى المقيت والذى يريد إلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين على وجه الخصوص.

وأكـــثر مـــن ذلك فإن الأبواق الدعائية المتحيزة وخصوصاً الأمريكية مـــنها، تركـــز على المجتمعات العربية والإسلامية باعتبارها بحكم ظروفها وأوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية بيئة مواتية لنمو جراثيم الإرهاب.

ولـــو كـــان هذا صحيحاً فلماذا هناك إرهاب أمريكى تقوم به ميلشيات عســـكرية تتبـــنى عقـــائد سياسية متطرفة وتريد فى ضوئها أن تقضى على الدولـــة المركزية. وهناك أيضاً جماعات دينية إرهابية تجند الشباب وتغسل أدمغتهم وتدفعهم دفعاً لارتكاب حوادث العنف الإرهابية.

ولمـــاذا هـــناك إرهـــاب أوروبى كما شهدنا فى العقود الماضية نشاط مـــنظمة "مايـــنهوف" الألمانية أو "الألوية الحمراء" الإيطالية. وهناك إرهاب آسيوى نشط فى اليابان وفى بلاد أخرى.

وهكـــذا يـــثار السؤال الهام: قياساً على المجتمعات العربية والإسلامية المنتجة بحكم أوضاعها – للإرهاب هل المجتمعات الأمريكية والأوروبية الديموقراطـــية حيث دول الرفاهية التى أشبعت الحاجات الأساسية لمواطنيها منـــتجة أيضـــاً للإرهـــاب؟ ومـــا هو تفسير الإرهاب الأمريكى والأوروبى والآسيوى؟

هذه التساؤلات تدفعنا إلى التأكيد على أن الإرهاب ظاهرة بالغة التعقيد، ولا يمكـــن اخـــتزالها فـــى ســـبب واحـــد فهناك أسباب ثقافية وسياسية والاقتصادية واجتماعية ونفسية، تتضافر جميعاً لكى تنتج لنا أخيراً الإرهاب بصوره المتعددة.

ولا شك أن طبيعة النظم السياسية المعاصرة على تباينها والاختلافات الجسيمة بينها لها صلة بظاهرة الإرهاب. ولعل من التفسيرات الشائعة أن النظم السياسية المستبدة شمولية كانت أو سلطوية تعد بممارساتها القمعية أحد أسباب الإرهاب. ويصدق ذلك على وجه الخصوص فى البلاد العربية والإسلامية والتى هى استبدادية فى الأغلب الأعم.

غير أن ذلك لا يعنى بالضرورة أن المجتمعات الغربية والآسيوية التى تسودها نظم ديموقراطية لا يتصور أن يكون بينها وبين الإرهاب صلة. وذلك لأن التحليل النقدى لعديد من هذه المجتمعات وفى مقدمتها المجتمع الأمريكى يؤكد أن وراء الواجهات الديموقراطية البراقة نظم سلطوية مقنعة، لا تتيح تعددية حقيقية، ويمكن أن تصادر الرأى الآخر، وخصوصاً إذا ما كان هذا الرأى معارضاً معارضة جذرية لطبيعة النظام السياسى السائد.

وقد يكون من بين الأدلة على ذلك شهادة مفكرين أمريكيين أولهما عالم السياسة "بيتر جروس" الذى أصدر منذ سنوات كتاباً نقدياً مثيراً بعنوان "الفاشية الودودة"!

وهو يقصد بها الممارسة الديموقراطية الأمريكية والتى فى رأيه تمارس الفاشية عملاً ولكن بصورة ليست فجة، لأنها تراقب المعارضين للنظام، وتضيق بصور شتى حرية التعبير أمامهم، وكذلك حرية التنظيم.

ولعل المحاكمات التى قادها السيناتور ماكارثى فى الخمسينات ضد المفكرين اليساريين الأمريكيين صورة، بارزة لهذه الفاشية الودودة التى أسفرت فى ظروف معينة عن وجهها القبيح.

والمفكر الأمريكى الثانى هو الفيلسوف الألمانى الأصل الشهير "هربرت ماركيوز" صاحب الكتاب المعروف "الإنسان الوحيد البعد"، والذى أشار فى مجال تحليله للحريات السياسية فى المجتمع الأمريكى إلى أنه يسوده نوع من التسامح القمعى! ويعنى على وجه التحديد أنه تسامح محدود فى مجال حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم تحوطه خطوط حمراء متعددة!

ونخلص من ذلك كله إلى أن النظم السياسية المعاصرة مهما كانت أنماطها إن ضيقت من مجال الحركة أمام أجيال الشباب، فإنها ولا شك تدفع

بجماعات متعددة منهم إلى اعتناق أفكار مضادة للدولة، أو أفكار دينية متطرفة قد تدفع بهم دفعاً إلى الإرهاب، من خلال انضمامهم إلى جمعيات ثورية وانقلابية ومتطرفة.

الأسباب الاقتصادية

وإذا كنا نضع النظم السياسية المعاصرة فى بؤرة الضوء فيما يتعلق بعملية إنتاج الإرهاب، فإن الأسباب الاقتصادية لا يمكن عزلها عن سببية الظاهرة.

والأسباب الاقتصادية لا تكمن فقط فى الفقر المدقع الذى اتسعت دوائره بشكل سرطانى نتيجة سياسات العولمة التى أطلقت العنان للرأسمالية المتوحشة، ولكن أيضاً لازدياد الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء فى عديد من البلاد المتقدمة والنامية على السواء. وهذه الفجوة تثير عوامل السخط والحقد على الطبقات الغنية، وخصوصاً الفئات التى أثرت ثراء فاحشاً نتيجة لانغماسها فى الفساد، والذى دخل فيه بعمق رجال السلطة أيضاً.

وإذا أضفنا إلى ذلك اتساع المناطق العشوائية التى يعيش فيها ملايين البشر الذين يفتقرون إلى الحدود الدنيا من نوعية الحياة الكريمة، لأدركنا أن هذه العشوائيات تربة صالحة لتفريخ الجماعات الناقمة والتى قد تتحول فى ظروف معينة - إلى جماعات إرهابية.

ولا شك أن استفحال ظاهرة البطالة، والتى ضربت ملايين الشباب، وقضت على آمالهم فى ممارسة حياة طبيعية كغيرهم من المواطنين العاملين، يمكن أن تكون لها صلة ما بظاهرة الإرهاب.

والبطالة المستمرة من شأنها أن تفقد الشباب احترامهم لذواتهم، وتعطيهم الإحساس بأنهم مجرد أرقام زائدة ولا يحتاجها المجتمع.

ويمكن القول أن بعض الشباب ممن ينضمون إلى الجماعات الإرهابية يكون دافعهم هو إحساس الفرد منهم بقيمته، وأنه يمكن أن يشغل وضعاً اجتماعياً متميزاً داخل التنظيم الإرهابى الذى عادة ما يقوم على أساس تراتبى تتدرج فيه مكانات أعضاء التنظيم، فهناك فى الجماعات الإسلامية الإرهابية أمراء التنظيم الذين يحظون فى العادة بمكانة عليا وينالون احتراما عميقاً بل وتوقيراً من قبل أعضاء التنظيم العاديين. غير أنه بين

الأمير والأتباع العاديين هناك مراتب وسطى هامة مثل المسئول عن تخطيط العمليات، والخبير العسكرى، والقادة الفرعيون. شغل هذه المراكز وتبوأ المكانات المتنوعة فى التنظيم من شأنه أن يشبع لدى العديد من شباب الإرهاب الحاجة إلى الاعتراف بقيمته، وتقدير مواهبه، حتى ولو كانت تصب فى الحوادث الإرهابية.

العقول المغلقة!

وهكذا يتضح من العرض السابق تضافر عوامل عدة فى إنتاج ظاهرة الإرهاب، حيث تختلط العوامل السياسية بالاقتصادية، غير أنه لا ينبغى أن ننسى العوامل الثقافية والنفسية.

ولا شك أنه فى مقدمة العوامل الثقافية تبنى رؤية للعالم تتسم بالانغلاق الفكرى والجمود النفسى.

وغالبا ما يتم تكوين هذه الرؤية المنغلقة للعالم فى إطار الجماعات الإسلامية الإرهابية كمحصلة لعملية نقد عنيفة للدولة والمجتمع والثقافة.

أما نقد الدولة فقد شاع فى أدبيات هذه الجمعيات، مثل نعتها بالكفر لأنها دولة علمانية تطبق القوانين الوضعية ولا تطبق شرع الله. أما نقد المجتمع فهو لديهم انسياقاً وراء طروحات سيد قطب مجتمع جاهلى غارق فى الخطيئة ويحتاج إلى استخدام العنف لتقويمه. ويبقى أخيراً نقد الثقافة السائدة والتى هى فى عرفهم ثقافة مخترقة بالأفكار الغربية الفاسدة، ولابد من خلال استخدام فئات الحرام والحلال تعديل مسارها ولو باستخدام القوة المسلحة.

هذه هى عناصر رؤية العالم والتى هى النظرة للكون والمجتمع والإنسان التى تزود بها الجماعات الإرهابية أعضاءها، من خلال خطة منهجية للتلقين، حتى تتسرب هذه الأفكار إلى عقول الشباب وتنزل عندهم منزلة التقديس.

والسمة الأساسية للعقول التى يتم غزوها بهذا الفكر المسموم أنها تصبح عقولاً مغلقة، لا يمكن لها أن تقبل الآخر، ولا تتسامح مع تنوع الآراء، وترفض الحوار رفضاً مطلقاً، وتسعى إلى تغيير الواقع بالقوة المسلحة، حتى لو أهدرت دماء المسلمين، سعياً وراء تحقيق المثل الأعلى الذى صاغته أفكار أمراء الجماعات الإرهابية، وهو تطبيق حاكمية الله، ونفى حاكمية

البشـــر، وتأســيس الدولة الدينية التى تقوم على أساس الفتوى، وهدم الدولة المدنية التى تقوم على أساس التشريع.

أصــبح الإرهــاب ظاهرة عالمية خطيرة، وهو يستدعى تضافر جهود الــدول لمكافحــتها، ولكــنها قبل ذلك تحتاج إلى إبداع المفكرين والمثقفين والباحثين فى مجال صياغة استراتيجيات ثقافية جديدة، تقوم على أساس قيم التنوير ومبادئ العقلانية وأخلاقيات الحوار.

(٥)
الإدراك الأمريكى لظاهرة الإرهاب

تعــرف مصـــطلحات علــم نفــس العلاقـــات الدولـــية مفهوميـــن الإدراك Perception و ســـوء الإدراك Mis Perception وعلـــى هـــذا الأســـاس ينـــبغى الحديـــث فى الواقع ليس عن الإدراك الأمريكى لظاهرة الإرهاب ولكن عن سوء هذا الإدراك!

وينـــبغى أن يقوم الإدراك فى العلاقات الدولية من قبل النخب السياسية الحاكمـــة على نظرة تكاملية للظواهر بحيث لا ينطلق من رؤى تجزيئية لا تـــؤدى فى النهاية إلى الفهم الموضوعى لها. كما أنه يجب أن يتأسس على الموضـــوعية، بحيث ينحى العوامل الذاتية، وكذلك التحيز الذى لا يسمح فى النهاية بإلقاء الضوء عليها.

ويعتـــبر تـــناول الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة الرئيس "جورج بوش" الابـــن نموذجاً بارزاً لغياب الإدراك الموضوعى لظاهرة الإرهاب، وسيادة سوء الإدراك لها. ولذلك أسباب متعددة.

ولعـــل أهم هذه الأسباب قاطبة: التجاهل الأمريكى لواقعة معروفة، هى أن للولايـــات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً فى إنتاج ظاهرة ما يطلق عليه "الإرهـــاب الإســـلامى"!، ألـــم تكن هى التى رعت تجنيد "المجاهدين" لكى يقوموا بالحرب ضد السوفيت فى أفغانستان؟

وبذلـــت الولايـــات المـــتحدة الأمريكية فى هذا السبيل جهوداً شتى، لم تقتصـــر فقط على الإمداد بالسلاح ولا على التمويل، بل إنها ضغطت على نظـــم عربية وإسلامية لكى تؤيد المجاهدين وتسمح لهم بالخروج للجهاد فى أفغانستان.

وفـــور انـــتهاء الحـــرب فـــى أفغانســـتان بخروج السوفيت، وبدخول المجاهديـــن إلـــى بلادهم. بدأت ظاهرة العائدين من أفغانستان الذين وجدوا ضـــرورة لإيجاد ساحة جديدة لجهادهم، فلم يجدوا إلا ساحة النظم السياسية

الإسلامية والعربية، والتى اعتبروها كافرة لسماحها بتواجد وتغلغل الأجانب، وعدم حكمها بالشريعة الإسلامية، وهكذا بدأت عملية اتساع الإرهاب فى الدول العربية والإسلامية، وسرعان ما تحول بعد ذلك إلى "إرهاب معولم" يوجه ضرباته إلى الكفار الأجانب ويستهدف الأمريكان على وجه الخصوص، وهكذا فوجئ العالم بضربات الإرهاب الساحقة توجه للولايات المتحدة الأمريكية فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

الحرب ضد الإرهاب

وكان رد الفعل الأمريكى – وكما هو معروف – هو شن الحرب ضد الإرهاب، والتى بدأت بغزو أفغانستان للقضاء على نظام طالبان. ثم فجأة افتعلت الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة مع العراق بزعم امتلاكه أسلحة دمار شامل.

وخططت تخطيطاً خائباً لغزوه فى إطار تحالف دولى مزعوم ومفكك، وآلت الأوضاع إلى ما هى عليه الآن.

ويثبت المشهد الراهن فى العراق – بدون أدنى شك – سوء إدراك الإدارة الأمريكية فى كيفية مواجهة الإرهاب عموماً، وأيضاً فى عملية غزو العراق عسكرياً خصوصاً.

واعتقدت هذه الإدارة الزاخرة بالسياسيين الإيديولوجيين من المحافظين الجدد أن مواجهة الإرهاب يمكن أن تتم بفعالية باستخدام القوات المسلحة، وبتوجيه ضربات بالطيران يتبعها غزو برى سريع. وفات فلاسفة هذه الإدارة أن الإرهاب ظاهرة معقدة، ولا يمكن مواجهتها إلا بمواجهة أسبابه الحقيقية المنتجة له، وهى أسباب متعددة سياسية واقتصادية وثقافية ونفسية.

وربما دفع النجاح السريع للإدارة الأمريكية فى أفغانستان إلى الاعتقاد بأن العراق لقمة سائغة، وساعد على هذا الفهم الخاطئ السرعة الخاطفة التى سقطت بها بغداد. مع أن عدداً من المحللين السياسيين العرب حذروا منذ البداية من أن الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما ستواجه بمقاومة شرسة من الشعب العراقى، على أساس أن الشعب العربى عموماً الذى عانى من الاستعمار بمختلف أشكاله لديه ذاكرة تاريخية قوية، وسبق له أن

قـــاد النضـــال ضـــد قوى الاحتلال ونجح فى حالات كثيرة، أبرزها الثورة الجزائرية فى تحرير أراضيه.

وهكـــذا وبمرور الوقت تحول العراق إلى بركان متفجر، وتزايد معدل ســقوط الضـــحايا مـــن بين صفوف القوات المسلحة الأمريكية، وأصبحت الســاحة العراقية مرتعا للحركات الإرهابية الإسلامية، والتى حولت العراق إلـــى بلـــد غير آمن، وغير صالح لتنفيذ الخطة الأمريكية المزعومة لجعل العراق بلداً ديموقراطياً نموذجياً يمكن أن يحتذى به فى باقى الدول العربية.

وللأســـف الشـــديد فإن دخول "الجماعات الإسلامية" المتطرفة للساحة العراقـــية، جعـــل المقاومـــة المشروعة للاحتلال الأجنبى تختلط بالإرهاب الوحشـــى، الـــذى تم توجيهه بشراسة ضد فئات متعددة من الشعب العراقى ضحية النظام الديكتاتورى القمعى فى السابق، وأصبح الآن ضحية الاحتلال الأمـــريكى فـــى موقف لا تستطيع فيه القوات المسلحة الأمريكية أن تحمى نفسها.

بداية إدراك جديد

ولعـــل الفشـــل الأمـــريكى الذريـــع فى العراق والحيرة البالغة للإدارة الأمريكـــية بين أمرين أحلاهما مر وهما البقاء فى العراق وتحمل الخسائر البشرية اليومية فى صفوف القوات المسلحة الأمريكية، أو الانسحاب المهين والاعتراف العلنى بالفشل وسوء التخطيط والتنفيذ.

هـــذه العوامل دفعت إلى بداية ظهور إدراك أمريكى جديد يحاول الفهم الموضـــوعى لظاهرة "الإرهاب الإسلامى". وربما كانت الشهادة التى أدلى بهـــا فـــى سبتمبر ٢٠٠٥ "بروس هوفمان" الباحث الاستراتيجى فى مؤسسة "رانـــد" الشهيرة أمام لجنة العلاقات الدولية فى مجلس النواب الأمريكى من أبرز الأدلة على بداية الإدراك الأمريكى الموضوعى لظاهرة الإرهاب.

وكانـــت شـــهادة "هوفمـــان" موضـــوعها سؤال جوهرى: "هل ترقى استراتيجيتنا فى مواجهة الإرهاب إلى مستوى مواجهة التهديد الذى يمثله".

والإجابـــة التى يقدمها "هوفمان" على هذا السؤال الجوهرى هى بالنفى القـــاطع. ولكـــى يدلـــل على فشل الاستراتيجية الأمريكية قام بتحليل واقعى لقـــدرات تنظيم "القاعدة" واعترف صراحة أن غزو أفغانستان والقضاء على

نظـــام طالبان، والضربات الموجعة التى وجهت إلى قيادة القاعدة بالقتل أو بالاعتقال لم تزد التنظيم إلا قوة، والدليل على ذلك تتابع الضربات الإرهابية الــتى وجهتها "القاعدة" إلى أهداف متعددة فى أسبانيا ولندن، بل أنها نشطت أيضـــاً ضد السعودية وغيرها من البلاد العربية. وهو يحلل الأسباب ويردها إلـــى أن "القاعدة" لم تعد كما كان الحال من قبل فى أفغانستان تنظيماً إرهابياً يعمـــل من قاعدة جغرافية محددة، ولكنها تحولت إلى إيديولوجية سابحة فى الفضـــاء تدعـــو للجهـــاد الإسلامى ضد الكفار فى كل مكان، ولا فرق بين الأجانب وبين المسلمين والعرب الذين لا يطبقون شرع الله.

وأصـــبحت هذه الإيديولوجية "الجهادية" تتلقفها جماعات إرهابية متعددة فى بلاد شتى، وليس بالضرورة أن تكون لها روابط تنظيمية مع "القاعدة".

غـــير أن أخطر ما يعترف به "هوفمان" فى شهادته المثيرة أمام مجلس النواب الأمريكى وهو يشرح أسباب الفشل فى مواجهة الإرهاب أن الإدارة الأمريكـــية ظنـــت وهمـــاً أنه يمكن مكافحة الإرهاب بالسلاح، متجاهلة أن الإرهاب ظاهرة مركبة لا يمكن اختزالها فى بعد واحد.

وقـــد سبق لنا فى مقالنا الماضى عن "إنتاج الإرهاب" أن أبرزنا تضافر العوامـــل السياســـية المـــتعلقة بالقهـــر السياســـى السائد فى البلاد العربية والإســـلامية، مـــع العوامـــل الاقتصادية المتمثلة فى الفقر المدقع والحرمان النســـبى مـــع العوامـــل الاجتماعية المتمثلة فى سيادة الفكر المتطرف، مع العوامـــل النفســـية الـــتى تؤدى إلى بروز العقول الجامدة المغلقة، وذلك فى مجـــال إنتاج ظاهرة الإرهاب. غير أن كل هذه العوامل يضاف إليها عامل هـــام هـــو ظاهرة "القهر الدولى" – إن صح التعبير – للشعوب والحكومات الإســـلامية العربـــية، وقد يكون من الأدق تسميته "بالقهر الأمريكى". وهذا "القهـــر الأمـــريكى" يتمـــثل أولاً، فى التمييز الصارخ ضد العرب والتأييد المطلـــق للسياسات الصهيونية العنصرية التى تطبقها الدولة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى. ومن ناحية أخرى فإن الغزو العسكرى للعراق وما ترتب علـــيه من نتائج كارثيه للشعب العراق سبب آخر من أسباب اشتعال ظاهرة "الإرهاب الإسلامى".

ويؤكـــد "هوفمان" فى شهادته إلى أن قصور الإدارة الأمريكية فى فهم ســـيكولوجية الشـــعوب العربية والإسلامية هى أحد أسباب الفشل الأمريكى الذريـــع، وأن علـــى الولايـــات المـــتحدة الأمريكـــية أن تطبق سياسة أكثر

موضـــوعية وعادله فى مجال الصراع العربى الإسرائيلى، كما أنها لابد أن تجد لنفسها مخرجاً من المستنقع العراقى.

وينــتهى "هوفمــان" مــن شهادته أمام مجلس النواب الأمريكى، والتى حفلت بتحليل نقدى صريح لأسباب فشل الاستراتيجية الأمريكية فى مكافحة الإرهــاب، كمــا هو متوقع بمجموعة توصيات قد يؤدى تطبيقها إلى إنقاذ الولايات المتحدة الأمريكية من المأزق الراهن.

وقــد تكــون لديــنا فرصـــة فى المستقبل القريب للعرض النقدى لهذه التوصيات، لكى نعرف هل انتقلت الإدارة الأمريكية من مجال سوء الإدراك إلى مجال الإدراك الموضوعى الصريح، أم أن العقيدة مازالت سائدة وهى، أنه بالسلاح فقط يمكن مواجهة الإرهاب؟

(٦)
عصر الحماقة السياسية!

حين إنهار الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية فى أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، كان ذلك إيذانا بسقوط النظام الثنائى القطبية الذى دار فى جنباته الصراع الدامى بين الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة "العالم الحر" والاتحاد السوفيتى ممثل "العالم الاشتراكى". وانتهت حقبة الحرب الباردة والتى كانت تقوم على أساس الردع النووى المتبادل ومحاولة كل خصم احتواء الآخر من خلال الصراع السياسى والضغوط الدبلوماسية على شتى الدول.

وكان المظنون بعد بروز النظام الأحادى القطبية الذى تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة وذلك على أنقاض النظام الثنائى القطبية، أن عصراً دولياً جديداً سيبدأ وسيسوده الرشد السياسى والعقلانية المستنيرة، بعدما ثبت من خبرات القرن العشرين المريرة الزاخرة بالحروب العالمية وصعود الإيديولوجيات المتطرفة كالنازية والفاشية والشيوعية، أن الإنسانية تحتاج إلى منهج جديد للتعامل بين الدول، مهما تفاوتت معادلات القوة بينها، وعلى أساس أنه يمكن حل أى مشكلة إقليمية أو دولية بالحوار البناء، ومن خلال التفاوض الدبلوماسى.

غير أنه وعلى عكس هذه الأمانى المتفائلة شهدنا أنماطا متعددة من الحماقة السياسية تمارسها بلاد نامية أو فلنقل متخلفة، كما تمارسها للأسف الشديد بلاد متقدمة كان يظن أن آلية صنع القرار الديموقراطى فيها كانت كفيلة بمنعها.

العقلانية واللاعقلانية

والواقع أن هناك اتهامات تقليدية بعدم العقلانية كانت توجه لقادة بلاد العالم الثالث، بل لشعوبها ومجتمعاتها على السواء. ويكفى فى هذا الصدد أن نشير إلى التراث الاستشراقى الزاخر بالسمات السلبية التى كانت توصف

بهـــا الـــثقافة العربية على أساس أنها تتسم باللاعقلانية، والتى تمس جوهر عملية صنع القرار، مما جعل قادة الدول العربية كما يقرر النقاد الغربيين يـــندفعون فى اتخاذ قرارات انفعالية وبصورة عشوائية، مما يخلق عديداً من الأزمات الإقليمية وأحياناً الدولية.

ومعـــنى ذلـــك أن هؤلاء النقاد الغربيون ينطلقون من عقيدة مبناها أن العقلانـــية حكـــر على العقل الغربى، فى حين أن اللاعقلانية هى تخصص للعقل العربى بحكم بدائيته، وعدم قدرته على التطور لكى يتفاعل إيجابياً مع متغيرات العصر.

وهـــذه العقـــيدة ليســـت مضمرة، وإنما يصرح بها المحللين السياسيين والباحثين الاستراتيجيين الغربيين صراحة فى الندوات والمؤتمرات الدولية.

وأذكـــر بهـــذا الصدد خبرة شخصية تتمثل فى اشتراكى منذ سنوات بعـــيدة فـــى مؤتمـــر دولى عقد فى إيطاليا عن الأمن القومى. وقام أحد المشـــاركين وهـــو عقيد فى القوات البحرية الإيطالية لكى يحذر من توافر القنابل الذرية فى يد الحكام العرب أو المسلمين الذين يفتقرون إلى العقلانية، مما يعرض العالم كله للخطر.

ورددت عليه ساخراً من منطقه وقلت له لقد صاغ سيادة العقيد الإيطالى نظـــرية مبـــتكرة حقـــاً فحواها أن هناك طريقتان لإلقاء القنابل الذرية على البشـــر، طـــريقة عقلانـــية قامـــت بهـــا الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الديموقراطـــية حين ألقت القنبلة الذرية على ناجازاكى وهيروشيما، وطريقة غير عقلانية يمكن أن تلقى بها القنبلة عن طريق قرار يصدره حاكم عربى مستبد!

غـــير أنـــه إذا عدنا مرة أخرى إلى الفكرة التى بدأنا بها المقال من أنه كـــان المظـــنون أن حقـــبة ما بعد الحرب الباردة ستتسم بالعقلانية، كذبتها الأحـــداث، لأنـــنا اكتشفنا أن هناك حماقات سياسية صارخة قام بها كل من المتخلفين والمتقدمين!

حماقة المتخلفين

ولا تعوزنـــا الأدلـــة من عالمنا العربى السعيد على الحماقات السياسية الصارخة التى ارتكبها زعماء نظم سياسية مستبدة، وأدت إلى تشرذم الأمن القومى العربى، وتفكك العلاقات العربية العربية.

ولا شك أن المثل الصارخ للحماقة السياسية فى العالم العربى يتمثل فى ما أقدم عليه صدام حسين رئيس العراق السابق من غزوه غير المبرر لإيران والذى ضاعت فيه أرواح ملايين العراقيين والإيرانيين سدى، ولم يكتف بذلك لأنه سرعان ما انطلق بغير أى تدبر أو تفكير سياسى رشيد لغزو الكويت مستنداً إلى أسباب واهية. وكان هذا الغزو الفاشل بداية التدخل الأجنبى الكثيف فى البلاد العربية، والخطوة الأولى فى إنحدار العراق. وقد ظل قادة النظام العراقى حتى بعد حصار العراق يمارسون من الحماقات السياسية ما لا يصدقه عقل، سواء من ناحية استفزاز الكويت والمجتمع الدولى بتصريحاتهم النارية أن الكويت جزء من العراق، أو بالمناورات الغبية مع الأمم المتحدة للإفلات من قرارات الحصار.

وهذه الحالة بالذات من حالات الحماقة السياسية العربية لم تكن إلا نتيجة منطقية لعجز قادة النظام العراقى عن قراءة التغيرات الكبرى التى حدثت فى بنية النظام العالمى بعد نهاية الحرب الباردة من ناحية، ونتيجة لازمة لاستبداد قادة النظام وخوف المستشارين من أن ينقلوا لهم الصورة الواقعية للموقف.

ولا ينبغى أن نظن أن حالة الحماقة السياسية العراقية الشهيرة أعطت درساً نافعاً لباقى النظم السياسية العربية! فها هو النظام السياسى السورى يمارس بحماقة نادرة ما أطلق عليه أحد الكتاب العرب سياسة الهروب إلى الأمام!

ذلك أن قرار الخروج من لبنان لم يقدم عليه قادة النظام السورى سوى بعد قرار دولى وضغط لبنانى شديد. وظن قادة النظام أن تحالفهم مع إيران سينجيهم من الحصار السياسى الأمريكى. وأن لعبهم بورقة المجتمعات الفلسطينية فى لبنان يمكن أن يمنحهم قوة تفاوضية! وها هو تقرير "ميلس" قد صدر بكل ما فيه من اتهامات صريحة وضمنية عن احتمالات ضلوع النظام السورى فى اغتيال الحريرى.

وهذه الحماقة السياسية أسبابها شبيهة تماما بحالة الحماقة العراقية السابقة، فهى ترد إلى العجز الفاضح عن قراءة تغيرات النظام الدولى، بالإضافة إلى تكلسّ النظام وعجزه عن التجدد والانفتاح، ومواصلة سياساته الاستبدادية التى انتهى عهدها.

حماقة المتقدمين!

غير أن الحماقة السياسية لا تقتصر فقط على المتخلفين ولكنها أيضاً تمارس بواسطة المتقدمين! وهل يستطيع إنسان عاقل أن يتهم الولايات المتحدة الأمريكية بكل ما فيها من جامعات علمية مرموقة ومراكز أبحاث متقدمة وعقول استراتيجية باهرة بالتخلف؟

ومع ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية أو بمعنى أدق الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس جورج بوش الابن تمارس منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر الحماقة السياسية بكل صورها وأنماطها.

وتبدأ هذه الحماقة السياسية بالإعلان المدوى الذى مبناه من ليس معنا فهو ضدنا! ثم أصدرت الإدارة الأمريكية قرارها المتعجل بغزو أفغانستان، ولم تلبث إلا قليلاً، وسرعان ما أعلنت عن خطتها فى الغزو العسكرى للعراق، تنفيذاً لخطة سبق أن وضعها المحافظون الجدد فى عهد كلينتون وقدموها له لكى ينفذها إلا أنه امتنع. وحين أصبح أصحاب الخطة أعضاء بارزين فى إدارة بوش وهم تشينى نائب رئيس الجمهورية ورامز فيلد وزير الدفاع وبول وولفيتز وشارل بيرل وغيرهم، أقدموا بكل حماقة على غزو العراق بدون أن تكون لديهم خطة تدور حول ماذا سيفعلون بعد الغزو؟

وقد أدت هذه الحماقة السياسية إلى وقوع الولايات المتحدة الأمريكية فى المستنقع العراقى. وهناك إجماع من المراقبين الأمريكيين إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خسرت الحرب في العراق، وأن المماطلة فى الانسحاب ليس له هدف سوى حفظ ماء وجه الإدارة الأمريكية التى يقودها المتعصبون من المحافظين الجدد.

وهذا لا يمنع من أن هناك أصواتاً أمريكية عاقلة حاولت من خلال التحليل الموضوعى نقد السياسة الأمريكية الحالية تجاه العراق، ودعت إلى فهم أعمق للأسباب السياسية والاقتصادية والثقافية المنتجة للإرهاب، وفى نفس الوقت اقترحت عدم الاقتصار على الإجراءات العسكرية، وضرورة مهاجمة الأسباب الحقيقية والتى تمثل فى التحيز الأمريكى لإسرائيل التى تقمع الشعب الفلسطينى، بالإضافة إلى السلوك الأمريكى فى العراق والذى أدى إلى أن يصبح معملاً كبيراً لإنتاج أجيال من الإرهابيين، سرعان ما سيهبطون إلى بلاد متعددة لممارسة عقيدتهم الجهادية الإرهابية. ومن أبرز

هــذه الأصوات بروس هوفمان الباحث بمؤسسة راند فى شهادته الهامة أمام مجلس النواب الأمريكى.

غير أن الرئيس بوش لا يسمع هذه الأصوات العاقلة، وهو يستبد برأيه ويــرفض نصــائح مستشــاريه تمامــاً كما يفعل القادة السياسيين فى البلاد المتخلفة!

ودليلــنا على ذلك الخطاب الخطير الذى ألقاه الرئيس بوش أمام "الوقف الوطنى من أجل الديموقراطية" وبحضور أعضاء من السلك الديبلوماسى فى واشــنطن. وقــد نشرت خلاصة لهذا الخطاب صحيفة "كريستسيان ساينس مونيــتور". وقــد ذهــب بوش إلى أن المشروع الأساسى فى القرن الحادى والعشرين هو هزيمة القوى الأصولية الإسلامية، وذلك لمواجهة إيديولوجية الكراهية. وقد أراد من خطابه تكذيب أن ما يفعله الجهاديون الإرهابيون هو رد فعل للسياسات الأمريكية المنحرفة.

ويــرى بعــض المراقبين الأمريكيين أن الرئيس بوش قد تجاوز الرأى العام الأمريكى وأراد عامداً أن يخفى الفشل الأمريكى فى العراق، حين أكد أن معــركة الولايات المتحدة الأمريكية فى القرن الواحد والعشرين ستكون ضــد "الأصــولية الإسلامية" وأن هذه المعركة شبيهة بالمعركة التى دارت طوال القرن العشرين بين الشيوعية والرأسمالية.

ومعــنى ذلك كله أن المتقدمين الذين يعبرون عن مصالح نظم سياسية وديموقراطــية مــثل الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يمارسوا الحماقة السياسية مثلهم فى ذلك مثل المتخلفين!

غــير أن حماقة المتخلفين قد لا تؤدى إلا إلى الإضرار بهم وبشعوبهم المجــنى علــيها، أما حماقة المتقدمين مثل الحماقة السياسية الأمريكية التى أشــرنا إليها، فخطورتها أن من شأنها أن تهدد الأمن العالمى كله، وتعصف بالاســتقرار السياسى فى عديد من البلاد، وتعقد العلاقات الثنائية بين شعوب العالم.

(٧)
نظرة على المشهد السياسى العربى

نظمـت الجمعـية العربية لعلم الاجتماع فى الأسبوع الثانى من أكتوبر الماضى ندوة علمية هامة عن الحركات والقوى الاجتماعية العربية. وطلب مـنى باعتـبارى عضـواً قديماً فى هذه الجمعية العتيدة أن أكتب بحثاً عن "القوى والحركات الاجتماعية العربية: وضعها الراهن ومستقبلها".

وحين وصلتنى الدعوة أدركت على الفور صعوبة المهمة. فهل يستطيع باحـث فرد – مهما كان اتساع معارفه عن الوطن العربى الكبير – أن يلم إلماما دقيقاً بأوضاع هذه القوى والحركات فى المشرق والمغرب والخليج؟

لذلـك قـررت حين كتبت البحث أن أبدأه باعتراف علمى مبناه أنه لا يمكـن لباحـث فرد أن يقوم بمهمة رصد القوى والحركات الاجتماعية فى الوطـن العـربى والتنبؤ بمستقبلها. فهذه الدراسة الوصفية والتنبؤية الشاملة تحـتاج إلى مسح واسع المدى وإلى دراسات حالة متعمقة، يقوم بها باحثون ينـتمون إلـى الأقطـار العربـية المخـتلفة، ولديهم خبرة عميقة بالتاريخ الاجـتماعى والسياسى الفريد لكل قطر، وقدرة على تتبع التطورات الجذرية التى حدثت فى النصف قرن الأخير.

وأيا ما كان الأمر فقد تكفل معهد البحوث والدراسات العربية والأفريقية فـى القاهرة بالقيام بهذه المهمة الصعبة، من خلال تكليف عدد من الباحثين العـرب بالكـتابة عن بلادهم، وقدمت هذه الأبحاث فى ندوة علمية ستصدر قريباً فى كتاب.

قدمـت أبحـاث عـن الحـركات الاجتماعـية فى سوريا، والحركات الاجتماعـية فـى لبـنان، والحـركات الاجتماعية فى الجزائر، والحركات الاجتماعـية فـى تونس والحركات الاجتماعية فى الأردن. وتكلفت الباحثة عـزة عـبد المحسن خليل بكتابة ورقة تأليفية عن الحركات الاجتماعية فى العالم العربى، اعتمدت فيها أساساً على دراسات الحالة السابقة.

وإذا كــان هــذا هو الوضع البحثى فى موضوع رصد الوضع الراهن للقــوى والحركات الاجتماعية فى الوطن العربى، فإن السؤال الذى يستحق أن يثار هو: ما هى العوامل الدولية والعربية التى أدت إلى ظاهرة الحضور الطاغى للدولة والغياب البارز للحركات الاجتماعية العربية؟

وفــى تقديــرنا أنـــه لا يمكن دراسة الظواهر المتعددة التى سادت فى الوطــن العربى فى العقود الأخيرة بغير تعمق فى دراسة وتحليل التغيرات الكبرى التى لحقت ببنية المجتمع العالمى. ويمكن القول أن المجتمع العالمى World Society أصـــبح الــيوم هــو وحــدة التحليل الأساسية فى العلم الاجتماعى المعاصر.

ويرد ذلك إلى أن ظاهرة العولمة التى أصبحت تملأ الدنيا وتشغل الناس بتجلــياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية، أثرت تأثيراً بالغاً على بنــية ووظــائف المجــتمعات المحلــية والمناطق الإقليمية فى العالم. وهذه التغــيرات العالمــية سبق أن أطلقنا عليها "الثورة الكونية" وهى ثورة مثلثة الجوانب، فهى ثورة سياسية وقيمية ومعرفية فى نفس الوقت. وهذه الثورات أثــرت بشــكل مباشــر وغــير مباشر تأثيراً عميقاً على وضع وتحولات الحركات الفكرية فى الوطن العربى.

ومــن ناحــية أخرى كان لابد من أن نتعمق الأسباب الحقيقية للأزمة الثقافــية العربــية والتى تتمثل فى أزمة الشرعية والهوية والعقلانية، ولكل أزمة من هذه الأزمات انعكاساتها على وضع ومستقبل الحركات الاجتماعية العربية.

ولأن الموضوع واسع ومتشعب سنقنع بمناقشة بعض المشكلات البارزة فى كل بعد من أبعاد الثورات السياسية والقيمية والمعرفية التى ألمحنا إليها، لــنرى كــيف تــنعكس على وضع ومستقبل القوى والحركات الاجتماعية العربية.

الثورة السياسية

ليس هناك شك فى أنه يمكن تلخيص الثورة السياسية التى تجتاح العالم فــى مجــال الــنظم السياسية فى عبارة واحدة مبناها أنها انتقال حاسم من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية.

ولو رجعنا إلى السجل التاريخى المعاصر لعرفنا أنه فى منتصف الثمانينيات حدث تحول ملحوظ لصالح الديموقراطية فى مجال الأفكار وفى مجال الوقائع على السواء، وفى سياق الحساسيات الشعبية وكذلك فى نظر المفكرين والقادة السياسيين.

ومن هنا تثار تساؤلات متعددة: كيف ولماذا حدث التغير؟ وهل مقدر له الدوام، وهل سيتاح له أن يعمق تيار الديموقراطية فى العالم؟

هذه التساؤلات المتعددة يثيرها المفكرون الغربيون، وهم يرصدون اتساع نطاق الديموقراطية فى العالم، ليس فقط فى بلاد أوروبا الشرقية، والتي كانت تزرح تحت وطأة النظم الشمولية، وتحررت منها تماماً، ولكن أيضاً فى بلاد العالم الثالث، والتى شرعت فى الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية بخطوات متدرجة. ومن بين القضايا الهامة التى تثار فى هذا الصدد مسالة هل يمكن تصدير الديموقراطية؟

بعض الباحثين الغربيين وأهم منهم بعض الساسة الأمريكيين، يعتقدون أن الديموقراطية الغربية نظرية متكاملة ويمكن تصديرها لمختلف الشعوب مهما تباينت ثقافاتها عن الثقافة الغربية، وأنه يمكن تطبيقها فى أى سياق سياسى واجتماعى، وفى أى مرحلة تاريخية.

غير أن هناك باحثين غربيين آخرين يرون أنه ليست هناك نظرية صورية متكاملة للديموقراطية الغربية يمكن أن تطبق فى أى مكان. وهذا لا ينفى فى رأيهم أن هناك مثالاً ديموقراطياً ينهض على مجموعة من القيم، أهمها سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحرية الفكر، وحرية التعبير، وحرية تكوين الأحزاب السياسية فى إطار التعددية، والانتخابات الدورية كأساس للمشاركة الجماهيرية فى اختيار ممثلى الشعب، وتداول السلطة. كل ذلك مع الوضع فى الاعتبار أن هذا المثال الديموقراطى بمكوناته المتعددة لابد أن يختلف تطبيقه من قطر إلى آخر، وضعاً فى الاعتبار التاريخ الاجتماعى الفريد لكل قطر، والثقافة السياسية السائدة، وتركيب الطبقات الاجتماعية، واتجاهات النخبة السياسية، وطبيعة القوى والحركات الاجتماعية.

وفى تقديرنا أن مكونات المثال الديموقراطى التى أشرنا إليها تصلح تماماً مقياساً لتقييم الوضع الديموقراطى العربى.

ونحن نعرف أنه فى العقد الأخير على وجه الخصوص تزايدت مطالب الشعوب العربية فى مجال الديموقراطية، بعد أن عانت كثيراً من تعسف الأنظمة الشمولية والسلطوية العربية التى قهرت المجتمعات العربية أكثر من خمسين عاماً.

وفى نفس الوقت تزايدت ضغوط الخارج ممثلة أساساً فى الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية، لكى تدفع النظم السياسية العربية لتفكيك البنية السلطوية التى تقوم عليها، وأن تندفع فى طريق الديموقراطية، بمكوناتها المعروفة فى النظرية الغربية.

وقد كانت استجابة النظم السياسية العربية تعبر فى الواقع عن الممانعة بحجج شتى فى مواجهة الداخل والخارج معاً. وتقوم الممانعة على حجتين الحجة الأولى تتعلق بالوقت، وتذهب إلى أن الديموقراطية ينبغى تطبيقها بصورة متدرجة وعلى مدى زمنى طويل. والحجة الثانية تتعلق بالخصوصية الثقافية، بمعنى أن الديموقراطية الغربية قد تتصادم مع بعض السمات السائدة فى الثقافة العربية، ولذلك لا ينبغى تطبيقها كما هى.

والواقع أن الحجة الأولى تكشف بشكل واضح عن رفض النظم السياسية العربية لتطبيق الديموقراطية، حفاظاً على الطابع السلطوى للسلطة، والذى يركز الثروة والنفوذ فى نخب سياسية حاكمة قليلة العدد، وبغض النظر عن نوع النظام وهل هو ملكى أو جمهورى، فمقاومة الديموقراطية متشابهة هنا وهناك.

ومن ناحية أخرى فإن حجة الخصوصية الثقافية لا تستقيم مع التحولات الكبرى التى حدثت فى بنية المجتمع العالمى المعاصر، والذى ضاقت فيه الفروق بين الثقافات والمجتمعات وخصوصاً من الناحية السياسية، لأن هناك إجماعاً عالمياً على أن الديموقراطية ينبغى تطبيقها فى كل مكان، لتحرير الشعوب من الآثار المدمرة للشمولية والسلطوية.

مفردات المثال الديموقراطى

وتستحق مفردات المثال الديموقراطى التى أشرنا إليها من قبل أن نقف أمامها قليلاً، لكى يتبين لنا المأزق الراهن للقوى والحركات الاجتماعية العربية.

ولنبدأ بأول هذه المفردات وهى سيادة القانون. وتطبيق مبدأ سيادة القانون يفترض ابتداء أننا بصدد دولة قانونية. ونحن نعرف أن الفقه الدستورى يفرق بين نوعين من الدول دول قانونية ودول بوليسية. فى الدول القانونية لابد من وجود دستور يحدد حقوق المواطنين وواجباتهم، ولابد من وجود مدونات قانونية منشورة وصادرة بشكل قانونى عن البرلمانات، مثل مدونة القانون المدنى والقانون الجنائى وقانون الإجراءات الجنائية وغيرها.

وفى الدولة القانونية فقط يمكن تطبيق مبدأ سيادة القانون الذى يطبق على الجميع بغير تمييز. كما أن المواطن لا يحاكم إلا أمام قاضيه الطبيعى، ولا يمثل أمام محاكم استثنائية أيا كانت، كما أن له حقوقاً وضمانات قانونية، تكفل عدالة المحاكمة.

المشكلة الحقيقة أن عديداً من الدول العربية حتى التى يوجد فيها دستور وقوانين، ليست فى الواقع سوى دول بوليسية بحكم إهدار الدستور فى الممارسة، ومخالفة القوانين التى تنص على الضمانات للمتهمين، وإنشاء محاكم استثنائية، وتطبيق قوانين عرفية تجمد العمل بالقوانين العادية.

وهذه الدول العربية كما رأينا فى العقد الأخير - تمانع ممانعة شديدة فى التحول من نمط الدولة البوليسية إلى نمط دولة القانون، وذلك باصطناع حجج شتى، أهمها شيوع ظاهرة الإرهاب من ناحية والتى تقتضى تطبيق القوانين الاستثنائية، وضرورة مواجهة خصوم النظام السياسى فى الداخل باتباع تدابير مشددة.

ولعل هذا التحول الضرورى الذى نتحدث عنه يمثل الخطوة الأولى الحاسمة فى مجال تفكيك البنية السلطوية للنظم السياسية العربية المعاصرة.

خطوة ضرورية ولكنها ليست كافية، فأمامنا لتطبيق المثال الديموقراطى قائمة طويلة بالمطالب من بين أهمها احترام حقوق الإنسان، وضمان حرية التفكير والتعبير، والإقرار بحرية التنظيم، ودورية الانتخابات السياسية بمختلف أشكالها، وقبل ذلك كله الاعتراف بمبدأ أساسى من مبادئ الديموقراطية وهى ضرورة تداول السلطة، لتجديد دماء النظام السياسى برؤى جديدة بصورة دورية منتظمة.

فى ضوء كل المطالب التى تحتاج إلى مناقشات تفصيلية ندرك لماذا نلاحظ حضور الدولة وغياب القوى والحركات الاجتماعية العربية!

(٨)
مفردات الديموقراطية

الديموقراطية ليست مجرد نظام سياسى أثبت نفسه بكفاءته وفعاليته فى سوق المنافسة العالمية التى دارت طوال القرن العشرين بين الفاشية والنازية والشيوعية والاشتراكية، ولكنها أسلوب حياة. بمعنى أنها إن لم تمارس فى البيت والمدرسة والجامعة والمصنع والمؤسسة، بل وفى الحوار بين منظمات المجتمع المدنى، فإن تجلياتها السياسية تصبح بلا معنى، أو بمعنى أدق ستفتقر إلى جوهرها الحقيقى.

وفى ضوء هذه الملاحظات ينبغى التفرقة بين إجراءات الديموقراطية وقيم الديموقراطية. إجراءات الديموقراطية قد تتمثل فى الانتخابات وفى إجرائها بصورة دورية، إشارة إلى أن ممثلى الشعب ينبغى أن يتم اختيارهم من قبل الجماهير. غير أنه إذا جرت انتخابات فى غيبة الالتزام بقيم الديموقراطية نصبح أمام موقف جدّ خطير.

وقد حدث شئ من ذلك فى الانتخابات الجزائرية الشهيرة والتى حصلت فيها الجبهة الإسلامية على غالبية الأصوات فى إطار حملة تقول الهدف هو إقامة الدولة الإسلامية التى لا تعرف تعددية الأحزاب ولا الانتخابات الدورية. ومعنى ذلك أن هذه الانتخابات التى تم الانقلاب على نتائجها للأسف، افتقرت إلى إيمان الأطراف السياسية جميعاً بقيم الديموقراطية، وعلى رأسها تداول السلطة.

وإذا كنا ناقشنا من قبل مسألة أن أولى خطوات الإصلاح السياسى العربى هو تحول الدول البوليسية العربية إلى دول قانونية فى ضوء التفرقة الدستورية المستقرة بين دولة البوليس التى لا يطبق فيها مبدأ سيادة القانون، ودولة القانون بكل الضمانات التى يتضمنها، من وجود دستور ومدونات قانونية ومحاكم مستقلة وضمانات للمتقاضين، إلا أنه هذه هى مجرد خطوة

أولى حاسمة فى تفكيك البنية السلطوية السائدة فى المجتمع العربى المعاصر.

حقوق الإنسان

ولا شك أن هناك قائمة طويلة تشكل مفردات الديموقراطية، وعلى رأسها احترام حقوق الإنسان واحترام التعددية.

ويمكن القول أننا نعيش فى عصر العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية. وشعارات العولمة المرفوعة هى الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية. وبغض النظر حول ما إذا كان احترام حقوق الإنسان قيمة مستقلة بذاتها أو هى من صميم مفردات الديموقراطية، فلا شك أنها أصبحت شعاراً عالمياً، يتمسك المجتمع الدولى بتطبيقه فى كل بلاد العالم. بل إن المجتمع المدنى العالمى والذى هو من إفراز العولمة وثورة الاتصالات الكبرى، يجعل احترام حقوق الإنسان فى مقدمة القيم التى يدافع عنها.

وحقوق الإنسان تثير فى التطبيق مشكلات شتى وخصوصاً فى الوطن العربى، وذلك لأن الوضع السلطوى السائد أدى فى التطبيق عبر الخمسين عاماً الأخيرة إلى اعتداءات جسيمة فى هذا المجال، وخصوصاً فى طرق إدارة النظم السياسية السلطوية العربية لصراعها مع خصومها السياسيين.

والتاريخ السياسى العربى المعاصر زاخر بوقائع تعذيب الخصوم السياسيين ونفيهم وسجنهم غير المشروع، بل إنه فى بعض البلاد العربية تعرضت بعض الجماعات السياسية إلى إجراءات قمع بالغة العنف كانت أشبه بمحاولة إبادتهم تماماً!

هذا السجل المخزى هو الذى دفع عديداً من الأنظمة السياسية السلطوية العربية إلى مقاومة الموجة العالمية العارمة التى تطالب بتطبيق حقوق الإنسان.

غير أن هذه النظم السياسية العربية السلطوية لم تجرؤ على أن تعترض جهارا على تطبيق مواثيق حقوق الإنسان والتى وقعت على أغلبها، لذلك ومن قبيل المراوغة رفعت حجة الخصوصية الثقافية فى مواجهة عالمية

حقـوق الإنسان. ومحتوى هذه الحجة أنه مع التسليم بعالمية حقوق الإنسان إلا أنـه فـى التطبيق لابد من مراعاة الخصوصيات الثقافية للدول العربية والإسلامية، مما يمنع من تطبيق بعض قواعد حقوق الإنسان.

والواقـع أن الخصوصية الثقافية للمجتمعات العربية حقيقة لاشك فيها، بحكـم التاريخ الاجتماعى الفريد لهذه المجتمعات، وسيادة أنساق من القيم لا تتفق بالضرورة مع أنساق القيم الغربية. غير أن إطلاق هذا الشعار فى هذا المجـال بـالذات الغـرض منه فى الواقع التهرب من تطبيق قواعد حقوق الإنسان العالمية.

وهـناك اتفاق – على سبيل المثال على أن أى متهم ينبغى أن يحاكم أمـام قاضـيه الطبـيعى، ولابـد له أن يتمـتع بضمانات قانونية تكفل له محاكمـة عادلـة، ومـن بيـنها ضـرورة اسـتعانته بمحـامى، وعـدم تعرضـه للتعذيـب، والالـتزام الدقـيق بقواعد الإجراءات الجنائية المتفق علـيها فـى كل بلاد العالم المتحضر. فى هذه المجالات وغيرها ليس هناك مجـال للـتعلل بحجـة الخصوصـية الثقافـية لعـدم تطبيق قواعد حقوق الإنسان العالمية.

وإذا أضـفنا إلـى ذلـك حقوق الإنسان السياسية، وحق المواطنين فى الانتخاب الحر المباشر لمن يمثلونهم فى المجالس المحلية والنيابية، لأدركنا أن إعمـال هـذه الحقوق بشكل صحيح إنما يمثل ضربة حقيقية لصميم بنية الـنظام السلطوى الذى يقوم على القهر السياسى للجماهير، والذى حين يريد أن "يـتجمل" ويلـبس أرديـة الديموقراطـية، فإنـه يلجأ إلى الاستفتاءات والانتخابات المزورة هروباً من قاعدة تداول السلطة.

غـير أن حقـوق الإنسان لا تتعلق فقط بالحقوق القانونية أو السياسية ولكـنها أكثر من ذلك تتعلق بالحقوق الاقتصادية. وفى هذا المجال فإن الدولة السلطوية العربية التى تسيطر على عملية صنع القرار فيها العشوائية الـتى أدت إلى إهدار المال العام، بالإضافة إلى الفساد المنظم الذى تمارسه النخـب السياسـية الحاكمـة، كـل ذلك أدى إلى حرمان الجماهير العربية العريضـة مـن حقهـا فى العمل المأجور المنتظم، وفى التمتع بالتأمينات الاجتماعـية والصـحية، والتى هى حق من حقوق الإنسان فى أى مجتمع معاصر.

التعددية

غـــير أن احترام حقوق الإنسان ليست سوى جانب من جوانب شعارات العولمـــة السياســية، أما الجانب الثانى الهام فهو ضرورة احترام التعددية. والـــتعددية ليست تعددية سياسية فقط، ولكنها قد تكون تعددية دينية وعرقية ولغوية.

وهـــذا الموضـــوع بـــالذات لم ينل حقه من الاهتمام فى الفكر السياسى العـــربى الحديث والمعاصر، كما أنه فى الممارسة ارتكبت الدولة السلطوية العربـــية مخالفات شتى فى مجال حقوق الإنسان، وصلت فى بعض الحالات المتطرفة إلى ارتكاب جرائم ضد بعض الأقليات غير العربية.

ونحـــن نعرف جميعا أن المجتمع العربى يتشكل من أقوام متعددة على رأســـها بالطـــبع العـــرب وهـــم الغالبية، غير أن هناك الأكراد فى العراق وســـوريا، وهناك الموارنة فى لبنان. وهناك البربر فى الجزائر والمغرب، وهناك الأفريقيين المسيحيين فى السودان.

ونتـــيجة لغيبة سياسة قومية عربية تحدد سبل التعامل مع هذه الأقليات غير العربية فى ضوء احترام خصوصياتهم الثقافية، دارت معارك شتى فى العـــراق بين العرب والأكراد، وثارت مشكلات خاصة بالموارنة فى لبنان، وقامـــت دعـــوات ثقافية عميقة فى المغرب والجزائر تدعو لاستخدام اللغة الأمازيغـــية فـــى التعلـــيم، واشـــتعلت حرب أهلية بين عرب الشمال وأهل الجنوب غير العرب فى السودان.

وهكـــذا نتـــيجة غيـــبة فكـــر قومـــى عـــربى مســـتنير فـــى مجـــال الـــتعامل مـــع الأقلـــيات غـــير العربـــية، أدى ذلـــك إلـــى ممارسات غير ديمقراطية، بل ووصل الأمر فى بعض الأحيان إلى الخرق الواضح لحقوق الإنسان.

حرية التنظيم

ولاشـــك أن جزءاً من مشكلة التعددية سياسية كانت أو دينية أو لغوية، هو غياب حرية التنظيم من ممارسات عديد من الدول العربية.

فبعض البلاد العربية تحرم إنشاء أحزاب سياسية، بل إنه فى ليبيا – على سبيل المثال – هناك شعار ذائع يقول من "تحزب خان"! مع أن التعدد الحزبى يكون أساساً من مكونات أي نظام ديموقراطى. وفى بعض البلاد مثل الكويت لا يسمح بتكوين أحزاب سياسية، ولذلك فالأحزاب السياسية الواقعية تستتر وراء جمعيات اجتماعية مشهرة قانوناً مثل جمعية الإصلاح أو غيرها. وفى بعض البلاد العربية التى ساد فيها نظام الحزب الواحد أيا كان أسمه، كان لا يجوز إنشاء أحزاب سياسية، كما كان الحال فى مصر الناصرية حيث كان الحزب الوحيد هو "الاتحاد الاشتراكى العربى"، ومثل حزب البعث فى كل من العراق وسوريا، والذى أحياناً ما كان يسمح بوجود أحزاب سياسية صغيرة غير فعالة تدور فى فلك الحزب الواحد، ليعطى ذلك انطباعاً بوجود تعددية سياسية مزعومة!

وحتى البلاد العربية التى تسمح بالتعددية السياسية مثل الأردن وتونس والمغرب، فإن ممارسات هذه الأحزاب تخضع عادة لإجراءات قمعية متعددة مباشرة وبصورة غير مباشرة أحياناً، وذلك لتقييد حركتها، ومنعها من التعبير الحقيقى عن المصالح الطبقية لجماهيرها.

ولذلك يمكن القول أن كفالة حرية التنظيم فى مجال الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى المحاصرة، مطلب أساسى من مطالب الديموقراطية فى الوطن العربى الآن. وحرية التنظيم بما تتيحه من تعددية سياسية من شأنها أن تجعل الانتخابات المحلية والنيابية آلية فعالة من آليات تداول السلطة.

وذلك لأن الظاهرة السائدة فى الوطن العربى هي ديمومة النخب السياسية الحاكمة فى ظل نظم سياسية لا تسمح إطلاقاً بتداول السلطة، وباستخدام آليات مختلفة غير ديمقراطية لتحقيق هذا الهدف. وقد أدى هذا الوضع إلى تجمد السياسات العربية، وظهور مراكز القوى السياسية، واحتكار السلطة والمال والنفوذ، بل وأدى إلى شيوع ظاهرة الفساد. ولذلك لم يكن غريباً أن تتصاعد فى العقد الأخير الدعوات العالمية لضرورة تطبيق قواعد "الحكم الرشيد" فى الوطن العربى Governance، باعتبار أن هذا النمط من الحكم هو الذى سيحقق قيم المثال الديموقراطى الذى تحدثنا عنه من قبل بكل مفرداته، فى ظل تطور المجتمع المعلوماتى العالمى، والذى

يقوم أساساً على حرية تداول المعلومات والشفافية، التى تكفل للمحكومين – أيا كان نظام الحكم – أن يراقبوا أداء الحكام.

ومازلـــنا فى سياق تتبع إمكانيات تطبيق مفردات الديموقراطية الأخرى فـــى ضوء كونها ليست مجرد نظام سياسى، ولكنها ينبغى أن تكون أسلوب حياة.

(٩)
إجراءات الديموقراطية

الحديث النظرى عن الديموقراطية كنظام سياسى، والتفصيل فى مختلف جوانبها ومفرداتها سهل. غير أن الصعوبة تبدو فى الإعمال الدقيق للمبادئ النظرية موضع التطبيق. يصدق ذلك على الدول المتقدمة والدول النامية على السواء.

غير أنه يمكن القول أن الفجوة بين النظرية والتطبيق التى يمكن ملاحظتها فى كل المجتمعات الديموقراطية المعاصرة بالغة الاتساع فى الدول النامية، إذا ما قورنت بالدول المتقدمة.

ويرد ذلك فى الواقع إلى عديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى رأس العوامل السياسية فى المجتمعات النامية سيادة النظم الشمولية والسلطوية، وما تركته من آثار سلبية عميقة فى السلوك السياسى المعلنْ للجماعات والأفراد، وفى اللاشعور السياسى ذاته.

العوامل السياسية

وإذا كانت بعض النظم السلطوية تحاول الآن تحت تأثير مطالب الداخل وضغوط الخارج الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية، فإن عملية الانتقال تقابلها صعوبات شتى من قبل الحاكمين والمحكومين على السواء. بالنسبة للحاكمين يعز عليهم كثيراً التخلى عن سلطاتهم المطلقة التى تعودوا عليها، والتنازل عن نفوذهم المؤثر، مما من شأنه أن يؤثر على مصالحهم الطبقية إلى حد كبير. ولذلك نجدهم يمانعون ويقاومون عملية الانتقال إلى الديموقراطية بأساليب مباشرة وغير مباشرة. وفيما يتعلق بالمحكومين الذين تعودوا عبر حقب تاريخية ممتدة أن يمارس أهل السلطة بكل مستوياتهم القهر المنظم لهم، ليس من السهولة بمكان أن يسلكوا سياسياً

ويتصرفوا اجتماعياً باعتبارهم مواطنين أحراراً من حقهم – فى الانتخابات المختلفة أن يقولوا نعم أو يقولوا لا لأنصار مرشحى الحزب الحاكم أو الحزب المسيطر. وسيظل الطابع العام لسلوكهم لفترة تاريخية قادمة هو اللامبالاة السياسية التى تنعكس فى عدم الإقبال على الانضمام للأحزاب، والامتناع عن التصويت، مما يقلل إلى حد كبير من عدد المشاركين فى الانتخابات مقيساً بالعدد الإجمالى لمن لهم حق التصويت. والواقع أن هذا السلوك السلبى من المحكومين إنما يتضمن فى الواقع إدانة جهيرة للنظم السلطوية التى مارست القهر المنظم على الجماهير، والتى لم تجد وسيلة فعالة للاعتراض سوى هذا السلوك السلبى.

وهكذا يمكن القول أن السلطوية تقف على رأس قائمة العوامل السياسية المؤدية إلى اتساع الفجوة بين المبادئ النظرية للديموقراطية وبين التطبيق.

غير أنه بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل سياسية أخرى، أهمها ضعف الأحزاب السياسية، وانعدام تأثير مؤسسات المجتمع المدنى إذا وجدت فى المجتمع.

ولا شك أن ضعف الأحزاب السياسية يرد فى جانب منه إلى تأثير السلطوية القامعة التى حاربت التعددية الحزبية حتى تنفرد بالمسرح السياسى، وحتى إذا قبلت بها فإنها تضع قيوداً متعددة على حركة الأحزاب السياسية المعارضة لحساب الحزب الحاكم أو المسيطر حتى تفقدها فاعليتها، وتمنع تأثيرها على اتجاهات الناخبين السياسية. وإذا أضفنا إلى ذلك الضعف الداخلى للأحزاب السياسية ذاتها، من ناحية عجزها عن التجدد الإيديولوجى، وعدم قراءتها الدقيقة لتغيرات المجتمع العالمى، وافتقارها للديموقراطية داخلها، وعدم قدرتها على ضم مجموعات كبيرة من الشباب إليها، لأدركنا أحد أسباب الفجوة بين النظرية والتطبيق.

العوامل الاقتصادية

غير أن هناك أسباباً اقتصادية تؤثر بالسلب على تطبيق المثال الديموقراطى، ويتمثل ذلك فى قوة رأس المال، وتأثير رجال الأعمال السلبى على سير العمليات الانتخابية من ناحية، والفقر الشديد لجماعات شتى من الناخبين من ناحية أخرى.

والتأثير السلبى لرأس المال ظاهرة ملحوظة حتى فى بلاد لها تاريخ فى الديموقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الثابت أن الشركات الكبرى وكبار الأغنياء الأمريكيين هم الذين يمولون الحملات الرئاسية للمرشحين لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، ليس ذلك فقط وإنما يؤثرون بتمويلهم أيضاً على انتخابات عديد من أعضاء الكونجرس. وهكذا فى الحالة الأمريكية تحديداً يمكن القول أن الفجوة كبيرة حقاً بين المثال الديموقراطى والتطبيق. وذلك لأن المواطن العادى لا يستطيع أن يرشح نفسه لا للرئاسة ولا لعضوية الكونجرس، إلا إذا كان ممولاً بسخاء من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال.

وإذا كان نفوذ رجال الأعمال قد ارتفع بشدة فى بعض المجتمعات العربية التى تنتقل ببطء من السلطوية إلى الديموقراطية، ومن الاشتراكية إلى الرأسمالية فى ظل إيديولوجية الليبرالية الجديدة، فلنا أن نتوقع التأثير السلبى لدخولهم حلبة السياسة مباشرة أو بالوكالة!

ويبدو هذا التأثير أولاً فى مجال الإنفاق الواسع المدى على الحملات الانتخابية سواء نزلوا الانتخابات بأنفسهم، أو كانوا يدعمون مرشحين معينين، بما يتجاوز أى سقف تضعه الحكومة للإنفاق الانتخابى.

فى مصر على سبيل المثال حيث تجرى انتخابات بالغة الأهمية من حيث توفر ضمانات النزاهة فيها إلى حد كبير وضع حداً أعلى للإنفاق الانتخابى بما لا يتجاوز سبعين ألف جنيه للمرشح الواحد. غير أن الشواهد العملية تشير إلى أن بعض المرشحين أنفقوا أحياناً عشرات الملايين لكى يضمنوا حصولهم على المقعد النيابى الذين سيمنحهم الحصانة، ويكون مدخلهم للدفاع عن مصالحهم الطبقية، وزيادة نفوذهم الاجتماعى. وإذا أضفنا إلى هذه التأثيرات السلبية لرأس المال نزوع عدد من المرشحين الأغنياء لرشوة الناخبين الفقراء عن طريق شراء أصواتهم بثمن يدفع نقداً أو عيناً، لأدركنا كيف أن المساحة تتسع حقاً بين المثال الديموقراطى والتطبيق الواقعى. وقد لا يصل التأثير السلبى لرأس المال إلى حد الرشوة الانتخابية كما أشرنا، وإنما قد يمارس نفوذه من خلال تأسيسه لمشروعات خدمية فى الأحياء أو القرى الفقيرة التى هى فى أشد الحاجة إلى الخدمات الأساسية، مما يجعل الناخبين يعطون أصواتهم لمن يقومون بهذه المشروعات أيا كانت توجهاتهم السياسية. وهنا بالذات مكمن الخطورة، لأن الانتخابات فى

المثال الديموقراطى تعنى فى المقام الأول الاختيار الحر للمواطن للتصويت لمرشح معين بناء على البرنامج السياسى الذى يطرحه للناس. غير أنه إذا كان التصويت سيتم للمرشح الذى يقدم الخدمات للناس مهما كانت هويته تقدمية أم رجعية، يمينية أو يسارية، فمعنى ذلك أن عموداً أساسياً من أعمدة المثال الديموقراطى قد سقط وتهاوى.

الأسباب الاجتماعية والثقافية

غير أنه بالإضافة إلى الأسباب السياسية والاقتصادية التى تحول دون التطبيق الكامل والفعال للمثال الديموقراطى، هناك أسباب اجتماعية وثقافية متعددة.

ولعل فى مقدمة هذه الأسباب الاجتماعية أن القبلية تسوء إلى حد كبير فى عديد من المجتمعات العربية، سواء فى المجتمعات الحضرية أو الريفية أو البدوية.

والقبلية هنا لا تشير فقط إلى انتشار وتعدد وصراع القبائل بالمعنى التقليدى للكلمة، بما يتضمنه ذلك من التشيع لابن القبيلة فى مواجهة أبناء القبائل الأخرى، ولكنها تشير أيضاً إلى الأسر الممتدة والعائلات الكبيرة حيث يتم الانحياز إلى أبناء الأسر والعائلات فى الانتخابات أيا كانت اتجاهاتهم السياسية، وسواء كانوا ينتمون إلى الحزب الحاكم أو الحزب المسيطر أو إلى الأحزاب المعارضة! ومعنى ذلك أن القبيلة أو العائلة هى المحك، وليس البرنامج السياسى الذى يطرحه المرشحون.

وإذا أضفنا إلى ذلك شيوع البلطجة والإرهاب أثناء سير العمليات الانتخابية من قبل مرشحين ينتمون لمختلف الأحزاب السياسية للتأثير على السلوك الانتخابى للناخبين، لأدركنا أن فى ذلك تهديد لصميم القيم الديمقراطية. وجدير بالإشارة أن هذه الظواهر السلبية لا تتم إلا فى المجتمعات المتخلفة حيث يسود الجهل وتنعدم فاعلية أجهزة الأمن، الذى يعجز عادة عن حماية الناخبين وأحياناً المرشحين من هذا العدوان الظاهر على حرية الناس.

وهناك بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية أسباب ثقافية أحياناً ما تكون بالغة العمق فى التأثير السلبى على سلوك الناس. وأبرز هذه الأسباب الثقافية شيوع الاتجاهات الإسلامية السياسية الرجعية والمتطرفة، وتأثيرها على العقل الجمعى من خلال رفع شعارات إسلامية جذابة فى ذاتها، وإن كانت خاوية من أى مضمون سياسى. وأبرز مثال لذلك شعار "الإسلام هو الحل" الذى رفعته مؤخراً جماعة الإخوان المسلمين فى مصر. وحين سئل أحد أقطاب الجماعة عن المضمون الحقيقى لهذا الشعار الفضفاض زعم أنهم يقصدون الإسلام لا بالمعنى الدينى ولكن بالمعنى الثقافى، ويقصد الثقافة الإسلامية. وهذا فى الواقع مجرد تبرير لا معنى له، وهروب واضح من تحديد المضمون السياسى لهذا الشعار.

وقد دفع هذا المسلك بعض المرشحين الآخرين إلى الدخول فى مزايدة مع الإخوان المسلمين فى مجال رفع الشعارات الدينية، فرفع أحد المرشحين فى الانتخابات المصرية شعار "الله هو الحل"، ورفع مرشحون آخرون آيات قرآنية أخرى.

وفى تقديرنا أن خلط الدين بالسياسة وهو ما تفعله بإصرار جماعة الإخوان المسلمين فى سعيها الدءوب لتأسيس دولة دينية تقوم على الفتوى ولا تقوم على أساس التشريع الذى يتم فى مجالس نيابية منتخبة فى انتخابات نزيهة وتحت رقابة الرأى العام، يعد عدواناً غير مبرر على المثال الديمقراطى، ومن شأنه أن يؤدى إلى توترات اجتماعية بالغة العنف.

وإذا أضفنا – أخيراً – للأسباب الثقافية شيوع الأمية فى الوطن العربى، والتى قد تصل إلى نسبة أربعين فى المائة من مجموع السكان، مما يمنع الناخبين بين الاختيار الرشيد بين البرامج المطروحة فى الساعات السياسية، لأدركنا أن الفجوة مازالت واسعة حقاً بين النظرية الديمقراطية والتطبيق فى بلادنا العربية.

نحن فى حاجة إلى رؤية استراتيجية شاملة للنهوض بالمجتمع العربى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. بغير ذلك ستصبح الديمقراطية لو طبقت مجرد بناء فوقى قد يكون جذاباً من ناحية الشكل، ولكنه لا يعبر عن البنية التحتية المتدهورة.

(١٠)
قيم الديموقراطية

سبق لنا فى كتابنا "الوعى التاريخى والثورة الكونية" الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عام ١٩٩٦ أن أكدنا على التغيرات العميقة التى لحقت ببنية المجتمع العالمى والتى تتعلق أساساً بالانتقال من نموذج المجتمع الصناعى إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمى، الذى يتحول - ببطء وإن كان بثبات - إلى مجتمع المعرفة، مرافقاً فى ذلك صعود ما يطلق عليه "اقتصاد المعرفة" حيث ستصبح المعرفة هى المولدة الرئيسية للثروة.

وقد أطلقنا على مجمل التحولات التى شهد العالم ملامحها وقسماتها البارزة الثورة الكونية. وهى فى تقديرنا ثورة مثلثة الأبعاد فهى أولاً ثورة سياسية تتعلق بالانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية، وهى ثانياً ثورة قيمية يبرز فيها الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، وهى ثالثاً وأخيراً ثورة معرفية تقوم على أساس الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة.

ونريد هنا أن نستعيد ما ذكرناه من قبل عن إشكاليات الثورة السياسية وخصوصاً فى العالم العربى، حيث تسود الشمولية والسلطوية، فيما يتعلق بضرورة التفرقة بين إجراءات الديموقراطية وقيم الديموقراطية، قبل أن تغلق على الممارسة الفعلية من واقع الانتخابات النيابية الهامة التى تجرى فى مصر حالياً، وخصوصاً بعد تحول الانتخابات الرئاسية إلى انتخابات تعددية وتنافسية.

إشكاليات التحول الديموقراطى

ليس هناك من شك فى أنه يمكن تلخيص الثورة السياسية التى تجتاح العالم فى مجال النظم السياسية فى عبارة واحدة مبناها أنها انتقال حاسم من

الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية. والديموقراطية الحديثة التى تبلورت فى القرن الثامن عشر، وطبقت جزئياً فى عدد صغير من الأقطار، ظهر وكأنسه قد تم اغتيالها فى القرن العشرين. فقد ظهرت النازية والفاشية، وهى مذاهب سياسية وممارسة فى نفس الوقت، قضت على القيم والممارسات الديموقراطية، كما أن الشيوعية التى قامت على أساسها نظم شمولية، أدت أيضاً إلى الإضعاف الشديد للتيار الديموقراطى فى العالم.

غير أنه، فجأة، وحوالى منتصف الثمانينات، حدث تحول ملحوظ لصالح الديموقراطية، فى مجال الأفكار وفى مجال الوقائع على السواء، فى سياق الحساسيات الشعبية، وكذلك فى نظر المفكرين والقادة السياسيين.

ومن هنا تثار تساؤلات متعددة: كيف ولماذا حدث التغير؟ وهل مقدر له الدوام، وهل سيتاح له أن يعمق تيار الديموقراطية فى العالم؟ وهل هو يستند إلى مفاهيم واضحة، وهل ستطبق بجدية ونزاهة، أم أن الديموقراطية ترتكز على أفكار غامضة، غير متماسكة وزائفة، ليس من شأنها أن تكون سوى خدعة جديدة من شأنها أن توقع الإنسانية فى حبائل عبودية من نوع جديد؟

هذه التساؤلات المتعددة يثيرها المفكرون الغربيون، وهم يرصدون اتساع نطاق الديموقراطية فى العالم، ليس فقط فى بلاد أوروبا الشرقية، والتي كانت ترزح تحت وطأة النظم الشمولية، وتحررت منها تماماً، ولكن أيضاً فى بلاد العالم الثالث، والتى شرعت فى الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية بخطوات متدرجة. ومن بين القضايا الهامة التى تثار فى هذا الصدد: هل يمكن تصدير الديموقراطية؟ إن بعض الباحثين الغربيين المحافظين ممن مازالوا يعتقدون – تحت تأثير أفكار المركزية الأوروبية – أن الديموقراطية الغربية نظرية متكاملة، ويمكن تصديرها إلى مختلف الشعوب، يقعون فى خطأ جسيم، ذلك أنه ليست هناك نظرية وحيدة للديمقراطية تتسم بالتناسق الداخلى، ويمكن بالتالى نقلها وتطبيقها كما هى فى أى سياق اجتماعى، وفى أى مرحلة تاريخية. ذلك أن الديموقراطية – كما نشأت تاريخياً فى المجتمعات الغربية – تأثرت فى نشأتها وممارستها تأثراً شديداً بالتاريخ الاجتماعى الفريد لكل قطر ظهرت فيه.

ومن ثم نحتاج – فى العالم الثالث بشكل عام، وفى الوطن العربى بوجه خاص – ونحن مازلنا نمر الآن فى مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية، إلى أن نفكر فى النموذج الديموقراطى الذى علينا أن نتبناه، والذى

يتفق مع الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة فى الوطن العربى. وليس معنى ذلك الخضوع للواقع العربى بكل ما يتضمنه من تخلف، أو الاستنامة إلى حالة الركود السائدة، التى هى من خلق النظم السلطوية، التى جمدت المجتمع المدنى العربى بمؤسساته المختلفة، ولكن ما نركز عليه هو ضرورة التفكير الإبداعى لصياغة نموذج ديموقراطى يستجيب إلى أقصى حد ممكن، إلى متطلبات المشاركة الجماهيرية الواسعة فى اتخاذ القرار على كافة المستويات.

ونجد فى هذا الصدد اتجاهين رئيسيين: اتجاه الأنظمة السياسية العربية، واتجاه المثقفين العرب الممثلين للتيارات السياسية المختلفة. أما اتجاه الأنظمة العربية – على وجه الإجمال – فهو الانتقال من السلطوية إلى التعددية المقيدة، وبخطى وئيدة ومتدرجة. وتساق فى هذا السياق حجج شتى، سواء ما تعلق منها بضرورة الحفاظ على الأمن القومي، كما تعرفه هذه الأنظمة، أو بأهمية الحفاظ على السلام الاجتماعى، والاستقرار السياسي.

ومن ناحية أخرى فإن اتجاه المثقفين العرب – على وجه الإجمال أيضاً – يميل إلى توسيع الدائرة، والوصول إلى تعددية مطلقة لا تحدها أى حدود، حيث يباح إنشاء الأحزاب السياسية بلا قيود، وتمارس الصحافة حريتها بغير رقابة، وتنشأ مؤسسات المجتمع المدنى بغير تعقيدات بيروقراطية.

غير أن المشكلة الحقيقية لا تكمن فى الوقت الراهن فى الصراع بين الأنظمة السياسية وتيارات المعارضة، مع أهمية هذا الصراع، ولكنها تتمثل فى الصراع العنيف داخل جنبات المجتمع المدنى ذاته، بين رؤيتين متناقضتين: رؤية إسلامية احتجاجية متطرفة، تريد إلغاء الدولة العربية العلمانية، وتهدف إلي محو التشريعات الوضعية، وتسعى إلي إقامة دولة دينية لا تؤمن بالتعددية، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. أما الرؤية المضادة فهى الرؤية العلمانية بكل تفريعاتها، والتى تؤمن بفصل الدين عن الدولة وتعتقد أن التشريعات الوضعية ينبغى أن تكون هى أساس البنيان الدستورى والقانونى، مع الحرص علي ألا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كل ذلك فى إطار التعددية السياسية، والتى لا ينبغى أن تفرض عليها قيود.

وقد أثارت أحداث الجزائر الشهيرة خلافات شتي بين المثقفين والمفكرين العرب، حول خطأ أو صواب الإجراءات التى اتخذها النظام

الجزائـــرى بعد الجولة الأولى من الانتخابات، التى فيها فازت جبهة الإنقاذ بأغلبية ساحقة.

وذهـــب رأى إلـــى أنـــه فـــى مجال الديموقراطية، ينبغى التفرقة بين إجراءات الديموقراطية وقيم الديموقراطية. وفى ضوء ذلك يصل هذا الرأى إلـــى نتـــيجة محددة، هى أن ما حدث فى الجزائر، كان ممارسة لإجراءات الديموقراطية، تمثلت فى إجراء انتخابات عامة، فى غيبة إعمال حقيقى لقيم الديموقراطـــية وأهمها الإيمان بالتعددية السياسية. فإذا جاء تيار سياسى من خـــلال إجراءات ديموقراطية، سبق له أن أعلن أنه لا يؤمن بالتعددية، وأنه إذا اســـتلم الحكم، فإنه سيلغى التعددية، بما يعنى إنشاء نظام سياسى شمولى ديـــنى، يحـــل محـــل نظام سلطوى علمانى، فإن إتاحة الفرصة له لكى ينفذ مخططة يعد فى ذاته مخالفة واضحة للقيم الديموقراطية.

غـــير أن هذا الرأى لو أخذناه على علاته، يمكن أن يوصلنا إلى نتائج خطـــيرة، مفادهـــا أنـــه بغـــير ترســـيخ القيم الديموقراطية فإن الإجراءات الديموقراطية، والتى تتمثل أساساً فى الانتخابات العامة، تصبح عبثاً لا معنى لـــه، وأخطـــر مـــن هـــذا، إنها يمكن أن ترد المجتمع إلى الوراء فى مجال الممارسة الديموقراطية. كيف الخروج إذن من هذه المشكلة؟

فى تصورنا أنه فى مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية، لابد من إجـــراء حوار وطنى واسع ومسئول، بين كافة الفصائل والتيارات السياسية، للوصـــول إلى ميثاق يحدد قواعد العملية الديموقراطية، وينص على تراضى كافـــة الأطـــراف بالاحتكام، ليس فقط لإجراءات الديموقراطية، وإنما لقيمها أيضاً. غير أن هذا الميثاق لكى يطبق بصورة واقعية، ينبغى أن يتضمن من الآلـــيات، ما يسمح بعدم الخروج على الشرعية الدستورية، إذا ما اتيح لتيار سياســـى معين أن يحصل على أغلبية فى الانتخابات. ويمكن التفكير فى هذا الصـــدد، فـــى إنشـــاء مجموعة من الأجهزة الدستورية التى تراقب العملية الديموقراطية، وتمنع الخروج على قواعدها.

بعـــبارة مختصـــرة نحتاج فى الوطن العربى إلى إبداع فكرى لصياغة نمـــوذج ديموقراطى صالح للتطبيق، لا يكون نقلاً آلياً لقواعد الديموقراطية الغربـــية مـــن ناحية، ولا يخضع من ناحية أخرى للمواضعات الاجتماعية والثقافـــية والاقتصادية الناجمة عن التخلف السائد. نموذج ديموقراطى يتجه

إلـــى المستقبل، بل ويعمل على تطوير الأوضاع القائمة، حتى نضمن أوسع مشاركة جماهيرية فى عملية اتخاذ القرار.

اختبار الممارسة العملية

ويمكن القول أن الانتخابات النيابية المصرية فى مرحلتها الأولى كشفت عن إيجابيات متعددة، وإن كانت أبرزت عيوباً جسيمة فى مجال ممارسة قيم الديموقراطية.

ولعـــل مـــن أبـــرز هـــذه الإيجابـــيات الإشراف القضائى الكامل على الانـــتخابات، ممـــا من شأنه أن يمنع محاولات التأثير على إرادة الناخبين، بالإضـــافة إلـــى ما اعترف به كافة المتنافسين من الحياد الأمنى، الذى أتاح لكل ممثلى الاتجاهات السياسية المتنافسة عقد مؤتمراتهم الانتخابية وممارسة دعاياتهم بكل حرية، بالإضافة إلى ضمان أمن اللجان الانتخابية.

غـــير أن أبـــرز الســـلبيات تتمثل فى شراء الأصوات الانتخابية، بحكم الثروات المالية الضخمة التى يمتلكها بعض المرشحين، والتى جعلتهم – فى مخالفـــة صـــارخة لقـــيم الديموقراطية – ممارسة الرشوة الانتخابية بسبق إصـــرار وتعمد للتأثير على نتيجة الانتخابات، مستغلين فى ذلك الفقر الشديد لآلاف المواطنيـــن البسطاء الذين لا تعنيهم السياسة فى كثير أو قليل، بحكم سيادة ظاهرة اللامبالاة السياسية.

وقـــد وصلت المسألة إلى أن فصيلاً إيديولوجياً يرفع شعارات "الإسلام هـــو الحل" وهم الإخوان المسلمين أباحوا لأنفسهم شراء الأصوات الانتخابية بـــناء علـــى فتوى إخوانية قالت ليس فى ذلك حرج، لأن العملية هى تكتيك انـــتخابى. وإذا أضفنا إلى ذلك تأثير القبلية والعصبيات فى الريف على وجه الخصـــوص على اختيار المرشحين، واستخدام العنف والبلطجة للتأثير على المرشحين والناخبين، لأدركنا أن قيم الديموقراطية قد أهدرت بشكل صارخ.

وهـــذا هـــو الذى يجعلنا نبحث ليس تأثير التحولات الديموقراطية على الأوضاع الاجتماعية والثقافية، ولكن العكس بمعنى تأثير الأنساق الاجتماعية والقيم الثقافية السائدة على مجمل اتجاهات التحول الديموقراطى، مما يجعلنا نؤكـــد مـــرة أخرى أنّ منهجية التحليل الثقافى ينبغى أن تسبق فى التطبيق منهجه التحليل السياسى.

(١١)
محنة التحول الديموقراطى العربى

يمر التحول الديموقراطى العربى بمحنة لا شك فيها. والتحول الديموقراطى بمصطلحات علم السياسة هو التحول من نظام سلطوى Authoritarian إلى نظام ليبرالى. وذلك فى ضوء تقسيم سائد للنظم السياسية عموماً إلى نظم شمولية ونظم سلطوية ونظم ليبرالية.

والمؤشرات على محنة التحول الديموقراطى العربى متعددة، وهى مؤشرات كمية وكيفية على السواء.

وإذا كان التحول الديموقراطى العربى بدأ إيقاعه يتسارع نسبياً بعد حقب متطاولة من الجمود السلطوى، فإن ذلك يتم تحت تأثير مطالب الداخل وضغوط الخارج. ولعل ضغوط الخارج أصبحت لها اليد العليا فى هذه العملية المعقدة، وخصوصاً بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر فى إطار حربها الممتدة ضد الإرهاب، عزمها على ممارسة الضغوط السياسية على البلاد العربية حتى تنتقل من السلطوية إلى الليبرالية والديموقراطية. وذلك فى ضوء نظريتها الخاصة أن الدول السلطوية العربية تمارس القهر السياسى على شعوبها، وتحاصر الممارسات الديموقراطية لشبابها، وبالإضافة إلى ذلك تشيع فيها ثقافة إسلامية متطرفة تؤدى فى النهاية إلى الإرهاب، مما يدعو إلى ضرورة تغيير نظمها السياسية.

وفى هذه النقطة بالذات تبدو محنة التحول الديموقراطى العربى. وذلك لأنه إذا كان هناك إجماع عالمى على أن عهد الثورات والانقلابات قد ولى، وأننا نعيش فى عصر الإصلاح بكل تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن التحدى الحقيقى يكمن فى أن معظم النظم السياسية العربية لن يجدى بصددها أى تغيرات جزئية، بل لابد من تغيير طبيعة نظمها السياسية حتى يحدث التحول الديموقراطى.

وتغيير النظم السياسية نظرية أمريكية خالصة، ابتدعها العقل الاستراتيجي الأمريكي منذ عقود طويلة. وهي تتمثل في عدد من المقولات الأساسية، أبرزها أن بعض النظم السياسية الأجنبية بحكم طبيعتها تقف دون تطبيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، أو بمعنى أدق تحول دون تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، كما تعرفها حكومة أمريكية ما. غير أن هذه المقولة تحتاج إلى تفصيل وإعطاء الأمثلة.

ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارات جمهورية أو ديموقراطية اعتبرت نظماً سياسية أجنبية متنوعة تقف دون تحقيق المصالح القومية الأمريكية. كانت حكومة الليندي الاشتراكية في شيلي تمثل نموذجاً للنظم السياسية التي تقاوم الهيمنة الأمريكية، ومن هنا تآمرت الولايات المتحدة الأمريكية ضد الرئيس الليندي الذي نجح في انتخابات ديموقراطية للرئاسة، لكي تقلب نظامه. ومن ناحية أخرى مثلت كوبا برئاسة كاسترو من وجهة النظر الأمريكية تهديداً لأمنها القومي، ولعل ذلك ما أدى إلى أزمة الصواريخ الشهيرة التي كادت أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وهذا التهديد نفسه هو الذي أدى إلى المحاولات الأمريكية لغزو كوبا بالاستعانة بالمعارضين الكوبيين المقيمين في أمريكا.

غير أنه بعيداً عن هذه الأمثلة التاريخية فإن الولايات المتحدة الأمريكية مارست نظرية تغيير النظم السياسية المعادية بالقوة العسكرية في حالتين هما أفغانستان والعراق. كانت الحجة الأمريكية بالنسبة لأفغانستان أن نظام طالبان يؤوي تنظيم القاعدة ويرفض تسليم بن لادن. أما بالنسبة للعراق فقد ادعت زوراً وبهتاناً أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، يمكن أن تهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك كان لابد من غزوه عسكرياً تطبيقاً لمبدأ الرئيس بوش في الضربات الاستباقية.

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية وسعت إلى حد كبير من نظريتها في تغيير النظم السياسية، وذلك بممارسة ضغوط سياسية عنيفة على عدد من النظم السياسية العربية، حتى تتحول إلى الديموقراطية كوسيلة رئيسية لتخفيف منابع الفكر المتطرف اللصيق بالدول السلطوية، والقضاء على الإرهاب.

وبغض النظر عن السياسة الأمريكية ونظريتها المعلنة عن ضرورة تطبيق الديموقراطية فى العالم العربى، فإن التحليل الموضوعى لمسيرة الإصلاح السياسى فى العالم العربى فى العقد الماضى تجعلنا نصل إلى مجموعة نتائج بالغة الأهمية.

أولى هذه النتائج أن هناك على الأقل ثلاثة نظم سياسية عربية لن يجدى معها دعاوى الإصلاح السياسى، بل لابد من التغيير الجوهرى لطبيعة نظمها السياسية. أول هذه النظم نظام يدعى أنه يطبق ديموقراطية شعبية مبتكرة ويرفض بإصرار التخلى عن نظريته المزعومة والتى هى مجرد غطاء يخفى طابعه الاستبدادى، والذى أدى إلى مصادرة واقتلاع كافة مؤسسات المجتمع رسمية كانت أو مدنية. وثانيها نظام سلطوى صريح يقوم على هيمنة الحزب السياسى الواحد، وتجمدت نخبته السياسية الحاكمة وتحجرت، وعجزت عن قراءة نص النظام العالمى المتغير، وأوقعت نفسها وشعبها فى مزالق دولية خطيرة. وثالثها نظام تقليدى يحاول وإن كان ببطء شديد الانتقال من شرعية التقاليد إلى شرعية الدولة الحديثة.

وإذا نظرنا من بعد إلى باقى النظم السياسية العربية فإننا نجد نظما سياسية تعترف بالتعددية السياسية، وتسمح بقيام الأحزاب، ولكنها تعددية سياسية مقيدة تقييداً شديداً سواء بالقانون أو بالممارسات الفعلية، والتى تأخذ عادة شكل القهر الأمنى المكشوف.

وبعض هذه الدول تحت الضغوط الخارجية أساساً تدعى أنها تمارس عملية التحول الديموقراطى من خلال إدخال عدد من التعديلات الصورية على دساتيرها أو على قوانينها الانتخابية، لتبدو فى صورة الدولة الديموقراطية التى تقبل بالتعددية الحزبية أو تسمح بالتنافسية المفتوحة أو المقيدة فى الانتخابات الرئاسية، أو تدخل تعديلات تشريعية لإلغاء القوانين أو المحاكم الاستثنائية. غير أن كل هذه التغيرات ليست فى الواقع سوى محاولات مراوغة للحفاظ على الجوهر الحقيقى للبنية السلطوية لنظم هذه الدول.

وهناك دول عربية أخرى أعلنت أنها ستسير فى طريق التحول الديموقراطى إن شاء الله، غير أنها طالبت الدول التى تضغط فى سبيل

تحقيق الديموقراطية العربية بأن تحترم ما تطلق عليه الخصوصية الثقافية العربية، من ناحية وضرورة التدرجية من ناحية أخرى حفاظاً على الاستقرار السياسى.

والخصوصية الثقافية قد تعنى من بين ما تعنيه أن الديموقراطية الغربية لا تصلح للتطبيق فى بعض المجتمعات العربية نظراً لتقاليدها العريقة، أو لثقافتها الخاصة، والتى قد تنطوى على قيم لا تتفق بالضرورة مع القيم الديموقراطية. وهذه فى الواقع حجج واهية تساق للهروب من الاستحقاقات الدولية التى أصبحت تركز على الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

وقد سبق لنا أن ركزنا فى حديثنا عن مفردات الديموقراطية عن أنه وإن لم تكن هناك فى العالم نظرية صورية مكتملة أو نموذج محدد للديموقراطية يمكن تطبيقه فى كل مكان وفى أى مجتمع معاصر، إلا أن هناك مفردات أساسية ينطوى عليها المثال الديموقراطى مما يمثل فى الواقع قواسم مشتركة فى كل النماذج الديموقراطية المعاصرة. وأولها هو أهمية تداول السلطة وعدم احتكارها لزعيم أو حزب أو تيار محدد، وثانيها هو ضرورة القيام بانتخابات دورية نزيهة سواء كانت انتخابات رئاسية أم نيابية والقبول بنتيجتها، وثالثها ضمان حرية التنظيم، ورابعها ضمان حرية التفكير والتعبير. ولسنا فى حاجة إلى الإشارة إلى أهمية أن تكون الدولة "دولة قانونية" وليست "دولة بوليسية" بمعنى أن تكون السيادة للقانون، وأن تتمتع الدولة بدستور محدد وفيها فصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وهكذا يمكن القول أن التحجج بالخصوصية الثقافية سواء فى مجال الديموقراطية أو فى مجال حقوق الإنسان، ليس سوى محاولات من قبل النظم السلطوية العربية للهروب من تنفيذ ما هو متفق عليه فى مجال الممارسة الديموقراطية أو فى ميدان حقوق الإنسان.

أما الحجة الثانية والتى تتعلق بضرورة التدرج فى الإصلاح السياسى حفاظاً على الاستقرار السياسى، يمكن لو وافقنا بعض النظم السياسية العربية على وجهة نظرها أن يأخذ الإصلاح السياسى حتى يتم خمسين عاماً على سبيل المثال!

وفى هذا المجال – ومن خلال الدراسة الموضوعية – هناك إصلاحات سياسية ينبغى أن تتم على الفور، وأهمها على الإطلاق إلغاء قوانين الطوارئ لفتح الباب أمام تحول سياسى ديموقراطى حقيقى، ولابد من إلغاء التشريعات والمحاكم الاستثنائية لتأكيد مبدأ سيادة القانون.

وليس هناك ما يحول من إعادة النظر فى الدساتير القائمة بالفعل سواء من خلال تغييرها جذرياً حتى يتم الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية، أو بوضع دساتير جديدة. وهذه ليست مهمة شاقة أو مستحيلة كما تزعم بعض النظم السياسية. فهناك تقاليد راسخة فى عديد من البلاد الديموقراطية فى مجال إعداد الدساتير أو تغييرها، من خلال تشكيل جمعيات تأسيسية تمثل كل ألوان الطيف السياسى، وكل الفئات والطبقات الاجتماعية، ويشترط هذا بطبيعة الأحوال إقامة حوار ديموقراطى للاتفاق على رؤية استراتيجية للمجتمع، ويتم صياغة مكوناتها الأساسية لتكون فى صلب الدستور.

إن متابعتنا للمسيرة البالغة البطء لخطوات التحول الديموقراطى فى العالم العربى، تدفعنا للتساؤل عن أسباب التعثر، ومصادر الخلل، وجوانب القصور، سواء فى سلوك النخب السياسية الحاكمة أو فى اتجاهات الجماهير، أو فى نسق القيم الاجتماعية والثقافية السائدة.

وفى هذا المجال لابد من التساؤل أولا: هل هناك رؤية استراتيجية للإصلاح أم أنه يتم بدون خطة واضحة؟ وهل هناك تحديد للقوى والتيارات السياسية التى تدعو للإصلاح؟ وهل هناك استراتيجية معلنة لمواجهة عملية مقاومة الإصلاح؟ وهل هناك وسائل منهجية لقياس التقدم فى عملية الإصلاح أم لا؟. كل هذه أسئلة هامة.

لقد آن أوان التعمق فى دراسة ظاهرة ما يطلق عليه الآن فى أدبيات علم السياسة ظاهرة العجز الديموقراطى!

(١٢)
ظاهرة العجز الديموقراطى

انتهينا فى مقالنا الماضى إلى أهمية التعمق فى دراسة العجز الديموقراطى العربى لتفسير سيادة النظم الشمولية والسلطوية عقوداً طويلة من السنين من ناحية، ولتحليل أسباب تعثر خطوات الإصلاح السياسى من ناحية أخرى.

ويقتضى ذلك أن نقف أولا حول المعانى المحددة لمصطلح "العجز الديموقراطى" Democratic Deficit.

تذهب الموسوعة الحرة Wikipedia إلى أن مصطلح العجز الديموقراطى يستخدم للإشارة إلى المؤسسات التى هى ديموقراطية إلى حد ما، ولكنها ليست ديموقراطية كما كان ينبغى أن تكون. وفى هذا المجال يضرب المثل بالأمم المتحدة التى تعانى من العجز الديموقراطى، نظرا لتحكم الدول الكبرى من خلال الفيتو فى قراراتها على حساب الدول المتوسطة والصغرى، وكذلك الاتحاد الأوروبى الذى يعانى بالمثل – نتيجة أسباب متعددة – من العجز الديموقراطى أيضاً.

وحين نتحدث عن العجز الديموقراطى العربى فلا ينبغى أن نظن أن العالم العربى ينفرد بكونه يعانى من هذا العجز. بل إن علماء سياسة أمريكيين يذهبون فى مجال نقد النظام السياسى الأمريكى إلى أنه يعانى من عجز ديموقراطى واضح. وقد كتب جون هيكمان أستاذ السياسة المتخصص فى النظم الانتخابية المقارنة مقالة ملفتة للنظر حقاً وذلك فى العدد السادس والثلاثين من مجلة Synthesis / Regeneration، نشرت فى عدد شتاء عام ٢٠٠٥، موضوعها تحديد أسباب العجز الديموقراطى فى النظام السياسى الأمريكى.

وقد اختار الانتخابات الرئاسية الأمريكية التى جرت عام ٢٠٠٤ كدراسة حالة، لكى يبين أسباب العجز الديموقراطى فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى ترد إلى أسباب إدارية من ناحية، وإلى أسباب فلسفية من ناحية أخرى.

يقول هيكمان أن هناك شروطاً أساسية ينبغى أن تتوافر فى المعايير الإدارية لإجراء انتخابات ديموقراطية حقا. وهذه الشروط ثلاثة. أولها أن تسجيل الناخبين ينبغى أن يكون عاماً (يشمل كل السكان) ومحايداً سياسياً (أى لا يستبعد أى من السكان لأسباب سياسية).

والشرط الثانى أن التصويت ينبغى أن يكون الحق العام لكل المواطنين الذى يمارسونه، بدون ضغوط عليهم لتخويفهم أو إخضاعهم، أو حتى بشبهة محاولات إرهابهم.

والشرط الثالث أن يتم عد الأصوات بصورة دقيقة.

وقد خطر لى وأنا أقرأ هذا الكلام أن الكاتب الأمريكى إنما يتحدث عن الانتخابات فى البلاد العربية، التى تمارس فيها كل أنواع الضغوط على الناخبين حتى يصوتوا للرئيس الأوحد أو الزعيم الملهم أو الحزب السياسى الوحيد الذى يهيمن على البلاد والعباد! ولذلك ليس غريباً أن تشاهد فى هذه الانتخابات المزعومة أن عديداً من الرؤساء – من فرط القبول الشعبى لهم – يحصلون على نسبة ٩٩%! وقد استطاع الرئيس السابق صدام حسين أن يتجاوز هذا الرقم القياسى العربى، ويحصل على ١٠٠% من أصوات الناخبين العراقيين فى آخر استفتاء أجرى فى العراق!

وأيا ما كان الأمر فإن هيكمان يضيف إلى الأسباب الإدارية التى تؤدى إلى العجز الديموقراطى معايير فلسفية أيضاً. وأول هذه المعايير أن الناخبين ينبغى أن يتعرضوا لعملية الاختيار بين أحزاب سياسية حقيقية ومعترف بها، ومرشحين متنوعين بالقدر الكافى الذى يمثل الدائرة الواسعة للتباينات الإيديولوجية، والاختلاف فى المصالح على نطاق المجتمع.

والشرط الثانى أن الاختيارات الانتخابية للناخبين ينبغى أن تترجم إلى نواتج انتخابية، بكل إخلاص وصدق بواسطة النظام الانتخابى.

والشرط الثالث والأخير أن الأحزاب والمرشحين الذين ينجحون فى الوصول للسلطة ينبغى أن يمارسوا السلطة ويحكمون فعلاً.

وقفة تأملية

وهـذه الشروط الفلسفية تحتاج منا إلى وقفة تأملية لكى ندرس الموقف السياسى العربى منها.

والشـرط الأول والـذى يـنص على ضرورة أن ينتج النظام السياسى دائـرة واسـعة للاختـيار مـن خـلال تعـدد المرشحين الذن ينتمون إلى إيديولوجـيات مـتعددة، ويمـثلون مصالح مختلفة، نجده لا يتوفر عادة فى الممارسات العربية.

فقـد درجـت الـنظم السياسية العربية بحكم كونها فى الغالب شمولية وسلطوية أو تعددية بشكل مقيد، أن تقصى تيارات إيديولوجية بعينها من أن تمـثل فى الانتخابات. وتستوى فى ذلك الإيديولوجيات السياسية، فبعضها قد يكـون إيديولوجية يسارية تتمثل فى الشيوعيين أو الاشتراكيين، وفى حالات أخـرى قد تكون إيديولوجية يمينية تتمثل فى أنصار تيار الإسلام السياسى. بعـبارة أخـرى فالناخـب العربى عادة ما يكون محصورا فى دائرة ضيقة حددتهـا الـنظم، وبالـتالى فمجـال اختياراته السياسية يظل محدوداً بحكم الإقصاء المبدئى الذى مارسه النظام.

أما الشرط الثانى والذى مؤداه أن اختيارات الناخبين السياسية ينبغى أن تـترجم إلى نواتج انتخابية حقيقية بكل دقة وإخلاص من قبل المتحكمين فى الـنظام السياسـى، فهـو شرط يكاد أن يكون مستحيلاً فى النظام السياسى العـربى. وذلك نتيجة لعمليات التزوير الواسع النطاق الذى تمارسه السلطة، بالإضـافة إلى الوسائل المباشرة وغير المباشرة للتأثير على إرادة الناخبين. وتصل المسألة إلى أن النتائج المعلنة رسمياً أحياناً كثيرة لا تتطابق مع عدد الأصوات الفعلية التى حصل عليها بعض المرشحين المعارضين.

ونصـل للشـرط الثالـث الهـام والـذى مؤداه أن الأحزاب السياسية والمرشـحين الذيـن حصـلوا على غالبية الأصوات، من حقهم أن يستلموا السلطة ويمارسوا الحكم فعلاً.

هذه قاعدة بالغة الأهمية، وإن كانت تمت مخالفتها فى حالة شهيرة هى حالـة نجـاح مرشحى الجبهة الإسلامية فى الجزائر، والذى كان من حقهم الدسـتورى أن يسـتلموا السلطة ويحكموا بالفعل، إلا أن الجيش قام بانقلابه الشهير ومنعهم من تسلم السلطة.

وقد دارت خلافات شتى بين المثقفين العرب حول هذه الحالة بالذات والتي تم الاحتكام فيها ديموقراطياً إلى صناديق الانتخاب. وقد توصلت شخصياً إلى قناعة مفادها أننى بالرغم من إيمانى العميق بالديموقراطية، إلا أنه فى هذا المجال ينبغى التفرقة بين إجراءات الديموقراطية وقيم الديموقراطية.

الانتخابات الدورية هى مجرد إجراءات ديموقراطية، ولكنها -وأياً كانت نتيجتها- لو مورست فى مناخ لا تؤمن فيه كل أطراف العملية السياسية بالقيم الديموقراطية وأهمها ضرورة تداول السلطة، فإن إجراءات الديموقراطية التى تمثلها الانتخابات، قد تكون فى هذه الحالة بالذات مضادة للديموقراطية!

ونحن نعرف تاريخياً أن هتلر الزعيم النازى وصل للحكم نتيجة انتخابات ديموقراطية، ولكنه سرعان ما انقلب عليها وتحول نظامه إلى نظام شمولى مضاد للديموقراطية، بعد أن قضى على التعددية الحزبية، مصادرا فى ذلك التعددية التى هى من أبرز مظاهر الديموقراطية.

بالنسبة للحالة الجزائرية بالذات كان زعماء الجبهة الإسلامية قبل الانتخابات وفى أثنائها يصرحون بأنهم بعد أن يؤسسوا الدولة الإسلامية سيقومون بإلغاء الأحزاب السياسية، لأن الإسلام لا يعرف الأحزاب ولا يعترف بها. ولعل فى هذه التصريحات ما يفسر إقدام الجيش الجزائرى على الانقلاب على نتائج الانتخابات، حتى لا تحول الجبهة الإسلامية النظام التعددى إلى نظام شمولى دينى.

وعودة إلى دراسة جون هيكمان ونقده العنيف للنظام السياسى الأمريكى على أساس أنه يعانى من العجز الديموقراطى، فهو لا يتوانى عن اقتراح بدائل متعددة لنظام انتخاب رئيس الجمهورية الأمريكية بالانتخاب الحر المباشر، بعد إلغاء نظام المجمع الانتخابى الذى يراه نظاماً عتيقاً معوقاً للديموقراطية الشعبية الحقيقية.

نظرة على السياسة العربية

فى ضوء ما سقناه من ملاحظات مبدئية عن ظاهرة العجز الديموقراطى، فإن هناك تساؤلات متعددة حول مظاهر و أسباب العجز الديموقراطى العربى، وتفسيرات مختلفة للظاهرة.

وهـذه التفسـيرات تتراوح من تفسيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافـية. وهـناك تفسيرات شاملة قام بها بعض الباحثين الذين يرون أنه لا يمكـن الفصـل فى الواقع بين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، فهذه كلها أنساق متشابكة تشترك جميعاً فى إنتاج الظاهرة.

ويذهب أحد الباحثين الأمريكيين "راى تاكيه" فى دراسة هامة له إلى أن الحاجة إلى الإصلاح فى الشرق الأوسط لم تكن ضرورية وعاجلة أكثر من هذه اللحظة التاريخية.

وفـى رأيه أن العالم العربى يواجه خطر انفجار اجتماعى. وذلك لأنه يواجـه ثورة ديموجرافية، لأن نصف عدد سكانه على الأقل عمرهم أقل من عشـرين عامـاً. وتحتاج المنطقة إلى خلق مليون فرصة عمل فى الخمسة عشـر عامـاً القادمـة، لإتاحة الفرصة لملايين الشباب أن يمارسوا حياتهم العملـية. وهذا يقتضى من الحكومات العربية أن تطبق إصلاحات اقتصادية مـن شـأنها أن تدفع بالنمو الاقتصادى إلى الأمام من خلال تنمية الاستثمار والتجارة.

غير أنه لا يمكن تحقيق ذلك بغير تحديث سياسى. وينبغى أن نضع فى الاعتبار الشروط المبدئية اللازمة لتحقيق تحول ناجح إلى نظام السوق، مثل سـيادة القـانون، والمحاسبة والشفافية، باعتبارها مكونات رئيسية لأى نظام سياسى ديموقراطى.

هـذا مجـرد نمـوذج من تشخيص بعض الباحثين الأجانب لضرورة التحول الديموقراطى، غير أن الموضوع يستحق أن نعالجه بصورة أعمق، ومـن خلال تطبيق منهج تكاملى، لكى نصل إلى تفسير موضوعى لظاهرة العجـز الديموقراطى العربى، من خلال الاستعراض النقدى لعدد من أبرز النظريات العربية والأجنبية التى حاولت أن تنفذ إلى صميم الظاهرة.

(١٣)
عجز ديموقراطى أم أزمة مجتمعية؟

ظننــت وهمــاً أننى بعد أن قمت بتأصيل مفهوم "العجز الديمقوقراطى" كمــا يســتخدم اليوم فى علم السياسة المقارن، أستطيع أن أنتقل للحديث عن مظاهر وأسباب وتفسير العجز الديموقراطى العربى.

غــير أنــنى بعــد تــأمل طويــل أدركت أن المسألة لا تتعلق بالعجز الديموقــراطى فــى حد ذاته، بل إننا فى الواقع بإزاء أزمة مجتمعية شاملة. وحين نقول أزمة مجتمعية فنحن نعنى أنها تتعلق بالمجتمع ككل وبكل أنساقه السياســية والاقتصــادية والقيمــية والثقافــية. ذلك أنه لا يكفى رد الأزمة الديموقراطــية فــى المجتمع العربى المعاصر إلى مجرد السلوك السلطوى لأهل السلطة بما يمثلونه من عصبيات وانتماءات طبقية وتشبث شديد بالحكم لدرجــة الإغــلاق التام لباب تداول السلطة تحسباً أن تأتى فصائل سياسية، ســواء عــن طــريق الانتخابات أو عن طريق الانقلابات، تهدد أوضاعها السياســية وتهــز امتــيازاتها الطبقــية، بل إن المسألة تتعلق أيضاً بسلوك الجماهير.

أى أنــنا أمــام معضــلة حقــيقة تتعلق بسلوك النخبة السياسية وسلوك الجماهير أيضاً، فى سياق اجتماعى وثقافى يسوده الفقر والأمية والاستغلال، بمــا أدى إلــى ظاهــرة الاغتراب الواسع المدى، وتدهور الروح المعنوية للجماهــير، وســيادة الــيأس بين صفوفها، بعد أن تردت أوضاع الأحزاب السياســية المعارضــة، التى كانت كفيلة لو قامت بأدوارها بفعالية أن تدافع عنها وعن مصالحها الطبقية.

دراسة حالة نموذجية

ولعل التطورات السياسية البالغة الأهمية التى حدثت فى النظام السياسى المصــرى تمــثل بكل ما دار فيها حالة دراسية نموذجية، تبرز الحقيقة التى

أشرنا إليها وهى أننا بازاء أزمة مجتمعية شاملة، وليس مجرد عجز ديموقراطى يمكن أن يزول لو أصلحنا عدداً من الملامح السلطوية للنظام السياسى الراهن.

وما حدث يجد بدايته فى المبادرة التاريخية التى أقدم عليها الرئيس محمد حسنى مبارك حين أرسل خطابه الشهير إلى كل من مجلسى الشعب والشورى طالباً تعديل المادة ٧٦ من الدستور حتى تكون الانتخابات الرئاسية التى تتعلق باختيار رئيس الجمهورية تعددية، بمعنى أنها لا تقوم على أساس الاستفتاء الشعبى بعد أن يسمى مجلس الشعب مرشحاً بأغلبية الثلثين كما كان ينص النص القديم للمادة ٧٦، وإنما يفتح الباب لانتخابات رئاسية تعددية لأول مرة فى التاريخ السياسى المصرى منذ تحول النظام السياسى المصرى من نظام ملكى إلى نظام جمهورى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢.

ومما لا شك فيه أن تعديل المادة ٧٦ بالرغم من الملاحظات النقدية الموضوعية التى وجهت إلى صياغتها، والتى عبرنا عنها بكل صراحة فى جلسة الاستماع التى عقدت فى مجلس الشعب، والتى دعيت فيها مع عدد من الشخصيات العامة لإبداء الرأى فيها، قد أحدث حالة من الحراك السياسى غير المسبوق فى التاريخ السياسى المعاصر.

فقد أدى هذا التعديل إلى إقدام كل الأحزاب السياسية المصرية – بالرغم من التفاوتات الضخمة فى قوتها الجماهيرية– إلى ترشيح مرشحين لها للتنافس مع رئيس الجمهورية الحالى والذى نزل الانتخابات باعتباره مرشحاً للحزب الوطنى الديموقراطى. وذلك لأن تعديل المادة سمح للأحزاب السياسية المصرية كلها – هذه المرة فقط – أن ترشح مرشحيها للرئاسة من بين قادتها بدون أى قيود، فى الوقت الذى وضعت فيه قيود صعبة أمام المستقلين.

وبغض النظر عن التفصيلات فقد جرت الانتخابات الرئاسية فعلاً بين مرشحين متعددين وفاز فيها– كما هو معروف – الرئيس محمد حسنى مبارك بأغلبية تدور حول ٨٠% من أصوات الناخبين.

وأعقب ذلك– طبقاً للدستور– دعوة الناخبين إلى الانتخابات النيابية لاختيار أعضاء مجلس الشعب. هذه الانتخابات بالذات يكمن اعتبارها حالة

دراســة نموذجية للأزمة المجتمعية التى تحدثنا عنها فى صدر المقال والتى تتجاوز بكثير مشكلة العجز الديموقراطى التى أشرنا إليها.

لقد تجمعت فى هذه الحالة بالذات عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحتاج إلى دراسة شاملة.

ولنــبدأ بــالعوامل السياســية أولاً. فيما يتعلق بسلوك النخبة السياسية الحاكمــة ظهر بكل جلاء أنها لا تقبل ببساطة مبدأ تداول السلطة. ولعل ذلك ظهــر جلياً وواضحاً فى الصياغة الدستورية المانعة للمادة ٧٦ من الدستور والــتى اشترطت بالنسبة للأحزاب السياسية فى الانتخابات الرئاسية القادمة أن يحصل الحزب على نسبة ٥% من الأصوات حتى يكون من حقه ترشيح أحــد قياداته للانتخابات الرئاسية. أما بالنسبة للمستقلين فعلى كل من يرغب مــنهم أن يحصــل علــى توقــيع ٢٥٠ شخصاً من أعضاء مجلس الشعب والشورى وأعضاء المجالس المحلية فى إحدى عشر محافظة حتى يسمح له بالتقدم إلى الترشيح.

وبغــض الــنظر عن صياغة المادة ٧٦، فقد أعلن قادة الحزب الوطنى الديمقوقراطى فى بداية الانتخابات أنهم حريصون على تحقيق أغلبية مطلقة "مريحة" حتى يمرروا تشريعات الإصلاح الدستورى والسياسى التى يريدون تقديمها لمجلس الشعب بغير مشاغبات من أحزاب المعارضة.

ودارت المعــركة فــى ظل هذا التوجيه الذى أثر ولا شك على العنف الشــديد غــير المســبوق الذى ظهر فى الانتخابات التى دارت فى مراحلها الثلاث المختلفة.

أمــا أحزاب المعارضة المفككة فقد دخلت المعركة بغير إعداد مسبق، محــرومة مــن قواعــد جماهيرية متماسكة بحكم حالة الضعف الشديد التى انتابــتها نتيجة التضييق على نشاطاتها الحزبية من ناحية، وبحكم مشكلاتها الداخلــية من ناحية أخرى، والتى تتمثل فى شيخوخة القيادات، وعدم قدرتها علــى التطور، والقضاء على الديموقراطية الحزبية، والانفراد باتخاذ القرار داخــل كــل حــزب، والتضحية بأجيال الوسط من الشباب الذين كان لديهم القدرة على تجديد شباب الأحزاب.

ولم يدخل الانتخابات وهو على أهبة الاستعداد تنظيمياً وجماهيرياً سوى حــزب سياســى واحــد غــير قانونى هو حزب جماعة الإخوان المسلمين المحظــورة، والتى أثبتت مع ذلك أنها أقوى حزب سياسى مصرى بحكم أنه

نجـح من مرشحيها ٨٨ مرشحاً فى مجلس الشعب الجديد، فى الوقت الذى ضـاعت فـيه أحـزاب المعارضة الأخرى التى لم تحصل إلا على مقاعد محـدودة للغايـة وغير مؤثرة. إذا كان ما سبق هو عينة صغيرة من سلوك النخـبة السياسـية، سـواء منها نخبة الحكم أم نخبة المعارضة، فإن موقف الجماهير فى هذه الانتخابات كانت له دلالات بالغة الأهمية. وكانت أهم هذه الـدلالات هـو مقاطعة الجماهير فى أغلبيتها العريضة للانتخابات ذلك أن النسـبة المتفق عليها لمن شاركوا فى التصويت لا تزيد عن ٢٥% إلا قليلاً، ومعـنى ذلـك أن ظاهرة اللامبالاة السياسية وصلت إلى أقصى آمادها، لأن الأغلبـية العظمـى من المصريين نتيجة عوامل متعددة، أهمها الافتقار إلى المصـداقية للعملـية السياسـية كلها بما فيها الانتخابات، جعلتها تحجم عن المشاركة. وفى تقديرنا أن أحداث العنف الحادة التى سادت الانتخابات ومن بيـنها استخدام البلطجة من قبل كل الأطراف بطريقة منهجية أدت إلى إفساد العملية الانتخابية فى عديد من الدوائر، ستؤدى إلى ترسيخ ظاهرة اللامبالاة السياسية. ذلك أن المواطن الذى شهد هذه الانتخابات بالصوت والصورة بما دار فـيها مـن بلطجة وعنف وسقوط القتلى والجرحى، ما الذى يدفعه فى المستقبل أن يخرج من سلبيته ويذهب للمشاركة فى الانتخابات؟ التى تحولت بكل المعايير إلى عملية بالغة الخطورة على الأمن الشخصى للمواطنين.

أمـا عن العوامل الاقتصادية فحدث ولا حرج! فقد اجتمع عامل الغنى الفـاحش مـع عـامل الفقـر الشـديد لكى يؤثر تأثيراً حاسماً على نتيجة الانتخابات.

أنفـق عديـد من المرشحين ملايين الجنيهات ليس فى مجالات الدعاية فقط، ولكن فى مجال الرشاوى الانتخابية، التى تمثلت فى إعطاء مبالغ مالية للناخبين لكى يصوتوا لهم. وهذا ما أثار تساؤلات الجماهير هل الفوز بمقعد فـى مجلس الشعب يستأهل هذا الإنفاق المذهل أم أن ضمانات المقعد والتى تتمـثل أساسـاً فى الحصانة البرلمانية أحد عوامل الجاذبية وخصوصاً فى محـيط زاخـر بالفساد بكل أنواعه، إذ سبق للحصانة البرلمانية فى حالات مـتعددة أن منعـت الـتعامل القـانونى السليم معه. وهل ما يتيحه المقعد الـبرلمانى مـن نفـوذ يسـاعد عدداً من المرشحين فى تمرير مشروعاتهم الاقتصـادية أحـد عوامـل الإقـبال غير المسبوق من طوائف شتى على الترشيح؟

ومـــن ناحية أخرى، فإن ظاهرة الفقر الشديد دفعت جماهير عديدة إلى قــبول الرشـــاوى الانتخابية مما يعنى عدم اعتدادهم أصلاً بمسألة الاختيار الحـــر المباشر للمرشحين فى ضوء برامجهم السياسية التى ستحقق مصالح الناس.

وهــذا يعنى أن الغنى الفاجر من ناحية والفقر الشديد من ناحية أخرى أديـــا إلـــى طـــبع عملية الانتخابات بهذا الطابع الفاسد الذى يفتقر إلى أبسط قواعـــد الديموقراطـــية. غير أن العوامل السياسية والاقتصادية ليست سوى المقدمـــة لهـــذا الـــزحف غير الديموقراطى على العملية السياسية. وأمامنا العوامـــل الاجتماعـــية والـــتى تتمـــثل أساساً فى سيادة القبلية والعصبيات وخصوصـــاً فـــى المناطق الريفية حيث الولاء أساساً ليس للحزب السياسى وإنما للقبيلة أو العصبية.

وتـــبقى أخيراً العوامل الثقافية، والتى من أبرزها ظهور طاقات مكبوتة مـــن العنف الشديد والتى أدت إلى استخدام البلطجة والأسلحة البيضاء، وفى بعـــض الأحـــيان الأسلحة النارية، لفرض مرشحين معينين. وإذا أضفنا إلى ذلـــك اعـــتماد الـــتزوير فى بعض الدوائر وسيلة لفرض مرشحين معينين، لأدركنا أننا أمام أزمة ثقافية عميقة.

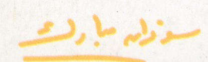
نحن لسنا بصدد عجز ديموقراطى ولكن بصدد أزمة مجتمعية!

فهرس المحتويات





ستظل القراءة هى المظلة الرئيسية
للبناء الروحى والفكرى والوجدانى
للإنسان، والثقافة هى بكل المقاييس
أفضل استثمار لبناء مجتمع المستقبل
و«ثقافة السلام» هى الضمان الأكيد
لإرساء دعائم الأمن والسلام الاجتماعى،
والتسامح ومكافحة العنف، ونشر العلم
والمحبة والإخاء والديمقراطية،
والتواصل مع الحضارات الأخرى.







الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢ جنيه